



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف. المسيلة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ



الرقم التسلسلي:
رقم التسجيل: DH 02/14

إشكالية الصراع على السلطة في المؤسسات
الانتقالية للثورة الجزائرية 1954-1962

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ
تخصص : التاريخ الحديث والمعاصر

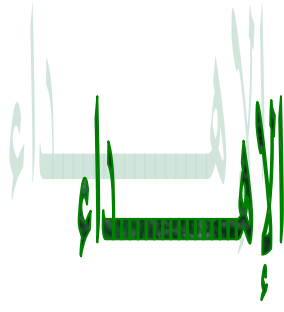
تحت إشراف الأستاذ الدكتور:
سيد علي أحمد مسعود

من إعداد الطالب:
سالمي مختار

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة محمد بوضياف - المسيلة	أستاذ التعليم العالي	أ-د صالح لميش
مشرفا ومقررا	جامعة محمد بوضياف - المسيلة	أستاذ التعليم العالي	أ-د سيد علي أحمد مسعود
مناقشا	جامعة 08 ماي 1945 - قالمة	أستاذ التعليم العالي	أ-د عبد المجيد شايب قدارة
مناقشا	جامعة الحاج لخضر - باتنة	أستاذ التعليم العالي	أ-د علي أجقو
مناقشا	جامعة محمد بوضياف - المسيلة	أستاذ التعليم العالي	أ-د عبد الله مقلاتي
مناقشا	جامعة محمد بوضياف - المسيلة	أستاذ التعليم العالي	أ-د محمد يعيش

﴿ السنة الجامعية: 2019/2018 ﴾



أهدي عملي هذا المتواضع إلى كل من:

- إلى أرواح شهدائنا الأبرار الذين ضحوا في سبيل هذا الوطن الغالي و إلى كل مجاهد ما زال على قيد الحياة.
- إلى أسرة البحث العلمي من أساتذة وباحثين وطلبة.... على رأسهم الأستاذ المشرف الدكتور " سيد علي أحمد مسعود".
- إلى والدي الكريمين - رحمهما الله - وأسكنهما فسيح جناته.
- إلى جميع إخوتي. خاصة أختي فاطمة -رحمها الله- وأبناء إخوتي
- إلى زوجتي التي تحملت معي مشقة هذا البحث وأولادي : فاطمة، فرح، عبد المؤمن، عصام.
- إلى كل الأصدقاء والأحبة الذين قدموا لي يد المساعدة، مني لهم أسمى عبارات الشكر والتقدير دون استثناء.

شكرو عرفان

كلمة شكر وعرفان لا بد منها

بفضل الله ومنته علي أكملة هذه الدراسة، والتي لم يكن لي تمامها لولا جميل الصبر الذي حبايني به الله، وموازرة أهل العلم والاختصاص، فمن هنا وجب علي أن أكون ممتنًا لهؤلاء جميعًا علي مساهمتهم في انجاز هذه الأطروحة.

بكل فخر واعتزاز أقدم شكري وامتناني وتقديري لهؤلاء، وبـأتبي في المقام الأول الأستاذ المشرف الدكتور " سيد علي أحمد مسعود " علي توجيهاته وتصويباته طيلة هذه السنوات أين تحمل فيها معي مشقة البحث والدراسة، ولا أنسى في هذا المقام أعضاء لجنة المناقشة الموقرة، التي سأحظى بتوجيهاتهم وتصويباتهم.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى مكتبة البلدية - الشهرية - ومديرتها التي سخرت لي كل الكتب المتعلقة بالثورة الجزائرية.

إلى كل هؤلاء أهدي هذه الدراسة
مختار سامي

المختصرات:

1/ بالعربية:

- إ.د.ب.ج: الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.
ح.إ.ح.د: حركة الانتصار للحريات الديمقراطية.
ج.ت.و: جبهة التحرير الوطني.
م.و.ث.ج: المجلس الوطني للثورة الجزائرية.
ل.ت.ت: لجنة التنسيق والتنفيذ.
تر: ترجمة.

- ح.م.ج.ج: الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
م.و.ث.ج: المجلس الوطني للثورة الجزائرية

2/ بالفرنسية:

- UDMA** : union démocratique du manifeste Algérien.
MTLD : mouvement pour le triomphe des libertés démocratiques
OS : organisation secrète
CRUA : comité révolutionnaire de l'unité et l'action.
MNA : mouvement nationale algérien
FLN : Front de Libération Nationle
CCE : Comité de coordination et d'exécution
CNRA : conseil national de la révolution Algérienne.
ALN : armée de libération nationale.
C.A.N.A : centre d'archives nationl d'Alger
COM : comité d'organisation militaire.
GPRA : gouvernement provisoire de la république Algérienne.
EMG : état major général
EME : état major de l'est
EMO : état major de l'ouest
CIG : centre interministériel de la guerre.
Ed : edition

المقدمة

إن خوض غمار البحث في تاريخ الثورة الجزائرية؛ يُعد من بين المواضيع الشّيقة والصّعبة في الوقت نفسه، فهو يفرض على صاحبه غريلة المعلومة وتحليلها بموضوعية ، وإن كانت بعض الجوانب من تاريخ الثورة قد استوفت نصيبها لدى الباحثين والمؤرخين، في حين أن هناك جوانب منها لم تتناول بعد، أو أنها لم تأخذ حقها من البحث والدراسة المعمقة بالقدر الكافي، خاصة فيما تعلق بالصراع الداخلي للثورة، وقد اختلفت أقلام الباحثين في تناول هذا الجانب من الصراع الواقع في جبهة التحرير الوطني من حيث التنقيب والتحليل، كما أن لدى القارئ الجزائري كثير من الاستفهامات العالقة في ذهنه، و يتطلّع إلى معرفة حقائق الثورة الجزائرية بكل صدق؛ لإزالة الغموض السائد لديه، لا سيما بعد صدور شهادات المجاهدين من خلال مذكراتهم، أو تصريحاتهم في الصّحف والملتقيات التاريخية في السّنّوات الأخيرة، شهادات كشفت حقائق جديدة، وأنارت جوانب عدّة من تاريخ ثورتنا المجيدة.

وفي هذا السّياق؛ جاء بحثي الموسوم بـ: " إشكالية الصراع على السلطة في المؤسسات الانتقالية للثورة الجزائرية من 1954 إلى 1962"، ويظهر جلياً ثقل العنوان من حيث اللفظ والمضمون، فكل كلمة منه تخفي عنواناً آخر، فلا يخفى على أحد أن الثورة الجزائرية قد أحيطت بهالة من التكبير والتّقدّيس وهي كذلك. ثورة المليون ونصف المليون شهيد، أعطت للعالم أجمع وفرنسا خصوصاً أصالة وعربية شعب لم تقهره قيود الاستعمار الذي بنى وجوده على السّلب والنّهب والاعتصاب وكل ما هو مناف للإنسانية.

إن الثورة الجزائرية قد عرفت بين ثناياها صراعات سياسية وعسكرية. صراع داخلي في جبهة التحرير الوطني، صراع جزائري جزائري بين السّياسيين والعسكريين، وصراع حتى بين قادة المناطق أنفسهم، والذي صَنّفه كثير من الباحثين في تاريخ الثورة التحريرية ضمن خانة " الصّراع على السّلطة، أو صراع الرّعاعات القيادية ".

فهناك من يُرجع هذا الصّراع إلى ما قبل ظهور مؤتمر الصومام، وهناك من يرى أن هذا الأخير وقراراته سبب الصراع، كإقراره لمبدأ أولوية السّياسي على العسكري وأولوية الداخل على الخارج، فكانت هذه الأولوية نقطة خلاف سياسيو الداخل وسياسيو الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني الجزائرية، أدّت إلى نشوب صراع بين بن بلة وعبان رمضان، وبعدها انتقل الصراع بين السّياسيين والعسكريين، سياسيين على رأسهم عبان رمضان وعسكريين على رأسهم الباءات الثلاثة " كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف، الأخضر بن طوبال".

لقد اشتدت الأزمات الداخلية والصراعات بين الهيئات القيادية لجبهة التحرير الوطني بميلاد الحكومة المؤقتة (GPRA) شهر سبتمبر 1958. هذه الأخيرة ما فتأت أن تعمل على إنجاح

المعركة الدبلوماسية؛ حتى وجدت نفسها في صراع حاد مع هيئة الأركان العامة للجيش (EMG) بقيادة العقيد هوارى بومدين، ليعرف الصّراع طريقه إلى السلطة في مختلف الاجتماعات والدورات التي عقدتها مؤسسات الثورة. كان آخرها أزمة صيف 1962، والتي أوشكت أن تدخل الجزائر في حرب أهلية، قتل فيها الجزائري أخاه الجزائري من أجل مسك زمام سلطة الجزائر المستقلة.

• دواعي اختيار الموضوع:

يعود سبب اختياري لهذا الموضوع وبكل صدق؛ هو حبي للثورة الجزائرية وتضحيات قادتها ومناضليها الذين كانوا وقودها، والأكثر من هذا؛ هو جهلي لكثير من الحقائق عن الصّراعات السياسية والعسكرية التي أنتجتها المؤسسات الثورية والهيئات القيادية، خاصة عندما وصل الأمر إلى حد الاغتيالات كحل لإزالة الخصم، فلم أكن أعرف حينها أنه صراع من أجل الاستحواذ على السلطة، فكان في مخيلتي كثير من الاستفهامات، وهي نقطة أتقاطع فيها مع الكثير من الأساتذة والباحثين. ما كان لي معرفتها لولا تناولي لهذا الموضوع، فأردت فهم جذور الصراع الذي لا يزال ماثل بالجزائر حول المؤسسات ونظرة النخبة الثورية حينها لهاته المؤسسات، ومقارنة ذلك بصورة النخب السياسية وفهمها للمؤسسات التي تشكلها أجنحة السلطة.

إنّ تاريخ الثورة الجزائرية يفتح آفاقاً جديدة للباحث و يستحق الوقوف عنده آلاف المرات بقراءته ودراسته وتحليله وإثرائه، فإلى جانب الدراسات الأكاديمية التي تناولت هذا الموضوع ومع الرغبة التي تحدوني أردت إعطاء إضافة أخرى له، و المساهمة الفعالة في كتابة تاريخ ثورتنا التحريرية المجيدة.

• إشكالية البحث:

تتمحور الإشكالية التي نطرحها في هذا الموضوع وهي متضمنة في العنوان نفسه، إشكالية الصراع على السلطة الواقع في مؤسسات الثورة الجزائرية، فالسؤال الرئيسي هو:

ما حقيقة الصّراع الذي عرفته الثورة الجزائرية، وما مدى تأثيراته على مؤسسات الثورة ؟

إن ثمة تساؤلات مطروحة لفهم ومعرفة ملامبات الصراع ونتائجها؛ علّها توصلني إلى حل الإشكال العام، وهي:

- هل الصراع الدائر في مؤسسات الثورة هو امتداد للصراع الذي عرفته الحركة الوطنية ومنها حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ؟

- هل كان الصراع صراعاً إيديولوجياً ؟ أم صراعاً سياسياً ؟ أم صراعاً أشخاص ؟

- ما طبيعة الغموض الذي ساد في تحديد المهام والصلاحيات بين مختلف الهيئات القيادية للثورة طيلة مسار الثورة ؟

- كيف نفسر احتدام الصراع بين رفقاء السلاح على المناصب القيادية للثورة ؟
- هل بقاء الأجهزة القيادية لجبهة التحرير في الخارج هو مصدر كل الأزمات ؟
- كيف كانت العلاقة بين مختلف وزارات الحكومة المؤقتة ؟ وإلى أين انتهى هذا الصراع ؟

• حدود البحث:

تمتد الفترة التاريخية لموضوع البحث من حيث الإطار الزمني من سنة 1954 إلى غاية سنة 1962، أي من بيان أول نوفمبر 1954 و الإعلان عن انطلاق الثورة بعد التقسيمات الجغرافية للوطن وتعيين مسؤولي المناطق تحت القيادة السياسية والعسكرية لجبهة وجيش التحرير الوطني إلى غاية استلام المكتب السياسي السلطة وتعيين أحمد بن بلة رئيساً للدولة الجزائرية شهر سبتمبر 1962.

وقد ارتأيت أن أضع لبحثي خلفية تمهيدية له. امتدت إلى أحداث الثامن 1945، وذلك قصد معرفة الواقع السياسي في تيارات الحركة الوطنية الجزائرية قبل الانتقال إلى الكفاح المسلح، وهي فترة مهمة تخدم موضوعنا كثيراً، فالذين فجروا الثورة والذين التحقوا بها فيما بعد وتقلدوا مناصب قيادية فيها كلهم من الحركة الوطنية، أي أن الصراع الذي حدث في مؤسسات الثورة قد يكون امتداداً للصراع الذي عرفته الحركة الوطنية الجزائرية.

• مناهج البحث:

لمعالجة هذا الموضوع والإجابة عن التساؤلات المطروحة أعلاه. فإن طبيعة البحث فرضت اعتماد عدة مناهج نظراً لطول الفترة وتشعبها بالأحداث؛ فقد اعتمدت على المنهج التاريخي الوصفي في سرد الأحداث وترتيبها وفق وقائعها من حيث الزمان والمكان، ووظفت المنهج التاريخي المقارن لتعدد المواقف وتداخلها في الصراع القائم بين قيادات الثورة. خاصة بعد ظهور المؤسسات الانتقالية التي أقرها مؤتمر الصومام، كما استخدمت المنهج التاريخي التحليلي النقدي لتحليل ومناقشة مختلف الصراعات.

• مصادر البحث ومراجعته:

لجأت في بحثي إلى جملة من المصادر والمراجع التاريخية المتنوعة، بدءاً بما تسنى لي من: أ/ الوثائق الأرشيفية غير المنشورة:

مثل هذا الموضوع يتطلب الاعتماد بنسبة كبيرة على الوثائق الأرشيفية، ولم يتيسر لي الحصول عليها لصعوبات سألذكرها لاحقاً، إلا بما أمدني به الأستاذ المشرف من أرشيفه زيادة إلى ذلك ترجمته إلى العربية -جزاه الله كل خير-، وهذا للأمانة العلمية، مثل:

- محضر اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد بالقاهرة يوم 28 أوت 1957.
- تقارير ومداخلات متعلقة بدورات المجلس الوطني للثورة الجزائرية: أوت 1961، فيفري 1962، جوان 1962، فقد أفادتني في تغطية الصراع الدائر بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة بين 1959 و 1962.

ب/ الوثائق المنشورة:

ما لم أعتز عليه من الوثائق الأصلية فقد وجدت بعضه منشورًا في عدة كتب؛ منها كتاب محمد حربي **Les Archives de la Révolution Algérienne**، وكذلك المراسلات الموجودة في كتاب مبروك بلحوسين بريد الجزائر - القاهرة (1954/1956) الذي تضمن عديد الرسائل، كمراسلات عبان رمضان ومحمد خيضر التي أفادتني في معرفة واقع الصراع الموجود في الثورة بين قيادة الداخل وقيادة الوفد الخارجي.

ج/ المذكرات الشخصية:

وهي من المصادر الهامة في تاريخ الثورة الجزائرية، وقد أمانت لي اللثام عن نقاط الصراع الموجود على مستوى قيادة جبهة التحرير الوطني، وكذا الاغتيالات السياسية الخطيرة كاعتقال عبان رمضان، ومن أمثلة ذلك مذكرات العقيد علي كافي ومذكرة الطاهر الزبيري التي أفادتني في كثير من المسائل، كالصراع الدائر في مؤسسات الثورة بداية من مؤتمر الصومام، وكل الاجتماعات التي عرفتها الثورة في الداخل والخارج، والصراع الدائر بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة، ومذكرة الطاهر سعيداني التي تناولت الصراع في الولاية الأولى وظهور القاعدة الشرقية، ومذكرة الرائد لخضر بورقعة التي استفدت منها في الصراع القائم بين جماعة تلمسان وجماعة تيزي وزو وغيرها من نقاط الصراع على السلطة، بالإضافة إلى مذكرات أخرى مهمة كمذكرات الرائد محمد صايكي ومذكرات اللواء حسين بن معلم، ومذكرات الرائد مصطفى مرادة " ابن النوي".

د/ الشهادات:

الشهادات بنوعها الشفوية والمكتوبة ذات قيمة تاريخية هامة بالنسبة لموضوعي، خاصة في معرفة الصراع الدائر بين قيادات جبهة التحرير الوطني، فبالنسبة للشهادات الشفوية فلم يبق من المجاهدين الذين عايشوا الأحداث على قيد الحياة، وأقصد هنا أصحاب الصراع مثل يوسف بن خدة، أحمد بن بلة، هوارى بومدين، بن طوبال، بوصوف، كريم بلقاسم، وغيرهم لنأخذ الحقيقة من أفواههم وإزالة اللثام عن كثير من القضايا والأحداث التي ظلت عالقة إلى اليوم، فقد اعتمدت فقط على بعض الشهادات الموجودة في المذكرات والكتب والمجلات والملتقيات وفي المواقع الإلكترونية.

و/ الكتب والجرائد:

كان لكتابات محمد حربي نصيب في إثراء أطروحتي، إضافة إلى أرشيف الثورة الجزائرية. اعتمدت كتابات محمد حربي: **fln mirage et réalite**، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، و الثورة الجزائرية سنوات المخاض، وهي بمثابة مصادر، فكما نعلم أن محمد حربي اعتمد في كتاباته على مصدرين أساسيين وهما؛ الأرشيف الذي تحصل عليه من خلال المناصب التي شغلها أثناء الثورة، والشهادات التي استقاها آنذاك من بعض قادة الثورة، بالإضافة إلى كتابات محمد تقيّة، محمد لبجاوي، فتحي الديب وغيرها من المصادر الهامة، كذلك كتابات أخرى بأقلام فرنسية، مثل **yves courrière** في كتابه **la guerre d'Algérie**، واعتمدت جزأين لتورفهما بحوزتي وهما: **L'Heure des colonels** و **le temps des Léopards**، وكذلك **Gilbert Meynier** في كتابه **Histoire Intérieure du FLN 1954-1962**، الذي تطرق فيه للصراعات داخل الثورة، وقد اعتمد فيه على أرشيف الجيش الفرنسي، زيادة على ذلك بعض الأعداد من جريدة المجاهد وجرائد أخرى.

أيضاً اعتمدت على مراجع بالعربية لأساتذة باحثين في تاريخ الثورة الجزائرية؛ منها كتاب مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية، للأستاذ محمد لحسن أزغيدي وكتاب جذور السلطة في الجزائر (الأزمات الداخلية) لصالح بلحاج، والجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين للأستاذ رابح لونيسي، والصراع الداخلي لجبهة التحرير الوطني لإبراهيم لونيسي، وتاريخ الجزائر المعاصر للأستاذ محمد العربي الزبيري، والقاعدة الشرقية لعمر تبليت... كلها مراجع هامة و متخصصة في موضوع بحثي.

ه/ الأطروحات والدراسات العلمية الموثقة:

عثرت على العديد من الدراسات العلمية التي لها صلة بالموضوع. متنوعة بين أطروحات الدكتوراه و رسائل الماجستير؛ أذكر منها:

- " تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية 1940-1954 "، وهي أطروحة دكتوراه للباحث سليمان قريبي، و " تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954-1962 " للباحث عبد النور خيثر، وقد أضاعت لي عدة جوانب مهمة في هذا البحث، وأطروحة الباحث سيد علي أحمد مسعود: قضايا ومسائل في المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1959-1962، وعن العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية للأستاذ الباحث عبد الله مقلاتي، والتي زودتني كثيراً من معلومات في مبحث تسميم الجنرال ديغول للعلاقات الجزائرية مع دول الجوار.

وعن رسائل الماجستير؛ هي الأخرى أفادتني في موضوعي، مثل علاقة الحكومة المؤقتة بقيادات جيش التحرير الوطني للباحثة سهام ميلودي، واجتماع العقلاء العشر من 10 أوت إلى 16 ديسمبر 1959 للباحث محمد شبوب، ومعرفة طابع العلاقات بين الولايات التاريخية للثورة التحريرية للباحث عبد المالك بوعريوة، وكذلك عن تطور الثورة الجزائرية سياسياً وتنظيمياً (1960/1961) من خلال محاضر مجلسها الوطني المنعقد بطنابلس من 09 إلى 27 أوت 1961 للباحث سيد علي أحمد مسعود.

• خطة البحث:

في التعامل مع البحث من حيث خطة العمل التي تسلسلت مع الأحداث كرونولوجياً، فقد تضمنت مقدمة، وفصل تمهيدي وسبعة فصول، إضافة إلى الخاتمة والملاحق ومختلف الفهارس. **في التمهيد؛** تناولت جذور الصراع في تيارات الحركة الوطنية الجزائرية بين 1945 و 1954، أين استعرضت الخلافات والنزاعات السياسية والإيديولوجية؛ التي تطوّرت إلى صراعات حقيقية في صفوف اتجاهات الحركة الوطنية؛ وركزت على نقاط الاختلاف ومواطن الصراع، من خلال الأحداث التاريخية والمواقف السياسية التي طرأت في تلك الفترة والاتهامات المتبادلة بين مختلف التشكيلات السياسية وما نتج عنها، وكذا الانقسامات بين هذه التيارات بعد عودتها إلى الساحة السياسية سنة 1946، إلى جانب الأزمة التي عرفتتها " حركة انتصار الحريات الديمقراطية "، وتحول الصدام إلى صراع على القيادة بين الأطراف المتفاعلة على السلطة الحزبية؛ ليكون هذا الصراع السلطوي بداية التأسيس له، قبل أن ينتقل إلى جسد الثورة. خاصة بعد ظهور المؤسسات والهيئات القيادية.

الفصل الأول: جاء تحت عنوان " الهياكل الأولى للثورة عند اندلاعها وازدواجية القيادة من 1954 إلى 1956"، وتضمن ثلاثة مباحث، وهي: مشكل التسليح وبداية تعثر مهمة القيادة الخارجية للثورة، ودور الدعاية الاستعمارية في تصعيد الخلاف بين قيادة الثورة بالداخل والخارج، وفشل التنظيم الثوري بالأوراس وسوق أهراس وإرهاصات السلطة.

الفصل الثاني: المعنون بـ "مؤتمر الصومام ومرحلة التنظيم المؤسسي للثورة الجزائرية"، وتضمن خمسة مباحث وهي: ظروف وترتيبات انعقاد مؤتمر الصومام ، وخلفيات التأكيد على أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج، وموقف قادة الخارج من مؤتمر الصومام وقراراته وبداية تصدع المؤسسات الانتقالية في المهد ، إلى جانب اختطاف قادة الثورة بالخارج وتداعياته على الصراع بين الداخل والخارج، كما تطرقت فيه إلى التعريف بالمؤسسات الانتقالية

للثورة.

الفصل الثالث: بعنوان " تنامي حدة الخلاف بين قيادة الثورة بالداخل وقيادة الثورة بالخارج: أوت 1956 / أوت 1957"، وتناولت فيه مواجهة لجنة التنسيق والتنفيذ لرافضي مقررات مؤتمر الصومام، وخروج هذه اللجنة شهر فيفري 1957 بعد معركة الجزائر، وإلغاء أولوية الداخل عن الخارج والسياسي عن العسكري في الدورة الأولى للمجلس الوطني للثورة الجزائرية 28/20/ أوت 1957، ومشكل خط موريس في تنامي عزلة الداخل عن الخارج.

الفصل الرابع: عنوان ب " إنشاء الحكومة المؤقتة وتنامي حالة التذمر لقادة الثورة بالداخل "، وتضمن دراسة عدة مباحث، تمثلت في ظروف وأسباب إنشاء الحكومة المؤقتة، وظهور حركة العقيد محمد لعموري وموقعها في إشكالية الصراع على السلطة، واجتماع عقداً الداخل شهر ديسمبر 1958، وتضمن أيضاً استقالة وزير الخارجية محمد لمين دباغين وشلل الحكومة المؤقتة ربيع 1959، واجتماع العقداً العشر (أوت 1959/ ديسمبر 1959).

الفصل الخامس: جاء بعنوان " سياسة الجنرال ديغول في تعميق الهوة بين قيادة الثورة بالداخل والخارج "، حيث تطرقت فيه إلى سلم الشجعان ومحاولة إخضاع الولايات بالداخل 1958/جوان 1960، و استراتيجيات الجنرال شال في القضاء على الثورة، بين فيفري 1959/ أفريل 1961، و حق تقرير المصير ومحاولة التطويق على الحكومة المؤقتة سبتمبر 1959، وكذا محاولة دوغول في تسميم العلاقات الجزائرية مع دول الجوار.

الفصل السادس: بعنوان " الخلاف بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة يتعمق باتفاقيات إيفيان ووقف إطلاق النار، بين 1959 / 1962، واحتوى على أربعة مباحث تناولت: الصراع بين الحكومة المؤقتة وقيادة هيئة الأركان العامة 1959/1961، و خلافات واقتراحات الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان في دورة (م.و.ث.ج) أوت 1961، وتواصل الصراع بين قيادة هيئة الأركان والحكومة المؤقتة الثالثة 1961/1962، ثم التطرق إلى اتفاقيات إيفيان وتعميق الخلاف بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان شهر مارس 1962.

الفصل السابع: تم عنوته ب " الدورة الأخيرة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية وانفلاق المؤسسات الانتقالية ماي/جوان 1962"، و تضمن اجتماع المجلس الوطني للثورة ماي/جوان 1962 وإشكالية المكتب السياسي، اجتماع زمورة شهر جوان 1962 وتشكيل لجنة ما بين الولايات، وكذا عزل هيئة الأركان العامة، ثم تشكيل التحالفات والصراع على السلطة، وبعدها تأسيس المكتب السياسي والزحف نحو العاصمة وإنهاء الأزمة السياسية.

وأنهيت بحثي بخاتمة تضمنت النتائج التي توصلنا إليها كإجابة عن التساؤلات التي استوقفتني خلال مرحلة البحث.

• صعوبات البحث:

خلال إنجازي لهذا البحث اعترضتني صعوبات عدة؛ ككل باحث في مثل هذه الموضوعات التاريخية، ومن بينها:

- طبيعة الموضوع تتطلب وثائق أرشيفية جديدة تعطي للبحث قيمة علمية، فقد زرت المركز الوطني للأرشيف ببئر خادم بالعاصمة عدة مرات، ولم أجد التسهيلات اللازمة للحصول على المادة الأرشيفية، كتقارير قادة الثورة، أو محاضر اجتماعات المجلس الوطني للثورة الجزائرية والحكومة الجزائرية المؤقتة، لأنه من خلال المحاضر والتقارير يمكن الإطلاع أكثر على الصراع الدائر في مؤسسات الثورة، وبذلك يتسنى لي أخذ المعلومة من مصادرها، ولم يكن بمقدوري التنقل إلى فرنسا والاطلاع على الأرشيف هناك، واكتفيت فقط بجزء من أرشيف الأستاذ المشرف جزاه الله كل خير.

الفصل التمهيدي

جذور الصراع في تيارات الحركة الوطنية الجزائرية
بين 1945 – 1954.

تمهيداً لموضوعنا الموسوم بـ: " إشكالية السلطة في المؤسسات الانتقالية للثورة الجزائرية ما بين 1954 - 1962 ". وجب دراسة الفترة التي سبقت اندلاع الثورة التحريرية، وهي فترة الحركة الوطنية في شقها الأخير من النضال السياسي بين 1945 - 1954، لتتبع جذور الصراع الواقع في التشكيلات السياسية الوطنية؛ قبل أن يمتد هذا الصراع إلى مؤسسات الثورة الجزائرية فيما بعد. وفي هذا التمهيد أستعرض الخلافات والنزاعات السياسية والإيديولوجية؛ التي تطورت إلى صراعات حقيقية في صفوف اتجاهات الحركة الوطنية؛ وأركز على نقاط الاختلاف ومواطن الصراع، من خلال الأحداث التاريخية والمواقف السياسية التي طرأت في تلك الفترة كتجمع أحباب البيان الذي جمع مختلف التشكيلات السياسية والجمعوية، والالتمامات المتبادلة بين مختلف هذه التشكيلات بسبب أحداث الثامن ماي 1945 وما نتج عنها، وكذا الانقسامات بين هذه التيارات بعد عودتها إلى الساحة السياسية سنة 1946، كما أركز على الأزمة التي عرفت " حركة انتصار الحريات الديمقراطية "، وتحول الصدام بين أعضاء الحزب من اختلافات كانت تبدو مجرد تباين في الرأي لا أكثر؛ إلى صراع جوهري في القيادة بين الأطراف المتفاعلة على السلطة الحزبية. في الوقت الذي راهن فيه الشعب الجزائري بمختلف فئاته؛ على أن التيار الثوري الاستقلالي بقيادة رئيسه الحاج مصالي هو مثله في تحقيق الاستقلال الذي طالما نادى به، في ظل مطالب شرعية وأكثر واقعية من أي تيار سياسي آخر.

1/ حزب الشعب الجزائري:

بعد أحداث الثامن ماي 1945 المبررة وتوقف مختلف اتجاهات الحركة الوطنية عن النشاط السياسي والجمعوي بمرسوم من الإدارة الفرنسية، والقاضي باعتقال زعماء الأحزاب، وكذا تعطيل مختلف الجرائد والمجلات، وبهدف كسب الرأي العام الدولي وامتصاص غضب الجزائريين من رؤساء أحزاب وجمعيات؛ أصدرت الإدارة الفرنسية 09 مارس 1946 قراراً يسمح بإعادة النشاط السياسي للحركة الوطنية من جديد.

على إثر هذا القرار استفاد مصالي الحاج من العفو، وللمظهر بوجه جديد أعلن عن ميلاد ما يُسمى بـ " حركة انتصار الحريات الديمقراطية "، و هي امتداد لحزب الشعب سابقاً؛ حتى يطغى طابع الشرعية على نشاطه السياسي ويتسنى له المشاركة في الانتخابات التشريعية الثانية الفرنسية المقررة بتاريخ 10 نوفمبر 1946¹.

وعرفت (ح.إ.ح.د) أزمة سياسية؛ بل إشكالية سلطة، فتكت به بين سنتي 1953/1954م؛ دارت

¹ - محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر - دراسة - ج1، طبع وزارة الثقافة، 2007م، ص 154.

رحاها بين رئيس الحزب مصالي الحاج وأعضاء من مناضلي الحزب (اللجنة المركزية)، وفي حقيقة الأمر أن هذا الصراع ما هو إلا امتداد لأزمات متراكمة عرفها الحزب.

وللبحث في حيثيات الصراع يجدر بنا أولاً البحث في جذور الأزمة؛ التي تطورت عبر مراحل وأضحت تشكل صراعاً حقيقياً على السلطة، فيرجع كثير من المؤرخين والباحثين أن البدايات الأولى لهذا الصراع بين مصالي ومناضليه ظهرت ملامحه سنة 1945م، أي خلال أحداث الثامن ماي، وبشيء من التحليل أستعرض ذلك.

1/1- سلطة غائبة وقيادة مندمجة في أحباب البيان:

كانت قيادة حزب الشعب شهري مارس وأفريل 1945؛ تتكون من الأعضاء التالية أسماؤهم: (محمد لمين دباغين، حسين عسلة، حسين مقري، شوقي مصطفى، الحاج محمد شرشالي، السعيد عمراني، أحمد بودة، أحمد مزغنة، عمار خليل، مبارك فيلاي، محمود عبدون، الشاذلي المكي، مسعود بوقادوم)¹، في هذه الفترة يُسير الحزب وفق مبدأ القيادة الجماعية، فلم يكن للحزب مسؤولاً مباشراً، بالرغم من تواجد الرئيس مصالي الحاج في السجن²، ولم تكن الإدارة الفرنسية مطمئنة لنشاط حركة "أحباب البيان والحرية؛ التي يوجد فيها أعضاء في لجنة القيادة عن حزب الشعب، وهم كل من: (حسين عسلة، الشاذلي المكي، أحمد مزغنة)³، لذا دبرت الإدارة الاستعمارية مؤامرة دسيسة في 18 أفريل 1945؛ حيث قرر حاكم عمالة الجزائر "لويس بيريني" عقد اجتماع بقصر الشلالة يضم رؤساء دوائر العمالة ومحافظي بلدياتها المختلطة وقيادة الناحية والأغوات، ووضع رئيس الحزب مصالي الحاج تحت الإقامة الجبرية، وأصدرت أوامر باعتقال ما يقارب عشرون مناضلاً من حزب الشعب الناشطون في أحباب البيان والحرية، وعلى إثر ذلك اندلعت أعمال الشغب بالمدينة، وألقي القبض على مصالي، ونُقل إلى مدينة برازيل بالكونغو الأفريقية⁴.

بعد اعتقال الرئيس؛ قررت إدارة حزب الشعب تنظيم مظاهرات سلمية مستغلة بذلك مناسبة أول ماي - عيد العمال-، ففي هذا اليوم قاد مناضلو الحزب مظاهرات في شوارع كل من العاصمة، وهران، البليدة، وغيرها من المدن حاملين شعارات "أطلقوا سراح مصالي، أطلقوا سراح

¹ - بن يوسف بن خدة: جذور أول نوفمبر 1954، تر: مسعود حاج مسعود، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 144.

² - كما هو معروف أن مصالي أقتيد إلى السجن منذ 1939 بعد حل حزب الشعب الجزائري، وبفضل مساعي عباس خفف السجن عنه قليلاً سنة 1943، فحول من سجن لامبيز (تازولت) إلى الإقامة الجبرية في بوغار ومنها إلى قصر الشلالة، أنظر أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، ط4، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1992، ص 222.

³ - بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص145.

⁴ - المصدر نفسه: ص 145 - 146.

المساجين، الاستقلال... "، لكن حدث ما لم يكن في الحسبان. إذ أطلقت الشرطة الفرنسية الرصاص على المتظاهرين، فسقط عددًا من القتلى والجرحى.

وعقب هذه المظاهرات اعتقلت الشرطة الاستعمارية عددًا كبيرًا من المتظاهرين، شملت عضوين في قيادة حزب الشعب، وهما: (أحمد مزغنة، وحسين مقري)¹، وبتاريخ 8 ماي 1945م، وهو موعد احتفال دول العالم بالنصر، ففي هذه المناسبة شهدت مختلف المدن الجزائرية مظاهرات شعبية سلمية؛ انتهت بحمام من الدماء كما ترويها المراجع التاريخية.

من هنا تبدأ نقطة الخلاف بين أعضاء ومسؤولي حزب الشعب وتبادل الاتهامات، وتحمل كل طرف مسؤولية التظاهر، والسؤال المطروح. هل كانت قيادة حزب الشعب وراء التظاهر في ذلك اليوم؟ وهل تتحمل حركة أحباب البيان مسؤولية ما حصل؟

إلى غاية مجرى الأحداث الدامية كان حزب الشعب الجزائري محضورًا، إلا أنه ظل ينشط في الخفاء تارة، وفي حركة أحباب البيان والحرية تارة أخرى، لتكون هذه الأخيرة محل شك واتهام في ما حدث، ووفق ما جاء في كتاب بن يوسف بن خدة يقول شوقي مصطفى: «أنا الذي حرّرت التعليمات في هذا الشأن، وأكدت على الطابع السلمي للمظاهرات»، ويذكر السعيد عمراني: «لقد أمرنا المناضلين بأن يرفعوا العلم الوطني مصحوبًا بأعلام الحلفاء، بما في ذلك العلم الفرنسي، الذي أثار نقاشًا طويلًا بيننا»².

أما محمد لمين دباغين يرجع أمر التظاهر إلى قيادة أحباب البيان والحرية وبالنسبة لأحمد بودة ومحمود عبدون فإنهما يُنكران أن تكون قيادة الحزب قد اتخذت قرار التظاهر أصلاً، وأن القيادة تركت المبادرة للقاعدة، بينما صدر الأمر بالتظاهر من "أحباب البيان والحرية"³، وما يزيد هذه المسألة تعقيدًا ما جاء على لسان رئيس حركة أحباب البيان فرحات عباس، الذي قال أنه في شهر أفريل من نفس السنة؛ تم ترقية "لسترد كاربونال" حاكم بلدية مختلطة إلى درجة عامل عمالة، وقد باح إلى الدكتور سعدان (نائب على مستوى عمالة الولاية) يوم 26 أفريل 1945 "ستُدبر عمّا قريب عمليات واسعة النطاق ضد حزب سياسي تقضي إلى حل هذا الحزب"⁴، ويقصد هنا حزب الشعب.

وفي هذا الشأن يُبين بن خدة أن أمر التظاهر صدر فعلاً عن قيادة حزب الشعب، مستندًا إلى

¹ - المصدر نفسه: ص 148.

² - بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 149.

³ - بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص 139.

⁴ - فرحات عباس: ليل الاستعمار، تر: أبو بكر رحال، دار الجزائر للكتاب، الجزائر 2011، ص 153 - 154.

شهادات المناضلين القدامى الأحياء، وأن قادة الحزب فضلت تبليغ القاعدة النضالية بأمر التظاهر عبر ممثلي الحزب في أحباب البيان والحرية، ومع تفاقم الأحداث الخطيرة وتواصل عمليات قمع المتظاهرين، وإعلان الحصار وتشكيل الميليشيات المسلحة. خرجت قيادة الحزب بقرار تعميم العمليات المسلحة في كامل التراب الوطني و إعلان التمرد الشامل ليلة 24/23 ماي 1945م¹، وتقرر إرسال أعضاء القيادة إلى عين المكان لتنفيذ الإجراءات المقررة²، وبعد توزيع المهام اعتقل مسعود بوقادوم، ولجأ الشاذلي المكي إلى تونس³، وأمام تفكك التنظيم السياسي وغياب رئيس الحزب وعدم جاهزية العمل المسلح أصدر مسؤولو العاصمة أمراً يقضي بالعدول عن التمرد المسلح⁴.

الملاحظ أن إعلان قرار التمرد بإعلان الكفاح المسلح ما فتئ أن تبعه إصدار قرار يقضي بالتراجع عن ذلك. جعل قيادة حزب الشعب في حالة اضطراب، وأضحى هذا القرار نقطة خلاف فيما بعد على مستوى القيادة الحزبية والتنظيم ككل، ويوضح بن خدة في هذا الشأن: «أنها تسببت في كثير من الجيوش والجدل في صفوف التنظيم الحزبي، وأنه ينبغي الاعتراف بأن إدارة الحزب مرت بأيام عصيبة شهر ماي، وقرار إصدار "الأمر بالتمرد" كان رد فعل ثوري أملتة الظرفية الساخنة، وحين اتخذت عمليات الإبادة الشاملة. تبين للمسؤولين أن التمسك بذلك القرار سيؤدي إلى زيادة المجازر، مع انعدام إمكانيات وجود تنظيم مسلح على المستوى الوطني، ووجدت إدارة الحزب نفسها مضطرة لإنقاذ الشرف مع كل ما يمكن أن يُسفر عن هذا الموقف من عواقب لا يمكن التنبؤ بمداهها»⁵.

ألّمس من قول بن خدة تبريره لمسؤولي الحزب من المأساة باتخاذهم قرار التمرد، ثم العدول عنه، ومرد ذلك إلى ظروف حتمية، إلا أن مصالي الذي كان غائبا عن مسرح الأحداث حملهم مسؤولية ما حدث، ففي تقريره في مؤتمر "هورنو" ببلجيكا يقول: «أنا شخصياً وكمسؤول للحزب أجهل حتى اليوم الحقيقة التاريخية والموضوعية عن هذه الأحداث وحصولها، وكان على حزبنا أمام هذه

¹ - بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص ص 149-151.

² - تضمنت الإجراءات المقررة إسناد كل منطقة إلى مسؤول كالاتي: محمد بلوزداد منطقة العاصمة أحمد بودة ناحية الأربعاء وتابلاط، امحمد بن مهل منطقة جنوب العاصمة، علي حالييت منطقة القبائل مسعود بوقادوم والشاذلي المكي القطاع القسنطيني، محمد محفوظي وعبد الله الفيلاي القطاع الوهراني. أنظر المصدر نفسه: ص 151.

³ - بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص 152.

⁴ - كشف بن خدة عن ثلاثة أسماء حملوا على عاتقهم مسؤولية اتخاذ القرار المضاد وهم: "الحاج شرشالي، شوقي مصطفى، السعيد عمراني". أنظر المصدر نفسه: ص 153.

⁵ - بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص 157.

الأحداث أن يُحدّد المسؤوليات ويكشف كل أوجه هذا النصف الشهري، وأن الفترة الممتدة ما بين (1938م/1945م) مليئة بالأحداث التي يجب أن يعترف بها المناضلون، فهناك منهم من قام بأعمال لا تُشرف وهم ينتسبون للحزب «، وقال أيضاً في تقريره: « ليس فقط من الضروري أن نحصر المسؤوليات، وإنما أيضاً من الضروري أن نُصدر العقوبات ضد مثل هؤلاء الأشخاص»¹. هذه بداية الجدل والاختلاف بين أعضاء حزب الشعب، وستُطرح المسألة السالفة الذكر على مؤتمر الحزب في بداية 1947م، وستثير النقاش والجدل عشية أول نوفمبر 1954م.

1/2- المشاركة في الانتخابات نقطة خلاف بين أعضاء قيادة حزب الشعب:

استفاد مصالي الحاج من العفو وعاد إلى نشاطه السياسي، ولكن هذه المرة وجد حزبه قد استقطب وجوه مثقفة جديدة من محامين وأطباء وأساتذة وحتى من الفلاحين بعد أحداث الثامن ماي، وطموح هؤلاء في الالتحاق بالعمل السياسي خاصة بعد تأسيس (ح.إ.ح.د) بقيادة مصالي الذي كان همه تنظيم الحزب وتعبئة جماهيره²، وقرّرت السلطات الفرنسية إجراء انتخابات تشريعية يوم 10 نوفمبر 1946م، حيث دعا مصالي مناضليه إلى ضرورة المشاركة في الانتخابات، وهو ما لم يعجب لمين دباغين وأنصاره من اللجنة المركزية، ومن هنا بدأت تظهر المعارضة ومناقضة الرأي الأوحد في الحزب، ففي اجتماع اللجنة المركزية في 23 أكتوبر 1946م للمرة الأولى وبحضور زعيم الحزب. كان رأي اللجنة المركزية هو عدم المشاركة في الانتخابات، تحت شعار "من انتخب كفر"³، عكس مصالي المقتنع بفكرة المشاركة في الانتخابات⁴.

إن المشاركة في الانتخابات أحدثت انقساماً داخل مناضلي الحزب بين مؤيد ورافض لها، فيرى مصالي أن المجالس النيابية هي أداة لإشهار مطالب الشعب ونشر أفكاره السياسية وكسب الرأي العام الفرنسي⁵، أما اللجنة المركزية التي وجدت نفسها أمام خيار صعب. إمّا الموافقة على ذلك وإمّا الامتناع، وبذلك تُصبح في مجابهة مع رئيس الحزب، وبعد مناقشات دامت ثلاثة أيام. تم

¹ - يحي بوعزيز: الانتخابات المتبادلة...، المرجع السابق، ص ص 30-31.

² - بنيامين سطورا: المرجع السابق، ص 197.

³ - إبراهيم لونيسي: (أزمة حزب الشعب الجزائري، خلفيات وأبعادها)، مجلة المصادر، العدد 2، 1999 ص ص 95-

113م

⁴ - يعود اقتناع مصالي بفكرة المشاركة في الانتخابات إلى الطرح الذي قدمه عبد الرحمان عزام باشا. الأمين العام للجامعة العربية، الذي قابله في باريس، ونصح باتخاذ البرلمان الفرنسي منبراً سياسياً لتمرير خطابه من خلال النواب المنتخبين من

حزبه، ويطمح مصالي إلى توسيع قاعدته الشعبية في إطار الشرعية والتفتح على المثقفين. أنظر: El Hadj Messli

Memoires, Paris, 1970, P 220، وأيضاً بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص 159.

⁵ - إبراهيم لونيسي: أزمة حزب الشعب الجزائري...، المرجع السابق، ص 96.

التصويت لصالح المشاركة في أولى الانتخابات التشريعية¹، وبالرغم من تحفظات اللجنة المركزية؛ إلا أنها أخذت بمبررات مصالي، مع استثناء وحيد، وهو معارضة حسين لحول الذي انتقد خيار المشاركة على أنها انحراف عن المنهج السياسي للحزب، وأفرزت الانتخابات رغم تزويرها حصول مرشحي حزب حركة الانتصار على خمسة مقاعد من ستة عشر مرشحاً².

وفي ظل التوتر السائد بين مناضلي حزب حركة الانتصار؛ تم عقد المؤتمر الأول للحزب يومي 15/16 فيفري 1947م بالعاصمة، بدعوة من اللجنة المركزية، وموافقة مصالي غير أن أسفر على تكريس الانقسام الموجود داخل الحزب، حيث ظهرت ثلاث تيارات³.

وظلت هذه التيارات الثلاثة في صراع فيما بينها، فالتيار الشرعي يرى أن أسلوب التيارين الآخرين في العمل لا يتماشى مع الأحداث الراهنة التي تتطلب النضال السياسي الشرعي أما التيار "السري" المحافظ يرى في التيار الشرعي انحراف عن مبادئ الحزب في مشاركته في الانتخابات التشريعية الفرنسية، واتهم الجناح الثوري قيادة الحزب وحملته مسؤولية اكتشاف أمر المنظمة الخاصة فيما بعد، والجدير بالذكر أن مصالي الحاج كان مقتنعاً بنضاله الشرعي، ولم يعد مهتماً بالعمل السري، والإعداد له لخوض الكفاح المسلح، هذه النقطة (المشاركة في الانتخابات) ارتكز عليها معارضو مصالي أنها على حساب هدفهم الأسمى؛ وهي المعركة المصيرية⁴.

1/3- أزمة 1949:

وهي أزمة مزدوجة، الأزمة الأولى أزمة صراع على مستوى القيادة، وعُرفت بأزمة لمين دباغين، والأزمة الثانية هي الأزمة البربرية.

¹ - بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص 171.

² - وهم: (أحمد مزغنة ومحمد خيضر عن مدينة الجزائر و محمد لمين دباغين ومسعود بوقادوم وجمال دردور عن قسنطينة). أنظر بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص ص 172-173.

³ - وهي: التيار الشرعي: يقوده رئيس الحزب مصالي الحاج، والذي يرى ضرورة مشاركة الحزب في مختلف الانتخابات وممارسة العمل السياسي وفق شرعية القوانين الفرنسية، ويمثل طبقة المثقفين السياسي الذين التحقوا بالحزب أثناء الحرب الهالمية الثانية، - تيار حزب الشعب: يمثلته قدماء الحزب وهم المركزيين، يرون ضرورة الإبقاء على النشاط السري للحزب للمحافظة على مساره الثوري وشعبيته التي آمن بمبادئه، - التيار الثوري: يمثلته المتحمسون للكفاح المسلح، والناقمون على ما آل إليه حال الحزب، ويرون ضرورة البدء في العمل الثوري بتكوين منظمة شبه عسكرية للتحضير للثورة ويرون أيضاً في العمل السياسي مضيقاً للوقت، وسيكون هذا التيار وراء تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل. للمزيد أنظر في ذلك Mohammed Harbi: Le FLN, Mirage et Réalité, des origines à la prise du pouvoir (1945-1962), ed NAQD-ENAL, Alger, 1993, PP 38-42.

⁴ - إبراهيم لونيسي: أزمة حزب الشعب الجزائري..، المرجع السابق، ص ص 97-99.

أ- صراع على مستوى القيادة:

يتمثل فحوى الصراع في طرد بعض العناصر القيادية من الحزب، وعلى رأسهم الدكتور دباغين، فقد ظهر بداخل حزب (ح.إ.ح.د) جنحان؛ الأول بزعامة دباغين يسانده بعض مناضلي الحزب، والثاني يقوده مصالي الحاج الذي تكتلت حوله جماعة العاصمة¹، ولم يكن مصالي الزعيم الوطني كما يُسميه أحمد مهساس مرتاحاً للدور الذي يقوم به لمين دباغين وحسين لحول، وخشي على انفلات زمام الحزب من يده²، خاصة أن دباغين يتمتع بصلاحيات مطلقة في قيادة السياسة الخارجية للحركة منذ سنة 1947³.

فقد عمل دباغين على جمع الأسلحة والمال من الدول العربية للعمل المسلح، مع بداية سنة 1948، ولقيت نشاطاته نجاحاً كبيراً، وحين عرض مشروعه على قيادة الحزب كان متأكداً من الموافقة، إلا أن غالبية الأعضاء تحفظت عليه، فجمد المشروع. الشيء الذي حرّ في نفس دباغين ورأى في موقف القيادة موقفاً سلبياً⁴.

ولوحظ في خطاب لمين دباغين نقد صريح لتيار الشرعية (مصالي) ومُيوله للتيارين الآخرين السري والشبه العسكري، كما اتهم مصالي بأنه يستغل المنظمة الخاصة لخدمة أهدافه ومصالحه، ونسي الإعداد للثورة، فبدأت الاتهامات من الطرفين. أدت في الأخير إلى استقالة دباغين من الحزب، وهناك من يرجع أن قيادة الحزب هي التي فصلته من الحزب يوم 02 ديسمبر 1949م بحجة أنه غير منضبط ولم يدفع المكافأة المالية التي يحصل عليها بصفته نائباً في البرلمان الفرنسي للحزب⁵، وهناك من يرجع أسباب الطرد إلى وجود أنصار البربرية في صفوف دباغين. الذين تنكروا لعروبة الجزائر واتهموا مصالي بأنه ديكتاتوري في تسيير الحزب، وبقاء دباغين متفجعاً دليل على تعاطفه مع البربريزم⁶، وطفح الصراع إلى السطح وتفاقم الخطر حين أزره مناضلوه في الحزب في كل من سطيف وتبسة، بانسحابهم من الحزب⁷.

¹ - إبراهيم لونيسي: مصالي الحاج في مواجهة جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية، دار هومة للنشر، الجزائر، 2007، ص 20.

² - المصدر نفسه: ص 325.

³ - Mohammed Harbi : Le FLN, Mirage et Réalité, p 54.

⁴ - إبراهيم لونيسي: أزمة حزب الشعب الجزائري..، المرجع السابق: ص ص 99 - 100.

⁵ - عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت. 1997، ص 319.

⁶ - المرجع نفسه: ص 319.

⁷ - إبراهيم لونيسي: أزمة حزب الشعب الجزائري..، المرجع السابق، ص 101.

لقد أدى الاختلاف وسوء التفاهم بين مصالي ودباغين إلى بداية ظهور صراع حقيقي على قيادة الحزب بين المناضلين القدامى بزعامة مصالي ومولاي مراح وأحمد مزغنة من جهة وجماعة المثقفين الشباب الذين وصلوا إلى القيادة، على رأسهم لمين دباغين من جهة ثانية¹.

ب- الأزمة البربرية:

بعد أزمة دباغين ظهرت الأزمة البربرية سنة 1949، والتي يعد دباغين طرفا فيها، واتضحت معالمها شهر أكتوبر 1946م، عندما اتهم مصالي بأنه لا ينوي القيام بالعمل العسكري، والتشكيك في عروبة الجزائر والإسلام²، وتعود جذورها إلى سنة 1945، عندما طالب السيد واعلي بناي* بإنشاء منطقة موحدة للسكان المتكلمين بالقبائلية، إلا أن اللجنة المركزية للحزب لم توافق على ذلك³، وفي شهر نوفمبر 1948 نجح رشيد علي يحي في مؤتمر (ح.إ.ح.د)، وصار عضوا في اللجنة الفيدرالية للحزب بفرنسا، بمساندة واعلي بناي وعمر ولد حمودة**، وأنشأ اليساريون " حركة شعبية للبربرية"، وأقر أعضاء اللجنة الفيدرالية وبالأغلبية (28 صوت من مجموع 32 صوت) اتخاذ أسلوب القوة ضد اللجنة المركزية للحزب، ورفض فكرة اعتبار الجزائر عربية إسلامية⁴. وأمام ذلك قرّرت قيادة حزب (ح.إ.ح.د) شهر أبريل 1949 حلّ فيدرالية الحزب بفرنسا وعزل رشيد علي يحي من رئاسة تحرير جريدة " النجم الجزائري" التي يتخذها منبرا للنتكر للجزائر العربية

¹ - المرجع نفسه: ص 101.

² - عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 318.

* - يجهل تاريخ ميلاده، انخرط في حزب الشعب الجزائري وتولى مهمة ربط الاتصال بين منظمة الطلبة والحزب سنة 1944م، وتعرض للملاحقة بعد مجازر 8 ماي 1945، دعا إلى الكفاح المسلح، وعين عضواً في لجنة اليقظة سنة 1946، ثم عضو في اللجنة المركزية لحزب حركة الانتصار سنة 1947، وتبنى الفكرة البربرية منذ عام 1945، وتطويرها سنة 1946، طُرد من الحزب وعمل على تأسيس " حزب الشعب القبائلي"، التحق بجبهة التحرير الوطني سنة 1955، وأغتيل سنة 1957 بتهمة النزعة البربرية. أنظر يحي بوعزيز: الانتهاكات المتبادلة، المرجع السابق، ص 43.

³ - عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 318.

** - من بلدة عين الحمام، تاريخ ميلاده غير معروف، انخرط في حزب الشعب سنة 1942، وهو طالب بمعهد ترشيح المعلمين ببوزريعة، انضم إلى المقاومة المسلحة في 14 ماي 1945، ثم أصبح عضواً في اللجنة المركزية لحزب حركة الانتصار سنة 1947، ثم صار مسؤولاً عن فرع المنظمة الخاصة ببلاد القبائل، وسجن بالبلدية سنة 1948، وطرد من اللجنة المركزية بسبب نزعة البربرية، والتحق بجبهة التحرير سنة 1955، وقتل سنة 1956 بسبب نزعة البربرية، أنظر يحي بوعزيز: الانتهاكات المتبادلة...، المرجع السابق، ص 43.

⁴ - Mohammed Harbi : le F.L.N Mirage et Réalité, op. cit, p 63

الإسلامية¹، وساهم في تطور المسألة البربرية سنة 1949 تكتل " أحمد بودة ولمين دباغين" ودعمهم " لواعلي بناي وبن حمودة " وغيرهم من العناصر البربرية. الذين أخذوا مناصب القيادة في المنظمة².

و في ظل تطور الأزمة البربرية لم تجد قيادة الحزب حلا لذلك سوى إبعاد قادة الحركة البربرية عن اللجنة المركزية للحزب باستثناء حسين آيت أحمد الذي أبقاه مصالي في مركزية الحزب، مع إبعاده من رئاسة المنظمة السرية للحزب وحل مكانه أحمد بن بلة في شهر ديسمبر 1949، وعينت قيادة الحزب ثلاثة عناصر وطنية على رأس فيدرالية الحزب بفرنسا، وهم: "راجف، بلقاسم، سعدي صادق، شوقي مصطفىاوي"، وقام كريم بلقاسم بتصفية معارضي مصالي وقيادته في منطقة القبائل بهدف الحفاظ على وحدة الحزب³.

1/4- اكتشاف أمر المنظمة الخاصة وتعميق الخلاف:

نتيجة النشاطات التي قام بها أعضاء المنظمة الخاصة مع نهاية 1949 كتغيير قيادة المنظمة، حيث تقرر استبدال رئيس المنظمة حسين آيت أحمد بأحمد بن بلة مسؤول القطاع الوهراني⁴، واكتمال التدريبات العسكرية وتحمسهم للعمل المسلح. أدى إلى اكتشاف قادة المنظمة السرية واعتقالهم في النصف الأول من سنة 1950.

هذا؛ وقد تعمق الخلاف بين مناضلي (ح.إ.ح.د) بعد اكتشاف أمر المنظمة الخاصة، وما نتج عنها من ملاحقات من طرف الإدارة الفرنسية، إذ لجأت قيادة الحزب على رأسها مصالي الحاج إلى توقيفها وحلها نهائيا⁵، وهذا يعتبر موقفا متخاذلا من القيادة بتخليها عن المنظمة الخاصة ونكرانها، وأنها لا تفكر في الكفاح المسلح وغير مقتنعة به أساسا في ظل تمسكها بالشرعية السياسية⁶.

¹ - عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 318.

² - أكد مصالي الحاج نظريته اتجاه لمين دباغين وأنصار البربرية في قوله: "أن تكتل الأيمن وبودة ذو النزعة البربرية يدخلون كبارا وصغارا إلى جسم الحزب إلى كل المواقع فيه تقريباً كجرثومة تدخل جسماً قد ضعف، تتقلوا بسهولة وذهبوا هكذا يزرعون الجرثومة في كل فرنسا... كانوا لفترة من الزمن سادة الحزب " أنظر

Mohammed Harbi : le F.L.N Mirage et Réalité, P 63

³ - عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 319

⁴ - المرجع نفسه: ص 321

⁵ - يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص 128.

⁶ - إبراهيم لونيسي: أزمة حزب الشعب الجزائري...، المرجع السابق، ص 104.

إن مسألة اكتشاف أمر المنظمة الخاصة من قبل السلطات الفرنسية وتكرر قيادة الحزب لها أسال كثير من الحبر بجملة من التساؤلات إن كانت قيادة الحزب وراء انكشافها. حقيقة مسألة يكتنفها شيء من الغموض واختلفت الروايات في تفسير أسباب وطريقة اكتشافها، فقد أبدى محمد بلوزداد تخوفاته منذ البداية من احتمال متابعة إدارة الحزب لجهود الإعداد للكفاح المسلح إلى نهايته الطبيعية¹، والغريب في أمر قيادة الحزب أنها احتاطت في كل شيء يتعلق بسرية وعمل المنظمة، إلا أنها لم تطرح على نفسها سؤالاً. ماذا لو انكشف أمر المنظمة ؟

لقد انكشف أمر المنظمة الخاصة بعد حادثة السطو على بريد وهران يوم 5 أبريل 1949 فعن هذه الأخيرة؛ كانت تفاصيلها بفضل الخطة المحكمة من بختي جلول وحسين آيت أحمد وأحمد بن بلة ومجموعة الكومندوس بقيادة سويداني بوجمعة وبلحاج بوشعيب (سائق السيارة المخصصة لتهريب الأموال إلى حي قامبيطا بوهران)²، ومحمد خيضر عضو بالبرلمان الفرنسي، وخشيت قيادة (ح.إ.ح.د) من فرنسا أن توقف الحزب وتمنعه من مواصلة نشاطه الشرعي، وهذا معناه عدم المشاركة في الانتخابات المحلية بالجزائر، لذلك طلب حسين لحول الأمين العام للحزب من خيضر تسليم نفسه للشرطة الفرنسية بعد اكتشافه في الاستيلاء على بريد وهران، حتى لا يتضرر الحزب ولا يتعرض للحل، لكن محمد خيضر رفض ذلك، كما عارض مصالي فكرة استسلام خيضر وأيده في رأيه، وهرب هذا الأخير إلى القاهرة، وهو تحدي منهم للمكتب السياسي. خاصة حسين لحول³.

وهناك رواية أخرى لقيت إجماعاً من طرف أعضاء المنظمة الخاصة وحتى من المؤرخين، وهي حادثة " تبسة وعملية التأديب " وتمثلت أطوارها في أن اكتشاف أمر المنظمة في 18 مارس سنة 1950 يعود إلى خبر فصل الدكتور "لمين دباغين" من حزب (ح.إ.ح.د)، وهو ما أثار مسؤولي الحركة في تبسة وانتشر النبأ بسرعة، وساد التوتر بين المناضلين الشرعيين والمناضلين المتخفين، وهنا انتقد مسؤول فرع الحركة " عبد القادر خياري " القيادة المركزية للحزب، ولم يراع النظام، ورغم تهديده فكر في كشف نشاطات المنظمة الخاصة قبل وبعد طرده من الحزب ، وعلى إثر ذلك قرر الحزب معاقبته، وعين العربي بن مهيدي فرقة يقودها ديدوش مراد ، متكونة من " بن زعيم محمد،

¹ - المرجع نفسه: ص 104.

² - عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 322.

³ - المرجع نفسه: ص ص 322 - 323.

بن عودة مصطفى، بلباي أحمد، بخوش عبد الباقي، عجامي إبراهيم¹، وبعد احتجازه استطاع خيارى الفرار واستبد به الهلع، وأبلغ محافظ الشرطة الفرنسية كل ما يعرفه عن المنظمة الخاصة و أسماء مناضليه².

ومهما اختلفت الروايات في تعدد أسباب اكتشاف أمر المنظمة الخاصة فإن أصابع الاتهام ظلت موجهة لقيادة الحزب من قريب أو من بعيد، وما زاد في الخلاف وفي حجم الفجوة هو تمسك وإصرار قيادة الحزب بموقف التخلي عن المنظمة ونكرانها، وهم ما يثبته أحمد مهساس فيقول: «... لقد أصدرت الحركة تعليمات بضرورة التمسك بموقف النكران، أي أنها نفت وجود منظمة خاصة أصلاً، واعتبرت العمليات البوليسية تهدف إلى تقويض أركان الحزب من أساسه...»³، وما يؤكد صحة ذلك ما قاله أحمد بودة: «.. اجتمعنا في بوزريعة تحت رئاسة مصالي الحاج واتخذنا موقفين، أما الأول فهو الاعتراف بالمنظمة الخاصة وتحمل مسؤوليتها، وبذلك نعطي السكين للاستعمار ليزبحنا إذا أراد، ويحلها ويلقي القبض علينا جميعاً، والثاني هو الإنكار والتبرؤ منها مثل ما تفعله الكثير من الأحزاب، ويمكن أن يكون هذا الموقف في صالحنا بما أن المنظمة فرع من فروع الحركة، ومن أجل المحافظة على الحركة يمكن التسليم في الفرع، وهكذا قررت قيادة الحركة إنكار وجود المنظمة الخاصة وتبعيتها لها»، وبكل بساطة قررت قيادة الحزب حل المنظمة الخاصة وإعادة دمج أعضائها في المنظمة السياسية، ولم تعد تقبل حتى الحديث عن النشاط المسلح لأن ذلك يسبب تضعيفاً وتدميرًا للحزب⁴.

يمكن القول أن التنظيم المسلح بعد الذي حدث له لم يهضم قرار حله وإبعاد عناصره من الحزب، والرجّ بقياديينه ومناضليه في السجون أمثال: " زيغود يوسف، عمار بن عودة، أحمد بن بلة، عبان رمضان، والعربي أولبصير" وعلى أزيد من 363 عضو في المنظمة⁵، وكان لهذا القرار وقع أليم في نفوس الشباب المتحمس لاندلاع الثورة التحريرية، وأحدث شرخاً بين رئيس الحزب

¹ - المرجع نفسه: ص 254.

² - يؤكد خيارى أنه برئ من اكتشاف أمر المنظمة الخاصة، فيقول: «أنا انتقد الرأي الذي عبر عنه رايح بيطاط والذي = أن التنظيم الخاص تحطم نتيجة خيانة من طرف بعض المناضلين، والشيء الذي نسيه أن يقوله بيطاط هو أنني من الحزب ثلاثون شهراً قبل انكشافها، فلو كنت خنت المنظمة فلماذا لم يتم اكتشافها قبل 18 مارس، أما السبب الهام الذي يجعلني بريء. هو أنني لم أكن أعلم شيئاً عن التنظيم الخاص، فما بالك بالتنظيم الداخلي، لأنني لم أكن عضواً فيه عكس ما يدعي البعض. إنما كنت عضو في الحزب» أنظر رايح بلعيد: (مؤتمر 1947 وظهور الطوائف)، رسالة الأطلس عدد 134، 27 أبريل 1997، ص 11.

³ - أحمد مهساس: المصدر السابق، ص 334.

⁴ - عبد الكامل جويبة: الحركة الوطنية الجزائرية.. المرجع السابق، ص ص 259 - 260

⁵ - عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 324

مصالي والشباب المؤمن بفكرة العمل الثوري التي طالما انتظروها¹، وهو الذي كان يعتقد نفسه عضواً بالغ الأهمية في جسد الحزب؛ لما يحمله من بعد مستقبلي للحزب وللشعب الجزائري الذي ينس مثله من النضال السياسي الشرعي أو غير الشرعي، وأن التنظيم العسكري لن يتوقف، بل أصبح ممكناً أكثر من وقت سبق، ويرى محمد بوضياف أن ما حدث يترتب عنه العمل في السرية للتخلص من الزعامة الفردية لمصالي الحاج، وركز بوضياف الذي يؤيد العمل العسكري مجهوداته بعد سنة 1950 على حل الحزب، لأن قيادة الحزب في نظره تسعى للتخلص من اليساريين المؤيدين للعمل العسكري، وتعتبرهم الخطر الأكبر على الحزب².

وما يمكن قوله أن اكتشاف أمر الجناح المسلح لحركة الانتصار أدخل الحزب في أزمة. بل في صراع حقيقي بين قادة الحركة وقياديي التنظيم المسلح، وأضحت العلاقة بين المنظمة وحزب حركة الانتصار يُميزها فتور وغموض، ولا يمكن أن نخترل الصراع الداخلي الدائر بين المركزين والمصاليين الذي كان له أثر في عرقلة مساعي المنظمة، ليجد الحزب نفسه في الأخير يعاني فعلاً من مشاكل عويصة على مستوى القيادة، مشاكل قد تعصف به في أي لحظة بعد اهتزاز أركانه الأساسية.

1/5- مؤتمر أفريل 1953 انفجار الأزمة... افتراق القيادة:

بسبب الصدمات والأزمات المتتالية، فإن الحزب وصل سنة 1953 إلى مرحلة حاسمة، فوجب عليه عقد مؤتمر لتسوية المشاكل العالقة بين قيادي الحزب، أي بين مصالي اللجنة والمركزية، أو ترك كل طرف يتصلب ويتعنت في مواقفه، فيكون بذلك الانفجار والانقسام الذي أصبح قاب قوسين أو أدنى.

فقد تم عقد المؤتمر أيام 4/5/6 أفريل 1953، وجرت الاجتماعات في مقر الحزب في شارع رقم 2 ساحة شارتر بالعاصمة³، وكان مولاي مرياح الناطق الرسمي في المؤتمر باسم مصالي الحاج، وقد تناول المؤتمر جل القضايا المتعلقة بالحزب ما عدا الصراع الواقع بين مصالي والقيادة المركزية، وهي نقطة جوهرية تغافل عنها الطرفين، وتم اختيار ثلاثين عضواً في اللجنة المركزية، كما تم انتخاب الأمين العام للحزب وهو بن يوسف بن خدة⁴.

¹ - يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري...، المرجع السابق، ص 128.

² - عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 324.

³ - أحمد مهساس: المصدر السابق، ص 360.

⁴ - بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص ص 308 - 313

اختار بن خدة أمانته العامة متألفة من: " حسين لحول وعبد الرحمان كيوان وسيد علي عبد الحميد ومصطفى فروخي"، ويوضح بن خدة سبب إبعاده للقادة القدماء، فيقول: «... أبعدت مزغنة بسبب ثرثرته وقلة كفاءته، ومولاي مرباح لا يُرجى منه أي نفع، فهو عامل عرقلة وكبح ليس إلا » كما أبعد أيضاً أحمد بودة¹، وفي حقيقة الأمر أن بن خدة تخلص من أنصار مصالي فهم المقربين إليه وأبعدهم عن القيادة، وهذا يُعد بمثابة انقلاب صريح على مصالي، وأن ما قام به بن خدة ومتفقيه في (ح.إ.ح.د) ما هي إلا استراتيجية لتقليص دور رئيس الحزب وإبعاد مؤيديه من اللجنة المركزية حتى يطهروا الحزب من العناصر الموالية لمصالي².

عيّنت اللجنة المركزية لجنة المنظمة الخاصة من جديد والشروع في التحضيرات للعمل المسلح، متكونة من: "مصالي الحاج (في المنفى)، مصطفى بن بولعيد، بن يوسف بن خدة، دخلي"، وسافر بن خدة إلى مصالي بمدينة نيور الفرنسية منتصف شهر جويلية 1953 وأطلعه على أشغال اللجنة المركزية وفيما يخص أمر المنظمة الخاصة، ثم عاد إليه مرة ثانية شهر أوت 1953، إلا أن مصالي طلب تأجيل انعقاد اللجنة المركزية، ويبدو أن مصالي لا يثق في أمينه العام (بن خدة) حيث طلب منه حضور موكله مولاي مرباح، ويقول بن خدة في مذكرته: « لم أعد أحظى بثقة مصالي، لهذا السبب تأخر موعد اجتماع اللجنة المركزية إلى الفترة الممتدة من 12 إلى 16 سبتمبر 1953، وكان هذا الاجتماع سبباً في حدوث قطيعة بين مصالي والأمين العام، وامتدت تبعاته إلى القيادة، ثم إلى اللجنة المركزية، فكانت بداية الانشقاق »³.

بعث مصالي مذكرة إلى اللجنة المركزية عن طريق ناطقه الرسمي مولاي مرباح. هاجم فيها القيادة والأمين العام بالانحراف عن المبادئ الثورية للحزب، وقرّر سحب ثقته من بن خدة، وطالب تخويله السلطة المطلقة من أجل إعادة إصلاح الحزب⁴، وما هو متعارف عليه في القانون الداخلي أنه ليس من صلاحيات رئيس الحزب عزل الأمين العام، بل ترشيحه فقط وتقوم اللجنة المركزية

¹ - اعترف بن خدة في مذكرته أنه ارتكب خطأين: الأول في استبعاده لهؤلاء، لأن مصالي اتخذها حجة ضد المكتب = القيادي، وكان من الضروري استشارة أعضاء اللجنة المركزية، والثاني افتقاره إلى الواقعية السياسية .، أنظر المصدر نفسه: ص 314.

² - نفسه عمار بوحوش: المرجع السابق، ص ص 328 - 329.

³ - بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص ص 315 - 318.

⁴ - مومن العمري: الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال أفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني (1926-1954)، دار الطليعة للنشر والتوزيع، قسنطينة 2003، ص 214.

بقبوله أو رفضه، ولم يوافق على طلب مصالي إلا مزغنة ومولاي مرياح من مجموع ثلاثين عضواً¹.

أدى ذلك إلى انشقاق في الحزب. المركزيين من جهة والمصاليين من جهة ثانية، واندلع الصراع من جديد حول القيادة؛ حيث طالب مصالي بكامل السلطات، وتثبيت المركزيين بمبدأ التسيير الجماعي، لينتقل الصراع من القمة إلى القاعدة، وأعرب مصالي في رسالة حررها مع مولاي مرياح وفيلالي عن استيائه وغضبه من أعضاء اللجنة المركزية، واتهمهم بالانحراف عن المبادئ الثورية للحزب وأنهم يتصرفون بطريقة عشوائية، وأهملوا مصالح الحزب وعزلوا المناضلين القدماء الأكفاء في الحزب²، وهذا طرح من مصالي لتأليب القاعدة النضالية ضد أعضاء اللجنة المركزية، وراح يخاطبهم في رسالته: « نحن راقدون والعالم يتحرك » و « لقد تجاوزتنا الأحداث في تونس والمغرب »، وما نستشفه في هذه العبارة هو دعوته إلى العمل المسلح، وفي حقيقة الأمر أن مصالي لا يقصد العمل المسلح بل هدفه الأسمى تطهير القيادة، وهو ما سيتضح فيما بعد³.

وفي إطار مساعي مصالي الحثيثة لكسب التأييد ونصرته شكل " لجنة الخلاص العام " * يطلب فيها المناضلين في الجزائر وفرنسا بتجميد أموال الحزب وقطع جميع أشكال العلاقات مع قيادة الحزب، والاعتراف بمرياح ومزغنة ممثلين شخصيين له فقط⁴، وأمام هجومات مصالي على أعضاء اللجنة المركزية. يقول بن خدة: « لقد وقف منذ البداية موقفاً عدائياً، فيما ركنت اللجنة المركزية إلى موقف دفاعي حرصاً منها على صون وحدة الحزب » ، وما يبين صحة ذلك قامت اللجنة المركزية من خلال جريدة " الجزائر الحرة " بالإشادة بمصالي والمطالبة بإطلاق سراحه، كما أرسلت لجاناً إليه لتقريب وجهات النظر بين الطرفين، إلا أنه ظل متمسكاً برأيه⁵.

وعقدت اللجنة المركزية للحزب اجتماعها يوم 28 مارس 1954 بالعاصمة، وقررت فيه التخلي عن سلطاتها لمصالي الحاج في سبيل عقد المؤتمر الوطني الثاني للحزب، غير أن هذا الأخير رفض عقد مؤتمر للحزب، فثارت ثائرتهم وعملوا على استعادة الحزب من جديد، والملاحظ أن

¹ - المصدر نفسه: ص 364.

² - عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 330.

³ - إبراهيم لونيسي: أزمة حزب الشعب الجزائري...، المرجع السابق، ص 109.

* - وتشكلت لجنة الخلاص العام من " فيلالي، بودشيش، عبد الله سعاجي، عوين سعدي"، وتشكلت لجنة أخرى في الجزائر مؤيدة لمصالي من داخل الجهاز المركزي للحزب، تتكون من: " مزغنة، مولاي مرياح، مشاوي، عيسى عبدلي " وقطع مصالي الحبل الذي يربطه بأعضاء اللجنة المركزية لحزبه. أنظر عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 331.

⁴ - بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص 351 - 352.

⁵ - المصدر نفسه: 342.

الأزمة استفحلت داخل قيادة الحزب واشتد الصراع بين الطرفين، وأن التنافس الحقيقي صار بين مقربي مصالي والمعارضين له، وآلت الأمور إلى ما لا يحمد عقباه، حيث منع أعضاء اللجنة المركزية أنصار مصالي من بسط نفوذهم في الحزب¹، وأقروا شهر أبريل 1954 ما يلي:

- منع المصاليين من استعمال الوسائل المادية والمعنوية ومن أي نشاط سياسي.
- منح عطلة مدفوعة الأجر لجميع البارزين في الحزب وعدم مساعدة المصاليين.
- تحالفهم مع أعضاء المنظمة الخاصة وإثباتهم للمناضلين في الحزب أنهم ثوريون ويؤيدون الجناح العسكري في الحزب².

1/6- تأسيس اللجنة الثورية ومحاولة احتواء الصراع:

عرف الحزب تدهورًا كبيرًا على مستوى القيادة بسبب استفحال الأزمة بين المصاليين المواليين للرئيس مصالي والمركزيين المواليين لأمين اللجنة المركزية "لحول حسين"³، وأمام تصلب الآراء رفضت مجموعة

من المناضلين الغيورين على وحدة الحزب الانسياق وراء هذا الصراع المبني من أجل الزعامة والمسؤولية، الممزوج بالحزازات الشخصية⁴، وقام الثوريون وقدماء المنظمة السرية كمحمد بوضياف وديدوش مراد وبمساعدة بن بولعيد الذي توسط بين المركزيين والمصاليين، وقد التقى هذا الأخير بمصالي يوم 25 فيفري 1954 الذي تشبث بموقفه الرافض لكل محاولات الوحدة ولم شمل الحزب، واقتنعوا بضرورة الخروج من الأزمة بإعلان الثورة المسلحة، ولتحقيق ذلك جاءت فكرة التنسيق مع المركزيين⁵.

ولأجل توحيد الأعضاء الراغبين في العمل المسلح؛ قرر تسعة أعضاء من المنظمة الخاصة وهم: "بن بولعيد، ديدوش مراد، بن مهدي، بوضياف، بيطاط، كريم بلقاسم، محمد خيضر، حسين آيت أحمد، بن بلة" نهج أسلوب الحياد الإيجابي مع الطرفين المتنازعين، وأعلنوا عن تأسيس "اللجنة الثورية للوحدة والعمل" في 23 مارس 1954 بالجزائر العاصمة⁶، تحت قيادة أربعة أعضاء:

¹ - عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 331 - 332.

² - Mohammed Harbi : *Le F.L.N Mirage et Réalité*. Op.cit. p 95.

³ - عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية 1954-1962، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر 2012، ص 11.

⁴ - إبراهيم لونيسي: الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة 1954-1962، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 09.

⁵ - عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص 11.

⁶ - جاك دوشمان: تاريخ جبهة التحرير الوطني، منشورات ميموني، الجزائر، 2013، ص 67.

أعضاء: إثنان من قداماء المنظمة الخاصة، وإثنان من المركزيين¹ وهم: " بوضياف وبن بولعيد ومحمد دخلي ورمضان بوشبوبة"، وللتذكير أن " دخلي وبوشبوبة " كانا لهما دوراً كبيراً في تأسيس هذه اللجنة²، التي كان هدفها الرسمي إصلاح ذات البين بين الأطراف المتخاصمة والتحضير للثورة³.

وبعد تأسيس اللجنة الثورية حاولت اللجنة المركزية (حسين لحول وعبد الحميد سيد علي) استغلال الجناح الثوري في نزاعها مع مصالي وأنصاره بتعمدها إشاعة أنّ اللجنة الثورية للوحدة والعمل تابعة للمركزيين⁴، واعتقد مصالي الحاج وأتباعه ذلك، وسيكون هذا الخلاف وراء حل هذا هذا التنظيم، ولكن بعد أن حقق مهندسو الثورة الهدف المطلوب، والملاحظ أنه بعد ثلاثة أشهر من العمل الجاد اكتشف بوشبوبة تخطيط زملائه في المنظمة إلى إنشاء تنظيم سري موازي وهو الأمر الذي أغضب محمد بوضياف⁵.

و إذا أخذنا بصحة تواطؤ (ل.ث.و.ع) مع المركزيين ضد المصاليين؛ ليس له إلا تفسير واحد؛ وهو تكريس حالة الانشقاق والانقسام داخل الحزب، لذا سارع بوضياف وبن بولعيد إلى تصحيح مسار (ل.ث.و.ع)، وذلك بإبعاد دخلي و بوشبوبة عن اللجنة الثورية⁶، ومواصلة اللجنة الخمسة تحضيراتها للثورة بدون المركزيين وبالاكتفاء على قدامى المنظمة الخاصة⁷، ويعود إسراع إسراع بوضياف في ذلك إلى احتدام الصراع في الحزب الذي وصل مرحلة الانقسام التام، وأن جميع الحلول لم تنجح في تسوية الصراع الذي تجسد في انعقاد مؤتمر الحزب المنعقد في

¹ - Mohamed Boudiaf: La préparation du premier November 1954, Ed. Dar EL khalil 2010, P 49.

² - عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص 12.

³ - إن تأسيس هذه اللجنة حسب عبد السلام بلعيد هو دعوة مناضلي الحزب إلى الإتحاد وعدم السير وراء الفريقين المتنازعين على مستوى قيادة الحزب، والهدف من اللجنة هو الانتقال إلى العمل المسلح. أنظر:

Mahfoud Bennoune, Ali El Kenz: Le Hasard et L'histoire, Entretiens avec Belaid Abd esselam, tome 1, ed, 2009, P 52

⁴ - إن اللجنة المركزية استغلت وجود بشير دخلي ومحمد بوشبوبة في اللجنة الثورية لصالحهم وتوظيفهم خدمة لأهدافهم؛ خاصة استغلال الحقد الذي يكنه محمد بوضياف للمصاليين منذ أن كان بفرنسا. ويرى عبد الحميد مهري أن ظهور اللجنة الثورية للوحدة والعمل كان بمساعدة اللجنة المركزية وبتزكية منها، ومن أبرز المساعدين على ذلك حسين لحول وبن يوسف بن خدة، كما أن جريدة الوطني (**Le Patriote**) الناطقة باسم اللجنة الثورية كانت تمويل من طرف اللجنة المركزية، وكانت افتتاحيتها بقلم حسين لحول عدو مصالي الحاج. أنظر كل من إبراهيم لونيسي: الصراع السياسي...، المرجع السابق، ص

ص 11-12، ومحمد عباس: رواد الوطنية، مطبعة دحلب، الجزائر، 1992، ص 120.

⁵ - عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص 13.

⁶ - إبراهيم لونيسي: أزمة حزب الشعب الجزائري، المرجع السابق، ص 110-111.

⁷ - عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 13.

هورنو Hornu " ببلجيكا يوم 15 جويلية 1954، وحضره المصاليون الذين نددوا بأعضاء اللجنة المركزية من الحزب بسبب انحرافاتهم السياسية،¹ وللاشارة هنا أن مصالي لم يهملش المركزيين بل دعاهم لحضور المؤتمر، وهم: " بن خدة، لحول، سيد علي، كيوان، بودة، يزيد، الونشي، فروخي"، إلا أنهم رفضوا الحضور²، واتفق أعضاء المؤتمر (المصاليون) على نهج سياسة رشيدة وفعالة لإرجاع مجد الحزب، وأقروا ما يلي³:

- إبعاد أعضاء اللجنة المركزية وأعضاء (ل.ث.و.ع) من المشاركة في الحزب.
- بناءً على اقتراح مصطفى اسطمبولي تم انتخاب مصالي الحاج رئيساً للحزب مدى الحياة⁴.
- إنشاء مجلس وطني للثورة بدلا من اللجنة المركزية، ويتكون هذا المجلس من ثلاثين عضواً، ومكتب سياسي⁵.

ورغم الاتصالات بين أعضاء اللجنة المركزية والمصاليين ومحاولة لم الشمل، إلا أن كل ذلك لم يجد نفعاً أمام اصرار كل طرف على قراراته، لا سيما اتهام مصالي للجنة المركزية باتباعها سياسة التسوية والاستسلام⁶.

وأمام قرارات مؤتمر هورنو التي أغضبت أعضاء اللجنة المركزية، وكرد سريع على ذلك عقدوا مؤتمراً استثنائياً للحزب أيام 13/14/15/16 أوت 1954 نددوا فيه بالعراقيل التي وضعها المصاليين أمام مقررات المؤتمر الثاني للحزب وقرروا إعفاء مصالي ومزغنة ومرباح مولاي من جميع وظائفهم في الحزب، والتدديد باجتماع بلجيكا غير الشرعي لكون أن مصالي ليست له صلاحية في عقده، وتم حذف منصب الرئاسة من الحزب، وأكدوا على ضرورة التسيير الجماعي

¹ - سليمان قريبي: تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية 1940-1954 (أطروحة دكتوراه)، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010/2011، ص 255.

² - عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 338.

³ - أحمد مهساس: المصدر السابق، السابق، ص 366.

⁴ - جوان جليبيسي: ثورة الجزائر، تر: عبد الرحمان صدقي أبو طالب، الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1966، ص 107.

⁵ - يتشكل المكتب السياسي من الأسماء التالية: " مولاي مرباح، أحمد مزغنة، عبد الله فيلاي، عيسى عبدلي، محمد ممشاوي، مصالي الحاج"، أنظر عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 339.

⁶ - جوان جليبيسي: المرجع السابق، ص 107.

للحزب¹، وهنا شق بوضياف ورفقاؤه الطريق نحو الثورة المسلحة، بعقدهم اجتماع تاريخي كان محطة فاصلة، وهو اجتماع الـ 22 في النصف الثاني من شهر جوان 1954². وقد تبين في الأخير أنّ الصراع الذي عرفه الحزب سنتي 1953 و 1954 ما هو في الحقيقة إلا امتداد تراكمات لمشاكل عرفها الحزب منذ سنة 1945 واستفحلت في عروقه مع مر السنوات بين رئيس الحزب مصالي الحاج والمركزيين وحتى الجناح الثوري للحزب، هذه الصراعات التي أدت في الأخير إلى انفجار الحزب وانقسامه نهائياً وفي مرحلة حاسمة من عمر الحركة الوطنية. لا تخرج عن إطار الزعامات وحب المسؤولية، واهتزاز الثقة بين الأطراف المتناحرة على السلطة، هذه الأخيرة أضحت إشكالا حقيقياً تتصارع فيه شخصيات كان لها باع طويل في تأسيس الحزب وتجذره، وأصبح ثقيلاً بشخصيته التي أعطت وزناً على الساحة السياسية داخلياً وخارجياً، وكسبت التأييد الشعبي أكثر من غيرها، إلا أنّ هذا الحزب في أواخر عمره لم يحافظ على تماسكه و تظافر هيئاته، لتغلغل حب الذات في التسلط وبسط الزعامة. غير آخذين بمبدأ التشاور في تسيير السلطة والانفراد بالرأي.

2- الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:

قبل الخوض في حزب الاتحاد الديمقراطي بزعامة السيد فرحات عباس، يجب العودة إلى ظهور حركة أحباب البيان والحرية كمرحلة مهمة في الحركة الوطنية الجزائرية، وفي مسار فرحات عباس خصوصاً، ثم مروراً بتشكيل الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري كآخر منعطف سياسي يخوضه عباس إلى غاية اندلاع الثورة التحريرية.

وفي غمار بحثي عن جذور الصراع في تيارات الحركة الوطنية، فإن فرحات عباس ذلك الرجل الاندماجي والوطني حسب شهادة تاريخه السياسي، يستوقفني بهذا الطرح:

- هل ما حدث لمصالي الحاج وصراعه مع قياديه ومناضليه على السلطة. حدث لعباس مع أعضائه ومنتخبه؟ أم أن النخبة المثقفة غير الفئات الشعبية المكونة لمصالي؟
إنّ الإجابة عن ذلك تدفعني إلى البحث في هذا الاتجاه بداية من ظهور حركة أحباب البيان والحرية، والتي جمعت مختلف الشرائح السياسية.

2/1 - حركة أحباب البيان والحرية وبداية الخلاف مع حزب الشعب:

¹ - أحمد مهساس: المصدر السابق، ص 367.

² - هناك تباين في تاريخ الاجتماع من حيث اليوم والشهر، فبن خدة يذكر شهر جوان وجويلية دون ذكر اليوم، وبوضياف يذكر النصف الثاني من شهر جوان 1954، وبعض المراجع تذكر تاريخ 25 جويلية 1954.

بعد خيبة الأمل التي مني بها بيان 10 فبراير 1943، قام السيد "فرحات عباس" بتشكيل " حركة أحباب البيان والحرية " في 14 مارس 1944، وهي ثمرة اتحاد بين المنظمات الوطنية والإصلاحية¹، وهي ليست حزبًا جديدًا. بل تكتل سياسي أو جبهة تحالفية سياسية جزائرية، تضم أعضاء من النواب والنخبة وحزب الشعب والطلبة والكشافة والعلماء، وكان كاتبه العام فرحات عباس²، وكما ذكرنا سابقًا أن حزب الشعب تم حلّه سنة 1939، وسجن أعضائه، ولم يكن بوسعهم العمل العلني، لذلك انضم عدد كبير منهم إلى الحركة الجديدة اقتناعًا، أو جعله ستارًا يحققون من ورائه أهدافهم³.

وفي سنة 1943 حدث تقارب بين فرحات عباس ومصالي الحاج الموضوع تحت الإقامة الجبرية، فكانا متفقان في الهدف مختلفان في الخطة⁴، فمصالي وافق على فكرة إقامة " جمهورية فيدرالية "؛ مع تخلي عباس ومنتخبه عن نظرية الإدماج⁵.

والهدف من تأسيس حركة أحباب البيان؛ هو الترويج لفكرة الأمة الجزائرية التي من شأنها تكوين جمهورية جزائرية مرتبطة فيدراليًا مع فرنسا، والتي حملت شعار "الجزائر حرة"، والمشكلون لهذه الحركة لهم نفس الرأي في حل مشكلة الاستعمار، وهو أن المستعمرات والشعوب المستعمرة يجب أن تتطور نحو الاعتراف بشخصيتها كما بينته جريدة المساواة⁶، فقد استطاع فرحات عباس أن يجمع تحت سلطته تيارات سياسية وجمعية مختلفة. أهو دليل على حنكته السياسية، أم أن المسألة ظرفية اقتضت ذلك في غياب مصالي؟، والملاحظ في تشكيل هذه الحركة؛ أن معظم منخرطيها فئات شعبية موالية لحزب الشعب، وهو ما أخاف فرحات عباس. خاصة أنّ هذه الفئات متحمسة ومندفة بشكل ثوري⁷، وهو ما دفع بعباس إلى تشديد اللهجة، وطالب بالهدوء واحترام حركته ودعوة الجزائريين إلى عدم الوقوع في الفخ الذي ينصبه لهم المرجفون⁸، ولكن الأمور لم تبق كما يريد لها عباس، والحقيقة أن تلك الحقبة من الزمن كانت تعج بالأفكار الوطنية النافذة من

¹ - محفوظ قداش: 8 ماي 1945، تر: سميرة سي فضيل، المؤسسة الوطني للنشر والإشهار، الجزائر، 2007، ص 20.

² - أبو القاسم، سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، ص 227، وللمزيد عن حركة أحباب البيان والحرية أنظر محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939-1951، تر: أمحمد بن البار، ج2، دار الأمة، الجزائر، 2011، ص 947 وما بعدها.

³ - أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، المرجع السابق، ص228.

⁴ - المرجع نفسه: ص 228.

⁵ - محفوظ قداش: 8 ماي 1945، المرجع نفسه، ص 20.

⁶ - المرجع نفسه: ص 20

⁷ - حميد عبد القادر: المرجع السابق، ص 105.

⁸ - محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية ...، ج2، المرجع السابق، ص 972.

حزب الشعب، يصعب فيها بروز نجم عباس، وفي المقابل كان مناضلو حزب الشعب يخشون سطوع نجمه على حساب زعيمهم مصالي، وراحوا يقللون من شأنه، حتى أن الشاذلي المكي قال: «أنه لا يثق في عباس، بحجة أنه مستعد لخيانة الجميع حتى أفكار البيان نفسها»¹. شعر عباس بالخطر المحقق به من مناضلي حزب الشعب من خلال الدعايات المسيئة له، لذلك قرّر ملاقة مصالي الموجود تحت الإقامة الجبرية بقصر الشلالة، وعقد معه اتفاق باسم حزب الشعب وأحباب البيان والحرية يوم 23 أبريل 1945، لبناء قاعدة عمل صلبة مشتركة، وسعى مرة ثانية واجتمع بمصالي من 20 إلى 24 فيفري 1945 من أجل إصلاح اتحادهم الذي سيتحطم بسبب راديكالية المصاليين، وللإشارة هنا أن اللقاء الأخير حضره ممثلون عن العلماء وأصدروا بياناً مشتركاً ركزوا فيه على الجنسية الجزائرية ومقاطعة الانتخابات المقبلة، مع الحفاظ على وحدتهم²، ويظهر أن عباس لم يستطع تهدئة العناصر المنخرطة في حركته، وستنفلت الأمور الأمور من يده، وهذا ما ستجيبنا عنه أحداث الثامن ماي.

2/2- فرحات عباس وأحداث الثامن ماي 1945:

وجد حزب الشعب الجزائري المنحل ضالته في حركة أحباب الحرية باكتسابه الوعي الوطني المتنامي، وحافظ في نفس الوقت على وحدة الحركة، وعلى بقاء زعامة مصالي الروحية في قيادة الحركة الوطنية، هذا وقد عقدت حركة أحباب البيان مؤتمرها بالجزائر العاصمة ما بين 2 و 4 مارس 1945، وسعى فيه مناضلو حزب الشعب فرض أحد مناضليه لخلافة فرحات عباس عوض الدكتور سعدان المعروف بولائه لعباس، ووجدوا في المؤتمر فرصة لتأكيد أولوية المسألة الوطنية على كل أشكال المطالب³.

رفض المصاليون فكرة الفيدرالية التي حاول عباس اقناعهم بها، ولما قام محافظ الجزائر بحل الحركة يوم 10 مارس 1945؛ تم توزيع منشورات تدعو إلى التمرد والعصيان بعد أسبوعين فقط، واعتبرت الإدارة الفرنسية أن مؤتمر أحباب البيان قد كرّس انتصار حزب الشعب على المواقف المعتدلة⁴، فسارعت إلى زرع الفتنة داخل أحباب البيان، وأعلمت عباس أن مناضلي حزب الشعب

¹ - حميد عبد القادر: المرجع السابق، ص 105.

² - المرجع نفسه: 106.

³ - محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية ...، ج2، المرجع السابق، ص 973.

⁴ - المرجع نفسه: ص 973.

المتواجدين في حربه يعملون لصالح مصالي، فشنت حملة اعتقال واسعة في صفوف الحركة¹، وأصبح الجو مشحونًا بالتوتر بين الجزائريين والفرنسيين حسب التقارير الرسمية، بتصاعد الدّعوة إلى التحرر².

وأمام تصاعد نشاط الحركة الوطنية الجزائرية بين شتاء 1944 وربيع 1945 عمدت فرنسا إلى إعادة مصالي إلى السجن يوم 18 أبريل 1945 في بوغار، وقابل ذلك مظاهرات من الغضب والسخط مطالبين بإطلاق مصالي، فنقل إلى قصر الشلالة ثم إلى المنيعه، ثم إلى برازافيل بالكونغو³.

لاحظ عباس أن الأوضاع تزداد خطورة فدعا حركته إلى الهدوء والتريث، في حين رأى مناضلو حزب الشعب أن ساعة التحرر قد اقتربت، وانتظروا التعليمات لإعلان التمرد، ولاح في الأفق حدوث قطيعة في حركة أحباب البيان بين الموالين لمصالي والبورجوازيين الموالين لعباس، وللإشارة هنا أن الإدارة الفرنسية كانت على علم بأن الأحداث ستقع من تقارير مخابراتها، لذلك حاول عباس تفادي مسؤولية ما قد يحدث أمام حماسة المصاليين المتواصلة⁴.

طالب فرحات عباس الإدارة الفرنسية بضرورة الاستجابة لمطالب حركته وتحذيرهم مما قد يقع، كما خاطب الدكتور بن جلول الإدارة قائلاً: « .. في حالة ما إذا وقعت بلبلة نحملكم مسؤوليتها »، وصرح محافظ قسنطينة للدكتور سعدان في 26 أبريل 1945 بأن اضطرابات ستقع قريباً، وسيحل على إثرها حزب عتيد⁵، وفي نفس الشهر صرح "غابرييل عبو": « بأن الجزائري ستكون مسرحاً لمشاغبات يضطر الجنرال دوغول على إثرها إلى التراجع عن الإصلاحات وإلى إلغاء مرسوم 7 مارس 1944⁶، وإن هذه التصريحات السرية تُبين بشكل صريح أن الإدارة الاستعمارية هي التي تدفع الفئات الشعبية إلى ارتكاب الأخطاء واستعمال العنف لتبرير تراجعها عن سياسة ديغول، وحل حركة أحباب البيان وما يؤكد صحة ذلك تصريح حاكم مدينة الجزائر "فرانسوا ري" قبل الأحداث: « لقد تركنا الدمل يبلغ مرحلة الإنقفاء حتى يتسنى له صدعه »⁷.

¹ - حميد عبد القادر: المرجع السابق، ص 107

² - أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، المرجع السابق، ص232.

³ - إبراهيم مياسي: المرجع السابق، ص 150

⁴ - حميد عبد القادر: المرجع السابق، ص 108.

⁵ - فرحات عباس: ليل الاستعمار، تر: أبو بكر رحال، دار الجزائر للكتب، 2011، ص 124.

إلى المعمر الجزائري، أنظر محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية، ج2، المرجع السابق، ص1038

⁶ - فرحات عباس: ليل الاستعمار، المصدر السابق، ص 124 .

⁷ - حميد عبد القادر: المرجع السابق، ص ص 108-109.

وبتسارع الأحداث مع انتصار الحلفاء على النازية وتنظيم مظاهرات الاحتفال. وزع قادة حزب الشعب في غياب مصالي منشورات بالعاصمة وفي المدن الرئيسية مكتوب عليها عبارات " أطلقوا سراح مصالي " ، " لتسقط الإمبريالية.. " ، ومن هنا بدأت الأمور تسير وفق ما خططت له الإدارة الفرنسية، حيث خرجت الفئات الشعبية يوم 8 ماي 1945، برخصة من الإدارة في مظاهرات سلمية في مدينة سطيف وقلمة وخراطة وغيرها من المدن، معبرين عن فرحتهم بانتصار الحلفاء، ومطالبين فرنسا الوفاء بالاستقلال¹، فكان الرد قاسياً كما هو معروف، ومن نتيجة اعتقال فرحات عباس²، واتهامه بمساس السيادة الفرنسية، وطالب الرأي العام الفرنسي بإعدام القادة الوطنيين، وفي طليعتهم فرحات عباس بصفته المسؤول الأول عن ما حدث³، كما قامت الإدارة الفرنسية بحل حركة أحباب البيان في 14 ماي 1945⁴.

2/3- فرحات عباس ضحية ثورية قيادة حزب الشعب:

نتيجة مجازر الثامن ماي 1945، ومهما كانت دوافعها، فإن الذي حصل أن معظم زعماء الحركة الوطنية وجدوا أنفسهم وراء القضبان يتخبطون في السجون⁵، سواء كانوا سبباً في الأحداث أم لا. المهم في نظر فرنسا أنهم رجالا السياسة في الجزائر، ومن بينهم زعيم الاندماجين " عباس " الذي لم يهضم ما حدث.

وجد عباس نفسه ضحية تحمس الثوريين في صفوف حزب الشعب، واقتنع حينها أن الإدارة الفرنسية حين تغضب لا تفرق بين عدو وصديق، وأمام ذلك اتخذ عباس موقفاً عدائياً من حزب الشعب الجزائري. باعتبار مناضليه وأتباعه سبب في ما حدث، فوجه أصابع الاتهام إليه بالسعي وراء مطلب الاستقلال الذي لم يحن وقته بعد ويحمله مسؤولية ذلك⁶، حسب ما جاء في وثيقة خاصة لفرحات عباس تحت عنوان " وصيتي السياسية "، ويذكر عباس أنه تحمل العبء وحده متهمًا حزب الشعب، فيقول: « كنت الوحيد الذي تحمل نتائج الأحداث المأساوية في قلمة

¹ - إبراهيم مياسي: المرجع السابق، ص 151.

² - ألقى القبض على عباس رفقة الدكتور سعدان في قاعة الانتظار بلولاية العامة في الجزائر يوم 8 ماي 1945 على الساعة العاشرة ونصف، وكانا هناك لتهنئة ممثل فرنسا على انتصار الحلفاء، وقد اتهم هقاضي التحقيق العسكري بالمساس بالسيادة الفرنسية. أنظر فرحات عباس: ليل الاستعمار..، المصدر السابق، ص 128.

³ - المصدر نفسه: ص 127.

⁴ - محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية، ج2، المرجع السابق، ص 1022.

⁵ - فضيلة علاوي: موقف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري من بعض القضايا الوطنية والثورة (1946-1954)، (رسالة ماجستير)، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص 40.

⁶ - عبد الحميد زوزو: محطات في تاريخ الجزائر - دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية (على ضوء وثائق جديدة)، مج7، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 214.

وسطيف، ونجوت من الإعدام بأعجوبة بسبب أحداث دارت ضدي من قبل النظام الاستعماري بالتواطؤ مع بعض مناضلي حزب الشعب»¹.

ويبدو أن أحداث الثامن ماي أثرت كثيراً في نفسية عباس وهو ما جعله يكتب وصيته السياسية*، والتي اعتبرها استقالة من العمل السياسي بعد ثمانية وعشرين سنة من النضال، وفيها يُدافع عن شرفه، ويرأ نفسه من أحداث 8 ماي 1945، قائلاً: «أصرح بشرفي وأقسم أمام الله أن أحباب البيان والحرية لا علاقة لهم بمجازر سطيف، وأن أيادينا خالية من أي دم إنساني»، كما تطرق عباس في وصيته إلى مسألة العنف في حزب الشعب الجزائري واتهمهم بإرسال أتباعه ومؤيديه من البسطاء إلى المذابح².

وما يُبين أنّ فرحات عباس بريء من هذه الأحداث، أنه كان يوم 8 ماي 1945 مع الدكتور سعدان في قاعة الانتظار بالولاية العامة في الجزائر العاصمة لمقابلة الوالي العام " شاطينيو" لتهنئته بانتصارهم على النازية باسم حركة أحباب البيان، وحينها ألقى عليهما القبض وسيقا إلى السجن³.

ونستخلص مما سبق ذكره أن اختلاف فرحات عباس مع مناضلي حزب الشعب يعود إلى الاختلاف في الأصول، فعباس معروف بأفكاره البعيدة عن القوة واستعمال العنف، فهو يرفض العنف الثوري، ويرى أن العقل كفيل بحل الأزمات مهما كانت، ولكنه يرفض الظلم في نفس الوقت، ويثق بنفسه وفي قدراته الفكرية، وهو ما ذهب إليه الباحث " حميد عبد القادر" أن الفرق بين عباس ومصالي أن الأخير لا يؤمن بالحل النابع من التصور الفكري والفلسفي بل يؤمن بالعقوبة وبالتصورات السياسية الناتجة عن التطوعية، لهذا كان يكره المثقفين. حتى تكونت لديه ما يسمى " عقدة المثقف" والتي انفجرت داخل حزبه سنة 1949⁴.

¹ - حميد عبد القادر: المرجع السابق، ص 110.

* - الوصية السياسية هي وثيقة (مخطوط)، كتبها فرحات عباس أثناء تواجده في سجن بربروس سنة 1946، لم يعثر عليها إلا سنة 1994 من قبل المؤرخ الفرنسي شارل روبري أجبرون، وكان قبله الجنرال ماسو قد عثر على نسخة منها بمساعدة مدير السجن العسكري بالعاصمة النقيب " لافون"، وقد نشر أجزاء منها في كتابه " معركة الجزائر الحقيقية"، الصادر سنة 1972. أنظر في ذلك حميد عبد القادر: المرجع السابق ص ص 110-111، وكذلك عبد الحميد زوزو: المرجع السابق، ص ص 207-214.

² - حميد عبد القادر: المرجع السابق، ص ص 111 - 112.

³ - إبراهيم مياشي: المرجع السابق، ص 152.

⁴ - حميد عبد القادر: المرجع السابق: ص 112.

وإنّ ثبت أن حزب الشعب كان وراء أحداث الثامن ماي؛ فإنّ السلطات الاستعمارية هي التي خططت لكل شيء وجرتّه إلى مستتقع دموي، فهي التي ظلت تتحيّن الفرص بالحركة الوطنية الآخذة في التحدي والتصاعد، وأستشهد بما قاله الحاكم العام للجزائر " كاترو " ساعة صدور بيان فبراير وتشكيل أحباب البيان والحرية، بضرورة القضاء على هذه " العاصفة " وهو يقصد الحركة الوطنية¹، كما أن مصالي الحاج كان بعيداً عن مسرح الأحداث، ولم يعلم بتدابيرها حسب ما جاء في تقرير مؤتمر هورنو ببلجيكا².

والملاحظ أن حركة أحباب البيان ما كان لها أن تتجح وتستمر طويلاً، لأنها حملت في طياتها إيديولوجيات مختلفة تماماً، فمصالي تحفظ منذ البداية على تشكيل هذه الحركة، وهو ما صرح به عباس: « إن مصالي وافق مع بعض التحفظ، فقد منحه ثقته دون أن يلتزم معه شخصياً »، فمصالي كان مؤيداً لفكرة التحرك الجماعي والانخراط في تنظيم واحد يضم مختلف الحركات السياسية والجمعية الوطنية؛ دون الثقة في فرنسا مهما كان الشكل الذي تظهر به، ويظهر أن مصالي لم يكن مقتنعاً بما يفكر به عباس وإن منحه ثقته، فهو يدرك جيداً أن الإدارة الفرنسية لن تحقق شيئاً مما يريدونه، حيث خاطبه: « إنني أوليك ثقتي لتأسيس جمهورية جزائرية متعاونة مع فرنسا، ولكنني لا أثق البتة بفرنسا، لأنها لا تدعن إلا للقوة ولا تعطي إلا ما انتزع من يدها انتزاعاً »³، بينما يرى عباس أن فرنسا الديمقراطية قادرة على تفهم روح ما بعد الحرب العالمية الثانية، ومن ثمة تكون مستعدة للاستجابة لمطالب الوطنيين الجزائريين⁴.

والملاحظ أيضاً أن الاختلافات بين الزعيمين وبين الحزبين ككل لم تتوقف عند أحداث الثامن ماي، بل ستتطور بعد سنة 1946 بتغير الظروف التي طرأت على الساحة السياسية بتشكيل خارطة سياسية جديدة.

2/3 الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في صراع مع (ح.إ.ح.د):

قام فرحات عباس ونخبته بعد اطلاق سراحهم شهر مارس 1946 إلى تأسيس حزب جديد، سمي بـ " الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري UDMA " شهر أفريل، و استمد برنامجه من " حركة أحباب البيان والحرية " ⁵، وسبق وأن ذكرنا أنه ترك العمل السياسي كما جاء في وصيته، إلا أنه عاد إليه، ولا ندري إن عاد إلى نضاله من أجل بقائه في الساحة السياسية وفرض سلطته

¹ - أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، المرجع السابق، ص 228.

² - يحي بوعزيز: الانتهاكات المتبادلة...، المرجع السابق، ص 30 - 31.

³ - عبد الكامل جويبة: الحركة الوطنية الجزائرية..، المرجع السابق، ص 141

⁴ - أبو القاسم، سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، المرجع السابق، ص 229.

⁵ - عبد الكامل جويبة: الحركة الوطنية الجزائرية..، المرجع السابق، ص 143.

بمنافسة باقي الاتجاهات السياسية الأخرى، سيما مصالي الحاج؟ أم أنه رأى مصلحة الجزائر تقتضي وجوده؟

في هذه الفترة حمل عباس قناعات جديدة، بانتقاله من المطالبة بالمساواة والإدماج إلى المطالبة بالاستقلال الذاتي وعضو في الاتحاد الفرنسي كدولة مشتركة¹، وهو ما اتضح في قولهم: «.. لا نريد إدماجًا، ولا أسيادًا جددًا ولا انفصالًا. بل غايتنا هي إبراز شعبًا فتيًا يتولى تثقيف نفسه اجتماعيًا وديمقراطيًا، ويحقق تطوره العلمي والصناعي، ويحمل رسالة انبعاثه معنويًا فكريًا، مرتبطة بأمة عظيمة متحررة الفكر»²، والسبب في هذا التحول هي حوادث الثامن ماي، حيث غيرت مواقفه من الاستعمار و من تأثير تبعيته لفرنسا، فأضحى يرفض ويعارض أي سياسة إدماجية³، وصرّح عباس أن الثامن ماي دفن سياسته المطالبة بالاندماج التي اتبعتها حزبه منذ تأسيسه سنة 1927 وأحل محلها مطلب الاستقلال⁴.

اتضح في التقرير الذي قدمه السيد فرحات عباس إلى المؤتمر الوطني الأول لحزبه⁵، الذي انعقد في المجلس البلدي لمدينة سطيف أيام: 25/26/27 سبتمبر 1948، تحت عنوان "نظرات في حاضر الجزائر ومستقبلها" حقيقة الصراع القائم بين حزبه وحركة الانتصار، واتضح في التقرير الموقف العدائي لفرحات عباس ومناضليه من حزب مصالي و مركزييه، حيث لم يسلم هذا الأخير من اتهامات فرحات عباس المتمثلة في الإرهاب والتآمر، والمثير للجدل خلال مناقشة فرحات عباس للوالي العام نيجلان حول الإرهاب قال: «... هل هو إرهاب الجيوش الفرنسية، أم إرهاب التشكيلات المدنية المسلحة التي نزلت على أمتنا غداة 8 ماي 1945؟ أم هو إرهاب حزب الشعب الجزائري الذي يعاضده كذا بعض المغرضين في الولاية العامة؟»⁶، وإن كان قذف حزب الشعب بالإرهاب فإن تطرّف هذا الأخير جواب منطقي على طبيعة النظام الاستعماري كما يراه أحمد مهساس⁷.

¹ - فضيلة علاوي: المرجع السابق، ص 41.

² - أحمد مهساس: المصدر السابق، ص 263.

³ - فضيلة علاوي: المرجع السابق، ص 45.

⁴ - المرجع نفسه: ص 16.

⁵ - يحي بوعزيز: الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية من خلال نصوصه 1912-1948، منشورات دار البصائر،

الجزائر، ص 06.

⁶ - المرجع نفسه: ص 13.

⁷ - أحمد مهساس: المصدر السابق، ص 264.

وإن عودة مصالي الحاج إلى الحياة السياسية من باب الشرعية واعتراف الإدارة الفرنسية بحزبه الجديد (ح.إ.ح. د) شهر أكتوبر 1946، ومشاركته في انتخابات المجلس الوطني الفرنسي وهو ما لم يُعجب فرحات عباس وأدخل في نفسه الحيرة والشك، وأرجع ذلك إلى الاتصالات السرية بين مصالي والولاية العامة، وأنه لم يعهد من قبل تسامحًا من الاستعمار الفرنسي، وفي حقيقة الأمر ما هي إلا مؤامرة من الإدارة الفرنسية وليس تسامحًا منها، بحيث¹:

- أن النجاح الباهر الذي حققه حزب الإتحاد الديمقراطي في البرلمان الفرنسي أزعج كثيرًا حكومة "بيدو" والرأي العام الفرنسي، لذا فكر في توظيف مصالي وحزبه كمعارضة توقف تقدم سير حزب فرحات عباس.

- جعل الرأي العام الدولي يعتقد بأن فرنسا ديمقراطية بفتحها المجال لكل الآراء، وأن الشعب الجزائري لم يقبل بالاستقلال الذاتي في إطار الجمهورية الجزائرية.

وهنا كان على فرحات عباس فهم نسيج المؤامرة قبل أن يتهم حركة الانتصار بالتآمر ضده، وأن السلطات الفرنسية تريد أن تدخل الحزبين في صراع سياسي وايدولوجي محض.

وبخصوص انتخابات المجلس التشريعي الفرنسي سنة 1946، فإن (ح.إ.ح.د) حاول صرف

فرحات عباس عن إشراك الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في هذه الانتخابات، كما حاول إقناعه بضرورة اتخاذ موقف مشترك خلال الحملة الانتخابية²، و توسعت دائرة الصراع بين فرحات عباس ومصالي الحاج لتضم طرفًا ثالثًا وهم المركزيين، والذين يعتبرون جيب من جيوب المعارضة في حركة الانتصار، واعتبرت أن كل من يشارك في هذه الانتخابات خائنًا وكافرًا³، وتبنى المركزيون موقفًا عدائيًا من المصاليين، ومن حزب (إ.د.ب.ج) بتكفيرهم وخيانتهم، ورغم التهديدات إلا أن عباس ومصالي لم يكثرثا لذلك، وشاركوا في انتخابات المجلس التشريعي الثاني بتاريخ 2 يونيو 1946، وأحرز فرحات عباس انتصارًا كبيرًا، حيث تحصل على إحدى عشر (11) مقعدًا من أصل ثلاثة عشر (13) مقعدًا⁴.

أما مصالي الحاج صاحب التيار الثوري والذي يجمع في قاعدته النضالية من عمال وفلاحين وحرفيين وتجار فقد خاض غمار الانتخابات كوسيلة لا غاية ليصل إلى أعماق جماهيره وتوسيع قاعدته وأتباعه وإيصال أهدافه ومطالبه المنصبة في فكرة الاستقلال التام للجزائر، وتحصل في

¹ - يحي بوعزيز: الاتجاه اليميني، المرجع السابق، ص 13.

² - أحمد مهساس: المصدر السابق، ص 266.

³ - حميد عبد القادر: المرجع السابق، ص 108.

⁴ - فرحات عباس: ليل الاستعمار ..، المصدر السابق، ص 132.

مشاركته الانتخابية على خمسة مقاعد من أصل خمسة عشر مقعداً. رغم أن الإدارة الفرنسية رفضت مرشحيه عن وهران وسطيف الذين كانوا يمثلون نصف مقاعد الحزب، كما شارك في انتخابات البلديات والجماعات المحلية سنة 1947 ضد قوائم الاتحاد الديمقراطي والشيوعيين المشتركة، وقوائم الإدارة الاستعمارية، وشارك أيضاً في انتخابات المجلس الجزائري في أبريل 1948، وقامت الإدارة الفرنسية على رأسها الوالي العام " نيجلان " الذي خلف شاتينيرو وبنية تقليص طموح الحزب في حصد أكبر عدد من المقاعد إلى تزوير نتائج الانتخابات، كي يُبقي على الاستعمار ومهمته الحضارية التي يؤمن بها¹.

والملاحظ في هذه الفقرة من التقرير للكاتب العام فرحات عباس. أنّها تُظهر تهجمه اللامحدود وعن حقه السياسي ضد حركة الانتصار، فالمتتبع للمسار النضالي لهذه الأخيرة ، وما هو معروف عن حزب الشعب. أنّ هذا الأخير واجه إرهاب الاستعمار بمختلف الوسائل، وكان عرضة للإرهاب الفرنسي منذ كان يسمى " نجم شمال أفريقيا "، ولم تتوقف المضايقات ضده حتى اندلاع الثورة التحريرية.

وما هو مشهود عن نوابه - حزب الشعب وبعده حركة الانتصار - أن مداخلاتهم في البرلمان الفرنسي تصل إلى حد المشادات والتوتر مع النواب الفرنسيين الذين يمثلون الجالية الفرنسية الأوروبية في الجزائر، ودخوله معترك الانتخابات السياسية إلا لتعميق مطلب الاستقلال الكامل للجزائر، وأن نضاله مستمر ضد الاستعمار، ولا يحمل في ذهنه التآمر على الإتحاد الديمقراطي، أو على غيره من التيارات السياسية الجزائرية الأخرى².

وترجع أسباب الصراع بين الحزبين إلى الاختلاف الواضح في المنهج والمبادئ، فإيديولوجية فرحات عباس (إ.د.ب.ج) مبنية على ثلاث ركائز، وهي:

- إيمان الحزب برسالة فرنسا الحضارية في الجزائر.
- ربط مستقبل الجزائر بالديمقراطية الفرنسية والجالية الأوروبية بها ضمن الإتحاد الفرنسي، بمعنى تكريس مقولة "الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا".
- استعمال القوة (العنف) مرفوض، والثورة ضد فرنسا لا تخرج عن إطار شعار " الثورة بالقانون "³.

¹ - حميد عبد القادر: المرجع السابق، ص 132.

² - يحي بوعزيز: الاتجاه اليميني...، المرجع السابق، ص 15.

³ - المرجع نفسه: ص 15.

لقد أثبت النضال السياسي لكلا الحزبين السالفين الذكر والحركة الوطنية الجزائرية ككل استحالة تفاهم أو إقامة اتحاد يجمع كلمتهم ويوحد صفهم. بالرغم أن العدو مشترك، وهو ما عبرت عنه " الجبهة المشتركة للدفاع عن الحرية واحترامها "، والتي تشكلت خلال شهر أوت 1951، بطلب من (ح.إ.ح.د)؛ ضمت إلى جانب هذا الأخير الإتحاد الديمقراطي، والحزب الشيوعي، وجمعية العلماء، لكنها لم تُعمر طويلا بسبب اختلاف الإيديولوجيات؛ في فترة عرفت عزل الحاكم "تيجلان" نهاية أفريل 1951، و تعويضه بـ "بروجي ليونار" على رأس الولاية العامة¹.

4- الحزب الشيوعي الجزائري:

كان هذا الحزب بعيداً عن طروحات حزب الشعب وجمعية العلماء، تارة يتقارب في وجهته الإيديولوجية مع الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وتأسس على أنقاض الجامعة الجزائرية للحزب الجزائري الفرنسي التي كانت تضم الأوروبيين والمسلمين منذ سنة 1924، وانفصل عن الحزب الشيوعي الفرنسي سنة 1936²، و الملاحظ أنه بقي يحمل أفكاره و طروحات، ولم يكن في أي وقت من الأوقات حزباً جزائرياً صرفاً، ولم يكن بمقدوره مزاحمة الحركة الوطنية؛ لأنه لا يحمل في برنامجه مطلب الاستقلال الذي هو مبتغى غالبية الجزائريين³، فهو الحزب الوحيد في الحركة الوطنية الجزائرية الذي ظل يعارض فكرة الاستقلال⁴، والمعروف عنه؛ أنه ساند مشروع بلوم فيوليت سنة 1936، الرامي إلى منح صفة المواطن الفرنسي إلى النخبة الجزائرية⁵. وبالنسبة لموقعه من الأحداث والصراع السياسي، فقد استنكر الانتفاضة واعتبرها تدبير من الفاشية (حزب الشعب) والأكثر من هذا مشاركة بعض مسؤوليه في قمع هذه الانتفاضة، وأثبتت الأحداث مدى كره الشيوعيين لحركة أحباب البيان التي تحملت نصيباً كبيراً من الاتهامات وحزب الشعب خصوصاً، فقد وجدوا الفرصة مواتية لمهاجمة هذا الأخير في وثيقة معنونة بـ " يسقط المستعمرون الهتليريون"، واتهم عمار أوزقان مناضلي حزب الشعب بتدبير الأحداث، ونعتهم بـ " بخدام الفاشستية " و بـ " الوطنيين المزيفين"⁶.

¹ - المرجع نفسه: ص ص 18-19.

² - محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، المصدر السابق، ص 14.

³ - المصدر نفسه: ص 14.

⁴ - إبراهيم مياشي: بحوث في التاريخ...، المرجع السابق، ص 232.

⁵ - محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، المصدر نفسه، ص 14.

⁶ - حميد عبد القادر: المرجع السابق، ص 115.

وهلّوا لاعتقال فرحات عباس والدكتور سعدان، وأن وعي الفئات الشعبية لا يتماشى مع فكرة الاستقلال، واعتبر الاشتراكيون النخب الجزائرية محدودة الوعي وأنها قاصرة، بعد أن دعت لأحداث شغب ذهب ضحيتها أناس أبرياء¹.

وأكثر من هذه التصريحات اللاذعة اتجاه حزب الشعب؛ أن الشيوعيين رفعوا تقريراً إلى الحكومة العامة في الجزائر لحثها على قمع مناضلي الحزب²، ووصفوا "أحباب البيان" بالائتلاف المجرم الذي يدعي الديمقراطية، وألحوا على معاقبتهم³، وأيدت جريدة ليبرتي ورئيس الحزب أوزقان اعتقال فرحات عباس والدكتور سعدان⁴.

لقد كانت أحداث الثامن ماي فرصة بالنسبة لهم للقضاء على حزب الشعب الجزائري الثوري الذي يودون التخلص منه، واعتقدوا أنهم سينجحون في كسر شوكتة بتسليط العقوبات عليه، وبالتالي يتمكنون من تمزيق الوحدة الوطنية؛ خاصة الوحدة الناشئة بين التشكيلات الثلاث (عباس والعلماء وحزب الشعب)⁵.

الملاحظ أن الحزب الشيوعي الجزائري يأمل في أن تعصف أحداث الثامن ماي بحزب الشعب حتى يتسنى لهم ترشيح تنظيمهم كحزب ممثل للجماهير الشعبية، وفي نفس الوقت ممثلاً للحكومة الفرنسية⁶، فحركة الانتصار عارضت أي مشروع لا يتجاوب مع مطلب الاستقلال، ولم تكن تنتظر من البرلمان الفرنسي أي حل في مستوى تطلعاتها.

وجرت انتخابات أول جمعية تأسيسية في أكتوبر 1945، أي بعد خمسة أشهر من الأحداث المأساوية وجروح الجزائريين لم تتدمل بعد، حيث طالب مناضلو الحركة الوطنية (حزب الشعب وأحباب البيان) بمقاطعة الانتخابات⁷، ورغم الظروف العصيبة لم تمنع الحزب الشيوعي من تقديم مرشحين، وتحصلوا على مقعدين وحصل الاشتراكيين على أربعة مقاعد وحصل أنصار بن جلول على سبعة مقاعد⁸، ومع ذلك لم تتمكن الإصلاحات التي طبقها عناصر الحزب الشيوعي من تحقيق ما تريده الحكومة الفرنسية، وهي دفع الجماهير الشعبية إلى التخلي عن الحركة الوطنية،

¹ - المرجع نفسه: ص 115.

² - أحمد مهساس: المصدر السابق، ص 246.

³ - محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص 1026.

⁴ - المرجع نفسه: ص 1027.

⁵ - أحمد مهساس: المصدر السابق، ص ص 248-249.

⁶ - المصدر نفسه: ص 249.

⁷ - محفوظ قداش: الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص 1067.

⁸ - أحمد مهساس: المصدر السابق، 254.

ورفض المجلس التأسيسي الفرنسي المصادقة على مشروع بن جلول الذي طالب بالاندماج التام للجزائر في فرنسا مع الاحتفاظ بالهوية الإسلامية¹.

وبمناسبة انتخابات المجلس التأسيسي الثاني في 2 جوان 1946 سعى الحزب الشيوعي إلى تحقيق الإتحاد مع أحباب البيان بتقديم مشروع مشترك يتضمن إدانة الإدماج والاعتراف بالأصالة الجزائرية، إلا أن الوطنيين لم يثقوا فيهم. خاصة وأنهم لم ينسوا انتقادات أحداث الثامن ماي²، كما أن هذه الانتخابات لقيت معارضة شديدة من أعضاء حزب الشعب الجزائري المحظور، المحظور، واعتبروا مشاركة الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري تراجعاً عن المبادئ التي سطرها حزب أحباب البيان والحرية وتخاذلاً عن القضية الوطنية³، وبقي متعنّناً في موقفه من أي اتحاد تشكله الحركة الوطنية، فقد كانت هناك محاولة أخرى لتشكيل جبهة وطنية تضم كل من الإتحاد الديمقراطي وجمعية العلماء وحزب الشعب وكذا الحزب الشيوعي الجزائري، لكنها فشلت بسبب الاختلاف في المواقف السياسية والتوجهات الإيديولوجية⁴، خاصة المطالب التي اقترحتها الاتحاد الديمقراطي والحزب الشيوعي الجزائري (تيار الإصلاح)، اللذان عارضا مشروع القانون الخاص باستقلال الجزائر، ونادا بفكرة الاتحاد الفرنسي ورفضاً معاً فكرة الوحدة العربية، وظل متشبّهاً بفكرته " الأمة في طور التكوين " وهي نقيض لفكرة الأمة العربية الإسلامية التي يدافع عنها حزب الشعب، واعتُبر استقلال الجزائر وهم من الأوهام لا أكثر⁵.

وفي هذا الطرح قال أوزقان: « أن المواطنة الجزائرية لا تطرح بسبب وجود عناصر مختلفة - أوروبيين، يهود، مسلمين - تحاول أن تنصهر لتشكّل كلاً يؤدي في الأخير إلى ميلاد شعب جديد »، واعتبر أن الأمة الجزائرية غير موجودة وعليه فالاستقلال مستحيل، وإذا حدث ذلك فالجزائر ستكون فريسة امبريالية⁶.

إن صراع الحزب الشيوعي الجزائري مع بقية أحزاب الحركة الوطنية وخصوصاً (ح.إ.ح.د)، ومعارضته الشديدة لفكرة استقلال الجزائر، ومرد ذلك إلى إيديولوجيته التي تركز على ثلاثة دعائم، قد حدّدها الدكتور يحي بوعزيز في⁷:

¹ - المصدر نفسه: ص 255.

² - محفوظ قداش: الحركة الوطنية الجزائرية..، المرجع السابق، ص 1069.

³ - عبد الكامل جويبة: الحركة الوطنية الجزائرية..، المرجع السابق، ص 151.

⁴ - عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الجزائر ...، المرجع السابق، ص 183.

⁵ - أحمد مهساس: المصدر السابق، ص 274

⁶ - حميد عبد القادر: المرجع السابق، ص 115.

⁷ - يحي بوعزيز: الإتجاه اليميني ..، المرجع السابق، ص 8-9.

٧- العمل على حماية المصالح والسيادة الفرنسية بالجزائر بأي ثمن، وعدم السماح بالنيل منها مهما كانت الأسباب.

٧- القيام بإصلاحات شكلية لا تنال من شرعية السيادة الفرنسية على هذه البلاد وأهلها، ولا تمس جوهر المشكل بالنسبة للجزائريين والمتمثل في التحرر والاستقلال.

٧- عدم التسليم بوجود شعب جزائري موحد حتى لا يكون ذلك مبرراً للتسليم بمطالبه الوطنية، ويتحاشى التعبير عنهم بكلمة " الشعب"، وهذا الطرح آمن به الجنرال دوغول فيما بعد، حين قال في تقرير المصير يوم 16 نوفمبر 1959، بأن الجزائر لا يوجد بها شعب موحد، وإنما هناك عرب قرطبة وعرب الشام.

5- موقف جمعية العلماء من الصراعات والزعامات السياسية:

أدت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين دوراً هاماً في الحركة الوطنية الجزائرية، فكان لها وقع اجتماعي تربوي وأخلاقي، وهذا ما جعلنا نتساءل؛ هل كانت الجمعية في منعى عن الصراعات والزعامات السياسية التي عرفتها الحركة الوطنية؟ أم كانت هي الأخرى طرفاً في الصراع؟

ناضلت الجمعية وفق مبادئها المتمثلة في شعارها " الإسلام ديننا، العربية لغتنا، الجزائر وطننا"¹، وإذا كان قاداتها يؤكدون أن دور جمعيتهم هو العمل على إصلاح المجتمع وتقويمه في إطار ديني اجتماعي، مبتعدين عن السياسة التي يرونها من غير اختصاصهم حسب رئيس الجمعية الشيخ البشير الإبراهيمي²، وفي الحقيقة أن جمعية العلماء المسلمين قد جمعت بين الدين والسياسة، فقد تأكد اتجاهها السياسي منذ الاحتفالات الفرنسية بمرور مائة سنة على احتلال الجزائر، وفي سنة 1936 تبينت الوطنية السياسية لدى جمعية العلماء³، كما أنها لم تتوان تتوان حين دُعيت إلى التكتل السياسي المسمى بأصدقاء البيان.

إن جمعية العلماء كانت دائماً قريبة من الأحداث، فهي جزء من الحركة الوطنية، ولم تكن يوماً بعيدة عن الصراع الدائر مع المستعمر أو بين الحركات السياسية الجزائرية، فكونها جمعية

¹ - تركي رابح عمارة: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التاريخية 1931-1956 ورؤسائها الثلاثة، طبع المؤسسة الوطنية للفنون، الجزائر، 2009، ص 33.

² - عبد الرحمان بن العقون: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصره، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989، ص376.

³ - عبد الكريم بوصفصاف: جمعية العلماء المسلمين الجزائرية وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى دراسة تاريخية وإيديولوجية مقارنة، ط2، دار مداد، قسنطينة، 2009، ص 349.

كانت تقف دور المراقب في الأحداث السياسية الدائرة في البلاد، وكانت أكثر من ذي مرة تخرج عن قوقعة الجمعية وتظهر بلباس الحزب السياسي.

فقد أثبت المسار النضالي للجمعية أنها انتهجت سياسة التقارب والتباعد تجاه الاختلافات والصراعات التي عرفتها تيارات الحركة الوطنية، ولو عدنا للوراء، فقد حدث هناك تقارب بين الجمعية والحزب الشيوعي الجزائري وحزب الشعب في المؤتمر الإسلامي سنة 1936، لأن حال البلاد حتم على كل شرائح الأحزاب الجزائرية أن تُوحد خطة العمل رغم اختلاف مشاربها الإيديولوجية والسياسية، وقد ردّ ابن باديس على الذين لاموه على العلاقة مع الشيوعيين فقال « كل عدو للاستعمار فهو صديق عبد الحميد بن باديس، وكل صديق للاستعمار فهو عدو عبد الحميد »¹.

كما أن أعضاء حزب الشعب كانوا يطمحون إلى الإتحاد مع الجمعية إلا أنهم اصطدموا بوفاة الشيخ ابن باديس، وصرح مصالي آنذاك: « إن وفاة الزعيم الروحي تعتبر أكبر كارثة لا على الإسلام وحده بل على كل المسلمين، ولا سيما على الأوساط الشعبية التي كانت تعتبر الشيخ ابن باديس الخصم الرئيسي لفرنسا »².

وبعد وفاة الشيخ ابن باديس - رحمه الله - فإن جمعية العلماء سارت على نهجه، ولم تتغير أفكارها بفضل قاداتها البارزين مثل: "محمد البشير الإبراهيمي ومبارك الميلي، والعربي التبسي..."³، ففي الأربعينيات؛ فإن جمعية العلماء وتماشياً مع مبادئها ومنهجها لم تتردد حين طُلب منها الإتحاد والمشاركة في بيان فبراير 1943، هذا البيان الذي جمع النواب الجزائريين ومناضلي حزب الشعب والجمعية في مطالب واحدة، رغم اختلافهم الإيديولوجي فإن الطرف أرغم عليهم توحيد الرؤى، وأرسلوا البيان إلى الحكومة الفرنسية يطالبون فيه بحرية جميع السكان المسلمين الجزائريين وبالقضاء على الإقطاعية الزراعية، والاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية..⁴. إن إجماع جمعية العلماء والنخبة ومناضلو حزب الشعب خطوة هامة في طريق الوحدة بين المجموعات الإسلامية على اختلاف اتجاهاتها، فقد توحدت الآراء والمواقف سنة 1944 لمجابهة قانون 7 مارس الذي أعطى لحوالي 60 ألف جزائري حقوق المواطنة الفرنسية مع احتفاظهم بأحوالهم الشخصية كمسلمين، هذا المرسوم أثار غضب الجزائريين وكل الفئات الإسلامية، فقد

¹ - المرجع نفسه: ص 357.

² - عبد الكريم بوصفصاف: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية 1931-1945، دار نشر وتوزيع عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص 217.

³ - المرجع نفسه: 216 - 217.

⁴ - عبد الكريم بوصفصاف: جمعية العلماء المسلمين الجزائرية وعلاقتها...، ص 357 - 358.

هاجمت جمعية العلماء هذا التشريع هجوماً شديداً، واعتبر شيخها الإبراهيمي هذا القانون خطوة نحو إدماج لا يرضى به الشعب الجزائري المسلم بأي ثمن، ونرى في هذا الهجوم أنه أقرب إلى الثورية التي ينادي بها حزب الشعب الجزائري، كما وجه مصالي نفس الانتقاد ونادى بتحرير المسلمين الجزائريين في إطار دولة جزائرية لها برلمانها وتتمتع بمواطنة جزائرية¹.

وكون مصالي وعباس والإبراهيمي جميعاً جبهة متحدة لمعارضة هذا الإجراء الجديد الذي يقف حجر عثرة في طريق استقلال الجزائر، وتمثلت هذه الجبهة في إنشاء " أحباب البيان والحرية " وللاشارة هنا إن وقوف الجمعية بجانب النخبة وحزب الشعب لا يفسر تراجعها عن مبادئها، وإنما يُفسر بتطور أعضاء النخبة وخروجهم من سياسة البحث عن وطن لهم في فرنسا، فقد حافظت الجمعية على برامجها ومطالبها في المجالات الثلاثة والمتمثلة في: " المساجد، التعليم، القضاء "2.

أما بالنسبة لموقف الجمعية من حوادث الثامن ماي، فإن الإدارة الفرنسية اعتقلت الشيخ البشير الإبراهيمي وكثير من العلماء، وبسبب ما حدث فإن الجمعية انفصلت عن حزب الوطنيين بتهمة عدم قيامهم بالمسؤولية وأنهم استعملوا من طرف الشرطة ، ولم تساير حزب الشعب في دعوته إلى الوحدة الوطنية، وكما هو معروف أن حركة العلماء تفضل الوسائل السلمية وتبحث عن حل للقضية الجزائرية، حل لا يحدث قطيعة مع الإطار القانوني القائم في ظل الوجود الفرنسي³، وأصبحت الجمعية أقرب إلى الاتحاد الديمقراطي من خلال دعوتها إلى المحافظة على الكيان الجزائري دون التطرق لقضية الاستقلال⁴. هذا التغير في موقف العلماء اعتبره حزب الشعب خيانة في حقهم⁵.

الجدير بالملاحظة هو بقاء التقارب والتنسيق في العمل بعد الحرب العالمية الثانية بين العلماء والنخبة والحزب الوطني (حزب الشعب الجزائري)، وهي تيارات تختلف في التصورات والأطروحات، وباتوا يجمعون على رفض الإصلاحات مهما كانت في إطار الفرنسية⁶.

وما يمكن قوله عن جمعية العلماء أنها كانت بعيدة عن كل الصراعات السلطوية التي عرفتتها باقي الأحزاب السياسية، ولم تكن تسعى لأي نفوذ سياسي، بل بالعكس وجدناها تُسارع إلى كل اتحاد أو تجمع وطني في إطار الشرعية التي يُرجى منها ترسيخ اللغة العربية والحفاظ على

1- عبد الكريم بوصفصاف: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها...، ص ص 243-244.

2- المرجع نفسه: ص 359.

3- محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، المصدر السابق، ص 15.

4- سليمان قريبي: المرجع السابق، ص 154.

5- عبد الكريم بوصفصاف: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها...، ص 224.

6- عبد الكريم بوصفصاف: جمعية العلماء المسلمين وعلاقتها...، ص ص 359-360.

مقومات الأمة من دون تمييز عرقي أو ديني، وطبقاً لشعارها فإنها حاربت التنصير والفرنسة والتجنيس والإدماج .

ومع أنها جمعية إصلاحية إلا أنها كانت بوزن حزب، لها وزنها الشعبي والحكومي أكثر من الأحزاب التي كانت موالية للاستعمار، باعتراف الوثائق الفرنسية، وبحكم أنها جمعية دينية فقد كانت إيديولوجيتها مبنية على الإصلاح بتربية المجتمع وتكوين الأجيال وتطهير العقول من الجهل والأكثر من دورها الفعال في الإعداد لتحرير الجزائر من الاستعمار، وقد تبين ذلك بتأييدها اندلاع الثورة التحريرية المباركة.

الفصل الأول

الهياكل الأولى للثورة عند اندلاعها و ازدواجية
القيادة من 1954 إلى 1956

- 1/ مشكل التسليح وبداية تعثر مهمة القيادة الخارجية للثورة.
- 2/ دور الدعاية الاستعمارية في تصعيد الخلاف بين قيادة الثورة بالداخل والخارج.
- 3/ فشل التنظيم الثوري بالأوراس وسوق أهراس و إرهابات السلطة.

لمباشرة الثورة والتي قد يطول أمدها يستلزم توفير أدواتها ووسائلها المادية والمعنوية، وإن كان العنصر البشري موجود وأكثر حماسة، فإن من بين النقاط الجوهرية لتحريك عجلة الثورة هو توفر الأسلحة والذخيرة اللازمة لذلك، باعتبار السلاح ركيزة أي عمل مسلح.

فمنذ تأسيس المنظمة السرية سنة 1947 تحت إشراف محمد بلوزداد، والتي كلفت بالإعداد المادي والمعنوي للثورة بتوفير السلاح وتدريب المناضلين والتنسيق والاتصال، وعليه فإن مسألة التسليح كانت مشكلاً حقيقياً أرقق قيادة الثورة في الداخل وجعلت كل مسؤول منطقة يتصرف وفق رؤيته الشخصية في غياب الاتصال والعمل الوحدوي و في انتظار ما يسفر عنه تحركات الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني على الصعيد السياسي والدبلوماسي.

1- مشكل التسليح وبداية تعثر مهمة القيادة الخارجية للثورة:

1/1- مشكل التسليح قبل اندلاع الثورة:

إن كمية السلاح الذي جهزته المنظمة الخاصة منذ تأسيسها غير كاف، ففي سنة 1947 تم شراء أسلحة بقيمة مليونين فرنك فرنسي من ليبيا وخُزنت في واد سوف¹، وتحتوي حمولتها 130 بندقية من نوع سطاتي "Stati" وأربعة صناديق ذخيرة نقلت على ظهور الجمال بالقرب من الأوراس، وتلتها حمولة ثانية ضمت ثلاثة وثلاثين بندقية من نفس النوع وصندوق ذخيرة معبأة في صناديق التمر ونقلت في شاحنات إلى بسكرة ثم إلى قسنطينة، وفي ربيع سنة 1948 وصل عدد الأسلحة إلى ثمانين ألف بندقية².

وفي مرحلة التحضير للثورة طُرح مشكل السلاح، فكمية الأسلحة المخبأة في الأوراس غير كافية ولا تُشجع على خوض غمار الحرب³، وفي اجتماع 25 جويلية 1954 طرح أحد المناضلين مسألة السلاح، فرد عليه ديدوش مراد: « إذا كنت تمتلك رصاصتين في بندقيتك، فهما كافيتان لتستولي على سلاح عدوك »⁴، فقد لاحظت اللجنة الستة أن السلاح غير متوفر في وهران ولا في مدينة الجزائر وأن الأسلحة المحلية التي تم صنعها منذ تأسيس المنظمة السرية لا تكفي، ومع ذلك قرّرت اللجنة تفجير الثورة ولو بالسلاح المتواجد في منطقتي الأوراس والقبائل⁵، ويذكر بن بلة المدعو "مزياني مسعود" أن السلاح لم يكن متوفراً ولم يكن لديهم سوى السلاح الذي تم شراؤه من

¹ - صالح بن النبيلي فركوس: تاريخ جهاد الأمة الجزائرية للاحتلال الفرنسي، المقاومة المسلحة (1830-1962)، دار العلوم للنشر، عنابة، 2012، ص 298.

² - المرجع نفسه: ص ص 298 - 299.

³ - عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية..، المرجع السابق، ص 16.

⁴ - وهيبه سعدي: الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح 1954-1962، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص 22.

⁵ - المرجع نفسه: ص 22.

ليبيا بالأموال التي تم الاستيلاء عليها من مكتب بريد وهران وتم تخزينه في الأوراس وهي كمية لم تكن كافية لقيام الثورة¹، ومما لا شك فيه أن هذا السلاح كان النواة التي اعتمدت عليها اللجنة الثورية للوحدة والعمل عندما فجرت الثورة في الأول من نوفمبر 1954².

وفي صائفة 1954 أمرت اللجنة باستخراج السلاح من المخازن وتم توزيعه يوم 8 أكتوبر من نفس السنة من قرية الحجاج بالأوراس وعلى خمسة مراحل³، وعند اندلاع الثورة شهر نوفمبر 1954 أرسلت المنظمة الخاصة 275 بندقية ستاتي إلى المنطقة الثانية، وأخرى نحو المنطقة الثالثة والرابعة، وأعطيت تعليمات للمناضلين بجمع الأسلحة والذخيرة من التنظيمات المسلحة، كحراس الغابات وجمعيات الصيد والهجوم على مراكز الشرطة⁴.

وأمام النقص الكبير في الأسلحة دفع بممثلي الوفد الخارجي (أحمد بن بلة ومحمد خيضر حسين آيت أحمد) إلى البحث مع السلطات المصرية في تنظيم شبكة لوجيستية لتزويد مجاهدي الثورة بالسلاح⁵، وتلقوا وعدًا من السيد جمال عبد الناصر بدعم الثورة بما يمكن من المال والسلاح والسلاح والسعي لدى الدول العربية خاصة السعودية، فقد أرسل عبد الناصر كمية من السلاح و مبلغ مليوني فرنك فرنسي كمساعدة⁶.

إن إدخال الأسلحة إلى الجزائر يقتضي التنسيق مع المناضلين التونسيين في طرابلس، ومع قادة حزب الاستقلال، وللاِسراع في ذلك قبل موعد الثورة اجتمع بن بلة مع عبد الكريم الفاسي بمدينة "بيرن" السويسرية لشراء الأسلحة وإدخالها إلى المغرب، لكن الفاسي تسلم المال من رابح بيطاط و اعتذر عن اتمام الصفقة⁷.

كما فشل أيضًا بوضياف وبن مهدي في مهمتهما إلى الريف المغربي من أجل السلاح في صيف 1954، إلا أنها أفادت كثيرًا في الاتصال بالوطنيين المغربيين في تيطوان والناظور ومعرفة المسالك الحدودية⁸، وتنقل بن بولعيد إلى مدينة طرابلس الليبية عبر تونس للقاء بن بلة ومناقشة

¹ - أحمد منصور: الرئيس أحمد بن بلة يكشف أسرار ثورة الجزائر، ط2، دار الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 116.

² - مراد صديقي: الثورة الجزائرية. عمليات التسليح السرية، تر: أحمد الخطيب، دار الرائد للكتاب، الجزائر، ص 28.

³ - وهيبه سعيدي: المرجع السابق، ص 23.

⁴ - عبد المالك بوعريوة: (محطات في معركة التسليح في الثورة الجزائرية 1958 - 1958)، مجلة المعارف، العدد، التاسع، الوادي، الجزائر، جانفي 2017، ص 200.

⁵ - مراد صديقي: المصدر السابق، ص 29.

⁶ - وهيبه سعيدي: المرجع السابق، ص 24.

⁷ - عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص 16.

⁸ - المرجع نفسه: ص 17.

السلاح وطرق نقله إلى التراب الجزائري¹، واتجهت أنظار القادة الجزائريين إلى سوق ليبيا الذي عرف رواجًا كبيرًا في تجارة الأسلحة، وبتوجيه من الضباط المصريين غضت حكومة مصطفى بن حليم (رئيس الوزراء الليبي) الطرف عن نشاط المناضلين الجزائريين².

وباعتراف بن بلة وبوضياف؛ أنه لم تدخل قطعة سلاح قبل الفاتح نوفمبر 1954 ولكن نتيجة جهودهم جميعًا أثمرت في وصول الأسلحة إلى الأوراس في ديسمبر 1954 وإلى منطقة وهران في مارس 1955³، واستطاع بن بلة من تأسيس أول شبكة تسليح بليبيا في أوت 1954 رفقة قاضي بشير ومصطفى بن بولعيد⁴، وفي هذا الصدد سارع بن بلة في تزويد الثورة بالسلاح، حيث اتصل بالسيد "أمين صالح" موظف سابق بالسفارة المصرية، وسافر هذا الأخير إلى الأراضي الليبية واشترى كمية كبيرة من الأسلحة والذخيرة وأخفاها (28 بندقية وثمانية مدافع رشاش برن وثلاثة رشاشات من ستان وكمية جد معتبرة من الذخيرة من صنع انجليزي)، وأرسل بن بلة رجل مغربي للقاء أمين صالح لاستلام السلاح، ويتولى بن بلة تهريبها من برقة إلى شرق الجزائر⁵، ولكن المهمة لم تتجح بسبب تشديد السلطات الليبية الرقابة على التحركات في منطقة برقة بعد اغتيال "السيد الشالحي" ناظر الخاصة الملكية الليبية، وعلى إثر ذلك تم نقل العمل من برقة إلى طرابلس وتم الاتفاق مع بن بلة للسفر إلى ليبيا لأخذ المبلغ المتبقي عند أمين صالح زيادة على قيمة مالية تقدر بـ 5000 جنيه مساعدة من الحكومة المصرية لشراء كمية كبيرة من الأسلحة وتهريبها للثورة الجزائرية على أن يتم التهريب بواسطة ليبين من القاعدة الأمريكية. خاصة وأن لديهم شحنات جاهزة⁶.

1/2- مشكل التسليح بعد اندلاع الثورة:

أ/ على الصعيد الداخلي:

لا يخفى على أحد أن الثورة انطلقت بإمكانيات محدودة من حيث الأسلحة التي لا تتعدى بعض البنادق القديمة الموروثة عن الحرب العالمية الثانية وأخرى صنعت محليًا كالمسدسات والألغام، وهي في الغالب ملك لمناضلي المنظمة الخاصة، إضافة إلى بنادق صيد والأسلحة البيضاء التي

¹ - أحمد بن بلة: مذكرات أحمد بن بلة، تر: العفيف الأخضر، ط2، دار الأداب، بيروت، 1979، ص 106.

² - فتحي الهيب: عبد الناصر والثورة الجزائرية، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984، ص ص 62 - 63.

³ - المرجع نفسه: ص 18.

⁴ - الطاهر جبلي: المرجع السابق، ص 142.

⁵ - فتحي الديب: المصدر السابق، ص ص 58-59.

⁶ - المصدر نفسه: ص 59.

كان يمتلكها عامة الشعب الجزائري¹، وأغلب الأسلحة من مخلفات الحرب العالمية الثانية ولم تكن متطورة².

وبعدما تيقنت السلطات الفرنسية أنها ثورة تحت لواء الجهاد وليست انتفاضة في منطقة ما، وعليه اتخذت تدابير تعسفية للحد من روح المقاومة لدى الجزائريين وقمع المناضلين الوطنيين قصد إبعادهم عن جبهة التحرير، وكثفت عملياتها العسكرية والتمشيطية وضاعفت في عدد جنودها وسنت قوانين جديدة لخنق الثورة في مهدها بقيادة المارشال "جوان"، كل ذلك شكل مضايقة حقيقية وخنقاً على الوحدات الأولى لجيش التحرير في الشرق الجزائري خصوصاً المنطقة الأولى وجنوب المنطقة الثانية³.

إن نقص السلاح والذخيرة وضعف التنسيق والاتصال جعلت الثورة الجزائرية تعيش في مرحلتها الأولى صعوبات كادت تعصف بها لولا الجهود التي بذلها قادة الثورة على رأسهم "بوضياف وبن مهدي وبن بولعيد"، فقد باشرُوا مهمة تشكيل الأنوية الأولى لشبكات الدعم اللوجستيكي في البحث عن مصادر التسليح من الخارج⁴ وعن الداخل تم تطبيق مبدأ الاعتماد على النفس في المقام الأول وافتكاك السلاح من العدو أثناء المعارك وأثناء الهجومات المباغتة والكمائن التي كان ينصبها المجاهدون، باعتماد استراتيجية حرب العصابات⁵، ونهج الأسلوب الفردي في جمع الأسلحة والذخيرة بشتى الطرق والوسائل لتجاوز الصعوبات والمحافظة على استمرارية الثورة⁶، كان هذا خيار قادة الثورة في الداخل في الاعتماد على النفس (التسليح الذاتي)، فمن يريد أن يلحق بالعمل الثوري. عليه أن يفتك سلاحه بنفسه من يد عدوه⁷.

لم يكن لدى بن بولعيد "أسد الأوراس" حل لمعضلة السلاح سوى أن طلب من المجاهدين اللجوء إلى المواطنين والاستحواذ على بنادقهم غير المرخصة وسهل لهم ذلك دون أية صعوبات، وفي هذا الصدد قاد الثوار عدة هجومات على المراكز والثكنات العسكرية، فقد نجحت كتيبة بقيادة

¹ - محمد بلعربي: (التسليح أثناء ثورة نوفمبر. عصب الكفاح المسلح)، الجندي، الذكرى الـ 58 لاندلاع الثورة المجيدة، منشورات المؤسسة العسكرية، العدد 487، 1 نوفمبر 2012، ص 7.

² - أحمد منصور: المرجع السابق، ص 117.

³ - محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر 1945-1962، ج 2- دراسة- منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999، ص ص 29-30.

⁴ - عبد المالك بوعريوة: محطات في معركة التسليح في الثورة الجزائرية..، المرجع السابق، ص 205.

⁵ - محمد بلعربي: المرجع السابق، ص 6.

⁶ - الطاهر جبلي: المرجع السابق، ص ص 96 - 97.

⁷ - خليفة الجنيدي: حوار حول الثورة، ج 1، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية 1986، ص 222.

"نجاوى ناجي" في الهجوم على مركز الدرك الفرنسي بقم الطوب واستحوذوا على 20 قطعة سلاح بها رشاش من نوع "ماط"، وكمية كبيرة أخرى من الذخيرة الحربية تصل إلى 1200 طلقة، وفي منطقة الولجة استطاعت كتيبة محمد الصالح عيساوي الحصول على 55 قطعة سلاح وكمية من القنابل اليدوية¹.

ب- على الصعيد الخارجي:

إن المجهودات الجبارة التي بذلها قادة الثورة بالداخل بين 1954 و 1956 والمتمثلة في البحث عن مصادر التسليح في الخارج كانت متعثرة، فنسقوا جهودهم مع الوفد الخارجي الذي يقوده بن بلة في تشكيل شبكات دعم لوجيستيكية².

فبتاريخ 25 جانفي 1955 انتقل بن بولعيد إلى تونس متجهاً نحو الأراضي الليبية للحصول على الأسلحة من قاعدة طرابلس التي أسسها مع بن بلة في شهر أوت 1954، ونشير هنا أنه ترك قيادة منطقته لنائبه الأول "شبحاني بشير"، إلا أن محاولته لم تتجح حيث تم اعتقاله من طرف الشرطة الفرنسية في منطقة "قردان" شهر فيفري 1955 وخلفه مساعدته في الاتصال بالخارج عباس لغرور" عن طريق عبد الكريم هالي نائب المجاهد عبد الحي بتونس³.

إن مهمة الوفد الخارجي هي تقديم التأييد السياسي والديبلوماسي والعتاد الحربي للثورة، فقد تكلف أحمد بن بلة الاتصال بحكومة القاهرة والحصول على الأسلحة والتموين، وكلف محمد خيضر وآيت أحمد بالشؤون السياسية والديبلوماسية، فلخيضر البلدان العربية وآيت أحمد بقية دول العالم، فكان لهؤلاء الدور الكبير في انفاذ الثورة من مشكل السلاح، فبعد التحاق بن بلة إلى القاهرة سنة 1953 انضم إلى مكتب تحرير المغرب العربي، وهناك أقنع الرئيس جمال عبد الناصر بواسطة مسؤول الشؤون العربية بالمخابرات المصرية فتحي الديب لدعم الثورة الجزائرية⁴، ويواصل ويواصل بن بلة مساعيه السياسية والعسكرية، فقد ذهب إلى ملك المغرب محمد الخامس ووعده هذا الأخير بمساعدات عسكرية مباشرة وأن الحدود المغربية هي حدود صديقة وهي للعبور دخولا وخروجاً للأسلحة والرجال⁵، وفي نفس الاتجاه كان رد الملك الليبي إدريس السنوسي الذي استقبل ممثلين من الوفد الخارجي وهم: "توفيق المدني، لمين دباغين، أحمد فرانسيس، وفرحات عباس"، وأعرب

¹ - يحي شرفي: (الإعداد للثورة ووصف اندلاعها في الأوراس)، أول نوفمبر، عدد 58، سنة 1982، ص ص 30-35.

² - الطاهر جبلي: المرجع السابق، ص 118.

³ - الطاهر جبلي: المرجع السابق، ص 119.

⁴ - المرجع نفسه: ص ص 140-141.

⁵ - أحمد بن بلة : المصدر السابق، ص 101.

عن استعداد بلاده في الوقوف إلى جانب ثورتهم¹. إن استمرار تدفق الأسلحة بفضل المساعدات الصديقة من جهة وتوفير المال من جهة أخرى. الشيء الذي أعطى دفعا قويا للثورة، وللحفاظ على التوازن والاستمرارية في دعم الثوار؛ شرع بن بلة في إمداد الثورة من الجهة الغربية بواسطة يخت آخر يُدعى " غود هوب " (الحظ السعيد)، الذي انطلق في 20 أكتوبر 1955 معبى بكميات من الأسلحة باتجاه السواحل المغربية وانتقل بن بلة إلى إسبانيا ليخبر قيادة الثورة في الجهة الغربية عن تفاصيل خطة إنزال شحنة " الحظ السعيد " ومحاولة سد العجز الحالي في الذخيرة بشراء أي كمية من إسبانيا وإرسالها إلى الحدود المغربية الجزائرية²، وتم وصول الشحنة في نوفمبر 1955 بحضور بن بلة و مهساس مندوب جيش التحرير بليبيا على أن يتم نقل هذه الشحنة إلى المراكز السرية الخاصة بتجميع الأسلحة والذخيرة في مزرعة مستأجرة بمنطقة بضواحي زوارة الليبية تحت إشراف عبد الحميد درنة المدير العام للشرطة الليبية، لتتجه إلى شرق الجزائر عبر الحدود التونسية الليبية³، وتجدر الإشارة هنا أن العقيد عبد الحميد درنة كان مخلصا للثورة الجزائرية، فقد كان منزله في طرابلس مخبأ للأسلحة⁴ أما بالنسبة للمنطقة الخامسة والثالثة فقد تقرر في اجتماع مدريد سنة 1956، والذي جمع بين قيادة الثورة في الخارج وقيادة المنطقة الخامسة (عبد الحفيظ بوصوف) تمويلهما بالسلاح⁵، فأرسل بن بلة أسلحة وذخيرة متنوعة منها أسلحة مضادة للطائرات من طراز لويس ومدافع هاون والرشاشات القصيرة، وتزويد منطقة وهران بمصنع صغير خاص بالذخيرة⁶. وإضافة إلى المساعدات الداعمة للثورة الجزائرية فقد قدمت العراق ثلاث شحنات محملة بمدافع الهاون مزودة بالذخيرة وأسلحة رشاشة⁷، كما قدمت تركيا بعد زيارة رئيسها إلى طرابلس والتقاءه

¹ - كان رد الملك الليبي مشرقاً: «... اعتبروا حكومة ليبيا حكومتكم الخاصة، ما طلبتموها في إعانة أو في سعي إلا قامت به....، وما أردتم أن تتوسط لكم في شراء السلاح أو مسعى سياسي أو دبلوماسي إلا وكانت مستجيبة لكم فوراً».

² - أنظر أحمد توفيق المدني: حياة كفاف، ج3، المرجع السابق، ص 243 - 244.

³ - مراد صديقي: المصدر السابق، ص 34.

⁴ - طاهر جبلي: المرجع السابق، ص 147.

⁵ - أنظر شهادة بن بلة في كتاب أحمد منصور: المرجع السابق، ص 100.

⁶ - مراد صديقي: المصدر السابق، ص 39.

⁷ - المصدر نفسه: ص 39.

⁸ - أنظر تقرير قدمه المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، بعنوان " قوافل تمويل الثورة بالسلاح "، ملتقى وادي سوف مارس 1999، ص 11.

بالعقيد أوعمران بـ (5000) مسدس آلي (P.A) وبذخيرة الرشاشات (MG34) ، (MG42)، ونقلت هذه الأسلحة مع أسلحة أخرى كانت موجودة بمخازن ترهونة بليبيا إلى الحدود الجزائرية التونسية¹.

لقد ساهمت هذه المساعدات في تقوية قادة الداخل، حيث تم توزيع هذه الكميات من الأسلحة على كل المناطق العسكرية، لا سيما التي تعاني من نقص التمويل، كما أدت إلى رفع معنويات المجاهدين وتحفيزهم على مضاعفة وتكثيف العمليات العسكرية للرد على كل الإدعاءات الفرنسية التي تسعى لتشويه الحقائق السياسية والعسكرية والرامية إلى قطع كل المساعدات التي تقدمها الدول الصديقة والشقيقة.

إن ما قام به بن بلة بحنكته الدبلوماسية والسياسية في تمرير السلاح من مصر إلى ليبيا ومنها إلى الجزائر لن يمر عليه بسلام، فقد جلبت نشاطاته أعين المخابرات الفرنسية التي حاولت اغتياله عدة مرات².

2/ دور الدعاية الاستعمارية في تصعيد الخلاف بين قيادة الثورة بالداخل والخارج:

لقد أثبتت البدايات الأولى للثورة أنها ثورة حتى النصر وليست ثورة أسابيع وشهور؛ كما كانت تعتقد السلطات الاستعمارية، فكانت تكبر مع بزوغ كل فجر جديد من خلال عمليات المجاهدين الميدانية وتوجيه من قادة سياسيين وعسكريين كلهم عزيمة وثبات. فأمام اتساع نطاق الثورة وشموليتها؛ لم تجد الإدارة الفرنسية بداً سوى التفكير في زعزعة هيكلها التنظيمية السياسية والعسكرية ببحث سموم الدعاية بين أوساط مختلف مسؤولي القيادات الميدانية وقادة الوفد الخارجي؛ وتفادي كل محاولة بشأنها أن تجمع القادة الوطنيين في صف الوحدة.

2/1- الدعاية الفرنسية سياسة بديلة لعزل الثورة عن قادتها:

مرت الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى بفترة حرجة؛ خاصة ما بين سنتي 1954 / 1955 نظراً للصعوبات التي سبق ذكرها، وما قابلها من همجية المستعمر لعزل الثورة عن الجماهير الشعبية، كما لجأت إلى أسلوب الدعاية بعدما علمت بأن الثورة رأسها في الخارج (قادة الخارج) وجسدها في الداخل ولا بد من فصل الرأس عن الجسد، خاصة وأنها أحكمت قبضتها على كل المنافذ الحدودية، وجعلت قادة الداخل يمرون بفترة عصيبة لافتقارهم السلاح وشبكات الدعم

¹ - وزارة المجاهدين: التسليح والمواصلات أثناء الثورة التحريرية 56-62، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، ص 95.

² - أحمد بن بلة: المصدر السابق، ص ص 102-107.

اللوجستيكي، مما أشعرهم غضباً من قادة الخارج وتوترت العلاقة بين الداخل والخارج. هنا استثمرت السلطات الفرنسية الفجوة الموجودة بين الطرفين ببيت سموم دعايتها، خاصة بعد استشهاد بعض القادة الميدانيين كرمضان عبد المالك وباجي مختار، فروجت الدعاية الاستعمارية أن الثورة قد خسرت أكثر من نصف قادتها بعد ستة أشهر من انطلاقها¹.

إن المرحلة الحرجة التي عرفت الثورة في بدايتها لتأخر قادة الخارج بالإمدادات اللازمة هو ما كانت تُروج له الدعاية الفرنسية لتحطيم معنويات مناضلي وقيادي جيش التحرير وكسر همم الجزائريين، وإلى استدراج النخبة السياسية الوطنية إلى المشاركة في مشاريع خطيرة على مصير الثورة ومنها:

2/2/1- الدعاية الفرنسية والبحث عن قوة ثالثة:

وجدت السلطات الاستعمارية نفسها تحت ضغط رهيب أمام العمليات التي يقوم بها عناصر وحدات جيش التحرير في كل مكان وهذا في نظرها مؤشر مخيف؛ بعد فشل كل أساليب القمع والترهيب، الأمر الذي دفع بحكومة منداس فرانس (**Mendes France**) إلى التفكير في تهدئة الأوضاع، فأجرى تعديلاً في رجال السياسة باستقدامه جاك سوستال مكان الوالي العام " روجي ليونار" الذي فشل في كبح جماح الثورة الجزائرية².

تولى جاك سوستال مهامه رسمياً يوم 15 فيفري 1955، واختار إلى جانبه عناصر معتدلة مثل جرمان تيون (**Gérmaine Tillion**) والرائد فانسان منتاي (**Vencent Monteil**) ، وهما لبراليين شكلا جناح اليسار في ديوان سوستال، إضافة إلى جاك جويي (**j.Guillet**) ولاماسور (**Guy Lamassouir**)، لدراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية واتخاذ إصلاحات شاملة لإصلاح الوضع وتهدة النفوس الثائرة³.

وفي إطار السياسة الإصلاحية للجانب الاقتصادي والاجتماعية التي باشرها سوستال رأى أنه من الضروري "احلال الود والسلام" بالاعتماد على أولوية الحكم المدني⁴، والبحث في الجانب السياسي عن قوة ثالثة تسمح له بالتفاوض معهم قصد تحطيم قادة الثورة وعزل هذه الأخيرة عن

¹ - عبد النور خيثر: تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954-1962، (أطروحة دكتوراه)، جامعة الجزائر، قسم التاريخ، 2005 / 2006، ص 138.

² - مراد أعراب: خطة سوستال لمواجهة الثورة الجزائرية 1955، (رسالة ماجستير)، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص 137.

³ - يزيد بوهناف: مشاريع التهدة الفرنسية إبان الثورة التحريرية وانعكاساتها على المسلمين الجزائريين 1954-1962، (رسالة ماجستير) في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم العلوم الإنسانية، شعبة التاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013/2014، ص 66.

الجماهير الشعبية.

وفي البحث عن قوة ثالثة كلف جاك سوستال مدير ديوانه الرائد المستشرق مونتاي بالاتصال بالوطنيين الجزائريين، كفرحات عباس وعبد الرحمن كيوان وابن خدة ومولاي مرياح والشيخ خير الدين¹، والدكتور أحمد فرنسيس عن الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، والحاج شرشالي عن (ح.إ.ح.د) والمحامي وقواق عن المصاليين²، باعتبارهم النخبة المثقفة التي بإمكانها إقناع الجزائريين، وبنية هادفة إلى عزل الثورة سياسياً قبل إزالتها عسكرياً التقى كل من عبد الرحمن كيوان ومولاي مرياح عن المصاليين وابن يوسف بن خدة عن المركزيين، وفي ظل المحادثات طالب عبد الرحمن كيوان بالإفراج عن المعتقلين والمسؤولين السياسيين، واقترح بن خدة وقف كل أشكال القمع والدخول في المفاوضات مع المنظمات الوطنية المركزية والمصالية والإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وكذا العلماء والمجاهدين³.

وتواصلت مساعي سوستال في البحث عن شريحة من الجزائريين كبديل عن أولئك الذين تمردوا عن السلطة الفرنسية، ففي خطابه بتاريخ 23 فيفري 1955 أكد أنه من الضروري أن تجد فرنسا في هذه الأرض مواطنين ليس بالمعنى القانوني فقط، بل أفارقة مدمجين في ثقافة مشتركة، فلاحين قادرين على العيش بطريقة سوية، عمالاً مؤهلين موظفين وإطارات⁴.

والملاحظ أن سوستال يسعى في استقطاب قوة ثالثة من الجزائريين ذوي الفكر المعتدل المتشبع بمبادئ الحضارة الفرنسية للتفاوض معهم، خاصة من العناصر التي دعت فيما سبق إلى المساواة والإدماج كفرحات عباس والدكتور سماتي وعبد الرحمن فارس وابن جلول⁵، أي إيجاد عناصر سياسية لا تتوافق مع جبهة التحرير الوطني، بهدف زعزعة قادتها وعزل الثورة سياسياً قبل إزالتها عسكرياً.

وفي المقابل ندد عبان رمضان في بيانه المنشور في شهر جوان 1955 على سياسة سوستال الإصلاحية وفضح مفاوضاته مع العناصر المعتدلة، وأكد من جهة ثانية أن جبهة التحرير الوطني

⁴ - مراد أعراب: المرجع السابق، ص 55.

¹ - عبد النور خيثر: تطور الهيئات القيادية..، المرجع السابق، ص ص 139-140.

² - يزيد بوهناف: المرجع السابق، ص 71.

³ - محفوظ قداش: وتحررت الجزائر، تر: العربي بوينون، دار الأمة، الجزائر، 2011، ص 37.

⁴ - مراد أعراب: المرجع السابق، ص 89.

⁵ - Yves Courrière : La guerre d'Algérie. le temps des léopards, P 194.

وحدها من تملك الحق في التكلم باسم الثوار ودعوة العناصر (عباس والمركزيين) للالتحاق بصفوف الثورة¹، كما وجد سوستال نفسه في وضعية حرجة بعد التحاق عبد الرحمن كيوان وبن خدة بصفوف جبهة التحرير، وذلك عقب إطلاق سراح المعتقلين في 13 ماي 1955².

واقترح فرحات عباس هو الآخر بمحدودية سياسة الوالي العام بعد إقدام هذا الأخير على تزوير انتخابات الأقاليم وأدرك أنه يناور فقط على الجزائريين بهدف اختزال جبهة التحرير الوطني، فأقام عباس علاقات مع هذه الأخيرة³، وأن مساعي الإدارة الفرنسية في كسب النخب المثقفة التقرب إلى الجماهير بمختلف الإصلاحات من جهة واللجوء إلى تطبيق حالة الطوارئ ومختلف الأساليب القمعية بكل الوسائل المتاحة. ما زاد ذلك إلا تحدي وصمود الثورة في كسر السياسة الفرنسية، فقد قاد جيش التحرير الوطني هجومات 20 أوت 1955 كإستراتيجية مضادة على الإستراتيجية الفرنسية بقيادة مسؤول منطقة الشمال القسنطيني زيغود يوسف⁴، لفك وتخليص الأوراس من الحصار والتأكيد على وحدة الصف في الداخل؛ عكس ما كانت تروج له الإدارة الفرنسية، والملاحظ أن هجمات 20 أوت حرّرت كل العناصر الثورية وحتى الفئات الشعبية، وكان وقعها أشد على الحاكم العام سوستال حين وقف بنفسه على منطقة الشمال القسنطيني، ومن هول الحادثة التي أسفرت عن آلاف القتلى ترسّخ في ذهنه تاريخين مهمين لا ينساها أبداً وهما: 01 نوفمبر 1954 و20 أوت من نفس السنة، غير أن هذا الأخير كان أشد وقعاً⁵.

وبالموازاة مع الدعاية الفرنسية في خلق قوة ثالثة والتي أثبتت جبهة التحرير الوطني فشلها. كانت الدعاية المصالية هي الأخرى تفعل فعلتها في تبني الثورة مُحاولَة كسر شوكة قادتها في الداخل والخارج وتوسيع فجوة الانقسام الواقع بين الطرفين، وذلك بإيعاز من السلطات الاستعمارية.

2/2 - الدعاية المصالية:

إن ظهور الدعاية المصالية كان بإيعاز من جاك سوستال، فقد استثمر في الخلاف الموجود بين مصالي وقادة الثورة لخرق صفوفها وتفجيرها من الداخل، حيث صرح سوستال لأحد مقربيه وهو ماسينيون (Massignon) أن مصالي هو ورقتي الأخيرة⁶، وهذا بعد أن لاحظ تزايد العمليات الميدانية لجيش التحرير وتماسك مناضلي الجبهة بقضيتهم، وشكلت معارضة مصالي

¹ - عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص 47.

² - مراد أعراب: المرجع السابق، ص 61.

³ - محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، المصدر السابق، ص ص 117-118.

⁴ - يزيد بوهناف: المرجع السابق، ص 97.

⁵ - Jaques soustelle: op. cit, p 137.

⁶ - مراد أعراب: المرجع السابق، ص 171.

لجبهة التحرير الوطني ودخوله في صدام معها منعرجاً خطيراً في مسار الثورة، إذ استغلتها الإدارة الفرنسية في خدمة أهدافها¹.

ففي الوقت الذي كانت فيه كل الأطراف تسعى لحل أزمة التسليح. انفجرت أزمة أخرى بين الأخوة الأعداء في القاهرة، بين ممثلي الوفد الخارجي ومناضلي مصالي الحاج، حيث حاول هذا الأخير منذ الأيام الأولى لاندلاع الثورة التحريرية خطفها من أيدي مفجريها الحقيقيين ونسبها إلى نفسه وإيهام الرأي الوطني على أنه صاحب الحركة²، وأبلغ أنصاره بفرنسا والجزائر بالتعليمات الآتية: « لا تسألوا عن يقف وراء الثورة واصلوا غمار الكفاح، حاولوا أن تسيطروا على الحركة³، بهدف إفشال الوفد الخارجي وجعله في وضعية معنوية مضطربة⁴، ولإيقاف الحركة المصالية تدخل عبان رمضان طالباً من الوفد الخارجي تجنب أي احتكاكات في هذه الفترة وضرورة تبني نظرة ثاقبة لجعل مصالي يفقد سمعته ومكانته ورد الاعتبار لأعضاء اللجنة المركزية والانتقاص من مصالي⁵.

كما فكر عبان في إنشاء تجمع سياسي على شكل جبهة تضم كل من (الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، اللجنة المركزية، العلماء، المستقلون)، لذلك أرسل الشيخ عباس بن الشيخ الحسين من قسنطينة إلى القاهرة ليطلب من الشيخ البشير الإبراهيمي الالتحاق بالجبهة⁶، لتقوية الجبهة سياسياً بصهر التشكيلات السياسية في جبهة وحدوية متمثلة في جبهة التحرير الوطني، ولمنافسة هذه الأخيرة أقدم مصالي على تأسيس ما عُرف بـ "الحركة الوطنية الجزائرية" ولم يكن اختيار هذه التسمية عشوائياً، فهي تملك مكانة خاصة في أوساط الجماهير الشعبية، وبهذا التنظيم حاول خطف الثورة من قادة جبهة التحرير الوطني⁷.

كما روجت الدعاية الفرنسية بوجود لقاءات بين جاك سوستيل وفرحات عباس والرائد منتاي رئيس الديوان العسكري الحاكم و كيوان مبعوث مصالي، فالإدارة الفرنسية تعمل على تحطيم

¹ - عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية..، المرجع السابق، ص 45-46.

² - إبراهيم لونيسي: مصالي الحاج في مواجهة جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر 2007، ص 56.

³ - هذه التعليمات كانت موجهة لمولاي مرياح بصفته الممثل الشخصي لمصالي، غير أن هذا الأخير تمكنت السلطات الفرنسية من القاء القبض عليه، ولم تصله التعليمات. أنظر المرجع السابق، ص 57.

⁴ - محمد خيشان: المرجع السابق، ص 122.

⁵ - أنظر الوثيقة رقم 11 في كتاب مبروك بلحسين: المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر - القاهرة)، 1954-1956، تر: الصادق عماري، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004، ص 114.

⁶ - أنظر الوثيقة رقم 06، المصدر السابق، ص 98.

⁷ - إبراهيم لونيسي: مصالي الحاج في مواجهة جبهة التحرير ...، المرجع السابق، ص 58.

العمل المسلح بعدما رأت أن أسلوب القوة لا يجدي نفعاً، فهي تأمل بواسطة عباس وكيوان ومصالي أن تُوقف عمل جيش التحرير الوطني مقابل إصلاحات سياسية¹.

ويجب الحديث عن حجم الدعاية المصالية التي اتخذت لنفسها الحق أنها صاحبة الثورة و أنها المتحدثة باسمها في ظل الصعوبات التي يواجهها قادة الوفد الخارجي بالقاهرة؛ حيث أعلن الجناح المصالي وبالضبط كل من الشاذلي المكي وأحمد مزغنة اللذين حاولا تضليل عبد الكريم الخطابي، والذي راح ضحية أكاذيبهما بأن مصالي هو من أعلن الثورة وهو الذي يراقبها، وبأنهما كلفا شخصياً بالسهر على مصالح الجزائر، وأذن لهما التحدث باسم الثورة الجزائرية في أي مكان يراه ضرورياً²، وطالب عبان الوفد الخارجي بتحويل مكتبهم من العاصمة المصرية إلى بغداد لعزل "الشاذلي المكي وأحمد مزغنة" عن الحركة الثورية؛ لاستمرارهما إلى جانب مصالي الحاج، كما دعا الوفد الخارجي الحركات السياسية المغاربية للاعتراف بشرعية الممثلين الدائمين الشرعيين للثورة وتجاهل كل التصريحات التي تصدر عن المكي ومزغنة لموالاتهما لمصالي³.

ولإشارة هنا أنّ عبان قد سئم من مصالي ورفقائه على رأسهم مولاي مرباح ومزغنة والمكي، فقد أكد تقريباً في كل رسائله إلى الوفد الخارجي بضرورة التنديد به في "صوت العرب" *، وقد نبّه على خطورة مصالي في رسالة مؤرخة في 14 أكتوبر 1955 قائلاً: «ليعلم الجميع أن مصالي يعمل لمصلحة فرنسا وهذا لا يخفى على الصحافة والإذاعات العربية»⁴، ونوّه في رسالة أخرى أن مصالي وطغمته يعملون على نشر الغموض، وأنه قادر على فعل كل شيء وأصبح العدو رقم واحد للجزائر، وصار أصدقائه في الجزائر أعواناً مساعدين لإدارة مراقبة التراب ومطاردينا لعناصرنا⁵.

¹ - أنظر الوثيقة رقم 04: في كتاب مبروك بلحسين، المصدر السابق، ص ص 92-93.

² - للاستزادة أنظر الوثيقة رقم 08 وهي رسالة محمد خيضر المؤرخة في 19 أكتوبر 1955، في المصدر السابق، ص 106.

³ - محمد خيشان: المرجع السابق، ص 123.

* - رأى محمد خيضر أن التنديد بمصالي في الصحافة والإذاعة أشد حساسية مما يتصور البعض، فهم يرون في أشكال التنديد دليلاً على تشتتنا، وتخدم أعداءنا وأن الشخصيات السياسية والقادة الجزائريين الذين لم يشاركوا في التحضير للثورة (يقصد مصالي ورفقائه) يحاولون أن يستخلصوا منها فوائد شخصية تخدم سمعتهم. أنظر رسالة محمد خيضر في الوثيقة رقم 08، مبروك بلحسين: المصدر السابق، ص 105.

⁴ - أنظر الوثيقة رقم 07 المؤرخة في 14 أكتوبر 1955، في كتاب مبروك بلحسين: المصدر السابق، ص ص 103-104.

⁵ - أنظر الوثيقة رقم 05 المؤرخة في 20 سبتمبر 1955، المصدر السابق، ص 96.

والظاهر أن عبان لم يتوقع من مصالي أن ينتهج أسلوباً معادياً للثورة، فهو الرجل الثوري الأول الذي نادى بالاستقلال التام وعارض كل الإصلاحات التي تقدمت بها الإدارة الفرنسية، وأكد حرصه الشديد على تحقيق مطلب الجماهير الشعبية في تحرير الجزائر من قيود الاستعمار، وبعد أن رأى ما يقوم به مصالي من دعاية لصالح فرنسا بهدف تمزيق وحدة الصف وضرب الثورة وتصعيد الخلاف بين قادة الداخل والخارج؛ بتبنيه الثورة والتحدث باسمها¹، فإن ذلك غرس في نفس عبان ومواليه الكراهية والحقد إلى درجة أنه فكر في تصفية مصالي في حال أذنت له الحكومة الفرنسية بالدخول إلى الجزائر، وهذا وفق ما جاء في الوثيقة الخامسة من كتاب مبروك بلحسين².

3/ فشل التنظيم الثوري بالأوراس وسوق أهراس وإرهاصات السلطة:

تعتبر المنطقة الأولى (أوراس النمامشة) من أهم المناطق الثورية في تنظيمها الثوري وفي معاركها الضارية مع العدو، ومن جهة ثانية عرفت هذه المنطقة بروز صراعات قيادية تولدت إثر اعتقال قائدها مصطفى بن بولعيد، وباعتبار سوق أهراس تابعة للمنطقة الأولى، غير أنها كانت محل شد وجذب مع المنطقة الثانية، وعرف تنظيمها هو الآخر نزاعات قيادية وصلت إلى حد التصفية، وسنتناول في هذا المبحث ما تضمنه العنوان.

3/1- التنظيم الثوري بالأوراس:

منطقة الأوراس معقل الثوار وأكثر المناطق حيوية ونشاطاً، فقد جابهت حصاراً كبيراً من القوات العسكرية الفرنسية قصد وأد الثورة في المهد؛ قبل أن تتوسع ويمتد لهيبها إلى باقي المناطق، فكانت هجومات الشمال القسنطيني لفك الحصار بقيادة زيغود يوسف، وبعدها معركة الجرف الشهيرة بأمر المعارك يوم 22 سبتمبر 1955.

والملاحظ أنه بعد الانتصارات الميدانية والمثالية لقادة الأوراس على القوات الفرنسية والتي كان من الضروري أن تزيد في تلاحم وانسجام قادتها، إلا أن الذي حدث هو العكس؛ حيث ظهرت صراعات حادة بين قادة المنطقة.

3/1- اغتيال شبحاني بشير:

¹ - يُرجع بعض الباحثين في مسألة مصالي وتبنيه للثورة ومعارضة قادتها، ومنهم الأستاذ الباحث إبراهيم لونيسي على أن مصالي الحاج لم يكن ضد اعلان الثورة من أجل استقلال الجزائر، بل أنه لم يتقبل تفجير الثورة واندلاعها دون علمه، وبعيداً عن قيادة حزبه، خاصة أن من كان وراء تفجيرها ينتمون إلى حزب يرأسه هو، ولم يتقبل الذي حدث. أنظر إبراهيم لونيسي: مصالي الحاج في مواجهة جبهة التحرير...، المرجع السابق، ص 58.

² - للمزيد عن ذلك أنظر نص الوثيقة رقم 05 (الرسالة)، مبروك بلحسين، المصدر السابق، ص ص 96-97.

اتهم عباس لغرور القائد شيحاني بارتكاب تجاوزات أخلاقية تخالف مبادئ الشريعة الإسلامية، فأمر بقتله ونُفذ فيه الحكم يوم أكتوبر 23 أكتوبر 1955¹.

واختلفت الروايات في ملابسات الاغتيال، فبعد الوهاب عثمانى يؤكد في شهادته صحة الاتهام؛ فيقول: « اكتشف عباس لغرور شذوذ شيحاني بشير ورآه بأمر عينه يمارس الجنس اللا أخلاقي، وأخبر عجل بذلك »².

والملاحظ أن هناك شهود آخرون يثبتون ما قيل في حق شيحاني، فبعد أن ألقى عباس لغرور القبض على شيحاني رفقه مجموعة من المجاهدين وهم "عاجل عجل، فرحي ساعي، الشايب علي، شامي محمد" اعترفوا بأنهم رأوا شيحاني يمارس الفعل المخل بالحياة مرارًا ولكنهم لم يصرحوا بذلك، وأطلق سراحهم ما عدا شيحاني³.

ويبري صالح شقيق عباس لغرور سبب اغتيال شيحاني إلى اتخاذ قرارات خاطئة، كطلبه بتحويل عجل إلى تبسة، وهو الأمر الذي لم يتقبله بعض المجاهدين، خاصة أن عجل متواجد في مسقط رأسه ويعرف منطقة كيمل وما جاورها بشكل جيد، ولا يمكن لأي قائد آخر أن يكون أفضل منه في هذا المكان و بتحويل شريط لزهري إلى منطقة كيمل، واستنكر صالح لغرور السبب الأخلاقي بشدة، مؤكداً أن هناك إجماع أن شيحاني إنسان مثقف و مستقيم الأخلاق⁴.

أما الطاهر سعيداني فيرجع سبب الجريمة إلى رغبة مجاهدي الولاية الأولى في منح القيادة إلى عباس لغرور، خاصة أن شيحاني بشير تحصل على صدى ثوري كبير في الأوراس وخارجها، وهو ما جعل عجل يقوم بتحركات واسعة أدت في النهاية إلى إعطاء الأمر باغتيال شيحاني ذبحاً⁵.

ولا يختلف عنه الباحث محمد عباس في هذا الطرح إذ أرجع ذلك إلى الصراع الدائر على القيادة بعد اعتقال مصطفى بن بولعيد؛ بين كتلة باتنة التي التفت حول عمر شقيق مصطفى بن بولعيد وكتلة خنشلة التي دعت عباس لغرور المتحالف مع عجل، وقد اشتعل الصراع بين الكتلتين، وتآمر الثنائي لغرور وعجل على اغتيال قائد المنطقة شيحاني بناحية " عالي الناس "

¹ - يذكر الطاهر زبيري تاريخ الاغتيال يوم 30 أكتوبر 1955، المصدر السابق، ص 128.

² - محمود الواعي وآخرون: حوار مع عبد الوهاب عثمانى، مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية، (جمعية أول نوفمبر)، دار الهدى، الجزائر، 1999، ص 392.

³ - عمر تبليت: الأوفياء يذكرونك يا عباس لغرور، ط2، دار الألفية، قسنطينة، 2014، ص 134.

⁴ - صالح مسعودي: حوار مع صالح لغرور، جريدة الشروق اليومي، العدد 4561، يوم 19 نوفمبر 2014، ص 13.

⁵ - الطاهر سعيداني: المصدر السابق، ص 44.

بجبال الأوراس، ويعتبر لغرور المدبر الرئيسي لهذه التصفية القيادية¹، كما أن الطاهر زبيري لم ترد في مذكرته هذه التهمة في حق قائد فد؛ كبشير شبحاني وأرجع سبب الاغتيال؛ أن عجول ولغورور اتهما شبحاني باستدراج قوات العدو إليهم بخطابه الحماسي الذي ألقاه على الجماهير حسب ما سمعه من بعض الشهادات²، ويرى الباحث خيثر عبد النور أن التهمة لم تكن إلا ذريعة لتبرير تصفية أحد أبرز قادة منطقة الأوراس³، وما يثبت تورط عجول في هذه الجريمة هو ما جاء في رواية الجندي ببشة الجودي المدعو " بوسنة " : « أن عجول أخبره بأن شبحاني فعل شيئاً خطيراً في الجرف وستتم محاكمته »، وفي ليلة 22 أكتوبر 1955 أخرجوا شبحاني من مخبئه ولم يستطع ببشة الجودي انقاذه، وعند التاسعة والنصف من يوم 23 أكتوبر من نفس السنة تم إعدامه بعد محاكمة علنية وبحضور حوالي 150 مجاهداً⁴.

وبحثاً عن الحقيقة وأمام روايات مختلفة، يجد الباحث نفسه متسائلاً ما مدى صدق الروايات الشفوية والمكتوبة في كتابة تاريخ الثورة الجزائرية، وإلى مدى يمكن إثبات أو نفي ما اتهم به شبحاني.

3/1/2 - مشكل القيادة في المنطقة الأولى:

ترجع إشكالية القيادة في هذه المنطقة إلى ما قبل اغتيال شبحاني بشير، فقد عرفت منطقة النمامشة وضعاً مضطرباً من حيث التنظيم الثوري بها، إذ وقع خلافاً بين "لزهري شريط وبين حمة الأخضر وعبد المالك وبلقاسم بوقرو" من جهة أخرى⁵، وهو ما دفع بالقائد مصطفى بن بولعيد حين كان على الحدود التونسية في طريقه إلى المشرق بحثاً عن الأسلحة برسالة مستعجلة إلى نائبه شبحاني لينظر في أمرهم، وللإشارة هنا أن عمر المستيري الذي رافق بن بولعيد إلى الحدود التونسية أثناء عودته قام بتنظيم ثوري هيكلي مؤقت لناحية تبسة، إلى أن توافق عليه القيادة في الأوراس⁶.

وبناءً على رسالة بن بولعيد اجتمع شبحاني في 03 فيفري 1955 بقيادة الأفواج وأخبرهم بشد الرحال إلى جبال النمامشة بمعية عجول ولغورور، وترك مدور عزوي و مصطفى بوسنة على رأس

¹ - محمد عباس: نصر بلا ثمن...، المرجع السابق، ص 124.

² - الطاهر زبيري: المصدر السابق، ص 128.

³ - عبد النور خيثر: تطور الهيئات القيادية...، المرجع السابق، ص 245.

⁴ - عمر تبليت: الأوفياء يذكرونك يا عباس لغورور، المرجع السابق، ص ص 137 - 138.

⁵ - محمد زروال: المامشة في الثورة، ج1، ص 148.

⁶ - كان على الشكل التالي: لزهري شريط قائداً عاماً لناحية تبسة ، و عمر البوقصي قائداً لناحية الشريعة وما جاوره ا، و ساعي فرحي قائداً لبئر العاتر، والجيلالي بن عمر قائداً لوادي هلال وقساس. أنظر المرجع نفسه: ص 125.

القيادة من بعده¹، وفي اجتماعهم* هذا المنعقد في المكان المسمى " السماير " غرب جبل كيمل بلغهم خبر اعتقال بن بولعيد، لينتهي الاجتماع دون الاتفاق على شيء، وبعدها قرّر شبحاني نقل القيادة إلى القلعة المركز الجديد (جنوب مدينة خنشلة) وذلك بتاريخ 20 فيفري 1955، والهدف من ذلك هو الإشراف المباشر على ناحية تبسة لتسهيل عملية التسليح من الأراضي التونسية²، وللاشارة أنه استدعى قادة تبسة وخنشلة إلى القلعة لتقديم تقاريرهم ومحاسبتهم، وعرض عليهم القانون والذي ينص على تحريم الإجرام والاغتصاب والعلاقات الجنسية غير المشروعة، وعدم تنفيذ الأوامر والسلب والنهب وتبذير الأموال تؤدي إلى الإعدام في حق مرتكبيها³، كما ترأس شبحاني بعد عودته إلى جبل كيمل اجتماعاً مع نهاية مارس 1955؛ تضمن إعادة تنظيم ناحية النمامشة، حيث جعل عمر بن بولعيد قائداً لمنطقة أوراس النمامشة، الأمر الذي لم يروق لبعض الأطراف على رأسهم عجول ولغرور ومصطفى بوستة، سيدي حني، علي بعزي، علي بن شايبة، عبد الوهاب عثمانى، مسعود بلعقون، رافضين توريث السلطة⁴.

ولتجنب تفاقم الخلاف اعتمدوا الانتخاب كحل، وتم انتخاب عمر بن بولعيد كقائد شرفي لمنطقة أوراس النمامشة وشبحاني نائبه، أما عباس لغرور نائب عسكري وعجول نائب سياسي، ومسعود بلعقون كاتباً للقيادة، ومسعود بن عيسى مموناً عاماً يساعده عزوي⁵، وبعدها وجد تداخل في مهام المسؤولين، فحدّد صلاحيات كل مسؤول، وفي نفس الوقت كُلف عمر بن بولعيد ولغرور بمراقبة الجزء الغربي من الأوراس، وعجول بمراقبة الجزء الشرقي منه⁶، هذا الأخير استمع لشكاوي قطاع طامزة بخصوص نقص الغذاء والسلاح، فأمر بنقل المجاهدين من قطاع طامزة إلى منطقة عالي الناس تحت قيادة لزهري شريط وعبد الوهاب عثمانى، وجعل قطاع طامزة مخصص للتموين فقط⁷.

¹ - Mohamed Larbi Madaci: Les Tamiseurs de Sable Aurés – Nememcha 1957 – 1959, ed, ANEP, 2001, p 57.

*- حضر هذا الاجتماع كل من الحسين بالرحايل، الطاهر نويسي، مسعود بن عيسى، مسعود بلعقون، عباس لغرور، عاجل عجول، عمار معاش، عمر بن بولعيد، مدور عزوي، مصطفى بوستة، مصطفى غقالي". أنظر محمد زروال: المامشة في الثورة، ج1، المصدر السابق، ص 149.

² - يذكر أن تحويل مقر القيادة من الأوراس الغربي إلى الأوراس الشرقي مما يلي جبال النمامشة لم ينظر إليه البعض من الأوراسيين بعين الرضى، واعتبروه خيانة للأوراس الغربي. أنظر المصدر نفسه: ص 149 - 150.

³ - Mohamed Larbi Madaci : op.cit, p59.

⁴ - Ibid : op.cit, p 61-64.

⁵ - محمد زروال: المامشة في الثورة، ج1، المصدر السابق، ص 178-179.

⁶ - عمر تبليت: الأوفياء يذكرونك يا عباس..، المرجع السابق، ص 89.

⁷ - Mohamed Larbi Madaci : op.cit, p 80.

كما عقد شبحاني اجتماعاً مع بداية شهر جويلية 1955، وقد حضره قادة المناطق والنواحي لدراسة تمرّد عمر بن بولعيد ومسعود بن عيسى؛ فقد رفضا أوامر القيادة وزرع الفتنة في صفوف الجيش ومحاولة اغتيال أعضائها، وأسفر الاجتماع بتعيين ساعي فرحي مكان عمر بن بولعيد، وحسن معارفي على قيادة المنطقة الثانية (أريس)، وإسقاط صفة الجنديّة من عمر بولعيد ورفقائه في جيش التحرير، وطلب تقديمهما للمحاكمة¹.

كانت هذه التنظيمات القيادية التي أحدثها شبحاني في المنطقة، غير أن الملاحظ بعد اغتياله (أول عملية تصفية داخلية في صفوف قادة الثورة) صار عجول قائداً عملياً للمنطقة الأولى بمعية لغرور في غياب بن بولعيد الأسير؛ قابل ذلك رفض شقيقه عمر بن بولعيد سلطة عجول على الأوراس ونصب هو الآخر نفسه قائداً على المنطقة؛ معتزلاً عجول وجنوده في الناحية الوسطى للأوراس، وقاد لغرور الجهة الشرقية في جبال النمامشة من الأوراس، وبذلك فرض عمر بن بولعيد سيطرته على الجهة الغربية للمنطقة².

وبعد فرار مصطفى بن بولعيد من سجن الكدية بقسنطينة والتحاقه بمركز قيادة المنطقة الأولى؛ تفاجأ باغتيال نائبه شبحاني والمحامي العمراني بالإضافة إلى آخرين قتلوا بأمر من عجول وعباس لغرور، فلامهما كثيراً على فعلتهما وخشي الاثنين على نفسيهما من العقوبة التي قد تطالهما، فأبدا عجول رفضه لإعادة بن بولعيد كقائد للأوراس إلى غاية مرور ستة أشهر؛ مبرراً حجته قائلاً: « ستة أشهر؛ النظام لا يضع فيك الثقة »، وراح يشكك في وطنية القائد³، ودخل مصطفى بن بولعيد بولعيد في صراع مع الثنائي عباس لغرور وعاجل عجول ووضع بن بولعيد تحت الرقابة طيلة أربعة أشهر لأخذ الحيطة والحذر بحجة أنه سجين ولا يعلم ما يخفيه⁴.

ويروي الطاهر الزبيري في مذكرته أن عجول لم يُصدق فرار مصطفى من السجن؛ بل هي مكيدة مدبرة بين بولعيد والإدارة الفرنسية بهدف اختراق قيادة الأوراس وتفكيكها⁵، وقضى بن بولعيد بولعيد فترة متنقلاً بين نواحي المنطقة ولقاءاته مع المجاهدين لاستئناف دوره القيادي ومحذراً في نفس الوقت من مغبة الصّراع على القيادة المدفوع بحب السلطة على حساب الثورة، واستطاع في

¹ - محمد زروال: اللمامشة في الثورة، ج1، المصدر السابق، ص 207

² - الطاهر زبيري: المصدر السابق، ص 128.

³ - الطاهر زبيري: المصدر السابق، ص 128.

⁴ - محمد عباس: نصر بلا ثمن...، المرجع السابق، ص 165.

⁵ - الطاهر زبيري: المصدر السابق، ص 128.

شهر جانفي 1956 من كسب الثقة فيه كقائد للأوراس وموافقة أغلبية مسؤولي النواحي، بعد أن رمى بكل ثقله في توحيد المنطقة بعدما أوشكت على التفكك نتيجة الصراعات الشخصية¹.

وبعد ما استرجع مصطفى دوره القيادي في الثورة عمل على تنظيم المنطقة والنواحي وعقد اجتماعاً هاماً في كيمل بتاريخ 11 مارس 1956 ضم مسؤولي بعض النواحي الشرقية والغربية، وعاد إلى الجبل الأزرق ثانية حيث دعا إلى اجتماع آخر خاص ببعض النواحي الغربية والجنوبية في " تافرننت " بقرية نارا².

وبينما هو في الاجتماع سُلم له مذياع وأراد مصطفى تشغيله، وبمجرد أن لمس الرّزّ الكهربائي انفجر المكان وأدى الانفجار إلى إصابته إصابة بليغة رفقة خمسة آخرين من رفقائه يوم 22 مارس 1956³، لتفقد الأوراس والثورة ككل أحد أكثر العناصر التاريخيين نشاطاً وحيوية سواء قبل الثورة أو بعدها، فكان نموذجاً يُقتدى به في قيادة الثورة.

3/1/3- وضعية الأوراس بعد استشهاد بن بولعيد:

بعد حادثة اغتيال الشهيد مصطفى بن بولعيد عادت النزاعات من جديد بين القادة المحليين والتي لا تخرج عن دائرة الصراع على السلطة، فلم يحظ عجول ولا لغرور بالإجماع أو بالأغلبية لخلافة بن بولعيد، مما أدى إلى ظهور ثلاثة جبهات، أو تكتلات وهي⁴:

1- جبهة لغرور - عجول : وتشمل سلطتها على ناحيتي خنشلة وكيمل منذ اغتيال شبحاني،

وسعت لفرض سيطرتها باسم نيابة بن بولعيد في القيادة التاريخية التي فجرت الثورة بالأوراس

2- جبهة باتنة - أريس: وتضم 12 عضواً كقيادة جماعية، وحاول عمر بن بولعيد فرض سلطته كقائد عليها. خاصة بعد تمكنه من الاتصال بالمنطقة الثانية.

3- جبهة النمامشة: وهي التي تمردت على عباس لغرور، وشكلت في جوان 1956 قيادة مستقلة عن التكتلات الثلاثة، كما أنّ هذه التكتلات كانت منقسمة في ولائها بين جماعة العاصمة والوفد الخارجي.

فقد استطاعت كتلة باتنة الاتصال بجماعة العاصمة بواسطة المنطقة الثالثة عن طريق محمد لعموري والشيخ اليعلاوي، واجتمع عمر بن بولعيد بعميروش في أواخر ماي 1956 ودُعي لحضور مؤتمر الصومام، ومن جهة أخرى كانت كتلة لغرور وعجول تتاور على الجبهتين؛

¹ - المصدر نفسه: ص 128.

² - محمد علوي: المرجع السابق، ص 35.

³ - المتحف الوطني للمجاهد: المرجع السابق، ص 139.

⁴ - محمد عباس: نصر بلا ثمن...، المرجع السابق، ص 171.

العاصمة وتونس، ودُعيت هي الأخرى لحضور مؤتمر الصومام، إلا أن كتلة باتنة أفضلت الاتصال بينها وبين المنظمين ، وكان لغرور يستعين بأحمد محساس وجماعة عبد الحي وطالب العربي لفرض قيادته ، كما أن كتلة النمامشة كانت تتاور مع جماعة العاصمة بواسطة ممثليها بتونس مع المحامي آيت حسن والشيخ ارواحية وإبراهيم مزهودي مرشد المنطقة الثانية، ومع جماعة تونس بفضل علاقة لزهري شريط بمحساس وعبد الحي خاصة، ونتيجة عدم استقرار الوضع النظامي في المنطقة الأولى طالبت الكتلة بتأجيل مؤتمر الصومام¹.

لقد بلغ الصراع ذروته بين القادة المحليين في الأوراس وأضحت وحدات جيش التحرير في هذه المنطقة شبيهة بميليشيات تابعة لقاداتها وعشائرها، بمعنى أن المنطقة أضحت تسيرها مجموعات انفصالية، وهي مجموعات مسلحة متمردة لم تخضع للنظام الثوري في المنطقة، ولم تعترف بسلطة القيادة العليا أو المركزية للثورة في الداخل والخارج ، كما أنّ هؤلاء المتمردين زرعوا الرعب وأربكوا نشاط ضباط الولاية الأولى، فقد أجبروا السكان على دفع الاشتراكات، وابتزوا ممثلي التنظيم المدني لجهة التحرير الوطني في المناطق التي كانت خاضعة لحكمهم².

3/2- التنظيم الثوري بسوق أهراس:

عرفت الثورة في الأوراس فقدان قائدها " باجي مختار"، في معركة غير متكافئة مع العدو في ضواحي " مجاز الصفا " في منزل بن الشواف³، إثر وشاية بعض العمل حيث استعمل العدو أسلحة فتاكة كمدافع الهاون والطائرات يوم 18 نوفمبر 1954 ليسقط " باجي مختار " شهيداً في ساحة المعركة⁴، ولم ينج من فوجه سوى القائد " عبد الله نواورية "؛ المكلف بالأخبار في المنطقة⁵.

ونظراً لاستشهاد معظم العناصر وتفكيك فوج عمر جبار أحد القياديين في المنطقة، فقد عرفت هذه الأخيرة نوعاً من الركود في العمل الثوري المسلح، وعليه أراد عمر جبار تجنيد عدداً من المجاهدين لتعويض النواة الأولى من مجاهدي الناحية، فتولى قيادة الناحية بصفة عملية، ولعدم وجود اتصال بمنطقة الشمال القسنطيني اتصل بقيادة الأوراس للتزود بالسلاح والمجاهدين، ومنحه

¹ - المرجع نفسه: ص ص 171-172.

² - عبد النور خير: تطور الهيئات القيادية..، المرجع السابق، ص ص 246-247.

³ - عمر تابلت: القاعدة الشرقية، نشأتها ودورها في الإمداد وحرب الاستنزاف، ط1، نشر وتوزيع دار الألمعية، قسنطينة الجزائر، 2011، ص 45.

⁴ - الطاهر زيري: المصدر السابق، ص 124، وأنظر الشهيد باجي مختار: (مجلة أول نوفمبر)، عدد 79، ديسمبر 1982، ص 38.

⁵ - الطاهر سعيداني: المصدر السابق، ص 32.

شرعية قيادة الناحية¹، خاصة وكما هو معلوم أن منطقة الشمال القسنطيني كانت فقيرة في السلاح والرجال مع بداية الثورة²، وهو ما جعل زيغود يوسف قائد المنطقة يتنازل لقائد الأوراس شبحاني بشير عن منطقة سوق أهراس يوم 14 أوت 1955؛ مقابل التسليح³.

ولمعاناة ناحية سوق أهراس من قلة السلاح والذخيرة ذهب عمر جبار لملاقاة مصطفى بن بولعيد الذي كان حينها في قبضة العدو، فاتصل بشقيقه عمر بخصوص المشاكل التي تعاني منها منطقة سوق أهراس واستطاع أن يكون المسؤول الرسمي لهذه المنطقة، وذلك بعد اجتماع دام أربعة أيام في مكان "الجديدة" بالأوراس مع شبحاني بشير، كما عُين موسى حواسنية نائباً له، و عبد الله نواورية مسؤولاً على نواحي قالمة⁴.

إنّ بعض المسؤولين في جهة سوق أهراس ومنهم عمارة بوقلاز؛ لم يعجبه الارتباط بالأوراس؛ فسعوا إلى التخلص منه والارتباط مجدداً بالمنطقة الثانية، ولتنفيذ مخططه ادّعى أنهم غير مرتاحين؛ بسبب عزلتهم وعدم وجود اتصال بالأوراس أو بالشمال القسنطيني، واقترح بوقلاز أن يذهب رفقة أحمد الأوراسي إلى قيادة الشمال القسنطيني⁵، أين استطاع إعادة ربط سوق أهراس بالولاية الثانية الشمال القسنطيني، ولكن الغريب حسب عمر تابليت أنه أثناء رجوعه من الشمال القسنطيني لم يكن رفقة أحمد الأوراسي وتحدث عن استشهاده، وهو ما أثار جدلاً في كيفية استشهاده، وجعل الرواية تخلص إلى إمكانية تصفيته في الطريق من طرف بوقلاز⁶.

¹ - الطاهر الزبيري: المصدر السابق، ص 124.

² - المصدر نفسه: ص 124.

³ - الطاهر جبلي: (مؤتمر الصومام والقاعدة الشرقية)، المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد 09، 2004، ص 209، ومحمد زروال: اللامشة في الثورة، دراسة ج 1، المصدر السابق، ص 123.

⁴ - علي العياشي: (الشهيد جبار عمر)، مجلة أول نوفمبر، العدد 81، 1987، ص 45.

⁵ - يُعد أحمد الأوراسي أول مسؤول من الأوراس على منطقة سوق أهراس، الذي وصل جبال بني صالح صائفة 1955، والذي انزعج من وجوده عمارة بوقلاز، حيث سعى لعرقلة وإزاحته، وللتذكير أن منطقة سوق أهراس تنتمي وفق التقسيم الثوري إلى المنطقة الثانية، مع العلم أن منطقة سوق أهراس كانت تتشكل من القطاعات التالية: - شرق سوق أهراس: تحت قيادة عمر جبار، وتشمل ستة قطاعات وهي (الونزة، بوسسو، الطاورة، حمام أولاد زايد، الماء الأحمر، الشريط الحدودي).

- غرب سوق أهراس: بقيادة عبد الله نواورية ويضم (حمام النبايل وأولاد بالشيخ).

- شمال سوق أهراس: بقيادة عمارة بوقلاز ويضم (القالية، الشافية، بني عمر، بني صالح)، أنظر عمر تابليت: القاعدة الشرقية...، ص ص 46 - 59.

⁶ - المرجع نفسه: ص 50.

لقد تأزمت الأمور أكثر بين القادة؛ ففي الوقت الذي أعاد عمارة بوقلاز سوق أهراس إلى الشمال القسنطيني؛ عاد عبد الله نواورية من الأوراس وأكد تبعية سوق أهراس إلى منطقة الأوراس، ومنحته قيادة الأوراس قيادة ناحية عمار بن عودة والنّاحية التي كانت تحت قيادة باجي مختار التي تولّاها عمر جبار، وبذلك يكون أول مسؤول عن القاعدة الشرقية بحدودها النهائية، وهو ما دفع ببوقلاز إلى معارضة نواورية، بحجة أن هذا الأخير كان من مسؤولي الناحية الثانية التابعة للمنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) وإعطائه مقاليد السلطة في سوق أهراس باسم منطقة الأوراس¹.

وبالنسبة لعمار بن عودة فقد تقبل الأمر وعاد إلى معقله بجبال الإيدوغ لتولي تسيير الناحية الثانية، وبقي عمارة بوقلاز مسؤولاً على القالة التابعة للناحية التي يُشرف عليها عبد الله نواورية، وما يجب الإشارة إليه هو وجود خلاف بين عمار بن عودة والعقيد عمارة بوقلاز حول القيادة، وهو ما دفع بن عودة مخاطباً بوقلاز وهو يبكي: "أنت ثوري في جلد أرنب"².

3/2/1- فشل التنظيم الثوري بسوق أهراس وظهور القاعدة الشرقية:

تحتل المدينة الثورية - سوق أهراس - مكاناً حيوياً بالنسبة للمنطقة الأولى والثانية، فهي بالنسبة للمنطقة الثانية جزء منها، وتتصل بها حدودياً وذلك وفق التنظيم الذي أقره مفجرو الثورة، وتُعد المخرج الوحيد من التراب الوطني عبر تونس عكس الولاية الأولى التي لها حدود مشتركة مع تونس؛ يمتد من شمال الونزة إلى شرقي بئر العاتر، فهي جزءاً من ترابها حسب التنظيم المعمول به، ومع بداية الثورة تم تشكيل ثلاثة أفواج بمنطقة سوق أهراس، الفوج الأول يقوده جبار عمار، والثاني يقوده الحاج علي والثالث تحت قيادة الحاج عبد الله³.

وهؤلاء الثلاثة كانوا قد شاركوا مع إخوانهم التونسيين قبل اندلاع الثورة الجزائرية، وبعد استشهاد باجي مختار أصيب النشاط الثوري بالركود في سوق أهراس وتفكيك فوج عمر جبار واستشهاد معظم عناصره، لذلك أراد هذا الأخير إعادة إحياء العمل الثوري من جديد، حيث تولى قيادة الناحية بصفة عملية لغياب الاتصال بمنطقة الشمال القسنطيني⁴، وقام رفقة عبد الله نواورية باتصالات مع المنطقة الأولى (الأوراس) بهدف الحصول على الدعم اللازم، نظراً لما تعانيه

¹ - المرجع نفسه: ص ص 51 - 53.

² - الطاهر سعيداني: المصدر السابق، ص ص 41-42.

³ - المصدر نفسه: ص 34.

⁴ - الطاهر زيري: المصدر السابق، ص 124.

المنطقة الثانية من نقص السلاح وفي عدد الملتحقين بالثورة في أشهرها الأولى، ومنحه شرعية قيادة الناحية¹.

والجدير بالذكر أن هذه المنطقة عرفت نشوب خلافات حادة بين الحاج علي والحاج عبد الله حول القيادة؛ حيث أقدم هذا الأخير على قتل الحاج علي بمنطقة "ويلان" بنواحي سوق أهراس، أي صراع على خلافة الشهيد باجي مختار²، ولم يتوقف هذا الصراع بمقتل الحاج علي؛ بل تواصل بين الحاج عبد الله وعمر جبار، حيث اشتكى الحاج عبد الله إلى القيادة بالأوراس، فأرسلت هذه الأخيرة "الوردي قتال"³ إلى سوق أهراس مؤقتاً في انتظار المصالحة بين القادة، والملاحظ أن الخلاف بقي قائماً ممّا أدّى إلى حدوث تجاوزات في حق الشعب⁴.

وقد اتصلت قيادة المنطقة الأولى بالوردي قتال يوم 5 فيفري 1956 وطلبت منه إحضار "جبار عمر" لحضور اجتماع تقييمي بالأوراس فشكل جبار عمر فوجاً يتألف من السادة" عبد الله نواورية، موسى حواسنية، مسعود جعادي، حمة شوشان، إبراهيم طايبي، الطاهر الزبيري"⁴، وفي طريقهم إلى الأوراس توقفوا في منطقة تدعى "الخناق الأكل" في نواحي خنشلة، وهي منطقة تابعة لسلطة "عجال عجول وعباس لغرور"، وأقاموا مدة يومين واجتمعوا بالوردي قتال، الذي رفض اصطحاب "الطاهر الزبيري وإبراهيم طايبي"⁵.

وحضر عمر جبار رفقة عبد الله نواورية وموسى حواسنية وبعض الجنود، وعُقد الاجتماع بمنطقة الحمامات بحضور كل من "عجول وعمر بن بولعيد والبشير ورتان المدعو (سيدي حني)"، وعمر جبار رفقة عبد الله نواورية وموسى حواسنية، وغاب عباس لغرور بعد إصابته بجروح في إحدى المعارك، وفي هذا الاجتماع دعا بن بولعيد قادة المنطقة الأولى إلى التماسك وأن الثورة

¹ - المصدر نفسه: ص 124.

² - الطاهر سعيداني: المصدر السابق، ص 34.

* - الوردي قتال أحد صانعي ملحمة الجرف الشهيرة، ولد بتاريخ 1 جويلية 1925 بدوار قنتيس بنبسة، زاول تعليمه بتونس ثم بمعهد عبد الحميد بن باديس بقسنطينة، وتحصل على الشهادة الأهلية، بعدها التحق رفقة الطلبة إلى جبال الكنازرة ببشار، ثم التقوا ببشير شيهاني وجندوا في صفوفه، أدى دوراً كبيراً في معركة الجرف الشهيرة، وتم تعيينه في أواخر شهر = أكتوبر 1955 عقب استشهاد أحمد الأوراسي، أنظر عمر تبليت: القاعدة الشرقية..، المرجع السابق، ص 56-58.

³ - الطاهر سعيداني: المصدر السابق، ص 35.

⁴ - الطاهر زبيري: المصدر السابق، ص 131.

⁵ - يُرجع الطاهر الزبيري عدم قبول الوردي قتال ذلك؛ أنه تحت قيادة عمر جبار وفي نفس الوقت هو صديق حميم لبن بولعيد، وأن الوردي قتال كان يريد التخلص من عمر جبار، لذلك لم يرغب في مرافقة الطاهر الزبيري وإبراهيم طايبي أنظر المصدر نفسه: ص 132.

ماضية في توسعها وأن جيشها أضحى أكثر تنظيمًا، وطلب من عبد الله نواورية بحفر المخابئ وجمع المؤن¹.

2/3- تصفية عمر جبار:

في الاجتماع السالف الذكر عرضت كل ناحية تقاريرها بخصوص الوضع السياسي والعسكري والتنظيمي والمالي، والملاحظ أنّ الوردى قتال كان يتحين الفرصة المواتية ليرمي ثهما خطيرة على عمر جبار؛ كالاغتداء على حرمة أحد الجزائريين²، والظاهر أنّ ابن بولعيد كان يثق في عمر جبار. فقد رفض توقيفه أو معاقبته، واقترح تشكيل لجنة للتحقيق في مشاكل المنطقة والتحقيق في صحة التهم التي وجهها الوردى قتال لجبار عمر³.

وأوفدت قيادة الأوراس لجنة التحقيق إلى مركز الوردى قتال، وقد حضر عمر جبار يوم 03 رمضان 1956 ليحجب عن التهم الموجهة إليه، و قتل بمجرد وصوله بأمر من رئيس اللجنة عبد الله عثمانى⁴، فهناك تواطؤ بين الوردى قتال وعبد الوهاب عثمانى رئيس اللجنة، ولم يحرك عضوا اللجنة "محمد العيفة وعمار دونه" ساكنًا حسب الطاهر زبيري⁵.

أما الوردى قتال في شهادته لجريدة الخبر يوضح المسألة؛ أنه بعد اجتماع كيمل أمرنا عجول بالمرور على عباس لغرور في جبل "أم الكمام" ولما اقتربنا من منطقة تواجد عباس لغرور هرب عمر جبار والتحق بسوق أهراس، وطلب لغرور إحضاره حيًا أو ميتًا ليرد على التقرير الذي يتهمه بقتل جندي من فرقة الحاج عبد الله⁶، وقد أحضره الوردى بوجوب الامتثال للنظام، وأنّ التحقيق سيحدد المسؤوليات فيما ادّعاء الحاج عبد الله، وكان جواب عمر جبار في تجنبه لقاء عباس.

¹ - الطاهر زبيري: المصدر السابق، ص ص 132 - 133.

² - المصدر نفسه: ص 133.

³ - تشكلت اللجنة من: "عبد الوهاب عثمانى رئيسًا ممثلًا عن عجول وعمار دونه ممثلًا عن عباس لغرور ومحمد العيفة ممثلًا عن مصطفى بن بولعيد"، ويضيف الطاهر سعيداني اسم آخر وهو "طبطوبات في لجنة التحقيق" **أنظر** كل من الطاهر زبيري، المصدر السابق، ص 133، والطاهر سعيداني: المصدر السابق، ص 35.

⁴ - المصدر نفسه: ص 35.

⁵ - الطاهر الزبيري: المصدر السابق، ص 135.

⁶ - **أنظر** شهادة الوردى قتال: جريدة الخبر، الجمعة 23 أوت 2013، على النت: siliana.net

وهناك من يرجع مشكل الخلاف إلى عبد الحميد زروال (أحد القياديين التابعين لعباس لغرور)، وجوهر الخلاف الذي لا يتعدى أن يكون مشكلًا حقيقيًا؛ حيث أن عمر جبار لام عبد الحميد زروال في معركة الجرف، كون هذا الأخير لم يطلق رصاصة واحدة واكتفى بالتفرج فقط، ورأى الوردى أن الفرصة مواتية ليدفع عمر جبار ثمن إهانته لزروال. **أنظر** عمر تيليت: القاعدة الشرقية...، ص 69.

أن النعاس غلبه ولما استفاق كان وحيداً ولم يستطع معرفة الطريق إلى مكان تواجد عباس، فآثر العودة إلى سوق أهراس¹.

واستناداً لشهادة الوردی قتال فيقول: « بعد قدوم عمر جبار أمرت بتجريدته من السلاح للوقوف أمام اللجنة ورفضت تسليمه لعبد الوهاب عثمانی، وبعد إصدار هذا الأخير أمراً كتابياً من قبل قيادة الأوراس أخذه معه، وما هي إلا فترة قصيرة حضر " صالح باي " وأخبر الوردی أن جبار عمر قد قتل «، ويبرئ الوردی نفسه من مقتل عمر جبار ويلصق التهمة بعبد الوهاب عثمانی، وطالب (الوردی) لغرور بمحاسبته²، ويبدو أن عضوا اللجنة "محمد العيفة وعمار دونه" قد اقتنعا بالتهم الموجهة إليه، أو أنهما خافا على أنفسهما مما قد يحدث لهما في حالة إنصافه. لقد غلبت المصلحة الشخصية وحب السلطة، وهو ما ظهر من تطاحن شديد وضعينة بين القادة، فلم يتوقف الصراع بتصفية عمر جبار؛ بل امتد لهيبه إلى عبد الله نواورية، فبعد الاجتماع الذي دعا إليه مصطفى بن بولعيد؛ ألقى الوردی قتال القبض على عبد الله نواورية، واتهمه بانفصال سوق أهراس عن المنطقة الثانية، واحتجز لفترة طويلة وبعدها عاد إلى القاعدة الشرقية بمركز عبد الرحمان بن سالم³، وهناك حاول محمد عواشريّة قتل نواورية؛ ظناً منه أنه عميل من المنطقة الثانية، ويسعى لإعادة القاعدة الشرقية للمنطقة، إلا أن الطاهر الزيبري أنقذه من بين يدي بوقلاز وعواشريّة، ليرسله فيما بعد إلى مركز "رسلوم" على الحدود الليبية المصرية⁴.

3/2-3 تواصل الصراع في سوق أهراس:

كما ذكرنا سابقاً كانت قيادة سوق أهراس تحت قيادة الوردی قتال، غير أنه تركها وتختلف الروايات في ذلك، فيرجع الطاهر الزيبري ذلك إلى دعوة تلقاها الوردی من "لزهر شريط" قائد النمامشة؛ الذي اعترض على تولية عاجل عجل قيادة المنطقة الأولى، حيث جاء في مراسلته أن عجل يريد الفتك بنا⁵.

أما عبد الحميد دليح كاتب الوردی؛ يروي في شهادته " أنّ عباس لغرور هو من دعاه في رسالة مضمونها الالتحاق بالأوراس مع إدارته؛ على أن تتولى اللجنة المرسلة من الأوراس برئاسة

¹ - أنظر شهادة الوردی قتال: الموقع السابق.

² - يؤكد الوردی قتال أنه بريء من دم عمر جبار وبعد إلصاقه تهمة القتل تاريخياً؛ طلب بمناظرة بينه وبين عبد الوهاب عثمانی لتحديد مسؤولية القتل، إلا أن عبد الله عثمانی لم يجب على ذلك. أنظر شهادة الوردی قتال، في جريدة الخبر، المرقع السابق.

³ - عمر تبليت: القاعدة الشرقية...، المرجع السابق، ص ص 78 - 79.

⁴ - المرجع نفسه: ص 79.

⁵ - الطاهر زيبري: المصدر السابق، ص 151.

عبد الوهاب عثمانى قيادة منطقة سوق أهراس ¹، ويقول أيضاً: «أن الوردى أرسل إلى عباس لغرور يُخبره بأنه يُريد مُبارزته للظفر بمسؤولية الأوراس»، وهو ما ذهب إليه الطاهر سعيدي في مذكرته؛ أن لغرور طلب من الوردى لقاءه بالجبل الأبيض لقتاله؛ والحصول على قيادة الأوراس². رحل الوردى قتال عن سوق أهراس؛ وعين نائبه السياسى "صالح البى" مسؤولاً عن المنطقة وينوبه "رماضنية" و"عمارة بوقلاز" كنائب ثانٍ، وأوصى بعدم الاعتراف إلا بالقيادة العليا للثورة وقد ترك وضعاً سياسياً صعباً؛ وُصف بالكارثي، فقد وقعت المظالم والاعتداءات على شرف البعض، وانتزاع السلاح من أيدي المجاهدين، وأدى بالبعض إلى الالتحاق بصفوف العدو³. وفي هذا الأمر يقول الطاهر الزبيري: «بعد إعدام عمر جبار وعودة الوردى قتال؛ أصبحت منطقة سوق أهراس بلا قيادة واحدة، فتولى كل من "عبد الله بلهوشات، ومحمود قنز، وموسى حواسية، والسبتي بومعراف" قيادة نواحي هذه المنطقة»⁴، فقد عرفت سوق أهراس وضعاً مأساوياً يصعب الخروج منه، بعد عدم الاعتراف بالقائد الجديد "صالح البى" ونائبه رماضنية، واتهموه بالسير وراء الشاوية وبمقتل عمر جبار، وتعرض صالح البى إلى مضايقات من طرف أنصار بوقلاز، ثم اعتقل بتونس حسب شهادة عبد الحميد دليح⁵. وبعد تأزم الوضع أصّر البعض على ضرورة تولي بوقلاز إدارة سوق أهراس، وقد استلمها وأقام فيها نفس النظام السياسى والعسكرى الذى أقامه فى القالة، وتقرب من الشعب ونجح فى فرض الانضباط وتطهير صفوف الجيش، و أنشأ بطاقة عن كل جنود وضباط سوق أهراس والقالة، والتي كانت تتضمن أسماء أفراد الجيش وسنوات الالتحاق وأسماء الشهداء⁶، ومع موعد اقتراب مؤتمر الصومام؛ رغب بوقلاز مشاركة سوق أهراس فى المؤتمر، فأعد تقاريره وعين ممثليه فى المؤتمر وهما: "حنفاوي رماضنية وعمار بن زاور"، وفي طريقهم إلى المؤتمر بالشمال القسنطيني شهر جوان 1956 التقوا بنائب عمار بن عودة وهو "الطاهر بودريالة"، والذي أخبرهم أن المؤتمر قد انعقد بتضليل منه⁷، وهي كذبة لمنعه من حضور أشغال المؤتمر، وفي هذا

¹ - عمر تبليت: القاعدة الشرقية...، المرجع السابق، ص 80.

² - الطاهر سعيدي: المصدر السابق، ص 35.

³ - عمر تبليت: القاعدة الشرقية...، المرجع السابق، ص 83.

⁴ - الطاهر الزبيري: المصدر السابق، ص 156.

⁵ - عمر تبليت: القاعدة الشرقية...، المرجع السابق، ص 84.

⁶ - الشاذلي بن جديد: مذكرات الشاذلي بن جديد (1929-1979)، ج1، دار القصة للنشر، الجزائر، 2011، ص 76.

⁷ - عمر تبليت: القاعدة الشرقية...، المرجع السابق، ص 86.

نستشف مدى سعي القادة في إفشال مساعي البعض ومدى صراعهم على السلطة، وتفضيل المصلحة الشخصية على المصلحة العامة، وحب تبني النجاحات الشخصية وليس باسم الثورة 3/2/4- سوق أهراس بين انقسام قادتها وانفصالها عن الأوراس:

لم يكف سوق أهراس تشرذم قادتها وتفكك وحدتها، فبعد تسلّم بوقلاز مسؤولية سوق أهراس أحدث تعديلات داخل الجيش وفي مناصب قيادة الإدارة وهو ما لم يُعجب البعض واعتبر ذلك خطأ جسيماً ارتكبه بوقلاز، في حين رآه هذا الأخير ضرورة مُلحة أملت عليها الظروف الحالية والتي تصب في المصلحة العليا للثورة، وبذلك وجد بوقلاز نفسه في مواجهة قيادة مدعومة من الأنصار والتي اتخذت الكاف مقراً لها¹.

وبعد تنافر الطرفين واشتدت غلظتهما؛ تدخل الرائد سعيداني رفقة عمار بن زاور، وبمعية مسؤولين تونسيين في توحيد الصّف ولم شمل الطرفين في كتلة واحدة في حل النزاع القائم بين القيادتين؛ قيادة الكاف وقيادة سوق الأربعاء وتم الاتفاق على انتقال قادة الكاف إلى سوق الأربعاء وإنهاء الصّراع القائم بتوحد الاثنين وبتعيين بوقلاز مسؤولاً عن سوق أهراس، والملاحظ أيضاً أن بوقلاز عمل على جعل سوق أهراس منطقة مستقلة عن الأوراس مع نهاية شهر سبتمبر 1956².

ويبدو أنّ الخلاف يتطور بتطور الأفكار والمشاريع، فبعد سعي بوقلاز في جعل سوق أهراس منطقة جديدة ومستقلة عن أوراس النمامشة، وهو في الحقيقة طموح يخرج عن الأطر التي حددها القادة التاريخيين في تقسيمهم للمناطق الجغرافية، هاهو الآخر عبد الله بلهوشات يشترك في نفس الفكرة بإنشاء منطقة (ولاية) جديدة في أم البواقي وعين مليلة ومسكيانة وعين البيضاء وسدراتة، متخذاً نفسه قائداً برتبة "عقيد" والحاج حمدي نائباً له برتبة "رائد"؛ رفقة جمعة عوادي وآخرون³.

وكانت منطقة سدراتة مرتبط الفرس بين الولايتين الناشئتين ووقع الخلاف لأجلها؛ بين بوقلاز وبلهوشات، فكلف بوقلاز الطاهر الزبيري الذي لم يعترف إلا بالتقسيم الأول الذي وضعه القادة التاريخيون؛ بتسوية الخلاف مع بلهوشات حول المنطقة المذكورة، وانتقل الزبيري رفقة يوسف بن الصيد وعبد الرحمان بوراوي ومحمد عبادة إلى بلهوشات وقائد سدراتة صالح السوفي في مكان

¹ - المرجع نفسه: ص 87.

² - المرجع نفسه: ص ص 88 - 89.

³ - الطاهر زبيري: المصدر السابق، ص 177.

يُسمى " كاف لعكس"، وفيه تم ترسيم الحدود بين المنطقتين وانتهى اللقاء بإزالة الخلاف وتحديد الحدود حسب الدواوير والبيوت¹.

ويذكر عمار بوقلاز أنه عمل على تجسيد فكرة القاعدة الشرقية مع كل من " رباحي نوار والحاج علي وعبد الله بلهوشات وبوجمعة عوادي ومحمود الشريف" بجمع شمل كل نواحي سوق أهراس والناماشة وسدراتة والبيضة وجزء من الناحية الثانية التي كان يديرها عمار بن عودة وجعلها منطقة واحدة، وهي التي عُرفت بالقاعدة الشرقية (ولاية سوق أهراس) ، التي لقيت اعترافاً من لجنة التنسيق والتنفيذ².

وللتذكير أن لجنة التنسيق قد عينت عمارة بوقلاز في ديسمبر 1956 على رأس الولاية كما عينت محمود شريف قائداً للولاية الأولى، لتعود تبسة إلى هذه الأخيرة وتعيين عبد الله بلهوشات رائداً في مجلس قيادة الولاية الأولى، كما أن بلهوشات لم يلق الاعتراف به كقائد لولاية سدراتة وعين البيضاء، وقد رفضت لجنة التنسيق والتنفيذ زيادة عدد الولايات بشكل نهائي خوفاً من تفتيت وتمييع الثورة، وخوفاً من مطالبة كل عرش بولاية خاصة³.

¹ - المصدر نفسه: ص 178.

² - المصدر نفسه: ص ص 178-179.

³ - المصدر نفسه: ص 179.

الفصل الثاني

مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 ومرحلة
التنظيم المؤسساتي للثورة الجزائرية

- 1/ ظروف وترتيبات انعقاد مؤتمر الصومام
- 2/ خلفيات التأكيد على أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج
- 3/ موقف قادة الخارج من مؤتمر الصومام وقراراته وبداية تصدع المؤسسات الانتقالية
- 4/ المؤسسات الانتقالية للثورة الجزائرية.

عرفت الثورة الجزائرية منتصف سنة 1956 عقد مؤتمر تاريخي، وكان هذا الحدث التأسيسي منعرجاً كبيراً في الكفاح المسلح، بفضل البرنامج الذي تمخض عنه والملاح التي رسمها للصرح المؤسساتي للثورة، بإحداث تنظيمات مختلفة في كل المجالات، رغم الاختلافات الجوهرية في بعض المسائل، كمسألة التمثيل التي اقتضت على البعض فقط، وفي قرارات المؤتمر التي كانت محل خلاف، لتعرف تطوراً وبعداً آخر بين قادة الداخل وقادة الخارج، وسيطرح هذا المؤتمر كثير من الجدل، خاصة أن المؤتمر ارتبط تاريخياً بأحد صانعيه وهو عبان رمضان، فلا يمكن فصل الاثنين عن بعض، وفي الحديث عن مؤتمر الصومام وجب الإلمام بكل عناصره، بداية من ظروف انعقاده إلى النتائج التي ترتبت عنه، وهو ما سأطرق إليه في هذا المبحث

1/ مؤتمر الصومام:

1/1- ظروف انعقاده:

هناك عدة ظروف أدت إلى عقد مؤتمر الصومام، وكما نعلم أنه في اجتماع 24 أكتوبر 1954 أين قرّرت اللجنة الست تحديد تاريخ انطلاق الثورة في الفاتح نوفمبر 1954. اتفق القادة أن يكون لهم لقاء آخر بالجزائر العاصمة بعد ثلاثة أشهر من انطلاق الثورة لتقييم الأوضاع ودراسة النتائج¹، إلا أنّ الصعوبات التي لقيتها الثورة في بدايتها حالت دون ذلك، وانحصار الكفاح المسلح في بعض مناطق الوطن مكّن الجيش الفرنسي من تكثيف عملياته وفرض الحصار على تلك المناطق، ولم تتمكن باقي المناطق من تقديم المساعدة ولا حتى من تنسيق العمليات²، ومع ذلك حققت الثورة الجزائرية عدة انتصارات بدءاً من اندلاعها إلى غاية انعقاد المؤتمر، فهجومات 20 أوت 1955 كان لها مفعول كبير للوصول إلى عقد المؤتمر، فهذا اليوم التاريخي غير مجرى الثورة الجزائرية وأمتّها بغذاء جديد، فقد رفع من معنويات الجماهير وبأمل عظيم في الإيمان بالثورة، ومن الناحية السياسية الداخلية أقرّ ع المتريدين والمتشككين الواصفين الثورة بالمغامرة والجنون³.

فبفضل الهجومات السابقة الذكر اتسعت الثورة لتشمل معظم التراب الوطني، ممّا أدى إلى تطور

¹ - خالفة معمري: عبان رمضان، تعريب: زينب زخروف، ط 2، وزارة المجاهدين، الجزائر 2008، ص 316، ويحي بوعزيز: الثورة في الولاية الثالثة 1954 - 1962، ط 1، دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 73.

² - خالفة معمري: المرجع السابق، ص 316.

³ - عمار طالبي: (مكانة 20 أوت الإستراتيجية في الثورة الجزائرية)، أول نوفمبر، تصدر وزارة المجاهدين، العدد 12، 12، أوت 1975، ص ص 4 - 7.

العمليات في كل الجهات، خاصة المنطقة الخامسة، بالإضافة إلى عمليات الفدائيين المكثفة في العاصمة، ومن جهة أخرى دفعت السلطات الفرنسية بكل قواتها لإجهاض الثورة، وأدى ذلك إلى صعوبة الاتصال بين مختلف قيادات جيش التحرير الوطني، إلى جانب الحاجة الماسة إلى السلاح والمال زيادة إلى ضعف التنسيق في الأعمال وضعف التكوين السياسي للفرق المسلحة ، حيث يكاد يكون معدومًا، فالثورة كانت بأمس الحاجة إلى منهج سياسي ثابت¹.

وحسب الأستاذ الزغدي أن مناطق الكفاح قبل مؤتمر الصومام كانت لها قيادات خاصة لا رابط بينها إلا الاتجاه الثوري العام، دون أن تكون على رأسها قيادة مركزية معينة، وهو ما جعل "لاكوست lacoste " يأمل في القضاء على أيها بالوسائل العسكرية وبعده "غي مولي Guy Mollet" إيقافها بالوسائل السياسية الخادعة بعدما باشر اتصالاته بالثوار، قصد إطفاء الثورة وزرع بذور الخلاف بين قادتها².

ونسجل أيضًا في هذا الظرف بالذات صدمة عنيفة هزت الثورة وقادتها معنويًا وعسكريًا، في فقدانها قائدين بارزين وهما مصطفى بن بولعيد قائد المنطقة الأولى، وديدوش مراد قائد المنطقة الثانية. الأمر الذي زاد من صعوبة الثورة في المنطقتين الحيويتين، ومن جهة أخرى خلف فقدانهما مشكلًا. بل صراعًا على القيادة في استخلاف بن بولعيد من طرف نوابه، غير محافظين على الوحدة والانسجام التي عرفتها المنطقة في عهده³.

1/2- التحضير للمؤتمر وإشكالية تحديد المكان:

إن فكرة عقد المؤتمر كانت موجودة قبل بداية الثورة، ونظرًا لضيق الوقت والظروف السياسية والعسكرية الصعبة. كان أمام مفجرو الثورة تأجيل المؤتمر بعد انطلاقة الثورة لتقييم بداية الكفاح والنظر في كل النقائص والعراقيل التي تواجههم، كمشكل التسليح والتنسيق والتنظيم، وبعد مصطفى بن بولعيد قائد المنطقة الأولى أول من سعى إلى فكرة عقد مؤتمر يحضره قادة الداخل، غير أن إلقاء القبض عليه شهر فيفري 1955 وعلى رابع بيطاط في العاصمة يوم 16 مارس من نفس السنة مع المجموعة التي نظمت عمليات أول نوفمبر بها، ثم استشهاد ديدوش مراد يوم 18 جانفي 1955، وتمكّن الاستعمار من تفكيك النواة الأولى من المجاهدين في منطقة وهران، كل ذلك ساهم

¹ - محمد لحسن أزغدي: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956 - 1962، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر 2009، ص ص 131 - 132.

² - المرجع نفسه: ص 132.

³ - خالفة معمري: المرجع سابق، ص 317.

في تأخير عقد المؤتمر إلى ما بعد منتصف سنة 1956¹.

وبعد فرار بن بولعيد من السجن يوم 11 نوفمبر 1955 عمل على تجسيد فكرة المؤتمر، فباشر اتصالاته بالمنطقة الثانية والثالثة وقادة نواحي الأوراس النمامشة لتحديد لقاء وطني يجمع كل ولايات الوطن، إلا أن المنون كان أسرع إليه من اللقاء الوطني المحتمل².
و أضحت فكرة المؤتمر واقعة في الأشهر الأولى من سنة 1956، استناداً إلى وجود " لجنة للدراسات" تشكلت من "عمار أوزقان ومحمد ليجاوي، والأستاذ عبد الرزاق شنتوف وموساوي³، وتطورت الفكرة فيما بعد إلى هدف على المدى القصير ضمن هذه اللجنة، وأصبح عبان رمضان يُشرف على مشروع كتيب لحساب المحافظ السياسي للجيش بمبادرة من عمار أوزقان⁴، و يقول بن طوبال: « قررنا تنظيم ملتقى أو ندوة وطنية... للمناقشة، وبدأ منذ شهر أبريل 1956 في تنظيم المؤتمر»⁵، وعقدت اللجنة عدة لقاءات في مدينة الجزائر بحضور كريم بلقاسم والعربي بن مهيدي وابن يوسف بن خدة وسعد دحلب على إعداد الخطوط العامة السياسية والعسكرية التي سيناقشها المؤتمر⁶، فحرّر عبان بمفرده مقدمة المؤتمر التي تناول فيها انطلاق الثورة وما حقّقتها، وعن جيش التحرير الوطني الذي يناضل من أجل قضية عادلة و جبهة التحرير الوطني التي تعد منظمة سياسية فعالة، وتناول عبد المالك تمام وعبد الرزاق شنتوف الأجزاء الأخرى، وتحمل أوزقان على عاتقه أكبر جزء في تحرير وصياغة ما يُعرف بأرضية الصومام⁷.
و بالنسبة لمكان وزمان انعقاد المؤتمر فكانت هناك إشكالية في اختيار المكان، فبعد مراسلات

¹ - أنظر التقرير الجهوي لولاية للولاية الأولى المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل أحداث الثورة التحريرية من 20 أوت 1956 إلى 31 ديسمبر 1958، منظمة المجاهدين، الأوراس، (ب- ت) ص ص 5 - 6.

² - التقرير نفسه: ص ص 6-7.

³ - بالنسبة لهؤلاء، " عمار أوزقان الأمين العام السابق للحزب الشيوعي الجزائري، ومحمد ليجاوي فهو مسؤول فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، أما عبد الرزاق شنتوف أصبح فيم بعد مدير ديوان لخضر بن طوبال، ثم عضو جبهة التحرير في الحكومة المؤقتة، وموساوي فهو أول سفير للجزائر بفرنسا". أنظر خالفة معمري: المرجع السابق، ص ص 320 - 321.

⁴ - المرجع نفسه: ص 321.

⁵ - المجاهد الأخضر بن طوبال يستعيد ذكرياته عن أحداث 20 أوت 1955، (مجلة أول نوفمبر)، العدد 52، الجزائر 1981، ص 41.

⁶ - يحي بوعزيز: الثورة في الولاية الثالثة...، المرجع السابق، ص 73.

⁷ - خالفة معمري: المرجع السابق، ص ص 322 - 323.

الفصل الثاني: مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 ومرحلة التنظيم المؤسسي للثورة الجزائرية

بين زيغود يوسف وعبان رمضان بواسطة عمارة رشيد وسعد دحلب تم الاتفاق على أن ينعقد المؤتمر في المنطقة الثانية¹، وقد وافقت المنطقة الرابعة على ذلك، وأعطى زيغود يوسف تحضيراته لاحتضان المؤتمر، بعد أن اختار "مكان المشروحة" وهي منطقة تقع بجال بني صالح تابعة للمنطقة الثانية²، ولكن استشهد باجي مختار ووقع بعض المشاكل داخل قيادة الناحية دفعته إلى تغيير المكان واختيار مكان آخر وهو "بو الزعرور" بشبه جزيرة القل باعتباره مكان حصين للثوار، وعين زيغود "علي كافي" مسؤولاً على عملية التحضير للمؤتمر بصفته المسؤول الأول لهذه الناحية³.

وبسبب استشهد بن بولعيد وما تعرضت له المنطقة الأولى من طرف القوات الفرنسية تقرر هذه المرة عقده في ضواحي مدينة الأخضرية بالمنطقة الثالثة في 21 جويلية 1956⁴، و لتسرب الأخبار عن مكان وزمان عقد المؤتمر إلى السلطات الاستعمارية، حيث عثرت على مستندات ضيعها كريم بلقاسم بعد وقوعه في كمين دلت المستعمر على أن وفد الشمال القسنطيني في طريقه إلى المؤتمر، الأمر الذي أجبر قيادة الثورة على تغيير زمان ومكان المؤتمر⁵، وبعد عدة اقتراحات اقتراحات أختير مكان جديد بوادي الصومام لتسهيل وصول و التقاء جميع القادة، وتحديد اليوم بتاريخ 20 أوت 1956⁶، وتكليف لجنة خاصة على تحضير جدول أعمال خاص بالمؤتمر في قرى قريبة بالمنطقة⁷.

1/3- تمثيل المؤتمر:

بعد عراقيل وصعوبات جمة؛ حدد المشرفون على الاجتماع اختيار المنطقة الثالثة بضواحي منطقة "إيفري أوزلاقن" بغابة أكفادو في السفوح الجبلية لجبال جرجرة، المشرفة على الضفة الغربية لوادي الصومام ببلدية "إغزر أمقران" بدائرة أقبو⁸، أين انعقد مؤتمر الصومام، وذلك بفضل

¹ - علي كافي: مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946 - 1962، ط2، دار القصة للنشر، الجزائر 2011، ص 124.

² - محمد لحسن ازغدي: المرجع السابق، ص 133.

³ - علي كافي: المصدر السابق، ص 125.

⁴ - محمد لحسن ازغدي: المرجع السابق، ص 133.

⁵ - المرجع نفسه، ص 133.

⁶ - علي كافي: المصدر السابق، ص 126.

⁷ - محمد لحسن ازغدي: المرجع السابق، ص 133.

⁸ - عبد الكريم شوقي: دور العقيد عميروش في الثورة الجزائرية 1954، دار هومة الجزائر، 2004، ص 108.

الفصل الثاني: مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 ومرحلة التنظيم المؤسسي للثورة الجزائرية

بفضل مساعي وجهود عسيرة قام بها كل من عبان رمضان وزیغود يوسف بداية من شتاء 1955 إلى صيف 1956، فقد تطلب تحضيراً مكثفاً واستشارات واسعة مع قادة المناطق ومع الوفد الخارجي، ولجأ كل من عبان وابن مهدي وابن خدة إلى مجموعة المناضلين الذين التحقوا بصوف الثورة بهدف طرح نصوص الأرضية السياسية التي عُرفت ببرنامج الصومام¹.

وعن تمثيل المؤتمر؛ فقد مثل ابن مهدي قيادة المنطقة الخامسة، وحضر زيغود يوسف عن المنطقة الثانية رفقة علي كافي، والمنطقة الرابعة مثلها عبان رمضان ومرافقيه، إلى جانب المنطقة الثالثة المستضيف للحدث التاريخي التي يرأسها كريم بلقاسم².

انطلق المؤتمر في أشغاله رسمياً يوم 20 أوت 1955 بعد عدة اجتماعات بدأت منذ يوم الثلاثاء 14 أوت من نفس السنة، وكانت هذه الاجتماعات شبه مغلقة، فلم يحضرها سوى كبار المسؤولين للاتفاق على الصيغ الأخيرة لمقررات المؤتمر، وعُقد آخر اجتماع يوم 23 أوت، وتم فيه قراءة ما قرره المؤتمر، وصادق الجميع على نصوصه³.

وبالنسبة لعدد الذين حضروا أو مثلوا المؤتمر، فهناك اختلاف وتضارب في إحصاء عدد الحاضرين، فذكر "إيف كوريير" (16) عضواً في المؤتمر⁴، أما ابن طوبال في شهادته يشير إلى ستة (06) أعضاء، وهم: "العربي بن مهدي، عبان رمضان، كريم بلقاسم، ابن طوبال، زيغود يوسف، أو عمران"، ويقصد بهؤلاء الأعضاء الرئيسيين أي الجالسون على طاولة المؤتمر، ويذكر كذلك النواب والمساعدین الذين جاءوا رفقة قادتهم، فقد حضر رفقة أو عمران "سليمان دهيليس"، وبرفقة كريم بلقاسم حضر محمدي السعيد وعميروش، وحضر مع زيغود وابن طوبال كل من "علي كافي و إبراهيم مزهودي وحسين رويح وعبد القادر بن عودة"⁵، فقد جمع هذا المؤتمر حوالي 14 مسؤولاً عن المناطق الخمسة وهم حسب الدكتور يحي بوعزيز⁶:

√- المنطقة الثانية: (زيغود يوسف، لخضر بن طوبال، عمار بن عودة، روابحية حسين، إبراهيم

¹ - عبد النور خيثر: تطور الهيئات القيادية.. المرجع السابق، ص 146.

² - علي كافي: المصدر السابق، ص 129.

³ - محمد لحسن ازغيدي: المرجع السابق، ص 134.

⁴ - Yves Courrière: Histoire de la guerre d'Algérie, le temps des Léopards, P 371.

⁵ - أنظر شهادة ابن طوبال حول مؤتمر الصومام في قرص مدمج، " تاريخ الجزائر 1830 - 1962، وزارة المجاهدين، -

المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2002.

⁶ - يحي بوعزيز: الثورة في الولاية الثالثة.. المرجع السابق، ص 75.

مزهودي).

٧- المنطقة الثالثة: (كريم بلقاسم، محمدي السعيد، آيت حمودة عميروش، قاسي حمادي).

٧- المنطقة الرابعة: (عمر أوعمران، سليمان دهيلس، سي أحمد بوقرة).

٧- المنطقة الخامسة: (العربي بن مهدي)

وعن العاصمة فقد حضر كل من عبان رمضان، عبد المالك تمام، وعمار أزقان وآخرون¹، وإذا عدنا إلى محضر الصومام، فهو يُشير إلى سوى ستة (06) أعضاء حاضرين وهم²:

1- بن مهدي: ممثلاً عن منطقة وهران، ورئيساً للجلسة.

2- عبان: ممثلاً لجبهة التحرير الوطني وكاتباً للجلسة.

3- أوعمران: ممثلاً لمنطقة الجزائر.

4- كريم بلقاسم: ممثلاً لمنطقة القبائل.

5- بن طوبال: مساعد زيغود يوسف.

6- زيغود يوسف: ممثلاً للشمال القسنطيني.

كما تضمن المحضر بيانات الأعضاء الغائبين وهم³:

٧- بن بولعيد ممثلاً لأوراس النماشة.

٧- سي شريف ممثل الجنوب (قدم تقريره ولم يحضر).

1/4- قرارات ونتائج المؤتمر:

إنّ هدف قادة الثورة هو الوصول بالثورة إلى تحقيق مكاسبها وأهدافها، ولا يتسنى ذلك إلا بوضع أسس وسبل؛ تتمثل في خلق أجهزة قيادية وهياكل إدارية تضبط مسار الثورة، وتضع القيادة على السكة الصحيحة، بسد الفراغات وفتح ما هو مسدود في طريق الثورة وقيادتها، لذا فإن مؤتمر الصومام أفرز قرارات فاصلة، يعتبرها البعض قرارات تاريخية حاسمة وشجاعة، ويعتبرها البعض الآخر أنها أتت على حساب البعض سياسياً وعسكرياً، فوجد نفسه خارج الإطار.

لقد درس المؤتمر جميع المسائل المتعلقة بسير العمل الثوري في جميع الفروع والميادين كما قاموا بعملية تقييمية ونقدية لكثير من الأعمال التي أنجزها كل مسؤول في منطقته، قصد

¹ عبد الحفيظ أمقران الحسني: مذكرات من مسيرة النضال والجهاد، دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر 2010، ص 52.

² أنظر المحضر في الملحق رقم: 01 نقلاً عن:

Mohammed Harbi : Les Archives de la révolution Algérienne, PP 160 – 170.

³ -Ibid : p 160.

الفصل الثاني: مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 ومرحلة التنظيم المؤسساتي للثورة الجزائرية

استخلاص النتائج وتصحيح مسار الثورة¹، فتمخض عن المؤتمر تنظيمات وقرارات هامة في جميع الميادين السياسية والعسكرية والاجتماعية والإدارية. نذكر أهمها:

● القرارات والتنظيمات السياسية:

في الجانب السياسي أفرز المؤتمر عن قرارات وتنظيمات مؤسسية، تمثلت في:

- إقرار أولوية الداخل على الخارج في المسؤولية والرأي، وأولوية العمل السياسي على العسكري، أي أن أولوية اتخاذ القرارات تعود للقادة في الداخل قبل قادة الخارج، وأن القادة السياسيين تعود لهم الأولوية في اتخاذ القرارات المصيرية قبل القادة العسكريين، وهو ما رفضه قادة الخارج².
- وضع مؤسسات قيادية للثورة، تتمثل في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ولجنة التنسيق والتنفيذ³، وإعطاء الصلاحية للمجلس الوطني للثورة لاتخاذ أي موقف تتطلبه ظروف معينة للتفاوض حول وقف القتال، وبخصوص إنشاء الحكومة المؤقتة؛ فقد تركت الصلاحيات للجنة التنسيق والتنفيذ التي يمكنها أن تدرس ذلك مع وفد جبهة التحرير الوطني الذي يعمل أعضاؤه في الخارج⁴.

- المفوضون السياسيون، وتتمثل وظائفهم الأساسية في تنظيم وتنقيف الشعب وتهذيبه، وما يتصل بالدعاية والأخبار والتوجيه، والحرب النفسية وللمحافظين السياسيين الحق في إعطاء آرائهم في جميع برامج الأعمال العسكرية لجيش التحرير الوطني⁵.
- نبذ السلطة الفردية والزعامات في مختلف القيادات وإحلال القيادة الجماعية، والعمل على تدويل القضية الجزائرية وطرحها في الهيئات الدولية⁶.
- ضبط وتحديد السياسة الداخلية والخارجية لجبهة التحرير الوطني، والعمل على تحرير الوطن

¹ - لطفي ساعد: (مؤتمر الصومام 20 أوت 1956. واقع وآفاق في ذاكرة الجزائر)، مجلة حروف للدراسات التاريخية، العدد 01، أوت 2014، ص ص 105 - 116.

² - أنظر التقرير الجهوي لولاية للولاية الأولى المقدم للملتقى الوطني الثالث ...، المرجع السابق، ص 22، و الطاهر زبيري: المصدر السابق، ص 164

³ - عبد الحفيظ أمقران الحسني: المصدر السابق، ص 54.

⁴ - وزارة الثقافة: النصوص الأساسية لثورة أول نوفمبر 1954، تصدير عبد العزيز بوتفليقة، وزارة الثقافة، الجزائر 2009، ص 25.

⁵ - للمزيد أنظر وثيقة لجنة التنسيق والتنفيذ لجبهة التحرير الوطني عن مؤتمر الصومام في كتاب يحي بوعزيز: الثورة في الولاية الثالثة...، المرجع السابق، ص ص 93 - 95.

⁶ - عبد الحفيظ أمقران الحسني: المصدر السابق، ص 54.

وتحقيق الاستقلال التام، وإقامة دولة ديمقراطية اجتماعية تقوم سياستها الخارجية على عدم التدخل في شؤون الغير¹.

٧- تبنى المؤتمر فكرة تعيين كل من: "زيغود يوسف و إبراهيم مزهودي" لحل مشكل الصراع في سوق أهراس والنامشة، و "أوعمران وسي الشريف وعميروش"، لحل مشكل الأوراس والجنوب².

● - التنظيمات العسكرية:

حيث تم تقسيم التراب الوطني إلى ستة ولايات، بزيادة الصحراء كولاية سادسة بقيادة علي ملاح³، وتقسيم كل ولاية إلى مناطق، وكل منطقة إلى نواحي، وكل ناحية إلى أقسام، وأن تكون مدينة الجزائر العاصمة منطقة مستقلة⁴، وتم وضع تنظيمًا للثورة بجعل جيش التحرير جيشًا نظاميًا، بتقسيمه إلى فيالق وكتائب وفرق وأفواج⁵، وينقسم الجيش إلى ثلاثة أقسام وهم: (المجاهدون، المسبلون، الفدائيون)، كما وضعت له رتب عسكرية، ويتقاضى كل جندي راتبًا شهريًا حسب رتبته⁶.

● - التنظيمات الاجتماعية:

تم إنشاء هيئات اجتماعية ملتفة تعمل للتوعية والتوجيه من أجل بناء الجزائر كالاتحاد النسائي الذي لعب دورًا كبيرًا في توعية المرأة ووقوفها إلى جانب الثورة، وإنشاء جريدة المجاهد الناطقة بلسان الثورة الجزائرية للتعريف بالقضية الجزائرية في المحافل والهيئات الدولية⁷. وإنشاء المجالس الشعبية لتنظيم الشعب لما تتطلبه ضرورة الحرب وحسب الواجبات الاجتماعية والثقافية التي يتطلبها الشعب الجزائري، فقد جعلت مجالس الشعب في كل دوار، ويحق لسكان

¹ - النصوص الأساسية لثورة أول نوفمبر 1954...، المرجع السابق، ص 23.

² - عمر بوداود: من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني. مذكرات مناضل، تر: أحمد بن محمد بكلي، دار القصة للنشر، 2007، ص 216.

³ - الطاهر زيري: المصدر السابق، ص 165.

⁴ - عبد الحفيظ أمقران الحسني: المصدر السابق، ص 54، وأيضًا التقرير الجهوي للولاية الأولى المقدم للملتقى الوطني الثالث...، ص 22

⁵ - يتكون الفيلق من 350 جنديًا و الكتيبة من 110 جنديًا والفرقة من 35 جنديًا، والفوج من 11 جنديًا ونصف فوج من 05 جنود. أنظر في ذلك علي كافي: المصدر السابق، ص 134.

⁶ - أنظر المحضر السابق، ص ص 163 - 164.

⁷ - لطفي ساعد: المرجع السابق، ص ص 105 - 116.

القرية انتخاب خمسة نواب يشكلون المجلس الشعبي للقرية¹، ويُشرف على الانتخابات المفوض السياسي وهو أحد أعضاء القيادة في القسم أو الناحية، ويتصل المجلس بعد ذلك بالسلطة المركزية لجبهة التحرير الوطني بواسطة لجنة اتصال².

إضافة إلى ذلك تم إنشاء محاكم لجبهة التحرير الوطني، وتتشكل من أفراد جيش التحرير، وتقوم أحكامها على القانون الداخلي لجبهة التحرير والشريعة الإسلامية، وقد اكتسب الشعب منها قوة روحية ورسّخت ثقته في القيادة، وتمت المصادقة على قرارات المؤتمر، أو ما أُصطلح عليه بميثاق الصومام في اليوم الأخير للمؤتمر³.

1/5- تقييم المؤتمر من حيث التمثيل:

يعتبر كثير من المحللين و الباحثين أنّ مؤتمر الصومام يُعد انتصاراً للثورة الجزائرية، في حين اعتبره البعض غير ذلك، ورأوا فيه نوعاً من الخيانة التي ستكون عواقبها وخيمة على مصير الكفاح المسلح في الجزائر⁴، فمن حيث عقد المؤتمر وتمثيله يتساءل علي كافي: "هل كان مؤتمر الصومام مؤتمراً أم اجتماعاً، أم لقاء قيادات؟"، فالمؤتمر لم يجمع سوى قادة الولايات الرابعة والثالثة والثانية فقط، ويذكر بن بلة أنّ الولاية الخامسة لم تحضر، فبن مهدي كان ممثلاً لمنطقة الشرق، غير أنه مثل الغرب⁵، وباقي القادة تخلّفوا عن الحضور، وهم الأوراس وقادة الوفد الخارجي الخارجي واتحادية جبهة التحرير بفرنسا⁶، وهناك من أشار إلى غياب كل من ممثلو منطقة سوق أهراس ومنطقة الصحراء.

إن اختيار مكان عقد المؤتمر بالمنطقة الثالثة كان من أجل حضور كل المناطق، كونه يتوسط التراب الوطني، غير أننا نسجل غياب أطراف مهمة؛ ما كان لها أن تنتقص في هذا اللقاء الهام،

¹ - محمد لحسن ازغدي: المرجع السابق، ص 156.

² - المرجع نفسه: ص 156.

³ - بعد المصادقة على قرارات مؤتمر الصومام عقد المؤتمر اجتماعاً مع كبار ضباط الولاية الثالثة و قدموا عرضاً عن سير أشغال المؤتمر وقراراته، وتم إهداء الشكر للضباط على حسن التنظيم، وكما تم ترقيتهم إلى رتب جديدة، واختتم المؤتمر باستعراض عسكري شارك فيه جنود الولاية الثالثة وتخلّته أناشيد وطنية. أنظر عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1991، ص386.

⁴ - محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، المرجع السابق، ص 69.

⁵ - أحمد منصور: الرئيس أحمد بن بلة يكشف عن أسرار ثورة الجزائر، ط 2، دار الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 129.

⁶ - علي كافي: المصدر السابق، ص 135.

الفصل الثاني: مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 ومرحلة التنظيم المؤسساتي للثورة الجزائرية

فعدم حضور الوفد الخارجي يرجعه البعض؛ أنهم بقوا في طرابلس ينتظرون الدعوة، وأن حضورهم يتطلب الحذر الكبير للوصول إلى مكان المؤتمر، وبقوا يتريثون استتباب الأمن¹، وفي شهادة بن بلة أنه تلقى الدعوة مع محمد خيضر وأن يذهبا إلى طرابلس لإدخالهم إلى الجزائر، وبقيا هناك عشرون يوماً ولم يأت أحد، ويرى أن الأمر مقصود بعدم حضورهم المؤتمر².

أما عن غياب المنطقة الأولى (الأوراس)؛ كون ضباطها السامين لم يتفقوا على تعيين خليفة مصطفى بن بولعيد³، وهناك من يرى أنها كانت حاضرة وممثلة في عمر بن بولعيد، إلا أنه لم يمكث لحضور المؤتمر، لأن قيادة المنطقة الأولى لم تخوله تمثيلها⁴، والملاحظ أن كريم بلقاسم كان ينتظر في عمر بن بولعيد بعد تسلمه رسالة من قبل يخبره فيها مصطفى بن بولعيد بحضور شقيقه عمر نيابة عنه، وهو ما اتضح أن كريم بلقاسم و بن مهدي لم يعلما بوفاته⁵، وبخصوص سوق أهراس والصحراء لم تكونا ضمن المناطق الخمسة التي تأسست مع بداية الكفاح المسلح⁶. إن انعقاد المؤتمر دون حضور قادة الخارج هي نقطة حساسة، وتشكل منعرجاً حاسماً على الصعيد السياسي والعسكري بالنسبة لجبهة التحرير وعلى مسار الثورة، حتى وإن كانت قراراته لصالح هذه الأخيرة، فقادة الخارج لهم ثقل سياسي وهم من مفجري الثورة، وحسب ماجاء في التقرير الجهوي للولاية الأولى أن محمد خيضر قدم باسم رجال الخارج اقتراحات في صميم ما تمت مناقشته والمصادقة عليه في المؤتمر من حيث الاتجاه السياسي المراد انتهاجه⁷، و إن إبعادهم عن اللقاء الوطني، أو لسبب آخر هو خطأ جسيم في حقهم، وقد عاد بالسلب على قيادة الثورة فيما بعد، أين برز النفور والانقسام، وأوشك على بداية صراع حقيقي بين الطرفين، أرجعه كثير من الباحثين على أنه صراع على السلطة⁸.

¹ - محمد لحسن ازغدي: المرجع السابق، ص 134، و يحي بوعزيز: الثورة في الولاية الثالثة، المرجع السابق، ص 76.

² - أنظر شهادة أحمد منصور في كتابه: الرئيس أحمد بن بلة يكشف عن أسرار ثورة الجزائر، ص ص 131-132.

³ - محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، المرجع السابق، ص 70.

⁴ - حسب رواية علي كافي أن عمر بن بولعيد تجنب البقاء في المؤتمر خوفاً من احتمال محاكمته بتهمة ما جرى في

الولاية الأولى، أنظر علي كافي: المصدر السابق، ص 130.

⁵ - يحي بوعزيز: الثورة في الولاية الثالثة، المرجع السابق، ص 76.

⁶ - المرجع نفسه: ص ص 70 - 71.

⁷ - أنظر التقرير الجهوي للولاية الأولى المقدم للملتقى الوطني الثالث، ص 20.

⁸ - صالح بلحاج: جذور السلطة في الجزائر. الأزمات الداخلية لجبهة التحرير الوطني من 1956 إلى 1965، نشر بن

مرباط، 2014، ص 17.

وبناءً على ما جاء في بيان أول نوفمبر أنّ قيادة الثورة قيادة جماعية، وليست مُشكّلة من الوفد الداخلي أو من الوفد الخارجي فقط، فهي قيادة موحدة تكمل بعضها البعض، يستحيل السياسي و العسكري العمل بمفرده، دون تظافر وتنسيق الجهود والتواصل وإشراك الجميع، فذلك من متطلبات الثورة ومن أسباب النجاح، ونحن كباحثين ننظر إلى المؤتمر من حيث التمثيل ومن حيث صنع القرار. أنه لم يكتمل النصاب، فعدد المشاركين ضئيل وهم ستة كما جاء في المحضر الرسمي لمؤتمر الصومام، وهو نفس العدد الذي فجر الثورة، ويرجح خالفة معمري إلى دوافع سياسية، أنهم أرادوا تقليص عدد المشاركين إلى أقل عدد ممكن من أجل نجاح اللقاء، و بمشاركة أكثر من هذا العدد قد يُسفر عن مساومات ربما تخطط حسابات مرتبو هذا اللقاء¹، وهو ما ذهب إليه أيضاً صالح بلحاج أن عبان استفاد من غياب الوفد الخارجي ومن دعم اثنين من عسكري الداخل؛ وهما بن مهدي وكريم بلقاسم التاريخيين، وتمكن بفضلهما من إنجاح تصوراتهما².

لقد اختلفت الآراء حول المؤتمر، ففي نظر بن بلة أنه لم يكن سوى انقلاب يستهدف الوفد الخارجي الذي يتشكل من أربعة تاريخيين وهم: (بوضياف، بن بلة، خيضر، آيت أحمد)، وسحب البساط من تحت أقدامهم، وفي غياب هؤلاء الأطراف، فإن المؤتمر لا يملك حق التمثيل³. الملاحظ أيضاً في المؤتمر أنهم اكتفوا بممثل واحد عن كل منطقة باستثناء منطقة الشمال لقسنطيني التي شاركت بممثلين وهما " القائد زيغود يوسف ومساعدته ابن طوبال"، ويرجح خالفة معمري ذلك؛ أن عبان رمضان يرغب في كسب قادة هذه المنطقة، خاصة أن قادة المناطق الثالثة والرابعة والخامسة كانوا إلى صفه⁴.

وبخصوص منطقة الأوراس ربما ينصفها البعض في احتجاجها على عدم تمثيلها في المؤتمر فقد اعترضتها عراقيل، كاستشهاد بن بولعيد و الصراع الذي تولد على خلافته، وهو ما جعل المؤتمر يتبنون قرارات مكنت من إعادة وترتيب المسؤوليات ومواصلة الكفاح المسلح في هذه المنطقة¹.

¹ - خالفة معمري: المرجع السابق، ص 329.

² - صالح بلحاج: جذور السلطة في الجزائر..، المرجع السابق، ص 18.

³ - رفض بن بلة قرارات مؤتمر الصومام رفضاً قاطعاً، وقال: « من غير الممكن أن نُقر هذه المقررات أو نقبلها، وهذا المؤتمر الذي عقدتموه دون حضورنا لا نقر بما كان فيه وكان يجب أن نحضر فيه.. ». أنظر شهادة أحمد بن بلة في

كتاب أحمد منصور: المرجع السابق، ص 131.

⁴ - خالفة معمري: المرجع السابق، ص 329.

ونقطة أخرى مهمة فيها كثير من الشكوك حول تنظيم المؤتمر، و التي نستبعد صحتها، وهي أن فكرة تنظيمه كانت نابعة من رغبة القبائل في الهيمنة على الثورة²، وقد تبين أن هناك محاولات أولى في اختيار مكان المؤتمر قبل أن يقع هذا الأخير في بلاد القبائل، وهذه مجرد تأويلات هدفها المساس بقرارات المؤتمر وبمنظميه لا أكثر.

2/ خلفيات التأكيد " أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج":

من بين القرارات التي أثارت جدلاً ونقاشاً كبيراً في مؤتمر الصومام وأحدثت شرخاً في قيادة الثورة؛ قرار مبدأ " أولوية السياسي على العسكري، وأولوية الداخل على الخارج"، قرارات خلفت ردود فعل معارضة. كان لها الأثر الكبير على مسار الثورة في الداخل. وانتقل صده إلى الدول المؤيدة والمساندة للثورة الجزائرية. فما إشكالية إقرار هذا المبدأ وخلفيات تأكيده ؟
يُعد عبان رمضان من بين الذين طرحوا فكرة مبدأ هذه الأولوية، واستطاع عبان تمرير مشروعه والموافقة عليه بإقرار هذا المبدأ، ويرى الدكتور صالح بلحاج أن إقرار هذا المبدأ كان بدافع الاستحواذ على السلطة وقيادة جبهة التحرير³، وهو ما لمستهُ أيضاً ما جاء في مذكرات على كافي⁴.

ورغم تكريس مؤتمر الصومام لهذا المبدأ والعمل به، فإن الموافقة عليه من طرف المؤتمرين لم تتم بسهولة، فقد كانت هناك تحفظات على هذا القرار، ففي شهادة مصطفى بن عودة يقول: «
لم نكن جيشاً من المحترفين وكانت المهام السياسية والعسكرية متداخلة في بداية الثورة »⁵،
وبالنظر إلى الثورة ومجرياتها وما تقتضيه الساحة السياسية والعسكرية فإن هناك تداخل كبير بين عمل السياسي وعمل العسكري وبذلك يصعب الفصل بينهما، وهو ما ذهب إليه سعد دحلب في قوله: «
فمشكلتنا كانت سياسية، وعلى ضوء الأهداف السياسية كان دوماً يواصل أو يوقف العمل العسكري، مما يُثبت مرة أخرى حقيقة في أن رئيس الولاية كان سياسياً وعسكرياً، ومن هنا فلم يكن

¹ - المرجع نفسه: ص 330.

² - الهاشمي جبار: مؤتمر الصومام. الفعل المؤسس بطلوه ومره، تر: حضرية يوسف، منشورات ANEP، 2014، ص 109.

³ - صالح بلحاج: جذور السلطة في الجزائر...، المرجع السابق، ص 17.

⁴ - علي كافي: المصدر السابق، ص 123.

⁵ - محمد عباس: ثوار عظماء...، المرجع السابق، ص 94.

أبدأ لهذا النزاع الوهمي أن يوجد»¹.

وكان عبان رمضان يُدرك أن تحقيق هذا القرار على أرض الواقع وجب عليه إقناع الوفد الخارجي (أيت أحمد، بن بلة، خيضر) المحسوبين للقادة التاريخيين²، الذين عارضوا مقررات مؤتمر الصومام وخصوصاً مبدأ أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج، ورأوا في ذلك إجحافاً في حقهم وتقيصاً لمهامهم ولمكانتهم السياسية وبحكم تواجدهم في الخارج أنهم بعيدون عن مسرح الأحداث السياسية والعسكرية.

في هذا الشأن يرد سعد دحلب على الوفد الخارجي وفي مسألة أولوية الداخل على الخارج باعتباره صانع القرار مع عبان؛ فيقول: «لا توجد حسب ما أعرفه أية نصوص أو قوانين تمنع مسؤولاً يعمل في الخارج من الرجوع إلى الداخل والعودة إلى صفوفه» وفي تأكيده لهذا المبدأ وتوضيحه يقول: «أن في الداخل نقاوم، نقاتل، نعلم بمجريات الأمور، نعرف إذا كان في إمكاننا التقدم أو التراجع، إذا كان بإمكاننا الصمود أو لا،... ومهما كانت القرارات في اتجاه أو في آخر، للحرب أو السلم، فالقرار لا يمكنه أن يُطبق أو يُرفض إلا في الداخل ومن طرف الداخل»³. ويذكر أيضاً أنه لولا اعتقال الوفد الخارجي (بن بلة، خيضر، أيت أحمد، بوضياف، والأشرف) لوقعت أزمة حادة بين الداخل والخارج، وبين السياسي والعسكري، وتساءل عن المعنى الذي كان يعطيه الوفد الخارجي للثورة، وهل انتهى وجود الخارج بمجرد اعتقال بن بلة ومن معه؟⁴، ونلتمس من قوله أن هناك قصر أو سوء فهم لدى الوفد الخارجي لهذا المبدأ، حتى لا نقول أنهم ليسوا بحاجة إلى الوفد الخارجي.

و الملاحظ أن الظروف التي انعقد فيها المؤتمر بغياب الوفد الخارجي، ومع حضور عسكري الداخل*؛ فقد لقي عبان رمضان دعماً من قادتين تاريخيين وهما "بن مهدي وكريم بلقاسم"، ولم

1 - سعد دحلب: المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، طبع وزارة المجاهدين 2007، ص 31.

2 - المرجع نفسه: ص 17.

3 - سعد دحلب: المصدر السابق، ص 30-31.

4 - المصدر نفسه: ص 30.

*- المقصود بعسكري الداخل قادة الولايات الثانية والثالثة والرابعة، كانوا مؤيدين لعبان رمضان في اتخاذ ذلك القرار، مع بعض التحفظات، فمثلاً زيغوت يوسف تحفظ على بعض أفكار وتصورات عبان، لكنه اتفق معه على توحيد الحركة واعتبار الوفد الخارجي مقصراً في تزويد الداخل بالأسلحة، أنظر في ذلك صالح بلحاج: جذور السلطة في الجزائر، المرجع السابق، ص 18.

تقتصر معارضة عبان من الوفد الخارجي أو إبداء تحفظات من الداخل، فحتى عميروش لم يكن مطمئناً لعبان فقد طلب من رئيسه كريم بلقاسم إبعاد عبان بعدما لاحظ فيه تدخلاته في كل شيء، و حتى بن طوبال النائب السياسي لزيغود يوسف ونائبه العسكري علي كافي أبدا استيائهما من انفرادية عبان في تسيير أشغال المؤتمر¹.

كذلك من العسكريين غير المقتنعين بالمبدأين السابقين ولهم نفس الرؤية مع من عارض ذلك، فعلي كافي يروي في مذكرته أن أغلب الثوريين العسكريين كانوا مقتنعين بأن أجل الثورة طويل وأن المستعمر لن يتنازل عن مصالحه وامتيازاته بعد قرن وثلاث من تواجده، وأن بعض محترفي السياسة كانوا يرون أن الحرب ستنتهي مع مطلع سنة 1957²، ويذكر أيضاً أن تيار عبان يحبذون فكرة أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج وهدفهم الأول هو القضاء على جيش التحرير وتكريس فكرة التفاوض ومسالمة المعتدلين³، ورأى في دفاع عبان رمضان وفرحات عباس عن المدن والبورجوازيين والبيروقراطيين أن في مسعاهم استقطاب ساسة محترفين من مختلف التيارات لتغليب الطابع السياسي الرامي إلى التفاوض⁴، وفي هذا السياق يقول عبان رمضان: «إن وجود عناصر من المدن مكونة سياسياً وذات تجربة تحت القيادة الواعية والبصيرة لجهة التحرير الوطني قد سمح ومكّن من تسيير النواحي المختلفة»، وهنا يرى علي كافي بداية اللعبة السياسية المنحرفة والانتهازية التي أثبتتها قرار أولوية السياسي على العسكري، والذي تسبب في شرح كبير في صفوف الثورة، فأصبح هناك من يقول أنا من جيش التحرير، والآخر يقول أنا من جبهة التحرير⁵.

كثير من الباحثين تناولوا هذه المسألة ومنهم الدكتور إبراهيم لونييسي الذي وجد في حكم علي كافي ابتعاد عن الحقيقة التاريخية متسائلاً عندما قال علي كافي أنهم يريدون القضاء على الثوريين الحقيقيين وفي طليعتهم جيش التحرير، ألم يكن العربي بن مهيدي ثورياً حقيقياً، باعتباره من الذين سعوا إلى تكريس هذا المبدأ، وأنه بأي حق ننزع من عبان ثوريته⁶، ويضيف في تحليله في تكريس

¹ - المرجع نفسه: ص ص 18 - 20.

² - علي كافي: المصدر السابق، ص 131.

³ - المصدر نفسه: ص 131.

⁴ - المصدر نفسه: ص 132.

⁵ - المصدر نفسه: ص 133.

⁶ - إبراهيم لونييسي: الصراع السياسي ...، المرجع السابق، ص 53.

تكريس فكرة التفاوض؛ أن التفاوض هدفٌ أساسيٌّ من أهداف بيان أول نوفمبر 1954، ويستشف بأن علي كافي لم يطلع على بيان أول نوفمبر بشكل معمق، ولو فعل ذلك لما أصدر حكمه على محتويات البيان، فالمتعمن في أهداف البيان يتبين له الأهمية الكبرى التي أعطتها الجبهة للنضال السياسي على الصعيدين الداخلي والخارجي¹.

ويبدو أن هناك سوء فهم في مدلول عبارة "أولوية السياسي على العسكري" وأتفق مع الباحث إبراهيم لونيسي في أن المقصود بذلك المبدأ. هو تسبيق العمل السياسي على العمل العسكري²، وضبط الاختصاصات وإعطاء المسؤول الأعلى في الهيكل التنظيمي مسؤولية مزدوجة سيلية وعسكرية³، وإذا كان عكس هذا المفهوم، فإن أصحاب هذا القرار يدركون جيدًا حدوث معارضة من طرف الوفد الخارجي، وهو ما لوحظ في لجنة التنسيق والتنفيذ بعد تنصيبها، بإرسال وفد متكون من: "مصطفى بن عودة، عمر أوعمران، إبراهيم مزهودي" إلى تونس لشرح مقررات المؤتمر وإقناع الرافضين⁴، إلا أن ذلك لم يغير في الأمر شيء، وتوسع نطاق الصراع الدائر بين بين الطرفين.

3- موقف قادة الخارج من مؤتمر الصومام وقراراته وبداية تصدع المؤسسات الانتقالية في المهد:

كما هو معلوم أنه قبيل انعقاد المؤتمر كانت هناك تحضيرات و ترتيبات، وتم توجيه الدعوات من طرف القائمين عليه، إلى كل قيادات الثورة سواء بالداخل أو بالخارج، غير أن الوفد الخارجي لم يشارك في فعاليات المؤتمر، ويذكر القائد علي كافي وعبد الحفيظ أمقران في مذكراتهما؛ أن الوفد الخارجي رفض الحضور، لأسباب مجهولة⁵، وأن المكلف بالاتصال بهم هو العربي بن مهيدي؛ نائب بوضياف والشيء الذي يؤكد علي كافي أنه تم الاتصال بهم، ولم يحضروا ولم يرسلوا حتى ممثلين عنهم⁶.

¹ - إبراهيم لونيسي: الصراع السياسي...، المرجع السابق، ص 55

² - المرجع نفسه: ص 57.

³ - التقرير الجهوي للولاية الأولى المقدم للملتقى الوطني الثالث...، ص 21.

⁴ - إبراهيم لونيسي: الصراع السياسي...، المرجع السابق ص 57.

⁵ - علي كافي: المصدر السابق، ص 130، و عبد الحفيظ أمقران الحسني: المصدر السابق، ص 54.

⁶ - علي كافي: المصدر السابق، ص 130.

الفصل الثاني: مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 ومرحلة التنظيم المؤسسي للثورة الجزائرية

ومما يثبت أنّ عبان رمضان كان على اتصال بالوفد الخارجي بالقاهرة وإطلاعه بفكرة التحضير لأرضية سياسية بخصوص المؤتمر، حيث جاء في الوثيقة رقم 16 المؤرخة في 6 جانفي 1956: " نحن بصدد إعداد أرضية سياسية، وقبل نشرها على الملأ سنرسلها إليكم لإعطاء رأيكم" ¹، وهذا يزيح الفكرة القائلة بأن عبان لم يستشر قادة الخارج في أرضية المؤتمر، وفي رسالة أخرى رقم 21 من بلة إلى الوفد الخارجي مؤرخة في 20 جانفي 1956، يخبرها فيها بأن هناك لجان تسهر على مشروع المؤتمر ²، وبتاريخ 14 ماي 1956 يعلم عبان وفد القاهرة بأن مشروع الوثيقة الأساسية أصبح جاهزاً، مع تغيير مكان الاجتماع ³.

وقد تبين فيما بعد - بعد المؤتمر - أن عدم حضور الوفد الخارجي كان بسبب فكرة عقد المؤتمر في حد ذاتها، أي؛ هم الأجدر بها، وهو ما ظهر جلياً في رفضهم لقرارات المؤتمر ⁴. وقد لوحظ موقف قادة الخارج بمعارضتهم المطلقة لهذه القرارات، بحجة أن المؤتمر كان منقوص المشاركة من الأطراف الفاعلة وغير مكتمل النصاب، وأتاح الفرصة لممثلي الأحزاب القديمة وتبوئهم مكانة قيادية في الجبهة ⁵، ومن جهة أخرى لكسب الرهان، و بحجة الوحدة الوحدة

الوطنية قام عبان بتعزيز موقعه أكثر، ففتح باب الجبهة أمام قيادة الأحزاب الوطنية والإصلاحية، أين التحق المركزيين سنة 1955، وجمعية العلماء وحزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري سنة 1956 بالثورة التحريرية ⁶.

ويذكر علي كافي أن الخلافات تركزت بين الداخل والخارج، وزاد التنافس على السلطة، وعادت الانقسامات ومخلفات ما قبل الثورة، وبرزت مراكز قوى أدت إلى اصطدامات في صفوفها، كادت تمزق جبهة الثورة لولا يقظة وتضحية أبطال جيش التحرير في كامل الولايات ¹.

¹ - مبروك بلحوسين: المصدر السابق، ص 125.

² - المصدر نفسه: ص ص 134 - 135.

³ - كما يطلب منهم أخذ الحيطة والحذر في دخول الجزائر، واقترح عليهم الدخول من تونس بعد موافقة بورقيبة الذي لن يعترض عبورهم. أنظر الوثيقة رقم 34، المؤرخة في 14 أفريل 1956. المصدر نفسه: ص 185.

⁴ - علي كافي: المصدر السابق، ص 130.

⁵ - صالح بلحاج: جذور السلطة في الجزائر ..، المرجع السابق، ص 20.

⁶ - إن التحاق الحركات السياسية الوطنية والجمعية بالثورة التحريرية؛ هي مؤشر إيجابي في دعم ومساندة جبهة التحرير

ويعتبر البعض أن الوثيقة التي أقرها مؤتمر الصومام من برنامج سياسي للجبهة ومبادئ تنظيمية وأجهزة قيادية هي انتصار حقيقي لعبان رمضان، لأنها جاءت مطابقة لتصوراته حتى في تشكيل القيادة، وفي النظر إلى تشكيل القيادة التنفيذية والتي تشكلت من خمسة أعضاء كما ذكرنا سابقاً، بن مهدي وكريم بلقاسم (من القادة التاريخيين)، وعبان وبن خدة و دحلب من المركزيين، أي عسكريان وثلاثة سياسيين، مما يُبين أن القيادة قيادة جماعية، ولكن ما ظهر عملياً عكس ذلك، فالمهام المنوطة بكل واحد جعلت من عبان رمضان القائد السياسي الأول في الجبهة، ومن حوله بن مهدي وكريم بلقاسم في الشؤون العسكرية، وبن خدة و دحلب في وظائف ليست لها استقلالية سياسية عن عبان رمضان².

تطور الاختلاف بين قادة الخارج و(ل.ت.ت)، وعلى رأسها عبان رمضان إلى صراع حقيقي على الزعامة، فقد قام أحمد بن بلة الذي رأى في مؤتمر الصومام أنه عُقد أساساً من أجل إبعاده من القيادة³، بتكليف أحمد مهساس ببداية تنظيم المقاومة ضد لجنة التنسيق والتنفيذ في ليبيا وتونس، والاتصال ببعض إدارات الولاية الأولى في الأوراس وتحريضهم على رفض قرارات المؤتمر⁴، كما أرسل إليهم عبد الكريم السوفي، الذي شرح لهم قرارات المؤتمر سلباً، محذراً إياهم من السياسيين الذين يريدون الاعتماد على الثورة دون العسكريين⁵.

يمكن القول أن العلاقات بين الداخل والخارج أضحت متوترة، خاصة بعد ظهور قضية أحمد مهساس⁶ وساهمت في حدوث أزمة صراع حقيقية بينهما، وعمقت قرارات الصومام هذا الصراع، وهو ما جعل كل طرف يلقي اللوم على الآخر، ويشاء القدر أن يتلقى قادة الخارج ضربة موجعة، بعد قرصنتهم في الطائرة المتوجهة من المغرب إلى تونس، لتجد الثورة نفسها؛ أو بالأحرى قادة

الوطني وجيشها، وإن كانت توجهات بعض الأطراف (فرحات عباس) السابقة منافية لما أقدمت عليه جبهة التحرير، فإن ذلك لم يمنع توبة هذا الأخير من المشاركة في الثورة، بعد قناعاته بها وإزالة المفاهيم الخاطئة، ليتسنى له الانخراط في قيادتها، ويكون فيما بعد أحد الأطراف الفاعلة في الثورة، هذا من وجهة نظري.

¹ - علي كافي: المصدر السابق، ص 133.

² - صالح بلحاج: جذور السلطة في الجزائر ...، المرجع السابق، ص 19.

³ - إبراهيم لونيسي: الصراع السياسي ..، المرجع السابق، ص 56.

⁴ - صالح بلحاج: جذور السلطة في الجزائر ...، المرجع السابق، ص 20.

⁵ - إبراهيم لونيسي: الصراع السياسي ...، المرجع السابق، ص 58.

⁶ - لمزيد من التفاصيل عن قضية أحمد مهساس أنظر الفصل الثالث.

الداخل أمام صفاء الجو وانقشاع الضباب، أم أنهم دخلوا في نفق مظلم يصعب فيه القراءة المستقبلية للثورة، خاصة إذا تعلق الأمر بمسألة السلطة والقيادة.

4/ اختطاف قادة الثورة بالخارج وتداعياته على الصراع بين الداخل والخارج:

يُعد مؤتمر الصومام سبباً في الاختلاف والصراع بين الداخل والخارج وفي ظهور الزعامات القيادية، ومما زاد المسألة تأزماً وتأثيراً على مسار الثورة ومكاسبها سياسياً وعسكرياً؛ هو حادثة اختطاف الطائرة الشهيرة التي كان على متنها قادة الوفد الخارجي، ونتساءل عن حيثيات الاختطاف وتداعياته على الصراع بين الطرفين. الداخل والخارج؟

قامت السلطات الاستعمارية بتاريخ 22 أكتوبر 1956 بعملية قرصنة جوية في التاريخ¹ استهدفت الطائرة التي كانت تقل الزعماء الجزائريين في الخارج وهم: " أحمد بن بلة، محمد بوضياف، حسين آيت أحمد، محمد خيضر، بالإضافة إلى الصحفي مصطفى الأشرف"²، والتي كانت متوجهة من المغرب إلى تونس قصد تنظيم مؤتمر هناك، لربط اتصالات مع الفرنسيين، عبر وساطة تونسية مغربية، بمشاركة الملك المغربي محمد الخامس و الرئيس التونسي لحبيب بورقيبة في هذا المؤتمر³.

في البحث عن حيثيات قرصنة الطائرة لجأت إلى مذكرات أحد القادة الذي أُسر في الطائرة؛ و هو أحمد بن بلة. الذي تحدث بإسهاب عن أسره رفقة أصدقائه، فقبل عن يقع قادة الخارج في الأسر. كانوا قد دخلوا في اتصالات مع حكومة الرئيس " غي موللي " منذ عام من أجل التفاوض ووضع حد للحرب، وأجروا خمسة اتصالات، واحدة في القاهرة واثنين في بلغراد واثنين آخرين في روما، ولم يكتمل موعد روما إلا في شهر سبتمبر 1956، و بعد التوصل إلى اتفاق قرروا العودة إلى بلادهم، على أمل العودة لإتمام المفاوضات بصورة علنية ونهائية⁴.

لقد قرّر بن بلة العودة إلى الجزائر لإخبار قادة الداخل بالشروط التي قدمت لهم، ولكن حدث ما لم يكن متوقع. أنّ الجنرال " لا كوست " رفقة عسكرييه دبّروا عملية القرصنة دون علم الرئيس

¹ - محمد عباس: اغتيال حلم، أحاديث مع بوضياف، دار هومة، الجزائر، 2003. ص ص 69-75.

² - الطاهر زبيري: المصدر السابق، ص 170، وأيضاً

Mohammed Harbi: Le FLN Mirage et réalite, op. cit, p181.

³ - الطاهر زبيري: المصدر السابق، ص 170.

⁴ - أحمد بن بلة: المصدر السابق، ص 118.

"غي موليه"¹، وذلك إثر محادثات روما مع مفوض الحكومة الفرنسية، أين تم الاتفاق على عقد اجتماع في تونس تشارك فيه دول أفريقيا الشمالية الثلاث، وأخبر بن بلة كل من المغرب وتونس بشروط السلام²، فطلب منهم ملك المغرب مقابلتهم في الرباط، وبعد لقائهم بالملك محمد الخامس. قرّروا السفر إلى تونس بصحبته في نفس الطائرة، ونظرًا لعدم وجود مقاعد شاغرة في طائرة الملك؛ ركبوا طائرة أخرى (D.C.3)، بقيادة فرنسية³.

لم يكن أمام بن بلة ومن معه من القادة خيار آخر إلا ركوب الطائرة في اليوم الموالي 23 أكتوبر، وهو موعد الاجتماع بتونس وفي مخيلتهم أنّ السّلام على الأبواب، وفي طريقهم إلى تونس طُلب من قائد الطائرة الفرنسي الهبوط في مطار وهران لكنه رفض ذلك، وأعلم السلطات المغربية التي بدورها طلبت منه العودة فورًا إلى المغرب، ولم يحصل ذلك وهبطت الطائرة للاستراحة في " بالما دوما جورك **Palma Demajorque** " بجزيرة اسبانيا⁴، وبعد إقلاعها شعر بن بلة أنّ الطائرة تسلك طريقًا آخر ليس إلى تونس بل إلى الجزائر، وهو ما حدث، فبعد وصولهم مطار الجزائر تم اعتقالهم مباشرة، واقتيدوا إلى مركز الشرطة القضائية بالأبيار⁵.

بعد الذي حدث فإن اعتقال الوفد الخارجي غير كثير من المعطيات على الساحة السياسية والعسكرية، واعتبر البعض الحادثة نقمة على أحمد بن بلة وباقي أعضاء الوفد الخارجي، في حين اعتبره البعض الآخر نعمة على الثورة وعلى الوفد الداخلي في نفس الوقت، وفي هذا الصدد يقول توفيق المدني ممثل بن بلة وخيضر في القاهرة: « إن إبعاد بن بلة وخيضر عن ساحة المعركة كان حتمًا لفائدة الثورة، قد أرادوها نقمة فكانت نعمة وذلك من حيث:»⁶

√- أنّ سجنهما قد شكلا اتحادًا عامًا بين مختلف الجزائريين. حتى من لم يشترك في الثورة وأصبح الجميع يطالب بسراحهما.

¹ - المصدر نفسه: ص 118.

² - لم يذكر بن بلة في مذكرته ما هي الشروط التي تم الاتفاق عليها.

³ - أحمد بن بلة: المصدر السابق، ص 120.

⁴ - أحمد بن بلة: المصدر السابق، ص ص 120 - 121.

⁵ - بعد عشرة أيام من التحقيق تم إحالتهم إلى سجن لاسانتي " **La santé** "، بباريس وفي شهر مارس حولهم ديغول إلى جزيرة أكس **Aix**، ثم إلى تيركان " **Turquant** " بضفاف لا لوار من شهر مارس 1961، ثم نقلوا إلى سجن أولنوا

Aulnoy. أنظر المصدر نفسه: ص ص 122 - 127

⁶ - أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، ص ص 393 - 394.

٧- أزال عقبة كانت في طريق وحدة القيادة، وانتهى أمر قيادة القاهرة وقيادة الداخل، وأعطى توفيق المدني تصورات لذلك:¹

٧- لو بقي بن بلة وخيضر على رأس الوفد لما وافقا إطلاقاً على مقررات مؤتمر الصومام، وسيجر ذلك إلى صدام مرير يعصف بجهود الثورة.

لقد شاطر الكثير من المؤرخين والمحللين السياسيين هذا الرأي. أنه بفعل القرصنة نجت الثورة من انقسام خطير في القيادة والفصل في قضية الزعامة هل تكون بالداخل أو الخارج، وهل تكون السلطة بيد العسكريين أو المدنيين، ومن يتحكم في المراكز الإستراتيجية للسلاح سواء بتونس أو المغرب.²

5- المؤسسات الانتقالية للثورة الجزائرية:

أقر مؤتمر الصومام مؤسسات انتقالية لتسيير وتنظيم وقيادة الثورة، فعلى غرار جبهة التحرير الوطني التي ظهرت مع ميلاد الثورة إلى أن برزت مؤسسات أخرى تحت قيادتها.

5/1- جبهة التحرير الوطني FLN:

5/1- ميلادها:

يرى كثير من المؤرخين والباحثين أن جبهة التحرير الوطني ولدت من رحم الأزمة التي عرفتها (ح.إ.ح.د)، فقد استقطبت هذه الأزمة* داخل الحزب، ومرد ذلك إلى الصراع الدائر بين المركزيين والمصاليين، حيث رفضت مجموعة من المناضلين المتمسكين بوحدة الحزب الانسحاق وراء هذا الصراع، والذي رآه الكثير من المؤرخين صراعاً من أجل الزعامة الشخصية، ولسوء ما آلت إليه الأوضاع في الحزب دفع بهذه المجموعة إلى لم الشمل و رأب الصدع واتخاذ المصلحة العامة فوق كل اعتبار، وباعت كل المحاولات بالفشل.³

وأمام تصاعد الصراع بين أعضاء اللجنة المركزية بقيادة بن يوسف بن خدة ورئيس الحزب مصالي الحاج؛ كان التيار الثوري المتحمس للكفاح المسلح له رأي خاص، خارج الأطر الحزبية، فمع مطلع سنة 1954 قام تسعة شبان بتشكيل اللجنة الثورية للوحدة والعمل وهم: (حسين آيت

¹ - المصدر نفسه: ص 394.

² - عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 402.

* - عن الأزمة وتطور الصراع داخل الحزب. أنظر الفصل التمهيدي.

³ - إبراهيم لونيسي: الصراع السياسي...، المرجع السابق، ص 9.

الفصل الثاني: مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 ومرحلة التنظيم المؤسسي للثورة الجزائرية

أحمد، أحمد بن بلة، محمد العربي بن مهيدي، مصطفى بن بولعيد، محمد بوضياف، رابح بيطاط، ديدوش مراد، محمد خيضر، كريم بلقاسم)، واهتم بوضياف بالتنسيق بين الداخل والخارج، وانتهت الترتيبات والاستعدادات الأخيرة بظهور حزب سياسي جديد ليلة اندلاع الثورة التحريرية، وهو "جبهة التحرير الوطني FLN"، وفي الأصل أنها نشأت بتاريخ 23 أكتوبر 1954 بعد اجتماع اللجنة الستة، وتعد أزمة (ح.إ.ح.د) وتطوراتها، وعقم المقاومة السياسية أهم العوامل الداخلية المشجعة والدافعة لظهور (ج.ت.و)¹ كتنظيم سياسي عسكري، كما أن ميلادها كان استجابة لمطامح الجماهير الشعبية الرامية إلى تحرير الوطن من الاستعمار الفرنسي، والتخلص من النفوذ الشخصي، وإقرار مبدأ الإدارة الجماعية المؤلفة من رجال أمناء على رسالة الثورة، لا يثنيهم عن عزيمتهم الموت ولا التعذيب، لأن إرادة الشعب لا تقهر²، وسيكون لجبهة التحرير دوراً هاماً في قيادة ثورة التحرير إلى النصر، بفضل قيادته السياسية والعسكرية.

5/1/2 - دورها:

يُعتبر بيان أول نوفمبر 1954 برنامج سياسي لـ (ج.ت.و)، حددت فيها على وجه الخصوص العمل على تحقيق استقلال الجزائر التام، وذلك عن طريق إعلان الثورة المسلحة ضد المستعمر الفرنسي وصولاً إلى تحقيق هدف الثورة، وهو الاستقلال الوطني وإقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية والاجتماعية؛ ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية. تحترم فيها جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني، وتحقيق الاستقلال الوطني، لا يتأتى إلا بواسطة إقامة حكومة جزائرية ذات سيادة ديمقراطية واجتماعية داخل إطار المبادئ الإسلامية، واحترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز بين الأجناس والعقائد³.

لقد أرادت (ج.ت.و) من خلال برنامجها تجنب كل الأخطاء التي وقعت فيها الحركة الوطنية خلال السنوات السابقة، والوقوف على الحياد بين طرفي الصراع، وجعل الهدف الرئيسي هو؛

¹ - فاطمة بودرهم: حزب جبهة التحرير الوطني، دراسة سياسية تاريخية اجتماعية مقارنة 1954 - 1964، (رسالة ماجستير)، معهد العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1994، ص 3، (الفصل الثاني).

² - حسن بومالي: مظاهر من تنظيم جبهة التحرير الوطني في بداية الثورة 1954 - 1956، (رسالة ماجستير)، جامعة الجزائر، معهد علوم الإعلام والاتصال، ديسمبر 1985، ص 22.

³ - يحي بوعزيز: من وثائق جبهة التحرير الوطني الجزائرية 1954-1962، ج 1-2، دار البصائر للنشر والتوزيع، 2009، ص 11، وأيضا رابح لونيسي: محطات وقضايا مفصلية في مسار الثورة الجزائرية ومستقبلها، دار المعرفة، للنشر، الجزائر 2012، ص 39

الاستقلال الوطني، ومختلف الاجتماعات التي سبقت اندلاع الثورة كللت بتقسيم العمل إلى جبهتين، جبهة داخلية وجبهة خارجية، ولقد أسندت لأعضاء الجبهة الداخلية مجموعة من المهام تكون من خلال إجراء عمليات تطهير سياسية، وذلك بإعادة الحركة الوطنية الثورية إلى طريقها الحقيقي، وبمحو بقايا الفساد الذي تسبب في التدهور الحالي وتعبئة وتنظيم جميع القوى الصالحة في الشعب الجزائري للقضاء على النظام الاستعماري¹.

لقد وضعت الجبهة حدًا نهائيًا للممارسات التي سادت خلال الفترة ما بين (1947-1954) سواءً من الناحية النظامية أو العملية، حيث تم تحرير مناضلي الحزب من ظاهرة عبادة الشخصية، وتقديس صورة الزعيم المجسدة في مصالي الحاج، وفي التخلي عن النضالي السياسي للوحدة؛ باعتباره أسلوب عقيم وعاجز عن تحقيق أهداف الحزب، واللجوء إلى عملية الجمع بين الأسلوب العسكري والسياسي معًا كوسيلة لتحرير الجزائر، أما الذي ورثته الجبهة من حزب الشعب هي الفكرة التحررية التي سعى الحزب ومن قبله نجم شمال أفريقيا في غرسها في أوساط الشعب الجزائري².

بالإضافة إلى الأهداف الداخلية كانت (ج.ت.و) تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الخارجية من خلال تدويل القضية الجزائرية وتحقيق وحدة شمال أفريقيا في إطارها الطبيعي وهو العروبة والإسلام³، ويذكر أحمد توفيق المدني أنه يتوجب على جبهة التحرير لتحقيق هذا الغرض (الاستقلال) أن تقوم بمهمتان أساسيتان في وقت واحد؛ أولها عمل داخلي في الميدان السياسي وفي ميدان العمل والكفاح، وثانيها في الميدان الخارجي؛ حتى تُصبح المشكلة الجزائرية حقيقية في نظر العالم كله بمساعدة جميع حلفائها⁴.

و بعد تأسيس (ج.ت.و) وظهورها كجناح سياسي يقود الثورة ؛ فالملاحظ أن قيادتها الداخلية تشكلت على الغالب من عسكريين يتمتعون بصلاحيات كبيرة لاتخاذ القرارات، إلي جانب البعثة الخارجية الثلاثة، والتي تنحصر مهمتهم بالدرجة الأولى في جمع الأسلحة وما يلزم جيش التحرير، وإن كانت مهمتهم محفوفة بالمخاطر كإيجاد وتنظيم طرق الإمدادات على الحدود المغربية التونسية، والتي تهدف في نفس الوقت إلي فتح جبهات حربية في الوطن، وظلت القيادة الداخلية

¹ - يحي بوعزيز: من وثائق جبهة التحرير الوطني، المرجع السابق، ص ص 11 - 12.

² - إبراهيم لونيسي: الصراع السياسي...، المرجع السابق، ص 25.

³ - يحي بوعزيز: من وثائق جبهة التحرير الوطني...، المرجع السابق، ص 12.

⁴ - أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر...، المرجع السابق، ص 202.

لجبهة التحرير في تسيير الثورة إلى غاية شهر أوت 1956 أين عُقد مؤتمر الصومام الذي حمل الجديد في ملفه وغير ونظم ما يمكن تنظيمه في الثورة.

وتظهر المهمة الأساسية للقادة السياسيين (ج.ت.و) في تنظيم وترسيخ العلاقات بين قادة جيش التحرير والشعب وتعبئة المنطقة للحرب وتأمين متطلبات المواطنين، وذلك من خلال المجالس الشعبية التي قررها مؤتمر الصومام، حيث تتولى تحسيس الجماهير الشعبية بأهمية العمل المسلح وبضرورة الإسهام فيه، وبفضل هذه المجالس أصبحت المجموعات المحلية المدنية مزودة بسلطة إدارية تتولى تسيير شؤون الناس اليومية¹.

وتقوم المجالس على أساس الانتخاب، وتتكون من خمسة أعضاء، من بينهم رئيس يكون مكلفاً بالحالة المدنية والشؤون القضائية والإسلامية²، والرئيس مسؤول عن التنسيق ومكلف بتنفيذ التعليمات والتوجيهات وبتنشيط الهياكل النظامية ومراقبتها، والسهر على تطبيق القرارات التي يتخذها المجلس، كما يرأس الاجتماعات ويراقب أعمال الشرطة³، وهناك عضو ثانٍ يُشرف على القضايا المالية كجمع الضرائب، و عضو ثالث يُشرف على شؤون الدعاية والإعلام، فيقوم بنشر أخبار (ج.ت.و) وجيشها ويبحث ليكتشف الخونة المندسين في صفوف الشعب، كما يؤمن توزيع البريد والاتصالات، ويُعد هذا الموظف مساعد محلي للمفوض السياسي في كامل المنطقة، وهناك عضو رابع مسؤول عن شؤون التموين والمواد الغذائية، فتتخصر مهمته في الجمع والتخزين والتوزيع، ولديه يجد المسؤولين الجرد الشامل لممتلكات الثورة من الحبوب والمواد الغذائية والثروة الحيوانية وعضو خامس، وهو مسؤول عن قضايا الشرطة والأمن العام، كما لديه صلاحيات أخرى كاستدعاء شرطة الجيش عند الضرورة، وتوزيع المياه في القرية وتنظيم الملاجئ وإبلاغ قيادة جبهة التحرير عن كل ما يحدث في حينه، ويقوم أيضاً بإخفاء المجاهدين عند الضرورة، ويعمل على تنظيم الاجتماعات حين تُعقد في المنطقة⁴.

و إلى جانب المجالس الشعبية قامت (ج.ت.و) بتأسيس فدراليات في كل من المغرب وتونس وفرنسا خدمة للثورة ولقضيته، فكانت هذه الفدراليات سنداً معنوياً ومادياً للكفاح المسلح، إذ استطاعت تجنيد وهيكله الكثير من الجزائريين بهذه البلدان، وسخرتهم لخدمة الثورة في مختلف

¹ - محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، المرجع السابق، ص 76.

² - إبراهيم لونيسي: الصراع السياسي...، المرجع السابق، ص 36.

³ - محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، المرجع السابق، ص 77.

⁴ - المرجع نفسه: ص 77.

المبادئ العسكرية والسياسية والاجتماعية والثقافية، ولأهميتها الكبيرة منحها جبهة التحرير صلاحيات واسعة لإدارة شؤونها، حتى تتمكن من التأقلم مع الأوضاع المتغيرة، وذلك في إطار لا مركزية الإدارة، مع بقاء مهام المراقبة والمتابعة¹.

ويتضح أن (ج.ت.و) وصلت إلى مرحلة النضج والشمولية سنة 1956، بظهور أفكار ومفاهيم اجتماعية واقتصادية للثورة في ميثاق الصومام، حيث حدد الملامح العامة والعميقة للثورة، باعتبارها أيضاً ثورة ديمقراطية شعبية تهدف إلى محاربة الإقطاعية والإمبريالية، وإلى تحقيق الثورة الزراعية والنظام الديمقراطي، وكذا القضاء على كل أشكال التسلط على إرادة الشعب².

ولأن الهدف الرئيسي من الثورة هو تحرير الجماهير من الاستعمار والتسلط، فقد عملت الثورة على تنظيم الجماهير الشعبية وتعبئته في منظمات تسير وفق مبادئ وقوانين (ج.ت.و)، وكان لعبدان رمضان القدر الكافي في بعث وتشكيل هذه المنظمات التي كان لها دورٌ مميزٌ في ثورة التحرير، كدور الفلاحين وتأسيس الإتحاد العام للعمال الجزائريين في 24 فيفري 1956 لمواجهة الحركة النقابية الفرنسية، والحركة النقابية العمالية التي أسسها مصالي الحاج يوم 16 فيفري 1956، أين دعاهم مؤتمر الصومام إلى المساهمة الفعالة لإنجاح مهام الثورة، وكذلك نجد الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين الذي تأسس في 19 ماي 1956 في قلب الثورة، وإلى جانبهم أيضاً الإتحاد العام للتجار الجزائريين الذي تأسس في 20 سبتمبر 1956، دون أن ننسى دور المرأة التي أولتها (ج.ت.و) مكانة هامة في الثورة التحريرية خاصة في الجانب السياسي والعسكري³.

يمكن القول أن (ج.ت.و) بعد تاريخ 20 أوت 1956 أصبحت سيدة الميدان في كل الجزائر التي تتجه نحو المستقبل حسب فرحات عباس⁴.

5/2- المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA):

5/2/1- مفهومه:

انبثق هذا المجلس عن مؤتمر الصومام الذي اعتبره السلطة العليا للثورة وبرلمانها، وهو بمثابة المجسد الحقيقي لمبدأ الوحدة داخل الثورة، وحدة القيادة، وحدة السلطة، وحدة الأمة، وحدة المصير،

¹ - محمد العربي الزبيري وآخرون: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية...، ص ص 125 - 126.

² - إبراهيم لونيسي: الصراع السياسي...، المرجع السابق، ص 31.

³ - محمد العربي الزبيري وآخرون: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية...، المرجع السابق، ص ص 59 - 61.

⁴ - Farhat Abbas : L'indépendance confisquée, ed flammariion ; France, 1984, P 32.

الفصل الثاني: مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 ومرحلة التنظيم المؤسسي للثورة الجزائرية

وقد نصت المادة 23 من القانون الأساسي لجبهة التحرير الوطني على أن هذا المجلس هو بمثابة الهيئة العليا للجبهة في الفترات الواقعة بين دورات المؤتمر الوطني، والذي يكون مسؤولاً أمامه¹، فهو أعلى جهاز للثورة يوجه سياسة جبهة التحرير، ويجتمع أعضاؤه عند الضرورة، يتكون من أربعة وثلاثون (34) عضواً*، يمثلون مختلف التشكيلات السياسية المساهمة في العمل الثوري، منهم سبعة عشر (17) عضواً دائماً².

2/2-5- صلاحيات واختصاصات المجلس الوطني للثورة:

يجتمع المجلس الوطني للثورة مرة واحدة في السنة، ويتم عقد اجتماعه بطلب من لجنة التنسيق والتنفيذ التي تقوم بتوجيه الدعوات، وفي الحالات الاستثنائية يمكن أن يعقد المجلس جلساته بحضور نصف أعضائه زائد واحد³، ومداورات المجلس ليست مقبولة إلا بعد توقيع اثني عشر عضواً دائماً أو مؤقتاً، بمعنى أنه يخضع لمبدأ الديمقراطية من حيث اتخاذ القرارات⁴. ويعد المجلس الوطني للثورة الجزائرية من أهم ما تقرر في مؤتمر الصومام فأعضاؤه يمثلون مختلف تيارات التشكيلات السياسية الوطنية قبيل اندلاع الثورة فغالبية أعضائه من مفجري الثورة فهم الأحق والأجدر بذلك، ومن غير المعقول أن تُوكل قيادة الثورة إلى أولئك الذي التحقوا بصفوفها وكانوا بالأمس يؤمنون بالحلول السلمية فقط⁵.

و الملاحظ في المادة (23) أنّ للمجلس وظيفة مزدوجة، فهو يمثل السلطة التشريعية للدولة الجزائرية، ومن جهة ثانية يعد بمثابة لجنة مركزية لجبهة التحرير الوطني⁶، ومن مهامه حفظ

¹ - المرجع نفسه: ص 71.

* - عن تشكيلة المجلس الوطني للثورة الجزائرية أنظر الملحق رقم: 02

² - من بين هؤلاء الأعضاء قادة الولايات والمسؤولين تاريخياً عن اندلاع الثورة، ومن كانوا مسؤولين في الحركات الحزبية قبل نوفمبر 1954، والعديد من أعضاء المجلس كانوا مندمجين في الحركة السرية المسلحة في نهاية الأربعينيات تحت قيادة حزب الشعب الجزائري أو حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وتركيبية المجلس لم تكن متجانسة وستكون له فيما بعد انعكاسات سلبية. خاصة في مسألة القيادة، أما عن ثقافة أعضاء المجلس فكانت بين عربية إسلامية وأجنبية بحتة وازدواجية بينهما، فكان من هم الطبيب والصيدلي والمعلم والطالب والمتق، والملاحظ أيضاً على هذه التركيبة أنه لم يضم من ولاية الأوراس النمامشة صاحبة سبق إلا مصطفى بن بولعيد الذي ربما لم يكونوا على علم بوفاته. أنظر التقرير الجهوي للولاية الأولى المقدم للملتقى الوطني الثالث...، ص ص 25-26.

³ - النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954: المرجع السابق، ص 33.

⁴ - علي زغود: المصدر السابق، ص 21.

⁵ - Mohamed Tegui : L'Algerie en guerre , 1954 -1962, Ed, OPU, Alger. p 151

⁶ - إبراهيم لونيسي: الصراع السياسي .. المرجع السابق، ص 71.

وحماية السيادة الوطنية والقيام بمهمة التشريع، وللإشارة هنا أنه الوحيد الذي له صلاحية اتخاذ القرار في حالة إجراء مفاوضات مع الدولة الجزائرية، وإقرار وقف إطلاق النار، ومن صلاحياته أيضاً مراقبة الحكومة المؤقتة بعد إنشائها، وأن تعطيه حسابات خاصة بكل نشاطات القائمة في كل دوراته، ومن حقه كذلك تعيين أعضاء الحكومة ومنحها ثقته، ويقوم بالمصادقة على الاتفاقيات والمعاهدات التي تبرمها الحكومة بأغلبية الثلثين¹، ويجتمع المجلس مرة كل سنة على الأقل ما دامت الحرب قائمة بدعوة من (ل.ت.ت) أو بدعوة من نصف أعضاء المجلس زائد واحد، ولا تقع المداولة إلا بحضور 12 عضواً منه، وله الحق في اتخاذ مواقف ذات أبعاد وطنية كوقف القتال أو فتح مفاوضات مع العدو مثلاً، كما أنه المسؤول عن توجيه السياسة الداخلية والخارجية لجبهة التحرير الوطني².

كما أن تأسيس المجلس الوطني للثورة صادف اعتقال الوفد الخارجي لجبهة التحرير، الأمر الذي استوجب إصدار بلاغ رسمي باسم المجلس يدينون فيه عملية الاختطاف محملين السلطات الفرنسية ما قد ينجر عن ذلك³.

5/3- لجنة التنسيق والتنفيذ (CCE):

5/3/1- مفهومها:

لجنة التنسيق والتنفيذ هي هيئة تنفيذية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية، تقود عمليات الكفاح المسلح في شقيه السياسي والعسكري، وهي أيضاً بمثابة مجلس حرب من حيث توجيه وإدارة جميع فروع الثورة وأجهزتها العسكرية والسياسية.

تتكون من خمسة أعضاء وهم: "عبان رمضان، كريم بلقاسم، محمد العربي بن مهيدي، بن يوسف بن خدة"، سعد دحلب¹، وتم اختيارهم من بين الأعضاء الذين يؤلفون المجلس الوطني

¹ - المرجع نفسه: ص 71.

² - أنظر التقرير الجهوي للولاية الأولى المقدم للملتقى الوطني الثالث ...، ص 26.

³ - المركز الوطني للأرشيف : (و.م.و.ث.ج)، محفوظات مؤتمر طرابلس الأول 1960/1959، التقرير الختامي، علبة مصورة رقم 119.

* - يعتبر وجود بن خدة ضمن هذه اللجنة كشكل من أشكال المصالحة بين الأخوة الأعداء، فهو كان على رأس اللجنة المركزية التي تماطلت في الإسراع بالكفاح المسلح لاسيما بعد ما شكلا معاً قداماء المنظمة الخاصة للجنة الثورية للوحدة والعمل. أنظر المرجع السابق، ص 56.

للثورة²، والملاحظ تعتمد المؤتمر في أن تكون العناصر المشكلة لهذه اللجنة من داخل التراب الوطني، تجسيداً لمبدأ أولوية الداخل على الخارج³، وبما أن هذه اللجنة مكونة من المجلس الوطني للثورة الجزائرية فهو المسؤول عن حلها بأغلبية الثلثين، ويخول لها سلطات واسعة فيما بين جلسات ودورات المجلس الوطني للثورة إلا فيما يتعلق بقضايا مصير مستقبل الجزائر⁴.

5/3/2- مهامها:

إنّ لجنة التنسيق والتنفيذ بصفتها سلطة تنفيذية، فقد خولت لها مراقبة جميع النشاطات داخل وخارج البلاد، فهي تقود وتوجه جميع الفروع بالإضافة إلى النشاطات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، فهي هيئة عليا لتسيير أعمال الثورة على مستوى كل اللجان، كما تسهر على تطبيق كل القرارات التي تصدر عن المجلس الوطني للثورة⁵، فهذا الأخير يعد الرقيب والحسيب لكل الأعمال التي يقوم بتنفيذها وتطبيقها أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ، كما لهذه اللجنة صلاحيات في دراسة ومنح الرتب العسكرية، كما أنها تقوم بالتنسيق بين مختلف اللجان في الولايات الداخلية⁶، ولها الحق في دعوة المجلس الوطني للانعقاد، وتقدم أمامه في جلساته العادية والاستثنائية، ويفوضها المجلس الوطني كلما دعا الأمر للقيام ببعض الصادات الهامة كالمفاوضات مع العدو، وتتلقى من جهة أخرى تقارير دورية من الولايات التي تخضع لقيادتها العليا لأمر التعيين والنقل والعقوبة، ويتقاسم أعضاؤها الاختصاصات في حدود مسؤولية جماعية⁷، فهذه اللجنة أو السلطة؛ مسؤولة عن توجيه إدارة جميع فروع الثورة العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية والإدارية ، وحتى تتمكن من ممارسة مهامها اتخذت من الجزائر العاصمة مقراً لها، واعتبرت هذه المنطقة مستقلة وتحت سلطتها مباشرة، وهذا يُعد خطأ

¹ - سعد دحلب كان متواجد في السجن وفي انتظار الإفراج عنه عُوض برضا مالك، أنظر حفظ الله بويكر: (مؤتمر الصومام 20 أوت من خلال التقارير الفرنسية)، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثالث، ديسمبر 2013، ص 84.

² - النصوص الأساسية لثورة أول نوفمبر 1954: المرجع السابق، ص 34.

³ - إبراهيم لونيسي: الصراع السياسي .. المرجع السابق، ص 82.

⁴ - محمد العربي الزبيري وآخرون: كتاب مرجعي عن الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 56.

⁵ - المرجع نفسه: ص 56.

⁶ - النصوص الأساسية لثورة أول نوفمبر 1954: المرجع السابق، ص 34.

⁷ - أنظر التقرير الجهوي للولاية الأولى المقدم للملتقى الوطني الثالث ..، ص 26.

منها، كون العاصمة يصعب التحرك فيها بأمان¹.

ويصف سعد دحلب العناصر التي شكلت اللجنة وهو واحد منهم أنها كانت تسير على مبدأ القيادة الجماعية، من حيث مناقشة المسائل واتخاذ القرارات بطريقة ديمقراطية، وفي نفس الوقت يقر بأنهم لم يكونوا حريصين على هذا المنهج²، وكانوا أحراراً في تصرفاتهم في دائرة عملهم، ويوضح أكثر، فيقول: « كان عبان رمضان يحرّر ملاحظاته وتوجيهاته بسرعة، ويقرر ويثبت في الأمور بسرعة، ولم يكن يعرف التردد ولم يتحرج لأية عواقب، وكثيراً ما يضع رفاقه أمام الأمر الواقع، وكان كريم بلقاسم وبن مهدي يغضبون منه بسبب تغنييه بالزعامة³ »

كما عرفت (ل.ت.ت) بعد تأسيسها ظروف قاسية، خاصة بعد استشهاد زيغود يوسف في الثالث والعشرين من شهر سبتمبر 1956، الأمر الذي استدعى تعويضه من طرف سعد دحلب⁴، وفي تتبع مسارها فإنها اتخذت قراراً كانت عواقبه وبالأعلى عليها، حيث دعت إلى إضراب عام لمدة أسبوع في الجزائر بداية 28 جانفي إلى 04 فيفري 1957، واجهتها السلطات الفرنسية بعمليات القمع التي أدت إلى زعزعة هيكل جبهة التحرير الوطني وترتب عن ذلك خروج (ل.ت.ت) من التراب الوطني⁵.

والملاحظ أيضاً رغم الصعوبات التي واجهتها خاصة بعد استشهاد العربي بن مهدي فقد حافظت على التنسيق إلى حد ما في الداخل والخارج، وتغلبت على بعض تيارات الخلاف فيها ولم تدع للعدو فرصة استغلالها، لا سيما بعد اغتيال أحد قادتها وهو عبان رمضان⁶.

5/4- المؤتمر الوطني:

هو الهيئة الدستورية العليا لجبهة التحرير الوطني، وهو يجتمع في التراب الوطني حالما تتوفر فيه شروط التمثيل، والمجلس الوطني للثورة الجزائرية هو الذي يحدد طريقة تمثيل الأعضاء في المؤتمر، ويعين تاريخ ومكان الانعقاد وطريقة إعداده، وحددت المادة (21) في القوانين الأساسية لجبهة التحرير مهام المؤتمر الوطني ومن بينها¹:

¹ - إبراهيم لونيسي: الصراع السياسي ...، المرجع السابق، ص 82 - 83.

² - سعد دحلب: المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، طبعة وزارة المجاهدين، منشورات دحلب 2007، ص 42

³ - المصدر نفسه: ص 42.

⁴ - محمد العربي الزبيري وآخرون: كتاب مرجعي عن الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 57.

⁵ - إبراهيم لونيسي: الصراع السياسي ...، المرجع السابق، ص 83.

⁶ - أنظر التقرير الجهوي للولاية الأولى المقدم للمنتقى الوطني الثالث...، ص 26-27.

الفصل الثاني: مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 ومرحلة التنظيم المؤسسي للثورة الجزائرية

✓- يصوت على نظامه الداخلي، ويحدد مدة جلساته وطريقة التصويت والأغلبية المطلوبة لجعل قراراته نافذة المفعول.

✓- يدرس ويصادق على تقارير المجلس الوطني للثورة

✓- يحدد المذهب والسياسة العامة لجبهة التحرير الوطني

✓- يصادق على القوانين الأساسية ويعدلها

✓- يعين المجلس الوطني للثورة الجزائرية

✓- يتمتع بكل السلطات الخاصة بإصدار القرارات ومراقبة كل منظمات جبهة التحرير الوطني.

¹ - يحي بوعزيز: من وثائق جبهة التحرير الوطني...، المرجع السابق، ص ص 31-32.

الفصل الثالث

تنامي حدة الخلاف بين قيادة الثورة بالداخل وقيادة
الثورة بالخارج: أوت 1956 / أوت 1957

1/ لجنة التنسيق والتنفيذ في مواجهة الرافضين لمقرّرات الصومام

2/ معركة الجزائر والخروج الاضطراري للجنة التنسيق والتنفيذ في فيفري 1957

3/ الدورة الثانية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية 20/28 / أوت 1957، وإلغاء أولوية
الداخل عن الخارج والسياسي عن العسكري

بعد تأسيس لجنة التنسيق والتنفيذ باشرت مهامها المنوطة بها، واتخذت مدينة الجزائر مقراً لها، وقد بدا في أول الأمر صدامها مع أعضاء الوفد الخارجي المعارض لقرارات المؤتمر. معارضة أصرت عن رفضها لقرار أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج"، وهو ما دفع بلجنة التنسيق وعلى رأسها "عبان رمضان" الذي يمكن أن نعتبره القيادة الفعلية لها. إلى انتهاج سياسية إقناع المعارضة بهذه القرارات، أو إرغامهم على ترك مناصبهم، ومن جهة ثانية خاضت لجنة التنسيق والتنفيذ معركة الجزائر، التي اضطرت من جرائها الخروج من العاصمة واللجوء إلى الخارج لتسيير الثورة بأريحية، ولكن تنامي الصراع بين الداخل والخارج أجبر المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورته الثانية على مراجعة قرار الأولوية السابق الذكر.

فما بين أوت 1956 و أوت 1957؛ مرت لجنة التنسيق والتنفيذ بظروف حرجة عرقلت مهامها كهيئة قيادية جديدة في الثورة، ووجدت نفسها في صراع داخلي ضد العدو، خاصة بعد إنشاء خط موريس الذي ساهم في عزلة الداخل عن الخارج، وفي صراع خارجي مع بن بلة ورفاقه. كل هذه النقاط أستعرضها في هذا الفصل.

1/ لجنة التنسيق والتنفيذ في مواجهة الرفضين لمقررات الصومام:

أقر مؤتمر الصومام لجنة التنسيق والتنفيذ والمشكلة من القادة الخمسة، ضمت ثلاثة أعضاء سياسيين (عبان رمضان، بن يوسف بن خدة، سعد دحلب) واثنين من العسكريين (كريم بلقاسم، وابن مهدي)، وقد اختيروا من بين أعضاء (م.و.ث.ج) ومن المتواجدين داخل التراب الوطني¹، فهي بمثابة مجلس حرب ، تقود وتوجه جميع فروع الثورة، الفرع العسكري والفرع السياسي وكذا الدبلوماسية، ومن مهامها الإشراف على جميع مرافق الثورة السياسي والعسكري والدبلوماسي والاجتماعي والإداري²، ويصفها سعد دحلب أنها أكثر من مكتب سياسي، فهي ديوان حرب حقيقي ومتمكن من كل السلطات السياسية والعسكرية في الفترات الفاصلة بين جلسات المجلس الوطني للثورة، ولأول مرة تجد سلطة جبهة التحرير الوطني نفسها منسقة ومركزة في هيئة محددة³.

وبعد ظهورها عملياً وجدت نفسها في صراع مع قادة الوفد الخارجي الذي يقوده بن بلة، بسبب مؤتمر الصومام من حيث تمثيله وقراراته، خاصة في مسألة إقرار أولوية الهيئة الداخلية على الهيئة الخارجية، وأولوية السياسي على العسكري، ومن جهة أخرى تولي أعضاء جدد غير محسوبين للتيار الثوري، وتوليهم مناصب قيادية هامة في الثورة، ونخص بالذكر كل من بن يوسف بن خدة

¹ - عمار قليل: المرجع السابق، ص 315.

² - عن مهام لجنة التنسيق والتنفيذ أنظر جريدة المجاهد: العدد 11، الصادر بتاريخ 1 نوفمبر 1957، ص 9.

³ - سعد دحلب: المصدر السابق، ص 30.

وسعد دحلب اللذان أصبحا عضوين فاعلين في (ل.ت.ت)، وفرحات عباس و محمد يزيد في (م.و.ث.ج)، بل حتى وجود عبان رمضان في قاطرة القيادة الداخلية للثورة لم يكن محل رضى لبن بلة و بوضياف.

ويرى البعض أن كل من "عبان رمضان وكرم بلقاسم" قد نجحا في خلق قوة ثورية جديدة منبثقة منهما ومن المركزين كبن خدة ودحلب، وأصبح القادة المؤسسون للمنظمة الخاصة التي حولت إلى جبهة التحرير الوطني مثل بوضياف وبن بلة مجرد ممثلين للجبهة في الخارج¹. لقد كان أمام لجنة (ل.ت.ت) خيارين اثنين. إما استمالة الوفد الخارجي وكسب ثقته مع التحلي بالصبر، وإما مواجهته وإزاحته من الطريق لتأدية مهامها على أكمل وجه، والظاهر أن الخيار الثاني هو الذي ساد، فأمام متطلبات الثورة ومستجداتها، خاصة في مجال تزويد الثورة بالسلح من الخارج قام عبان رمضان بتعيين ممثلين جدد وإرسالهم إلى الخارج مكان بن بلة وزملائه، بعد موافقة أعضاء المؤتمر²، فعين لمين دباغين مكان بن بلة ممثلاً للثورة بالقاهرة، للتحقيق في عمليات نقل السلاح³، والحقيقة عكس ذلك حسب العربي الزبيري، فإن أعضاء مندوبية الخارج هم الذين طالبوا بإرسال لمين دباغين إلى القاهرة ليكون رئيساً عليهم⁴، و حسب فتحي الديب؛ أن عبان حاول كسب الحكومة المصرية لتأييد ودعم لجنة التنسيق والتنفيذ للسيطرة على مقدرات الكفاح الجزائري في الداخل والخارج⁵.

حاول عبان رمضان تبرير وشرح قرارات المؤتمر في رسالة توضحية لبن بلة وأعضاء الوفد الخارجي؛ أنه تم الاعتماد في تشكيل المجلس الوطني للثورة (CNRA) على مقياسين وهما: أولهما الدور الذي لعبه بعض الإخوة وثانياً أهمية الدور الذي يقوم به بعض الإخوة حالياً⁶، ويقصد بالإخوة الأسماء التي كانت محل معارضة الوفد الخارجي بناء على حالتين. الأولى حالة "لحول وبودة وكيوان"، وهي أسماء ارتبطت بالأزمة السياسية لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية،

¹ - عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 398.

² - بويكر حفظ الله: التموين والتسليح إبان ثورة التحرير (1954 - 1962)، طاكسيج كوم، الجزائر، 2011، ص 241.

³ - يأتي ذلك بعد أن اشتكى بن مهدي قبيل انعقاد مؤتمر الصومام حين كان متواجد بالقاهرة شهر ماي 1956 لجلب السلاح من بلة وتنظيم وصوله للمجاهدين، إلا أنه عاد خائباً وعبر عن غضبه وانزعاجه من بلة. أنظر خالفة معمري: المرجع السابق، ص ص 325-326.

⁴ - محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، المرجع السابق، ص 83.

⁵ - فتحي الديب: المصد السابق، ص 247.

⁶ - ميلود تيزي: (خلفيات الصراع بين الداخل والخارج بعد مؤتمر الصومام 1956)، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، العدد الأول، مخبر الجزائر تاريخ ومجتمع في الحديث والمعاصر، ص ص 153-154.

ويعترض قادة الثورة في الميدان على عودتهم إلى قيادة الثورة. في حين اعتبرهم عبان مناضلون في جبهة التحرير، والحالة الثانية هي حالة العباس بن الشيخ الحسين الذي تحفظ عليه أعضاء الوفد الخارجي واقترحوا بدله إبراهيم مزهود المحافظ السياسي لمنطقة الشمال القسنطيني، وأرجع عبان عدم اختيار الشيخ البشير الإبراهيمي كعضو في المجلس الوطني للثورة لكبر سنه¹. أما تبريره حول تعيين كل من بن خدة ودحلب في مواقع قيادة أعلى هيئة تنفيذية للثورة أنه تم وفقاً للمبدأ التنظيمي الذي أقر أولوية الداخل على الخارج، و أولوية السياسي على العسكري، ويرى كل من بن خدة ومحمد تقيّة بأن المبادرة التنظيمية التي تم إقرارها في مؤتمر الصومام كانت طبيعية وحكيمة في جوهرها بالرغم من وجود قراءات سلبية التي فسرتها بخلفيات الصراع حول القيادة بين الداخل والخارج²، غير أن الموقف الرفض لصعود النخب السياسية الوطنية في دوائر القيادة العليا أضفت على تعيينها بعداً أكثر ارتباطاً بالتسابق نحو التآمر و الزعامة³. وبخصوص أولوية الداخل على الخارج، فقد فسّر ذلك إلى استحالة قيادة الثورة من الخارج، وأن منطق الأشياء يقتضي أن يكون الخارج تابعاً للداخل، وأوضح أن الداخل هو مصدر شمولية الثورة وله أهلية التحكم في القوى الرئيسية للثورة⁴. لقد جعل عبان رمضان مشكل التسليح عاملاً أساسياً في تعييناته، فعزل بن بلة ورفاقه عن الجهاز التنفيذي لقيادة (ج.ت.و)، لحصيلتهم المتواضعة في مجال التسليح، وهو تقدير خاطئ في نظري، فمهمة شراء الأسلحة وجمعها وإدخالها إلى الجزائر عبر الحدود لم تكن مهمة سهلة كما يتوقعها عبان، والحقيقة التاريخية تثبت عكس ذلك، فمجهودات الوفد الخارجي في هذا المجال كانت جد ثمينة حسب الشهادات التاريخية، وإن كان هناك تقصير فمرده لصعوبة المهمة لا أكثر، وإن إقصائه لأربعة من قادة الفاتح نوفمبر 1954 (بن بلة، بوضياف، آيت أحمد، خيضر) من الهيئة التنفيذية لقيادة الثورة لتقصيرهم في المهمة. يعتبر سببا كافيا لهؤلاء في معارضة المؤتمر ورفض كل قراراته.

وفيما يتعلق بإنشاء حكومة مؤقتة في الخارج. فإن بن بلة قدّم مقترحات في هذا الشأن إلى عبان، إلا أن هذا الأخير رفض ذلك، كما رفض مشروع إنشاء لجنة عليا مُشكلة من (12) عضواً

¹ - المرجع نفسه: ص 154.

² - Mohamed Tegui: L'Algérie en guerre, op. cit, P 217.

³ - عبد النور خيثر: تطور الهيئات القيادية..، المرجع السابق، ص 164.

⁴ - المرجع نفسه: ص 154.

يتقاسم الداخل والخارج من خلالها قيادة الثورة¹.

وهناك من يرجع بداية الصراع بين الداخل والخارج إلى قبل مؤتمر الصومام إلى الرسالة المشبوهة التي أرسلت إلى بشير شبحاني مع نهاية سنة 1956، والتي تضمنت دعوة قادة المنطقة الأولى والمناطق الحدودية الشرقية إلى التمرد على القيادة المركزية التي يقودها عبان، وهو ما جعل هذا الأخير يوجه رسالة شديدة اللهجة إلى خيضر ممثل الوفد الخارجي، منبهاً إيّاه أنه إذا ثبت تورط بن بلة في ذلك فإنه يستحق الشنق²، كما وجه عبان تحذيراً لبن بلة وعناصره من الاتصالات غير الرسمية مع الفرنسيين، وطلب منهم عدم التصرف كوزراء وسفراء قبل الآوان، بعد ما لاحظ تركيزهم على الجانب الدبلوماسي وتقصيرهم في الجانب اللوجستيكي³.

ونتيجة تهميش بن بلة ورفقائه. فقد انتقل الصراع إلى تونس القاعدة الإستراتيجية للثورة، والتي تأتي منها الأسلحة وتتجمع فيها مصالح الثورة، ومكان التقاء قادة أوراس النمامشة والقاعدة الشرقية، ولهذا حرص بن بلة على كسب المعركة باتخاذها قادة أساسية للانقلاب على الداخل⁴، فبن بلة كان مستعداً للمواجهة مع عبان، لذا كلف السيد " أحمد مهساس " بتنظيم المقاومة ضد (ل.ت.ت) في ليبيا وتونس، و الاتصال ببعض إدارات الولاية الأولى في الأوراس⁵.

فعن مهساس؛ فقد صرّح علانية في القاهرة عن تمرده ورفضه لأرضية المؤتمر وما صدر عنه من نتائج وقرارات⁶، ويُرجع معارضته إلى قناعات إيديولوجية، وإلى غياب المناضلين كمصطفى بن بولعيد، وممثلي فيدرالية (ج.ت.و) بفرنسا، والقادة التاريخيين بالخارج، ليتحول الصراع الدائر من صراع سياسي إلى صراع إيديولوجي، بتجاهل أحد أسس ومقومات الشعب الجزائري المسطر في بيان الفاتح نوفمبر، واتهام أصحاب القرار بتغييب البعد الإسلامي والعربي، بإشراكهم التيار الشيوعي في اتخاذ قرارات المؤتمر⁷.

وشكل مهساس تحالفاً مع بعض القادة الميدانيين لمنطقة سوق أهراس وبعض قادة الأوراس واستقطاب كل الأصوات المعارضة. خاصة المناطق التي لم تشارك في مؤتمر الصومام لمواجهة

¹ - المرجع نفسه: ص 150.

² - أنظر الوثيقة رقم (11) المؤرخة في الجزائر 4 نوفمبر 1955 في كتاب مبروك بلحسين: المصدر السابق، ص 115.

³ - عبد النور خيثر: تطور الهيئات القيادية..، المرجع نفسه: ص 150.

⁴ - عبد الله مقلاتي: محمود الشريف قائد الولاية الأولى ...، المرجع السابق، ص 31.

⁵ - صالح بلحاج: جذور السلطة في الجزائر..، المرجع السابق، ص 20.

⁶ - محمد خيشان: المرجع السابق، ص 128.

⁷ - فتحي الديب: المصدر السابق، 247.

إبراهيم مزهودي وعبد القادر بن عودة، المكلفين بتمثيل الثورة لدى السلطات التونسية والإشراف على قاعدة تونس التابعة لجيش التحرير الوطني، فقد أثار مهساس موجة الاحتجاجات التي عرفتھا المنطقتان الناقمتان على المؤتمر، فاتّهم قادة سوق أهراس القيادة التنفيذية الجديدة بتجاهل خصوصية منطقتهم كمنطقة لوجيستكية، وعدم إعطائها تنظيمًا قانونيًا كباقي الولايات الستة، أمّا قادة الأوراس نقموا على لجنة التنسيق والتنفيذ في تعيين قيادة الولاية التي لا تحظى بالقبول والإجماع لدى مجاهدين الولاية¹.

استطاع مهساس بدعايته المدروسة أن يكسب ثقة وحدات جيش التحرير الوطني في الحدود الشرقية، واستغل رغبة بعض القادة هناك؛ كعمار بوقلاز في الانفصال عن الولاية الأولى والثانية و إنشاء القاعدة الشرقية؛ كقاعدة لتمويل الثورة بالسلاح، مستندين إلى دعم حكومة بورقيبة، التي لا يمكنها تقديم ذلك في ظل تواجد المعارض صالح بن يوسف في صفوفهم².

وفي الوقت الذي تلقى فيه قادة الخارج ضربة موجعة بعد قرصنة الطائرة المتوجهة إلى تونس يوم 22 أكتوبر 1956، كان وقع ذلك على (ل.ت.ت) كالمطر الذي أسكن عواصف الرياح، فالقاء القبض على أبرز خصومها. معناه إزاحتهم من الطريق³، للتفرغ إلى جيوب المعارضة في تونس والحدود الشرقية، فاستعملت (ل.ت.ت) الحنكة السياسية لتقريب وجهات النظر بين المتخاصمين، والنظر في وحدة الثورة وإزالة كل التأثيرات السلبية العالقة، وسعت إلى شرح نتائج المؤتمر في تونس عن طريق كل من "عمار بن عودة وأوعمران وإبراهيم مزهودي" وإيجاد حل لمشكل تزويد الداخل بالسلاح⁴ ومعالجة مسألة مهساس، خاصة بعد أظهر الوفد الخارجي مرونة في تعاطيه مع قرارات المؤتمر وتبنيها بعد التعديل الذي أجراه عبان بتعيينه لمين دباغين على رأس الوفد الخارجي، إذ عمل هذا الأخير على اعتراف الحكومة المصرية بشرعية المؤتمر وقراراته، وبمهساس الذي أضحى خطرًا على الثورة، بعدما أهمل الأسلحة الموجهة إلى المجاهدين، ومحاولته ضم المناطق المتاخمة لتونس⁵.

وكأحد السبل في معالجة الأزمة تدخل لمين دباغين وتوفيق المدني بإرسال مناضلين لتطويق الأزمة مع عناصر الوفد الخارجي، وضمان حركة القواعد الخلفية في تمويل الثورة بالسلاح

¹ - خيثر عبد النور: تطور الهيئات القيادية..، المرجع نفسه: ص 166.

² - Mohammed Harbi : Le FLN, Mirage et Réalité, OP.CIT , p182

³ - عن تفاصيل اختطاف طائرة الوفد الخارجي . أنظر الفصل الثاني.

⁴ - أنظر شهادة عمار بن عودة: على النت، الموقع السابق.

⁵ - محمد خيشان: المرجع السابق، ص 131 - 132.

والذخيرة، واتصل دباغين بالرئيس التونسي حبيب بورقيبة حول مؤتمر الصومام وقضية أحمد مهساس، وكثف تحركاته من أجل تسهيل مهمة أوعمران في تونس لتسوية الأزمة¹، كما أن (ل.ت.ت) أرسلت أحمد مزهودي يوم 03 ديسمبر 1956 برسالة إلى مهساس يدعوه فيها إلى العمل سويًا تحت قيادة (ل.ت.ت)، وفي حالة رفضه سيتم إقصاؤه².

وعلى ضوء تحركات كل من دباغين وتوفيق المدني نسجل قيام الوفد الخارجي بعقد ندوة جزائرية تونسية لتنشيط العلاقات بين البلدين، والنظر في مهساس وأثره على العلاقات الثنائية بينهما، وبدا أن الوفد الخارجي فشل في إقناع مهساس بالعدول عن موقفه، واستمر في معارضته، بل تهدده لقيادة الداخل. الأمر الذي دفع بعبان إلى نهج أسلوب القوة ضده، واختزال الجهود التي يقوم بها الوفد الخارجي بمعية (ل.ت.ت)، إذ جهز عبان حملة عسكرية بمحاصرة مكتب محمود الشريف الذي مال لمهساس، وإلقاء القبض على هذا الأخير وإحالته إلى المحكمة. التي خلصت إلى إنهاء مهامه³، وإرغامه على الخروج من تونس⁴، كما استطاع أوعمران من إزاحة عبد الحي مندوب الثورة في تونس والذي وصفته القيادة التونسية بأنه دولة داخل دولة⁵.

ونتيجة لما آلت إليه الأوضاع في الأوراس. أوفدت (ل.ت.ت) لجنتين للتحقيق في الأوراس بقيادة العقيدين محمدي السعيد وعميروش نهاية سنة 1956⁶، وتمكنت من تثبيت عدد من القادة على رأس مجلس الولاية، وذلك بعد جلسات في تونس مع ممثلين من الأوراس⁷، وتذكر الكتابات الكتابات التاريخية أن قيادة الثورة لم تستطع تهدئة الوضع وإخماد المعارضة في ولاية الأوراس وفي المناطق الحدودية الشمالية الشرقية إلا بعد القبض على "عباس لغرور ولزهر شريط" في تونس، اللذان عارضا قرارات مؤتمر الصومام، وعدم الانصياع لقرارات (ل.ت.ت)، وهما أبرز القادة

¹ - المرجع نفسه: ص 133.

² - إبراهيم لونيبي: الصراع السياسي.. المرجع السابق، ص 58 - 59.

³ - محمد خيشان: المرجع السابق، ص 134.

⁴ - يذهب الطاهر زيبيري في مذكرته أن مهساس مندوب الثورة في القاهرة اعتقل من طرف عمر أوعمران وتم وضعه الإقامة الجبرية لمعارضته قرارات مؤتمر الصومام وتحريض قادة الجبهة الشرقية (الولاية الأولى والقاعدة الشرقية) على عدم الاعتراف بها، لكن مهساس تمكن من الهرب متهمًا (ل.ت.ت) بمحاولة تصفيته جسديًا. أنظر الطاهر زيبيري: المصدر السابق، ص 167.

⁵ - المصدر نفسه: ص 167.

⁶ - عبد النور خيثر: تطور الهيئات القيادية.. المرجع السابق، ص 166.

⁷ - عمار ملاح: محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، 2004، ص 134 - 146.

الميدانيين للأوراس رفقة عجول، وقد رفض لغرور وشريط البقاء في تونس تحت إمرة لجنة التنسيق، وأصر على الالتحاق بوحدهم في الداخل¹، وتمت محاكمتهم رفقة آخرين، وتشكلت محاكمتهم وفق عمار بن عودة من: " عبد الله بن طوبال رئيساً، بن عودة نائبه، عمار بوقلاز عضواً، ومحمود الشريف مدعيًا"².

وقد اعترف لغرور بقتل شبحاني بشير، وكان يعتقد أنه بإمكانه إقناعهم بوجهة نظره وصواب خياراته. خاصة أنه كان يثق كثيراً في أوعمران وكريم بلقاسم³، وحُكما الاثنان بتهمة العصيان والتمرد، ونفذت (ل.ت.ت) فيهما حكم الإعدام⁴.

وبعد إعدام الجميع بقي لزهري شريط جريحاً، وعثر عليه راعي غنم الذي أبلغ مركز "تاجروين" التابع للتنظيم الجزائري، أين أكملوا عليه الذبح في المكان المسمى " فريطيسة" يوم 27 جوان 1957⁵، وعلى غرار تصفية لغرور وشريط ذكر الرائد عثمان سعدي أسماء أخرى أعدمت، وهي: " محمد بن علي، بوزيد، لزهاري، الباهي شوشان، عبد الحفيظ السوفي" في ناحية جبل بوريعية على الحدود شهر جوان 1957⁶.

وعينت (ل.ت.ت) العقيد محمود الشريف على رأس قيادة ولاية الأولى، غير أنّ قادة المناطق لم يرضوا به قائداً للولاية⁷، والواضح أن جيش التحرير في الأوراس أصبح بين مؤيد ومعارض لـ (ل.ت.ت)، ودخل الطرفان في صراع دموي، حيث كلف عبد الله بلهوشات بمقاتلة الوحدات

¹ - عثمان سعدي بن الحاج: المصدر السابق، ص 137.

² - يوضح صالح لغرور في شهادته: " أن شقيقه عباس كان متواجداً بتونس في مهمة صلح بين قيادة الولاية، والاتصال بقيادة الوفد الخارجي، إلا أنه وضع تحت الإقامة الجبرية من طرف التونسيين بالتواطؤ مع (ل.ت.ت)، وتم إفشال اجتماع الصلح، ولم تنتج لعباس فرصة الدفاع عن نفسه أمام اللجنة لتبرير مواقفه رغم تواجد كريم بلقاسم وأوعمران اللذين كان يثق فيهما، وأن يملك ثقة كبيرة في إقناع الجميع أثناء المحاكمة، وقد رفض فكرة الهروب وتفادى الدخول في حرب معهم حقناً لدماء الجزائريين، ولم يتوقع أن ينفذ فيه الحكم بسرعة. أنظر صالح سعودي: صالح لغرور في حوار صريح حول مسار الثورة، وملف الاغتيالات، الحلقة الثانية، شهادة قلم على النت: siliana-net.blogspot.com

³ - الطاهر زبيري: المصدر السابق، ص 167.

⁴ - عبد النور خيثر: تطور الهيئات القيادية.. المرجع السابق، ص 166.

⁵ - عثمان سعدي بن الحاج: المصدر السابق، ص 138 - 139.

⁶ - عثمان سعدي بن الحاج: المصدر السابق، ص 139.

⁷ - لم يوفق محمود الشريف في مهمته، فلم يستطع إيقاف الصراع الدائر بين إدارات الولاية، فالبعض منهم لم يكن راضين راضين على تعيينه، خاصة عرش النمامشة الذي ينتمي إليه، ودخل في صراع مع لزهري شريط بعد تعيين هذا الأخير على المنطقة السادسة، باعتبار أن محمود الشريف ليس من مفجري الثورة، وكان ضابطاً في الجيش الفرنسي، ولم يمر على

الرافضة للجنة، والتي يقود بعضها" محمد أمزيان ومسعود بن عيسى" ¹، هذا الأخير قام في نهاية سنة 1957 بصد 146 مقاتل تم تجنيدهم في الولاية الثالثة، عندما كانوا في طريقهم إلى تونس مروراً بالولاية الأولى، ويذكر جيلبرت ميني أن مسعود بن عيسى أمر بتصفية هؤلاء ذبحاً، وأعلن أنه ثار لقادة الأوراس الذين تعرضوا للاغتيال من طرف (ل.ت.ت) في المعركة المسماة " حمام ليف" ².

ولم يستتب النظام هناك إلا بعد تثبيت محمود الشريف على قيادة الولاية الأولى، بعد تحديد وإزالة خصومه، كما عاد العقيد عمارة بوقلاز قائد القاعدة الشرقية إلى بيت الطاعة في إطار التسوية، وما يجب أن نشير إليه أن عبان كان معارضاً بالأساس في تأسيس القاعدة الشرقية، والتي كانت في نظره جزءاً من الولاية الثانية ³. وتمكنت (ل.ت.ت) من فرض نفسها والتحكم في مجريات الأمور داخلياً وخارجياً، فقد احتوى الأمين دباغين رئيس الوفد الخارجي أزمة ما بعد الصومام واستطاع امتصاص مضاعفاتها في تونس خاصة.

2/ معركة الجزائر والاضطراري للجنة التنسيق والتنفيذ في فيفري 1957:

2/1- معركة الجزائر والاستعانة بإضراب الثمانية أيام:

عن معركة الجزائر يقول بن خدة: « في العشر الأوائل من شهر نوفمبر 1956 كنا خمسة أعضاء في (ل.ت.ت) بمجموعة متكاملة عند " محمد عوامرة " الملقب برشيد، وقررنا القيام بحرب صعبة، وهو ما دعا فرنسا إلى زيادة عدد قواتها من ستون ألف مقاتل سنة 1954 إلى أربعة مائة ألف مقاتل سنة 1956» ⁴، وكثف " غي مولي" سياسة القمع والإبادة في الجزائر، حيث باشر الإعدامات والتي أسماها حرب بدون منازل، ولها اعتماد كبير على التخطيط، الذي دفع بالفرنسيين إلى ممارسة أبشع الأساليب ضد شعب طالب بالحرية والاستقلال ⁵.

التحاقه بالثورة سوى أقل من سنة، ولعلاقته بتصفية جماعة عباس لغرور ولزهر شريط، وهناك من اتهمه بالولاء لكريم بلقاسم =

= وللاشارة هنا أنه بقي يقود الولاية الأولى من تونس إلى غاية شهر ديسمبر 1957. حين التحق بلجنة التنسيق والتنفيذ. أنظر الطاهر زبيري: المصدر السابق، ص 172، وأيضاً الطاهر سعيداني: المصدر السابق، ص 157.

¹ - عثمان سعدي بن الحاج: المصدر السابق، ص 140.

² - Gilbert Meynier: L'interieur du FLN. OP CIT, P394- 395.

³ - Ibid:P 400.

⁴ - Ben youcef Ben Khedda : Alger Capitale de la Résistance 1956-1957, Ed, Houma 2005, P 41.

⁵ - Ibid : P 41.

لقد بحثت (ل.ت.ت) في إطار مهامها عن أشكال جديدة في النشاط الثوري، بعدما لقيت الثورة تأييداً من طرف الجماهير الشعبية وانتقال هذا التأييد من الريف إلى المدينة، وأعطت عمليات فدائية في العاصمة قامت بها فرقة الكومندوس أملاً لبن مهدي وعبان في إمكانية نقل فكرة الحرب إلى المدن بهدف نسج وربط نشاط المجاهد في الريف بالنشاط الشعبي في المدن، وفي هذا المنظور ترى القيادة التنفيذية أن صدى القنابل في العاصمة أكثر قوة ودفعة من المعارك الطاحنة في الجبال¹، و تحول الأداء الثوري في العاصمة في أواخر سنة 1956 إلى استهداف الأماكن العمومية التي يرتادها الكولون وعناصر الأمن، وأسفر عن خسائر كبيرة في صفوف الأوروبيين في العاصمة في بضعة أشهر فقط، وكان الرد قمعي ووحشي من الحكومة الفرنسية تجاه العمليات الفدائية، حيث اكتسحت الفرقة العاشرة للمظليين العاصمة لتدمير التنظيم الثوري وتصفية قادته²، ولمواجهة اجتياح الجنرال ماسو دعت (ل.ت.ت) إلى إضراب شعبي لمدة ثمانية أيام.

اقترح ابن مهدي مدة الإضراب شهراً لشل حركة البلاد ويشمل تدريجياً كامل مناطق الوطن³، ورأى باقي أعضاء اللجنة في اقتراح بن مهدي مبالغة من حيث طول المدة وستكون عواقبه وخيمة، وبعد نقاش اتفقت اللجنة بالإجماع أن تكون مدة الإضراب ثمانية أيام فقط⁴، وإن كان عبان وابن مهدي وعبان متفقون على قيام الشعب الجزائري بإضراب في الجزائر العاصمة يناهز بالمطالبة بالاستقلال في الوقت الذي تطرح فيه قضيته للنقاش في الأمم المتحدة لأول مرة، في حين كان كريم بلقاسم ودحلب متخوفان من انعكاسات ردة الفعل الفرنسية التي قد تقوّض نهائياً نشاط الثورة في منطقة حيوية كالعاصمة⁵.

لقد اجتمعت عدة نقاط دفعت إلى تبني الإضراب ومنها⁶:

√- تحمس عبان وابن مهدي وإيمانها بأن ساعة النصر قريبة لتحريض سكان المدن لدخول المعركة من بابه الواسع، وفي هذا السياق تأكيد على قوة الثورة وجبهة التحرير الوطني خلال نقاشات الأمم المتحدة.

√- تأكيد التفاف الشعب الجزائري حول جبهة التحرير الوطني.

¹ عبد النور خير: تطور الهيئات القيادية...، المرجع السابق، ص 167.

² المرجع نفسه: 168.

³ خالفة معمري: المرجع السابق، ص 411.

⁴ الطاهر آيت حمو: المرجع السابق، ص 100.

⁵ عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص ص 96-97.

⁶ المرجع نفسه: ص 97.

٧- إشراك فئات اجتماعية جديدة في تنشيط الثورة. خاصة سكان المدن والطبقة العاملة والتجار الذين يتحملون عبء إنجاح الإضراب والدخول عملياً في معاداة المستعمر.

فكانت معركة مدينة الجزائر مع نهاية سنة 1956 ومطلع سنة 1957 نقلة نوعية للثورة، التي انتقلت إلى تحد جديد هي خوض حرب " المدن "، لتتوج هذه المعركة بإضراب الثمانية أيام الذي سيمتد من 28 جانفي إلى 04 فيفري 1957¹، وتصفه (ل.ت.ت) بالإضراب التاريخي، وأنه سيكون الخطوة حاسمة في سبيل تحقيق النصر، ومن جهة أخرى شنت القوات الفرنسية حرباً نفسية تجاه السكان، وأنشأت المناطق المحرمة وأقامت المحتشدات لعزل الشعب عن جبهة التحرير²، وأصدرت مرسوماً يوم 14 ديسمبر 1956 يمنح بموجبه سلطة الحفاظ على الأمن بالعاصمة للجنرال " ماسو " قائد الفرقة العاشرة للمظليين من قبل " لاکوست " ³، كما ضاعفت في عدد قوات الجيش وتحركاته ضد السكان، وهي نقطة مشجعة للإضراب الذي سيستقطب تلك القوات نحو العاصمة في اعتقاد (ل.ت.ت).

بدأ إضراب ثمانية أيام بداية من 28 جانفي إلى غاية 4 فيفري 1957، قصد تدويل القضية الجزائرية. بعد تزامن تاريخ الإضراب بإحدى دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة ⁴، وفي أول يوم من الإضراب بدت المحلات مغلقة والشوارع فارغة، وهذا بداية نجاحه، كما لفت انتباه دول العالم من خلال الصحافة الفرنسية باعتباره إضراباً شاملاً ومدهشاً، وفي المقابل نفذ الجنرال " ماسو " تهديده مستعملاً القوة في فتح المحلات وإرجاع العمال من بيوتهم ⁵، كما قام بعمليات استتطاق وتعذيب للسكان ورميهم في المحتشدات، بهدف الوصول إلى القواعد والخلايا الثورية.

إن شدة الإضراب كانت كالتيار الجارف، فالحركة الاحتجاجية لم تتوقف رغم تنازل البعض عن الإضراب من شدة الرعب والقمع، ومع ذلك استمر إلى آخر أيامه، وبوضع حد للعمليات الفدائية واعتقال عدد كبير من تنظيم الجبهة ومن بينهم القائد التاريخي " بن مهيدي "، وعزلهم القسبة، ظنت الإدارة الاستعمارية أنها ربحت " معركة الجزائر " ⁶.

¹ - عبد النور خيثر: (تطور الثورة التحريرية وردود الفعل الاستعمارية 1954 - 1958)، المؤرخ، العدد 01، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر 2002، ص 329.

² - أحسن بومالي: (مراكز الموت البطيء وصمة عار في جبين الجمهورية الفرنسية الرابعة الاستعمارية)، المصادر، العدد 8، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 الجزائر، ص 35

³ - Patrik Eveno et Jean Planchais : *La Guerre D'Algérie*, OP CIT, P115.

⁴ - عبد النور خيثر: *تطور الهيئات القيادية..*، المرجع السابق، ص 168.

⁵ - Patrik Eveno et Jean Planchais : *La Guerre D'Algérie*, OP CIT, P 115.

⁶ - عبد الله مقلاتي: *المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية*، المرجع السابق، ص 99.

ومهما كانت طبيعة وفعالية الإضراب، فلا يمكن التقليل من عظمة أيامه وعظمة صانعيه، فقد كان له صدى كبير، حيث أعطى دفعا سياسيا لقيادته وسندا ودعما للثورة معا، فوسعت (ج.ت.و) نشاطها في فرنسا من خلال فتح جبهات للعمليات الفدائية هناك، لتشمل المنشآت العسكرية والاقتصادية، لتبين للسلطات الاستعمارية قدرتها على نقل المعركة المسلحة إلى أرض فرنسا ونشر الرعب في أوساط الفرنسيين، وليستشعروا بما يتعرض له الجزائريون من قتل وتعذيب¹، وأدرج بن خدة هذا الإضراب ضمن العمليات النادرة ذات البعد الوطني التي شهدها الشعب الجزائري. خاصة في السنوات الثماني الأخيرة من حرب التحرير²، وإن كانت هناك جوانب انعكست سلبا على (ل.ت.ت)، إلا أنه في نفس الوقت أضاء جانباً مهماً من الثورة ببعديها السياسي والعسكري داخليا وخارجيا، بحيث:³

√ - أدرك العالم بأن الشعب الجزائري يريد استقلاله.

√ - أن (ج.ت.و) هي المخاطب الوحيد لفرنسا

√ - تعزيز مكانة وسمعة (ج.ت.و) داخليا وخارجيا.

√ - إبراز وحدة الجزائريين وصمودهم أمام وحشية المستعمر.

وقد استمرت معركة الجزائر بعد أن قررت (ج.ت.و) الخروج من العاصمة، واستخلفت عبد المالك تمام للإشراف على مدينة الجزائر، وواصل ياسف سعدي قيادة الجهاز العسكري والسياسي، وعمل على تفعيل النظام بالعاصمة⁴، وأضحى ياسف سعدي المسؤول الأول عن النظام بالعاصمة، غير أنه اعتقل يوم 23 سبتمبر 1957 رفقة زهرة ظريف⁵، ليخلفه علي عمار (علي لابوانت)، ليقع هو الآخر في كمين المظليين بالقصبة بعد تحديد مكانه من خلال المراسلات المتبادلة بين علي لبوانت وصافي زروق^{*}، ويسقط شهيدا رفقة حسيبة بن بوعلي، والطفل "عمر الصغير" ابن أخ ياسف سعدي، وكذا قرابة عشرون شخصا من المواطنين بعدما لجأ المظليون إلى

¹ - عبد الكامل جويبة: الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص 204.

² - خالفة معمري: المرجع السابق، ص 424.

³ - المرجع نفسه: ص 424.

⁴ - عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية، المرجع نفسه، ص 100.

⁵ - حسين بن معلم: ج1، المصدر السابق، ص 129.

^{*} - اسمه الحقيقي "غندريش حسن" قائد الناحية الثالثة في منطقة الجزائر المستقلة، أُلقي عليه القبض من قبل الفوج الثالث للمظليين يوم 6 أوت 1957، ووافق على العمل مع ضابط المخابرات الفرنسية النقيب شبان وكان ذلك سزا ليتواصل مع ياسف سعدي وبعده علي لبوانت، أنظر المصدر نفسه: ص 129.

تفجير الحي بأكمله¹، بعد هذه العملية التي راح ضحيتها أبطال العاصمة صرح النقيب " ليجي" بأن معركة الجزائر الثانية انتهت في الثامن أكتوبر 1957².

وإن كان الإضراب شكل من أشكال العمل الثوري الذي يؤمن به عبان وبين مهدي وتحقيقه نجاحًا كبيرًا في تبني الجماهير لـ (ج.ت.و) في المناطق الحضرية، إلا أن عواقب ذلك كانت فاشلة بالنسبة لـ (ل.ت.ت).

2/2- الخروج الاضطراري للجنة التنسيق والتنفيذ:

نتيجة الوضع غير الملائم، فقد فرضت السلطات الفرنسية الحصار الشديد على العاصمة منذ مطلع سنة 1957، وحملة القمع التي صاحبت إضراب الأيام الثمانية، واستشهاد القائد التاريخي ابن مهدي وأبطال آخرون...، واكتشاف القوات الفرنسية لتنظيم (ج.ت.و) وتحطيمه يومًا بعد آخر؛ كل هذا جعل اللجنة الخماسية لـ (ل.ت.ت) تطرح على نفسها خيار مغادرة العاصمة³ واللجوء إلى الجبال، ثم الخروج إلى تونس والمغرب⁴، بعدما حوَصِر مقرها في الجزائر العاصمة. وإذا ربطنا خروج (ل.ت.ت) من العاصمة نحو الخارج بالأسباب السابقة الذكر ومنها فشلها في معركة الجزائر وما انعكس عليها سلبًا من جراء ذلك، فإن قادتتها أرجعوا انتقالهم إلى الخارج لأسباب أمنية، وذلك من أجل الحفاظ على القيادة الوطنية، أين يتعين عليها الاستقرار مؤقتًا قبل أن تعود إلى البلد في ظروف أحسن، ويستقر المسؤولون الوطنيون بالخارج، وهذا الوضع لا يمنع جيش التحرير ولا جبهة التحرير من بسط وجودهما عبر كل القطر⁵، وفي هذا الصدد يقول عبان رمضان: " لقد كبرت الثورة ولا بُد أن تكبر معها "، ويقول بن خدة: « أن اللجنة قدّرت أنه من الصعب مواصلة تسيير الثورة انطلاقًا من الجبال »⁶، ويذهب خالفة معمري إلى أن مغادرة (ل.ت.ت) العاصمة كانت مخططة ومبرمجة قبل إلقاء القبض على بن مهدي، حيث أصبح من الصعب ضمان الأمن لباقي أعضاء اللجنة منذ اقتحام الفرقة العاشرة للمظليين كل أحياء العاصمة

¹ - المصدر نفسه: ص 130.

² - Leger Poul Alain : Aux carrefours de la guerre, ed, Albin Michel, Paris, 1970, P 261. Et Le Mire Henri :op. cit, p190.

³ - Patrik Eveno et Jean Planchais : La Guerre D'Algérie, OP CIT, P 115

⁴ - الطاهر زيري: المصدر السابق، ص 167.

⁵ - Mohamed Teguia : L'algerie en guerre, op.cit, p 229.

⁶ - محمد عباس: نصر بلا ثمن... المرجع السابق، ص 228.

وتنصيبها وحدات بالقصبة لمراقبة كل التحركات¹، ولا يستبعد في نفس الوقت أن تكون عمليات القمع التي سلطت على العاصمة وتشديد الخناق على قادة الثورة الرئيسيين هي التي جعلت أعضاء (ل.ت.ت) يتخذون في عجلة قرار الخروج من العاصمة².

ومهما كانت أسباب ودواعي خروج (ل.ت.ت). فإنها كانت ذات سلطة تنفيذية حقيقية حازت على ثقة البلاد بواسطة مجلس مقيم فيها، ومتمتع بتأييد السكان، وبعد أن مارست نشاطها على أرض الوطن مدة أحد عشر شهراً، اضطرت بعدها للخروج وهي مزودة بالمبايعة القانونية التي تلقتها³.

وقبل خروج (ل.ت.ت) من العاصمة باتجاه الأطلس البلدي. استخلفت المناضل عبد المالك تمام عضو مجلس الثورة لتسيير الشؤون العادية، إلا أنه وقع في الأسر⁴، وعن بداية خروجهم من العاصمة، تكفل محمد أوعمار بنقل كريم بلقاسم ثم ابن خدة إلى البلدية، ونقلت المناضلة "كلودين شولي" عبان في سيارتها، وهو نفس اليوم الذي اعتقل فيه زوجها "بيير شولي" بسبب تعاونه مع قادة الثورة⁵، أما سعد دحلب الذي لم يكن متابعاً من طرف الشرطة الفرنسية فقد عاد بوسائله الخاصة إلى مسقط رأسه بقصر الشلالة⁶.

التقى قادة (ل.ت.ت) في منطقة الشريعة بالأطلس البلدي، ومن ثم انتقلوا جماعة إلى مقر قيادة الولاية الرابعة، التي كانت تحت رئاسة العقيد سليمان دهليس، واجتمعوا في "قرية حراح" أين تدارسوا الوضع، وحفاظاً على الثورة. قرروا في النهاية الخروج من الجزائر يوم 27 فيفري 1957⁷، واتفقوا أن يسلك كريم بلقاسم وابن خدة طريق الشرق لدخول تونس عبر الولايتين الثالثة والثانية، وتوجه عبان ودحلب باتجاه الغرب ودخلا المغرب عبر الولاية الخامسة يوم 21 ماي 1957⁸.

¹ - خالفة معمري: المرجع السابق، ص 433.

² - المرجع نفسه: ص 434.

³ - محمد بجاوي: الثورة الجزائرية والقانون 1960-1961، ط2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005، ص ص 130-131.

⁴ - محمد عباس: نصر بلا ثمن..، المرجع السابق، ص 228.

⁵ - عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية..، المرجع السابق، ص 102

⁶ - الطاهر آيت حمو: المرجع السابق، ص 112.

⁷ - حكيمة شتواح: المرجع السابق، ص 59.

⁸ - المرجع نفسه: ص 59.

الملاحظ أنّ عبان خلال مروره بالولاية الخامسة اصطحب معه عبد الحفيظ بوصوف، وقد انزعج كثيرًا من الطابع التسلطي الذي فرضه بوصوف على رجاله، رغم ابتعاد هذا الأخير عن قيادته الميدانية، الشيء الذي أدى إلى نشوب خلاف بينهما وهما في طريقهما إلى المغرب قبل التوجه إلى تونس لملاقاة كريم بلقاسم وبن خدة¹.

ومع بداية جوان 1957 اجتمع قادة (ل.ت.ت) في تونس ونظروا في انعكاسات إضراب الثمانية أيام وتطورات القضية الجزائرية، واتفقوا على مواصلة الثورة و تحقيق أهدافها²، كما تشكلت عدة أقسام تحت تسمية لجنة التنسيق والتنفيذ الفرع الدائم، وهي بمثابة وزارات بهياكل خفيفة، تولى مسؤوليتها قادة عسكريون ومدنيون ذو كفاءة في كافة الميادين، وعلى رأس كل قسم مسؤول وذلك بتاريخ 04 أبريل 1957³، وتُشرف (ل.ت.ت) الفرع الدائم على هذه الأقسام، وكانت تتكون من كريم بلقاسم، عبان رمضان، محمود الشريف، عبد الله بن طوبال، عبد الحفيظ بوصوف، عمر أوعمران، وكلهم يحضرون جلسات هذه الأقسام، ما عدا بن خدة ودحلب، وللإشارة أنهم كانوا يتمتعون بنفوذ كبير، من حيث إصدار القرارات والتوجيهات المختلفة⁴.

والملاحظ أنه أثناء رحلة (ل.ت.ت) إلى تونس والتي دامت قرابة ثلاثة أشهر، فقد تولى الوفد الخارجي سد الفراغ ببعض المبادرات؛ كشن حملة ضد القمع في ربيع 1957، وذلك بعد اغتيال واختطاف عناصر قيادية أمثال بن مهدي، وبومنجل، والعربي التبسي، واعداد المحكوم عليهم مثل السعيد بعبوش، وبشير حجاج، وبعداش بن حمدي والمتهمين بمحاولة اغتيال الجنرال " راوول سالان" القائد العام لجيش الاحتلال ، ووجه رئيس الوفد رسائل إلى الأمين العام للأمم المتحدة والرئيس الأمريكي، والدول الصديقة، من بينها حكومة تونس والمغرب، كما دعا ممثل الجبهة في نيويورك " محمد يزيد" المنظمة الأممية إلى التدخل، بعد عدم احترام فرنسا لالتزاماتها الدولية⁵.

و خلال النشاطات السياسية لـ (ل.ت.ت) بتونس بدأت العلاقات تتكهرب بين أعضاء اللجنة، بظهور تحالفات جديدة وموازين قوى مختلفة بخلفيات ناتجة عن مؤتمر الصومام، خاصة أن هذا الأخير بُني أساسًا على العلاقة بين عبان وبن مهدي، وبتزكية من كريم بلقاسم وأوعمران وزبيغود يوسف، وأن لجنة التنسيق من المفروض أن تعمل كقيادة جماعية، ولكن تطلعات عبان وانفراجه

¹ - Gilbert Meynier : Histoire Interieur, OP CIT, P 334.

² - عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص 102.

³ - علي زغود: ذاكرة ثورة التحرير...، المصدر السابق، ص ص 22-24.

⁴ - المصدر نفسه: ص 24 - 25.

⁵ - محمد عباس: نصر بلا ثمن...، المرجع السابق، ص 229.

بالقرارات أزجعت كريم بلقاسم وبن مهدي¹ قبل وفاته، ووجه كريم بلقاسم تحذيرات لعبان على انتقاده في كل مرة لبوصوف وبومدين، وتعود خلفيات تصادم الطرفين إلى شهر جويلية 1957 في أول اجتماع لهم بالخارج، حيث ندد عبان بأسلوب بوصوف البوليسي القائم على القبضة الحديدية في إدارته للولاية الخامسة من خارجها، ولم تتوقف الأمور عند هذا الحد، بل وصف عبان بوصوف ونائبه بومدين بالإقطاعيين والدكتاتوريين، مما جعل كريم بلقاسم يوجه له تحذيرًا من استمراره في مواجهة القادة العسكريين، وأنه سوف يُألَب على نفسه خصومه وأعدائه².

كما أن خروج (ل.ت.ت) يسقط عمليًا سلطتها المستمدة من مبدأ أولوية الداخل، بعد أن أصبح أعضاؤها في الخارج إلى جانب أعضاء الوفد الخارجي، ويرى محمد عباس أنه بدون هذه السلطة يُصبح من الصعوبة تبرير أولوية السياسي على العسكري، وباستشهاد بن مهدي ظهرت علاقة ثلاثية بين كريم بلقاسم وبوصوف وبن طوبال، وعادت مسألة التعيينات والإقصاءات في مؤتمر الصومام إلى الساحة من جديد، كتعيين بن خدة ودحلب، وإبعاد بوضياف، وبن بلة، وخيضر، آيت أحمد. الأربعة التاريخيين³، وهذه الخلافات كانت تمهيدًا لتعديل وشيك على (ل.ت.ت)، وقد احتكما كل من عبان وكريم بلقاسم إلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

3/الدورة الأولى للمجلس الوطني للثورة الجزائرية 28/20 أوت 1957، وإلغاء أولوية الداخل عن الخارج والسياسي عن العسكري:

بعد الانتقادات التي وجهت إلى قرارات مؤتمر الصومام، وإلى مهندس عبان رمضان، لاسيما فيما تعلق بـ " أولوية السياسي على العسكري وأولوية الداخل على الخارج "، وعدم مشاركة العديد من قيادات الثورة في هذا المؤتمر، واحتكام عبان وكريم بلقاسم إلى (م.و.ث.ج)، قرّر هذا الأخير عقْد أول اجتماع له.

3/1- انعقاد أشغال الدورة الأولى للمجلس الوطني للثورة الجزائرية:

انعقد المؤتمر العادي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بالقاهرة يوم 28 أوت 1957⁴، في ظل انقسام الهيئة التنفيذية عمليًا إلى كتلتين، الأولى جماعة عبان ومعه بن خدة ودحلب، وتعرّزت بالعقيد سليمان دهلّيس قائد الولاية الرابعة في السابق، وكانت هذه الجماعة تقيم في القاهرة، ويهدف عبان من خلالها إلى تكريس أولوية السياسي على العسكري محاولاً تهميش كريم بلقاسم

¹ - المرجع نفسه: ص 233.

² - عبد النور خير: تطور الهيئات القيادية..، المرجع السابق، ص 170

³ - محمد عباس: نصر بلا ثمن..، المرجع السابق، ص ص 233 - 234.

⁴ - محضر اجتماع المجلس الوطني للثورة (القاهرة أوت 1957)، المركز الوطني للأرشيف الجزائري، علبه رقم 184.

ورفقائه، والثانية جماعة كريم بلقاسم الذي تدعم هو الآخر بحلفاء مثل محمود الشريف(الولاية الأولى)، وابن طوبال (الولاية الثانية)، وبوصوف (الولاية الخامسة)¹.

افتتحت الجلسة على الساعة السابعة وخمسون دقيقة مساءً، و ترأس الجلسة السيد فرحات عباس و محمد بن يحي كاتباً، وبحضور الأعضاء الآتية أسماؤهم:²

- عبان رمضان: عضو (ل.ت.ت)
- كريم بلقاسم: عضو (ل.ت.ت)
- بن خدة بن يوسف: عضو (ل.ت.ت)
- سعد دحلب: عضو (ل.ت.ت)
- محمد لمين دباغين: رئيس مندوبية الخارج
- عمر أوعمران: مندوب عسكري في الخارج
- لخضر بن طوبال: قائد الولاية الثانية
- دهيليس سليمان: قائد الولاية الرابعة
- بوصوف عبد الحفيظ: قائد الولاية الخامسة
- العسكري عمار: قائد ولاية سوق أهراس
- محمد لعموري: الولاية الأولى
- هواري بومدين: الولاية الخامسة
- عمار بن عودة: تنظيم جبهة التحرير في تونس
- مزهودي ابراهيم: تنظيم جبهة التحرير في تونس
- فرحات عباس: مندوب سياسي بالخارج
- أحمد فرانسيس: مندوب سياسي بالخارج
- ثعالي الطيب: مندوب سياسي بالخارج
- توفيق المدني: مندوب سياسي بالخارج
- محمد يزيد: مندوب سياسي بالخارج
- عبد الحميد مهري: مندوب سياسي بالخارج.

الملاحظ في أسماء الحاضرين ومقارنة بتشكيلة (م.و.ث.ج) التي انبثقت عن مؤتمر الصومام، فإن هناك العديد من الأسماء كانت غائبة في مؤتمر القاهرة، ومنهم: رابح بيطاط،

¹ - محمد عباس: نصر بلا ثمن..، المرجع السابق، ص 234.

² - P.V de la réunion du C.N.R.A(Caire aout 1957), Archives Nationales Algériennes, B 184.

عيسات إدير، محمد بوضياف، حسين آيت أحمد، محمد خيضر، أحمد بن بلة، المنتمون إلى الأعضاء الرسميين¹، و محمد بجاوي، دوم أحمد، صالح الونشي، وهم من المؤقتين، وبالنسبة لملاح علي المدعو "سي شريف" (عضو مؤقت)، قائد الولاية السادسة، وقد استشهد، ومحمدي السعيد المدعو "ناصر"، ومحساس وقايد مولود المدعو "رشيد عبد العزيز"، لم تكن لهم تعيينات، ولم يلتق الأعضاء المجتمعين في القاهرة بهؤلاء الأشخاص².

لقد تموقع الأعضاء الجدد في الجهاز بسهولة، فمحمود الشريف (عضو دائم) ولعموري (عضو مؤقت) عن الولاية الأولى، وبومدين (عضو مؤقت) الولاية الخامسة، وبوصوف (عضو دائم) الولاية الخامسة، وعمار العسكري ولاية سوق أهراس، ولم يكن عميروش من الأعضاء الحاضرين، ولم يذكر في قيادة الولاية الثالثة، وكذلك غياب الإتحاد العام للعمال الجزائريين عن هذه الدورة³. أعطى عبان رمضان قراءة لحصيلة نشاطات لجنة التنسيق والتنفيذ، وفي خضم المناقشات التي فتحت في هذه الجلسة، قرّر المجلس الوطني توسيع تنظيماته الإدارية، لأجل ذلك تم التصويت بالأغلبية على إعلان المبادئ التالية⁴:

- توسيع (م.و.ث.ج)، بحيث انتقل عدد أعضائه من أربعة وثلاثين (34) عضواً إلى أربعة وخمسين (54) عضواً، ويُشكل الهيئة العليا للثورة، ويجتمع مرة في السنة في دورة عادية، ويمكن أن يُستدعى في دورة طارئة، ويختار من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ بالأغلبية المطلقة، ومن طرف ثلثي أعضاء المجلس الوطني للثورة.

فبالنسبة لأعضاء المجلس فكلهم أصليون، بعدما كانوا (34) عضواً نصفهم أصليون ونصفهم مساعدون⁵، و (ثلثي الأعضاء كانوا ضباطاً، ثلاثة أرباعهم كانوا لا يزالون بالداخل وقتئذٍ)، كما أن المجلس لم يقم بانتخاب الأعضاء الجدد باعتبار ذلك العمل من اختصاصاته التأسيسية، بل كانت (ل.ت.ت) هي من قامت باختيارهم، مما أتاح الفرصة للأقوياء بتعيين موالين لهم في المجلس⁶.

¹ - عبد الكامل جويبة: الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص 212.

² - بويكر حفظ الله: مؤتمر الصومام ...، المرجع السابق، ص 89.

³ - المرجع نفسه: ص 89.

⁴ - أنظر محضر اجتماع المجلس الوطني للثورة: المصدر السابق.

⁵ - محمد لحسن ازغدي: المرجع السابق، ص 181.

⁶ - صالح بلحاج: جذور السلطة في الجزائر، المرجع السابق، ص 23.

- تُكلف لجنة التنسيق والتنفيذ بتنفيذ السياسة الصادرة عن المجلس الوطني للثورة الجزائرية، والتي تتبنى أو ترفض من طرف المجلس الوطني للثورة بأغلبية ثلثي المسائل¹.
- صلاحيات لجنة التنسيق والتنفيذ ممدودة حول كل المسائل، ماعدا التي تلزم مستقبل البلاد، فهي ليست من اختصاصها، مثل المفاوضات، وقف الحرب...، فهي من اختصاص المجلس الوطني للثورة الجزائرية².

3/2- نتائج وقرارات الدورة:

- من أهم القرارات في تلك الدورة؛ هو تعديل (ل.ت.ت)، حيث زاد عدد أعضائها من 05 إلى 14 عضواً، خمسة شرفيون وتسعة ناشطون، منهم أربعة سياسيين وخمسة عسكريين³ كما يلي:
أ - **الخمسة الشرفيون:** وهم السّجناء الخمسة (محمد بوضياف، أحمد بن بلة، حسين آيت أحمد، رابح بيطاط، محمد خيضر)، وتم اختيارهم لعدة اعتبارات، منها⁴:
- لكونهم أوقفوا وسجنوا، وهم من الذين حضروا ونظموا وقرروا اندلاع الثورة أول نوفمبر 1954
- للفائدة العامة التي توجد في إخواننا رغم سجنهم، والباقيين مشتركين بالتنظيمات الإدارية والتنفيذية.

- لكون التوسيع الذي يشمل ثورتنا يتطلب أن تكون التنظيمات الإدارية والتنفيذية تامة وموسعة.

- ب- **الأربعة السياسيين :** وهم عبان رمضان، فرحات عباس، لمين دباغين، عد الحميد مهري، ووفق القراءة السياسية لبلحاج، الذي يعتبر وجودهم في (ل.ت.ت) دليل على أن الهدف من حملة كريم بلقاسم على السياسيين في اللجنة السابقة هو عزل عبان بإبعاد مساعديه (بن خدة ودحلب)، وليس الاعتراض على إشراك السياسي في القيادة⁵.

ج- **الخمسة العسكريين :** وهم قادة الولايات * الخمس بالترتيب من الولاية الأولى إلى الولاية الخامسة: "محمود الشريف، بن طوبال، كريم بلقاسم، أوعمران، بوصوف"⁶.

¹ - محضر اجتماع المجلس الوطني للثورة: المصدر السابق.

² - المحضر نفسه.

³ - صالح بلحاج: جذور السلطة في الجزائر، المرجع السابق، ص 23- 24.

⁴ - أنظر محضر اجتماع المجلس الوطني للثورة: المصدر السابق.

⁵ - محمد عباس: نصر بلا ثمن...، المرجع السابق، ص 236.

* - لم تشارك الولاية السادسة في المؤتمر الثاني للمجلس الوطني، بسبب الأوضاع الغامضة والاضطراب الذي شهدته نتيجة شغور القيادة فيها، على إثر اغتيال قائدها علي ملاح شهر ماي 1957. أنظر صالح بلحاج: جذور السلطة في الجزائر...، المرجع السابق، ص 24.

⁶ - المرجع نفسه: ص 24.

٧- نقطة جوهرية والتي اجتمع لأجلها الحاضرون والتي آثرت الخلاف، وهي نظرية " أولوية السياسي على العسكري، وأولوية الداخل على الخارج"، وإزالة كل الالتباسات، صوت المجلس الوطني للثورة بالأغلبية على إلغاء هذه الأولوية وذلك لعدة اعتبارات حسب ما جاء في المحضر، وهي:

- اعتباراً لكون أحد الحالات المؤكدة من طرف اجتماع 20 أوت 1956. أوصلت تأويلاً مبهماً.
- اعتباراً لكون الثورة الجزائرية يجب أن تُقاد في الشفافية، لتثبيت وحدة الشعب في المعركة كشرط أساسي.

ويؤكد المجلس الوطني للثورة في لائحته النهائية على أنه " ليس هناك أولوية للسياسي على العسكري، ولا فرق بين الداخل والخارج"، وسواء كان المشارك في الكفاح بالبذلة العسكرية أو بدون بذلة هم سواسية¹، بمعنى أن الأولوية لا تكون إلا حيث تكون الفعالية وحيث تكون مصلحة الثورة، والمساواة بين الجميع²، ما يجيب الإشارة إليه هنا هو امتناع عبان ودهيليس عند التصويت على إلغاء الأولوية السابقة الذكر³.

ويرى الأستاذ الباحث صالح بلحاج أنه تبرير من القائمين على المؤتمر. لاستقرار القيادة في الخارج، والحقيقة على أرض الواقع كانت غير ذلك، أن ما تقرر تجسيده ليس المساواة؛ بل أولوية الخارج على الداخل⁴.

كما أوضح المجلس الوطني للثورة أن هدف الثورة هو إنشاء جمهورية جزائرية ديمقراطية واجتماعية غير متناقضة مع المبادئ الإسلامية⁵، وتقرر أيضاً إنشاء قيادة عليا سرية باسم "اللجنة الدائمة للثورة"، وتضم خمسة أعضاء وهم (كريم بلقاسم، بن طوبال، بوصوف، محمود الشريف، ومعههم سياسي واحد وهو عبان رمضان)، ويحق للجنة التنسيق والتنفيذ حرية التنقل بين القاهرة وتونس والرباط للإشراف على شؤون الكفاح المسلح⁶.

¹ - أنظر محضر اجتماع المجلس الوطني للثورة: المصدر السابق، وكذلك كل من:

Mohammed Harbi : Le FLN, Mirage et Réalité, OP.CIT , p 195.

مذكرات حسين بن معلم: ج1، المصدر السابق، ص 148.

² - محمد العربي الزبيبي: تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، المرجع السابق، ص 86.

³ - محضر اجتماع المجلس الوطني للثورة: المصدر السابق

⁴ - صالح بلحاج: جذور السلطة في الجزائر... المرجع السابق، ص 23.

⁵ - أنظر محضر اجتماع المجلس الوطني للثورة: المصدر السابق

⁶ - محمد عباس: نصر بلا ثمن...، المرجع السابق، ص 236.

وخلال شهر سبتمبر من نفس السنة تم توزيع الحقائق الجديدة على أعضاء القيادة الجدد، حيث احتفظ السياسيون الثلاثة بالوظائف التي أسندت إليهم، فتولى فرحات عباس دائرة الصحافة والإعلام، ومهمتها الدعاية الخارجية والداخلية والتوثيق العام والمنشورات، وتولى لمين دباغين الشؤون الخارجية، وتشمل مصالح أفريقيا الشمالية والعالم العربي مع أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا، وتولى عبد الحميد مهري الشؤون الاجتماعية والثقافية، والتي تهتم بشؤون اللاجئين والهلال الأحمر والنفابات والطلبة وتمثيل الجبهة في دمشق¹، في حين اقتسم العسكريون الخمسة الوظائف الهامة، فنصب محمود الشريف في دائرة المالية، وتشمل مصالح الميزانية والممتلكات والعتاد والحسابات والمراقبة، أما أوعمران فتولى التموين والتسليح، وتشمل البحث عن الأسلحة والمؤونة وشرائها ونقلها إلى الحدود الشرقية والغربية، وتولى كريم بلقاسم دائرة الشؤون الحربية، وتشمل القيادة العامة لجيش التحرير وتوزيع الأسلحة والمؤونة ونقلها داخل الجزائر، وتولى بن طوبال دائرة الشؤون الداخلية والإدارة، وتشمل الإدارة واتحاديات الجبهة في تونس والمغرب وفرنسا، وتولى وبوصوف الاتصالات العامة والاستخبارات، وتشمل الاستعلام والوقاية منه، فضلاً عن مدارس الإشارة (المغرب وتونس)²، أما عبان رمضان فتم زحزحته عن صناعة القرار، وإبعاده نهائياً عن القيادة، وكلف بالإعلام في (ل.ت.ت)، بتحرير صحيفة المجاهد³.

المتأمل في (م.و.ث.ج) أنه أسفر في ختامه عن ميلاد قوى جديدة داخل الهيئات القيادية للثورة، فقد تفوق العسكريون على السياسيين (خمسة عسكريين، وأربعة سياسيين)، دون احتساب الأعضاء الشرفيين، وأكثر من هذا هيمنتهم (العسكريين) في قيام المجلس بإنشاء لجنة دائمة ضمن (ل.ت.ت)، وتولت بنفسها مهمة تسيير الشؤون العادية للثورة، وأصبحت هي القيادة الفعلية للجبهة، وضمت العسكريين الخمسة سياسياً واحداً وهو عبان رمضان، وإقصاء كل من "بن خدة و دحلب" من القيادة، وأسندت إليهم مهاماً أخرى⁴.

وبذلك انتقلت السلطة كلها إلى القادة العسكريين الذين بدأوا يجنحون إلى الاستبداد رغم معارضة عبان⁵، وبخصوص هذا الأخير فإنه في ظل الصراع الخفي والمعلن بالقرارات الخلافية، وباستشهاد

¹ صالح بلحاج: جذور السلطة في الجزائر..، المرجع السابق، ص 24.

² المرجع نفسه: ص ص 240-241.

³ الطاهر زبيري: المصدر السابق، ص 172.

⁴ حيث أرسل يوسف بن خدة ممثلاً للجبهة في لندن مع بن يحيى، وأسندت إلى سعد دحلب وسائل الإعلام في الجبهة.

أنظر صالح بلحاج: جذور السلطة في الجزائر..، المرجع السابق، ص 24.

⁵ محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، المرجع السابق، ص 86.

وباستشهاد بن مهدي كان كريم بلقاسم الوحيد الذي يمثل القادة التاريخيين في القيادة، فقد طلب مع عبد الحفيظ بوصوف وقادة عسكريين آخرون المجلس الوطني بالانعقاد لتفويضه، وهو ما أغضب عبان رفقة صديقيه بن خدة ودحلب¹، وهذا كشاهد من الشواهد التاريخية التي بيّنت بشكل كبير تقارب خصوم عبان العسكريين، والذين استطاعوا سحب البساط من تحت قدميه، بعدما فرض نفسه كقائد سياسي للثورة منذ منتصف سنة 1955².

ويبدو أن هناك مؤامرة حيكّت ضد عبان وعزله عن قيادة الجبهة، لأن ذلك لم يحدث طواعية أو إلى فشله في قيادة الجبهة، ليكون سبباً كافياً لإنقاذ الثورة من سوء تسييره، فالمؤامرة كانت مدبرة و متقنة من طرف الثلاثي "كريم، وبن طوبال وبوصوف"، حيث لعبوا دوراً حاسماً في استمالة وكسب العسكريين المدعوون لحضور جلسات مؤتمر (م.و.ث.ج)، فقد جرى اجتماع غير رسمي بنواحي تونس "مونتيفلوري"، وضم كل من: "كريم بلقاسم، بن طوبال، بوصوف، أوعمران، محمود الشريف، علي كافي، علاوة بعطوش، محمد لعموري، محمد عواشرية، دهيليس، سي صالح، محمدي السعيد، عمارة بوقلاز"، كمحاولة منهم في استدعاء هيئة جديدة للمجلس الوطني للثورة³. وحسب شهادة الطاهر زبيري؛ أنه رغم تهميش عبان رمضان عن اتخاذ القرارات المصيرية، إلا أنه ظل يناور و يتصرف على أنه القائد الفعلي للثورة، وهو ما أثار حفيظة كريم بلقاسم وبن طوبال، الذين اتهموه بالاتصال سراً بالعدوّ قصد التفاوض معه دون الرجوع إلى قيادة الثورة، وهذا كان كافياً بالنسبة لهم لتدبير مؤامرة اغتياله في المغرب⁴.

¹ - تيزي ميلود: المرجع السابق، ص ص 151 - 152.

² - عبد النور خيثر: تطور الهيئات القيادية...، المرجع السابق، ص 171.

³ - Gilbert Meynier : Histoire interieure, OP CIT. PP 341-342.

⁴ - الطاهر زبيري: المصدر السابق، ص 172.

الفصل الرابع

إنشاء الحكومة الجزائرية المؤقتة وتنامي حالة
التدمير لقادة الثورة بالداخل

- 1/ ظروف وأسباب إنشاء الحكومة المؤقتة.
- 2/ حركة العقيد محمد العموري وموقعها في إشكالية الصراع على السلطة.
- 3/ اجتماع عقداء الداخل ديسمبر 1958
- 4/ استقالة وزير الخارجية محمد لمين دباغين وشلل الحكومة المؤقتة ربيع 1959
- 5/ اجتماع العقداء العشر أوت 1959 / ديسمبر 1959.

يُعتبر تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (GPRA) من بين الأحداث التي ميّزت الثورة الجزائرية منذ اندلاعها، فميلاد هذه الحكومة جاء بعد أربع سنوات من الكفاح التحرري، ونتيجة لظروف داخلية و خارجية عرفت الثورة في مسارها، فهي تعد نقلة سياسية هامة وتكملة لمؤسسات الثورة، و قد لقيت ترحيباً من الدول الشقيقة والصديقة المناهضة للاستعمار. إلا أنّ بروزها عملياً كان محل خلافات وصدامات مع معارضيه في ظل صعود قيادات جديدة وبداية نفوذ القادة العسكريين. بعد توليهم المناصب القيادية الهامة فيها.

ففي هذا الفصل نتساءل عن ظروف وأسباب إنشاء الحكومة المؤقتة ؟ وكيف واجهت الرفضين لها في الداخل؟ و هل استطاعت أن تحافظ على وحدة حكومتها ؟

1- ظروف وأسباب إنشاء الحكومة الجزائرية المؤقتة:

1/1- ظروف تأسيسها:

أ- داخلياً:

• الظروف السياسية:

بعد انعقاد مؤتمر الصومام يوم 20 أوت 1956، تم تأسيس أول جهاز تنفيذي رسمي للثورة الجزائرية، عُرف بلجنة التنسيق والتنفيذ (CCE)، إلى جانب تأسيس المجلس الوطني للثورة (CNRA) الذي يُعد السلطة التشريعية¹، وكما أشرنا سابقاً في لجنة التنسيق والتنفيذ فإنها تتولى مهمة تطبيق القرارات السياسية والعسكرية التي يتخذها المجلس الوطني للثورة الذي يملك السلطة الفعلية على جميع الهيئات والمنظمات السياسية والعسكرية للثورة، وهي مسؤولة أمام جهاز المجلس الوطني للثورة².

لقد سعت لجنة التنسيق والتنفيذ إلى قيادة الثورة وتنظيمها، ومع الصعوبات التي اعترضت طريقها أُجبرت على ترك العاصمة الجزائرية واللجوء إلى خارج الوطن بعد فشل معركة الجزائر 1957، وردة فعل السلطات العسكرية العنيفة، وبعد ملاذها واستقرارها بتونس محاولة معالجة المشاكل الداخلية التي عرفت الثورة، لكن الأمر تفاقم أكثر وأدى إلى ظهور صراع داخلي سنة 1957، بين كريم بلقاسم وعبان رمضان³، وبعدها عرفت لجنة التنسيق والتنفيذ توسيعاً في المؤتمر المنعقد بالقاهرة من 20 أوت إلى 28 أوت 1957، توسع معها الخلاف أكثر بين العناصر

¹ - وزارة المجاهدين والمركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954: الذكرى الخمسون

لتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 19 سبتمبر 1958 - 19 سبتمبر 2008، ص 08.

² - المرجع نفسه: ص 08.

³ - محمد العربي الزبيري وآخرون: كتاب مرجعي عن الثورة الجزائرية، ص 88 - 89.

المتناحرة على السلطة، والتي انتهت باغتيال عبان رمضان واستحواذ الباءات الثلاثة على القيادة كما سنراه لاحقاً¹.

تسمّ المناخ داخل (ل.ت.ت) منذ اغتيال عبان رمضان، والظاهر أنها لم تجتمع بشكل عادي مدة طويلة، فحسب السيد فرحات عباس؛ أنها اجتمعت بتاريخ 14 فيفري 1958 حول قضية عبان، وبعدها أضحت تجتمع بصورة عادية بداية من يوم 13 مارس من نفس السنة، وفيما تعلق بنشاطها فقد قامت (ل.ت.ت) شهر أفريل 1958 بمبادرتين: الأولى لإعادة تنظيم الجيش وتمثلت في إنشاء قيادتي العمليات العسكرية الشرقية والغربية، والثانية لإنشاء دوائر ضمن لجنة التنسيق، وكلاهما لم يأتيا بالجديد في ظل انشغال الباءات الثلاثة في الدفاع عن سلطتهم².

و في ظل هذه الظروف الحرجة وصل الجنرال " ديغول " إلى هرم السلطة في فرنسا إثر حوادث 13 ماي 1958 التي قادها غلاة المعمرين وقادة الجيش الفرنسي بالجزائر الذي يُعول أساساً على قهر الثورة وتحقيق طموح المعمرين، مع القيام بإصلاحات اقتصادية، كما أعلن عن نيته في التفاوض في حالة وجود ممثل شرعي للثورة³، وفي خضم هذه التحولات والتطورات التي طرأت على الساحة السياسية والعسكرية شرعت (ل.ت.ت) في إمكانية اتجاهها إلى حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية لمواجهة سياسية ديغول والعمل على جعلها جهازاً شرعياً يساهم في التعجيل بعملية المفاوضات مع ديغول⁴.

• الظروف العسكرية:

الواضح أنه كلما تطورت الثورة وصمدت في وجه المستعمر، كلما زاد هذا الأخير في الانحراف وضرب الثورة في الأعماق، فقد تلقت الثورة الجزائرية ضغوطات عسكرية كبيرة سنة 1958 داخلياً وخارجياً مع كل الوحدات الأمنية الفرنسية، ومن جرّاء الخناق الشديد على الحدود الشرقية والغربية عرفت قوات جيش التحرير حالة تذرر بسبب خط موريس⁵، الذي كلفهم خسائر في الأرواح والتأخر في وصول الأسلحة والذخيرة إلى مجاهدي الثورة بالداخل، ممّا اضطرهم الأمر إلى توسيع الهجمات ضد العدو من أجل الحصول على السلاح ونزعه من الفرنسيين⁶.

¹ - عن الصراعات التي عرفت لجنة التنسيق والتنفيذ. أنظر الفصل الثالث.

² - صالح بلحاج: جذور السلطة في الجزائر...، المرجع السابق، ص 34.

³ - وزارة المجاهدين والمركز الوطني للدراسات...: المرجع السابق، ص 8 - 9.

⁴ - محمد العربي الزبيري وآخرون: كتاب مرجعي عن الثورة...، المرجع السابق، ص 91.

⁵ - المرجع نفسه: ص 91.

⁶ - الغالي الغربي: نماذج من سياسة التطويق الفرنسية خلال الثورة التحريرية، الأسلاك الشائكة المكهربة، دار القصبة،

الجزائر، 2009، ص 39.

إن اختراق خط موريس أصبح غير مضمون بالنسبة لجنود جيش التحرير، فقد انحطت معنوياتهم وتناقص حماسهم، لذلك كان لزاماً على (ل.ت.ت) البحث عن مخرج آخر، وهذا ما جعل كريم بلقاسم وزير القوات المسلحة يُقدِّم على إنشاء " لجنة العمليات العسكرية " (COM) في 04 أبريل 1958، لتوحيد قيادة جيش التحرير الوطني، وتشكلت هذه اللجنة من لجنتين، الأولى في الغرب بقيادة العقيد هوارى بومدين قائد الولاية الخامسة، ويساعده الصادق دهلّيس قائد الولاية الرابعة، وقد نجح بومدين في إدارتها، ويتواجد مقرها بالحدود الجزائرية المغربية، أما الثانية في الشرق يقودها محمدي السعيد قائد الولاية الثالثة ويساعده محمد لعموري قائد الولاية الأولى وعمارة بوقلاز قاعد القاعدة الشرقية، وعمار بن عودة ممثلاً عن الولاية الثانية، ويتواجد مقرها بالحدود الجزائرية التونسية، وقد فشل في إدارتها رفقة مساعديه، ليتأزم الوضع على الجهة الشرقية ليصل إلى الداخل. خاصة بالولاية الأولى والقاعدة الشرقية¹.

كما شرعت القوات العسكرية الفرنسية في متابعة جنود جيش التحرير عبر الحدود تطبيقاً لأوامر الجنرال " سالان " الذي أصدر قرار حق المتابعة، وبناءً على ذلك هاجم الطيران الحربي بقنبلة ساقية سيدي يوسف بالحدود الجزائرية التونسية، مستعملة طائرات من نوع ميراج وذلك بتاريخ الثامن فيفري من سنة 1958، مخلفاً خسائر كبيرة في الأرواح، إلى استشهد تسعة وستين مدنياً، وعدد كبير من الجرحى حوالي مائة وثلاثين (130)²، والقصد من ذلك ضرب مؤازرة وتضامن التونسيين مع القضية الجزائرية، وفك روابط الأخوة بين الشعبين الشقيقين.

• الظروف الاجتماعية:

لا تختلف الكتابات التاريخية في وضعية الشعب الجزائري قبيل تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، فقد وُصفت بالسيئة سواءً بالداخل، أو ما تعلق بالحدود الشرقية والغربية³، ووفق تقرير السياسة العامة الذي أعده السيد فرحات عباس بتاريخ 20 جوان 1954. يُشير إلى أن تأسيس الحكومة المؤقتة جاء تلبية للمطالب المستعجلة للشعب الجزائري، وتلبية لمطالب جيش التحرير، ولقد تضرّر المجتمع الجزائري كثيراً جرّاء الإجراءات العسكرية الفرنسية في توسيع نطاق المناطق المحرمة، وإقامة المحتشدات الخاصة بالجزائريين لعزلهم عن جيش التحرير الوطني، فقد تم إحصاء ثلاثة وسبعين محتشداً بالولاية الثانية، وتشكل المناطق المحرمة ثلثي (3/2) مساحة

¹ - الطاهر الزبيري: المصدر السابق، ص 199.

² - ذكريات ومآثر الذكرى الـ 39 لمجزرة ساقية سيدي يوسف : مجلة أول نوفمبر، المنظمة الوطنية للمجاهدين، العددان 151 - 152، الجزائر، ص 39.

³ - محمد عباس: ثوار... عظماء، المرجع السابق، ص 353.

الولاية¹، وهو ما زاد الشعب الجزائري فقرًا وحرمانًا، وتذمرًا من السياسة الفرنسية. وفي إطار المشاريع الاقتصادية والاجتماعية التي جاء بها الجنرال ديغول كمشروع قسنطينة سنة 1958، الهادف إلى فصل الشعب عن ثورته، بإيجاد طبقة بورجوازية موالية للاستعمار الفرنسي؛ ضاعفت المكاتب الإدارية المتخصصة (SAS)* بعد أحداث 13 ماي 1958 في حرب نفسية تجاه النساء والشباب بقمعهم وترهيبهم بخطر الموت والمحتشدات، ولقت انتباههم إلى النوادي الثقافية والمراكز الرياضية، وفي نفس الوقت زرع الآفات الاجتماعية، كالخمر والدعارة، من أجل صرفهم عن الثورة².

وقد صرح فرحات عباس لجريدة المجاهد: « بأن أربع سنوات من الحرب تحمّل مشاقها شعب شجاع؛ لا يمكن أن تنتهي إلا إلى تجسيد شخصية هذا الشعب وإلى إعلان حكومته الوطنية الشرعية »³.

ب- الظروف الخارجية:

هي الأخرى لعبت دورًا هامًا في دفع قيادة الثورة إلى إمكانية إنشاء حكومة مؤقتة، ونختصرها في أهم وأبرز النقاط:

تعرض الثورة الجزائرية إلى ضغوط من طرف نظامي كل من تونس والمغرب الأقصى، بعد إعلان فرنسا حق المتابعة العسكرية لأفراد جيش التحرير عبر الحدود الشرقية والغربية، وما أسفر من خسائر بشرية ومادية بعد قنبلة ساقية سيدي يوسف الحدودية، وأمام هذه الأخطار التي تحقّق بالجاريتين تونس والمغرب الأقصى اللتين سارعتا عقد ندوة بمدينة طنجة المغربية بين 29/27 أفريل 1958، والتي جعلت من استقلال الجزائر شرطاً لحل القضية الجزائرية، ولقيت هذه الأخيرة اعتراف الدولتين تونس والمغرب بجمبهة التحرير الوطني ممثلاً شرعياً للشعب الجزائري، وثمة اقترح إنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية⁴.

وبعد النظر والقراءة في تأملات ورؤية الجنرال ديغول تجاه الثورة المبنية على هدم معاولها

¹ - عمر بوضرية: المرجع السابق، ص 30.

* - هي محاكم أنشأها جاك سوستال الحاكم العام في 28 سبتمبر 1955، تضم سبعمئة قسم إداري متخصص، ويوجد كل قسم داخل القرية، أو بجوارها، بهدف الحضور الدائم في أوساط السكان، بكسبهم واستمالتهم لقضيته وفق برنامج السياسي، أيضاً وجدت هذه المكاتب من أجل التجسس داخل المحتشدات، فهي تُعد دعامة وسند الإدارة الفرنسية، أنظر: عمار جرمان: المصدر السابق، ص 114 - 116.

² - محمد العربي الزبيري وآخرون: كتاب مرجعي عن الثورة ..، المرجع السابق، ص 95 - 96.

³ - المرجع نفسه: ص 96.

⁴ - المرجع نفسه: ص 96.

بمحاولة خنقها سياسياً وعسكرياً وعزلها دبلوماسياً. اقترح العقيد أوعمران في تقريره المقدم إلى (ل.ت.ت) ضرورة تأسيس حكومة مؤقتة، كخطة هجومية على الصعيد الدبلوماسي، للاستفادة من الصراع الدائر بين الشرق والغرب في إطار الحرب الباردة، وكسب الدعم اللازم في المحافل الدولية¹.

ولعزل جبهة التحرير مغاربياً، وكسب حكومتي المغرب وتونس قَدَمَ الجنرال ديغول تنازلات لصالحهما، حيث وافق على إخلاء المراكز العسكرية في غرب وجنوب المغرب يوم 14 جوان 1958، كما وقّع اتفاقاً يقضي بانسحاب القوات الفرنسية من كامل التراب التونسي باستثناء مدينة بنزرت².

ومن المؤكد أمام هذه التنازلات أنّ حكومة البلدين ستتخلى كل واحدة عن دعم جبهة التحرير، أو أنّهما سيضغطان من أجل التأثير على مواقف الحكومة المؤقتة، وهو ما تجلّى في ندوة تونس المنعقدة بين 17 إلى 20 جوان 1958، وستعرف الثورة توتراً في العلاقات مع دول الجوار³، وأمام هذه الأوضاع مغاربياً ودولياً استلزم إيجاد هيئة سياسية شرعية تكون في وزن حكومة. مجمل القول أن الظروف والعوامل الداخلية والخارجية وتأثيراتها هي التي دفعت قيادة الثورة في لجنة التنسيق والتنفيذ إلى تأسيس أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية.

1/2- تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة:

تختلف المرجعيات التاريخية في بداية فكرة تأسيس حكومة جزائرية مؤقتة، فهناك من يرى أنها لم تكن وليدة سنة 1958، بل كانت كفكرة موجودة قبل هذه السنة، فقد تبلورت فكرة إنشائها منذ سنة 1956، وقد تكون سابقة لذلك في أذهان قادة الثورة منذ اندلاعها شهر نوفمبر 1954⁴، وهناك من يرجع جدية الفكرة إلا في سنة 1957، عندما فوض المجلس الوطني للثورة في اجتماعه المنعقد بالقاهرة من 20 إلى 28 أوت 1957 (ل.ت.ت) بتأسيس حكومة مؤقتة عندما تكون الظروف ملائمة⁵، وما يُشير إلى هذه السنة؛ هو الاقتراح الذي قدّمه السيد حسين آيت أحمد إلى (ل.ت.ت) بخصوص إنشاء حكومة، وهو نفس الطلب الذي تقدّم به بن بلة في نفس السنة⁶، وإنّ فكرة تأسيسها كانت حاضرة قبل مجيء الجنرال ديغول، ولكن الظروف المحيطة محلياً وخارجياً لم

¹ - عمر بوضرية: المرجع السابق، ص 41.

² - Mohammed Harbi: Les Archives de la révolution., op. cit , p 182.

³ - عن سوء العلاقات مع دول الجيران بسبب مخططات الجنرال ديغول. أنظر الفصل الخامس

⁴ - جمال قنان: دراسات في المقاومة والاستعمار، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، (د-ت)، ص 138.

⁵ - وزارة المجاهدين والمركز الوطني للدراسات والبحث: الذكرى الخمسون لتأسيس الحكومة المؤقتة..، ص 11.

⁶ - Gilbert Meynier : Histoire interieur du FLN, op cit. p210.

تكن تسمح بذلك، كما أنّ مؤتمر طنجة المنعقد في 27 أبريل 1958 والذي جمع الأطراف المغاربية دعا إلى تأسيس هذه الحكومة بعد التشاور مع حكومتي المغرب وتونس¹. بعد تفويض (ل.ت.ت) من المجلس الوطني للثورة دخلت في مشاورات، ورأت ضرورة التعجيل في تنفيذ مشروع إنشاء الحكومة المؤقتة لمواجهة مختلف المشاكل والصعوبات، ومن بين ما جاء في التقارير التي دفعت بذلك، فقد انتقد أوعمران مسؤول " دائرة التموين والتسلح " قيادة (ل.ت.ت) ، حيث جاء في تقريره: " إن الظرف خطير... حرب التحرير الجزائرية التي نالت إعجاب الجميع في وقت قصير تتراوح الآن مكانها، بل هي تتراجع " وعن الوضع العسكري قال: " إن الجيش الفرنسي قد كيف تكتيكه مع الحرب الثورية، وسبب خسائر جسمية لجيش التحرير، إغلاق الحدود اتضحت فاعليته وتسبب في اختناق الداخل"².

وقد قدمت لجنة التنسيق والتنفيذ تقارير مشجعة على فكرة إنشاء حكومة مؤقتة، منها تقرير كريم بلقاسم المؤرخ في 5 ماي 1958، والذي يحث فيه على إنشاء حكومة مؤقتة، وقد أبدى محمد الأمين دباغين تحفظاته ، كما عارض بن طوبال وبوصوف مطلب كريم بلقاسم في رئاسة هذه الحكومة، واعترض الزعماء المعتقلون الخمس في ترشح دباغين لهذا المنصب³. كما كشفت تقارير كل من بوصوف وبن طوبال وعباس أنّ لجنة التنسيق والتنفيذ لم تستطع حل المشاكل التي واجهتها، وعليه اتفقوا على تشكيل حكومة مؤقتة⁴، وفي فبراير 1958 قرّرت (ل.ت.ت) الحكومة، وراحت تبحث عن مسألة تشكيلها. هل تكون داخل التراب الوطني، أم في الخارج⁵ ؟.

وبعد مشاورات مع جميع الأطراف في الداخل وفي الخارج تم الإعلان الرسمي عل ميلاد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم الجمعة بتاريخ 19 سبتمبر 1958، على الساعة الواحدة بعد الزوال⁶، وللاشارة هنا في مسألة المشاورات في تشكيل الحكومة، فإن (ل.ت.ت) اجتمعت يوم 9 سبتمبر 1958، واتخذت قرار تشكيل حكومة دون استشارة الداخل ولا حتى استدعاء المجلس الوطني للثورة⁷.

¹ - عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص 116.

² - صالح بلحاج: جذور السلطة في الجزائر...، المرجع السابق، ص 35.

³ - عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 274.

⁴ - إبراهيم لونيسي: الصراع السياسي ..، المرجع السابق، ص 88.

⁵ - وزارة المجاهدين والمركز الوطني للدراسات والبحث: المرجع السابق، ص 11.

⁶ - المرجع نفسه: ص 11.

⁷ - صالح بلحاج: جذور السلطة في الجزائر...، المرجع السابق، ص 38.

وفي مسألة اختيار أعضاء الحكومة المؤقتة، فقد دامت أسبوعاً كاملاً، وإثر اجتماع لجنة التنسيق بالقاهرة يوم 17 سبتمبر 1958. أعلن عبد الحميد مهري للحاضرين أن (ل.ت.ت) حُلت نهائياً¹، وفي يوم 19 سبتمبر من نفس السنة أعلنت (ج.ت.و) من القاهرة قيام الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، و تم الإعلان عنها في نفس الوقت من تونس والمغرب، وبعض العواصم العربية، حيث قرأ فرحات عباس إعلان تشكيلها باللغة الفرنسية، ثم تلاه السيد عبد الحميد مهري باللغة العربية².

وبعد الإعلان مباشرة اعترفت العراق و تونس و المغرب و ليبيا بالحكومة الجديدة التي ضمت (19) عضواً و (16) وزيراً و (3) كتّاب دولة مقيمين بالداخل، وهم " لمين خان، أوصديق عمر، مصطفى اسطمبولي"³، وتولى فرحات عباس رئاسة الحكومة، وأحمد بن بلة النائب الأول لرئيس الوزراء (سجين)، وكريم بلقاسم وزير الدفاع ونائب رئيس الوزراء، كما ضمت هذه التشكيلة* أربعة وزراء (4) دولة ضمن ستة عشر وزيراً، وهم السجناء الخمسة الذين اختطفوا في الطائرة⁴.

الجديد الذي حملته تشكيلة الحكومة المؤقتة؛ هو أن كل أعضاء (ل.ت.ت) أضحوا أعضاء فيها، مع استبعاد العقيد أوعمران بحجة أن حياته الخاصة تتنافى مع الانتماء الحكومي، وحسب الأستاذ بلحاج. أنهم أبعدوه عن الدائرة الحكومية بسبب القضية الأخلاقية التي اتهمه بها عبان رمضان في أوت 1957، وقال هذا الأخير أنه يملك الدليل على ذلك⁵.

وفي الحقيقة أنّ سبب إقصائه راجع لانتقاداته اللاذعة لـ (ل.ت.ت)، خاصة العقداء الثلاثة، الذين تمسكوا بالوظائف المهمة في الحكومة الجديدة، فقد تقلد كريم بلقاسم القوات المسلحة وبن طوبال الداخلية، والاستخبارات والاتصالات العامة لبوصوف، فلم يتغير شيء في الجانب السلطوي، فهم يمثلون جيش التحرير في الحكومة، أما محمود الشريف لا يملك تمثيلاً قوياً، ومع إبعاد أوعمران فهم أصحاب السلطة التي احتكروها، فقد استحوذوا على الوزارات السيادية⁶.

¹ - المرجع نفسه: ص 38 .

² - أحمد بن فليس: السياسة الدولية للحكومة المؤقتة الجزائرية، 1958 - 1962، (رسالة ماجستير)، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1985، ص 79، و أيضاً وزارة المجاهدين: المرجع السابق، ص 11.

³ - عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص 117

* - عن تشكيلة الحكومة أنظر الملحق رقم: 03

⁴ - جوان جليسي: الجزائر الثائرة، تر: خيري حماد، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1951، ص ص 127 - 128.

⁵ - صالح بلحاج: جذور السلطة في الجزائر..، المرجع السابق، ص 40.

⁶ - المرجع نفسه: ص ص 40 - 41.

إنّ تشكيل حكومة جزائرية مؤقتة كتنظيم سياسي دولي لجهة التحرير الوطني بمثابة نفس جديدة لاستمرار كفاح الثورة، وهي مسؤولة أمام المجلس الوطني للثورة الجزائرية¹.

2/ حركة العقيد محمد لعموري وموقعها في إشكالية الصراع على السلطة:

إنّ تشكيل الحكومة المؤقتة الجزائرية دون استشارة الكثير من القيادات لم يمر مرور الكرام، بل آثار استياءهم حسب موقعهم والظروف المحيطة بهم، وخلف كثيرًا من التوتر والانفعالات. بل أزمات صراع حادة، وصلت إلى تدبير المؤامرات الانقلابية وتطورت إلى التصفيات الجسدية، وهو ما حدث مع العقيد محمد لعموري * تجاه الحكومة المؤقتة، والتي يُصنفها البعض ضمن المؤامرات الحقيقية، ويرأها البعض أنها مفتعلة، وعُرفت تاريخيًا بمؤامرة عقداء الكاف، وأُفصل في هذا المبحث عن حيثيات هذه المؤامرة من بداية تعيينه قائدًا للولاية الأولى إلى غاية تدبير المؤامرة ومحاكمته.

1/2- تعيين لعموري قائدًا للولاية الأولى:

سبق وأن ذكرنا أن المنطقة الأولى (أوراس النمامشة) كانت تعيش صراعًا على القيادة بعد وفاة قائدها مصطفى بن بولعيد، وبعد مؤتمر الصومام تم تكليف كل من: " زيغود يوسف، وإبراهيم مزهودي وعميروش وعلي ملاح" بمهمة حل المشاكل التي تعيشها الأوراس، وعُقد اجتماع لقيادة المنطقة بتاريخ 20 أكتوبر 1956، وتم تشكيل نواة صلبة لقيادة جديدة يترأسها لعموري بمعوية عبد الله نواورة، وشرعا الاثنان في تنظيم المنطقة الأولى والثانية².

وفي اجتماع أفريل 1957 بتونس المتعلق بمسألة القيادة في الولاية الأولى أين تم إسناد هذه الأخيرة إلى محمود الشريف ونوابه كل من بلهوشات ولعموري ونواورة، وقد ساهم لعموري في علاج أوضاع الولاية الأولى بإرساء النظام وتوحيد القيادة، وتشدّد إزاء العابثين بنظام الثورة في الولاية الأولى، كما شارك لعموري في اجتماعات (م.و.ث.ج) بالقاهرة شهر أوت 1957، وبعد اختيـار

¹ - أحمد فليسي: المرجع السابق، ص 78.

* - العقيد محمد لعموري من مواليد 14 جوان 1929 بالأوراس، وهو من القدماء في حزب الشعب وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية، ومن مفجري الثورة، وعضو المجلس الوطني للثورة سنة 1957، قائدًا للولاية الأولى وعضو لجنة العمليات بالحدود الشرقية، عُرف بثقافته الواسعة وبوطنيته الراديكالية، تم اغتياله في 16 مارس 1959، للمزيد **أنظر**: Ben Jamin Stora : *Dictionnaire Biographique....* op cit. p 126 ، وعن تمرده عن الحكومة المؤقتة وأزمة اجتماع الكاف وما ترتب عنها **أنظر** مقال شامل للأستاذ عبد الله مقلاتي: (محمد لعموري ومؤامرة العقداء. محاولة إعادة قراءة منعرج حاسم في تاريخ الثورة الجزائرية)، *مجلة أفكار وآفاق*، المجلد 04، العدد 05، السنة 2015، ص ص 71-92.

² - المرجع نفسه: ص 75.

محمود الشريف عضوا في (ل.ت.ت)؛ عينت هذه الأخيرة محمد لعموري خلفا له لقيادة الولاية¹. والملاحظ أنه بعد تأسيس لجنة العمليات العسكرية في ربيع سنة 1958، هاته الأخيرة كانت بمثابة هيئة أركان، وقد قسمت إلى فرعين واحد في الشرق والثاني في الغرب، وأصبح محمد لعموري مساعداً للعقيد محمدي السعيد الذي أسندت له قيادة لجنة الشرق²، وفي أحد اجتماعات اللجنة أثار لعموري مسألة تتعلق بمؤسسات الثورة بعدما وصل إلى مسامعهم فكرة إنشاء مؤسسة ثورية جديدة وهي الحكومة المؤقتة، فأرسلت لجنة العمليات برقية إلى لجنة التنسيق تستعلم عن ذلك، وهل سيستشار (م.و.ث.ج) في إنشاء الحكومة³.

2/2- تجريد لعموري من القيادة ونفيه:

بعد تشكيل قيادة لجنة العمليات العسكرية (COM) ظهر عدم التوافق بين أعضاء هذه اللجنة؛ منها صراع بن عودة مع محمدي السعيد، حيث اعتبر عمار بن عودة أنه الأحق بقيادة هذه اللجنة، ولم يكن راضياً على تفضيل محمدي السعيد لضباط الجيش الفرنسي، و ساندته في هذا الرأي عمارة بوقلاز ومحمد لعموري، وهو ما جعل (ل.ت.ت) تقوم بعزل لجنة العمليات العسكرية يوم 09 سبتمبر 1958، وتطبيق عقوبات على أعضائها، فنفت عمارة بوقلاز إلى العراق ولعموري إلى السعودية بعد تخفيض رتبته العسكرية من عقيد إلى نقيب، وطرد بن عودة لمدة ثلاثة أشهر مع الإقامة الجبرية في لبنان، أما سي ناصر (محمدي السعيد) فعوقب بشهر مع الإقامة الجبرية في القاهرة⁴، وأعيد تعيينه قائداً للجنة الشرق، وخلف أحمد نواورة العقيد لعموري على الولاية الأولى، وتولى محمد عواشيرة قيادة القاعدة الشرقية⁵، وهو ما أثار استياء جنود وضباط الولاية الأولى والقاعدة الشرقية في إبعاد قادتهم.

وعن هذه العقوبات النازلة في حق هؤلاء يوم 13 سبتمبر 1958 من (ل.ت.ت) لا سيما من كريم بلقاسم، فقد اختلفت من شخص لآخر، وكانت عقوبة لعموري أشد وفقاً لنتيجة تقرير محمدي السعيد ضده والشامل على أن لعموري يثير تهمة تخطيط قادة الولاية الثلاثة للهيمنة على قيادة الثورة، وهناك من يرجع إلى رغبة كريم بلقاسم في العمل على تهمة قيادة الأوراس بجعلهم تحت سلطة محمود الشريف، والواضح أن عقوبة (ل.ت.ت) في حق لعموري لم تكن عادلة بدليل

¹ - عبد الله مقلاتي: محمد لعموري ومؤامرة العقلاء...، المرجع السابق، ص 76.

² - الطاهر الزبيري: المصدر السابق، ص 199.

³ - عبد الله مقلاتي: محمد لعموري ومؤامرة العقلاء...، المرجع السابق، ص 78.

⁴ - علي زغدود: صفحات من ثورة التحرير...، المرجع السابق، ص 205.

⁵ - الطاهر الزبيري: المصدر السابق، ص 199 - 200، وأيضاً مصطفى بن عمر: المصدر السابق، ص 230.

تخفيف العقوبات على الآخرين من أعضاء اللجنة، فقد كان محمدي السعيد تحت حماية كريم بلقاسم، وبن عودة تحت حماية بوصوف وبن طوبال¹.

2/3- اجتماع الكاف ومؤامرة الإطاحة بالحكومة المؤقتة:

لم يتقبل العقيد محمد لعموري عزله عن القيادة ونفيه إلى الخارج، لذلك سلك هذا المنحى بتدبيره مؤامرة مع عقداً الداخل بنية الإطاحة بالحكومة المؤقتة شهر نوفمبر 1958؛ والقبض على أعضائها. والسؤال المطروح هل عزل لعموري ونفيه هو ما دفع به إلى التفكير في الإطاحة بأعضاء الحكومة المؤقتة؟ أم هناك دوافع أخرى؟ وكيف تم تدبير هذه المؤامرة؟ في هذه المسألة يوضح فتحي الديب أن إقدام لعموري على تدبير المؤامرة كان بدافع:²

√- انحراف قيادة الحكومة المؤقتة عن مبادئ أول نوفمبر 1954.

√- إبعاد القادة الوطنيين الذين ساهموا في الثورة وإحلال عناصر مشبوهة، ممن خدمت الاستعمار وتوظيفهم لصالحهم الشخصي.

√- تباطؤهم في إيصال السلاح إلى الداخل وحجزهم للأسلحة والذخيرة بليبيا وتونس، واتخاذها وسيلة للضغط على جيش التحرير للاستجابة لمطالبهم.

√- انتهاج القيادة لسياسة دكتاتورية ضد كل مسؤول يقف ضدهم.

√- فرضهم لشخصيات مكروهة من الشعب وجيش التحرير في المراكز الحساسة، وهم: " فرحات عباس ومحمدي السعيد والرائد إدير ومحمود الشريف".

ولا تختلف الكتابات التاريخية الجزائرية مع فتحي الديب في هذه الأسباب والتي منها؛ أن (ل.ت.ت) قد همشت لعموري ومن معه، لذا شنوا حملة هوجاء ضد أعضائها، تحت غطاء الدفاع عن الجنود بالداخل، وعن المقاتلين الموجودين بالحدود، ونشروا إشاعات مغرضة في أوساط وحدات جيش التحرير³، وكان إلى جانب لعموري؛ نواورة وآخرون تبنوا نفس الحجج الراضية لمقررات الصومام، وبالتالي لمقررات المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي انعقد بالقاهرة؛ أمثال: " عمارة بوقلاز، والطاهر عواشرية، وأحمد دراية ومحمد مساعدية، وغيرهم من الضباط"⁴.

إن تعيين محمود الشريف قائداً للأوراس كان قاسياً على لعموري، ولم ينظر إليه هذا الأخير بعين الرضا، وليس هذا فحسب؛ بل انتقد كريم بلقاسم السماح بوصول بعض الضباط الفارين من

¹ - عبد الله مقلاتي: محمد لعموري ومؤامرة العقدا...، المرجع السابق، ص 81.

² - فتحي الديب: المصدر السابق، ص ص 405 - 406.

³ - مصطفى بن عمر: الطريق الشاق إلى الحرية، دار هومة، الجزائر 2009، ص 230.

⁴ - المصدر نفسه: ص 230.

الجيش الفرنسي إلى قيادة جبهة التحرير الوطني؛ كإيدير مولود الذي عُين مسؤولاً على ديوان قائد القوات المسلحة كريم بلقاسم، وراح يُوجه أوامره للعقيد محمدي السعيد؛ قائد أركان جيش التحرير الوطني في الشرق¹، وما يُثبت اشمئزاز لعموري وعدم رضاه على خيارات وقرارات الحكومة المؤقتة؛ هو ما يرويه على كافي في مذكرته أن لعموري حدثه منتقداً القيادة واتهم بعضهم بالجهوية، ووصفهم بالطماعين في زعامة الثورة².

ويذكر الأستاذ الباحث مقلاتي نقطة جوهرية في الخلاف بين لعموري و كريم بلقاسم؛ أن هذا الأخير أي "جماعة القبائل" كانوا يريدون إجهاض مشروع القاعدة الشرقية الرامي إلى اعتبارها ولاية مستقلة عن الولاية الأولى والثانية، وهو ما استاءت منه الولايتين الثانية والثالثة، بمعنى أن معاقبة بوقلاز هو إسقاط لمكانة القاعدة الشرقية التي طالبت بممثل لها في (ل.ت.ت) مثلها مثل باقي الولايات³، كما أن عواشيرية ونواورة رفضا العمل تحت قيادة محمدي السعيد قائد جيش أركان الحدود الشرقية بدافع معاقبة بوقلاز ولعموري، فقد استصعبا استخلافهما، وأوضح كريم بلقاسم استحالة أن تكون القاعدة الشرقية في مرتبة ولاية، وأن قائدها لن يكون برتبة عقيد، وأجبرهما بضرورة العمل مع محمدي السعيد⁴، وهو تحد صريح من كريم بلقاسم لخصومه، و زاد في رفع حدة الصراع الدائر، بدلا من إخماد التوتر وكسب ضباط أوراس النمامشة والقاعدة الشرقية .

الباحث في هذه المسألة قد يرى أن العقيد لعموري كان يتملكه الخوف على مستقبل الثورة الذي هو بين يدي "الباءات الثلاثة" اليد الطولى في قيادة الثورة، وخوفاً من الانحراف عن مبادئ الثورة الذي لوحظ في الحكومة المؤقتة ؛ سارع إلى وضع خطة أو تكتيك عسكري انقلابي، واستند في ذلك على القوات العسكرية الموجودة تحت قيادة صديقه " نواورة " في الولاية الأولى و"عواشيرية " في القاعدة الشرقية اللذان يحملان معه نفس الأفكار، وانضم إليه الكومندان جمعي سعدي الملقب بـ " مصطفى الأكل" المتواجد في القاهرة وتربطه علاقة حميمة بعبد الناصر⁵.

استغل مصطفى لكحل استياء عبد الناصر من الحكومة المؤقتة التي وجدها بعيدة عن طروحاته العربية والإسلامية بكسب الدعم المصري لجماعة لعموري من جهة، وكسب دعم المناضل التونسي " صالح بن يوسف " المعارض للرئيس بورقيبة وإشراكه في الكفاح المسلح ضد

¹ - رابح لونيسي: الجزائر في دوامة الصراع ...، المرجع السابق، ص 29.

² - على كافي: المصدر السابق، ص 260.

³ - عبد الله مقلاتي: محمد لعموري ومؤامرة العقداء...، المرجع السابق، ص 82.

⁴ - الشاذلي بن جديد: مذكرات 1929-1979، ج1، دار القصة للنشر، الجزائر، 2011، ص 123.

⁵ - رابح لونيسي: الجزائر في دوامة الصراع...، المرجع السابق، ص 29 - 30.

المستعمر الفرنسي، في إطار فكرة جيش تحرير المغرب العربي التي نادى بها عبد الكريم الخطابي من جهة ثانية¹، واستطاع لكل صاحب الأفكار القومية والمقرب من المصريين والخطابي أن يُقنع لعموري بالعودة إلى تونس وتنظيم انقلاب ضد خصومهم².

انتقل العقيد لعموري سرّاً إلى مكان الاجتماع في سيارة يقودها "عمار قرام"، هذا الأخير أرسله نائبه أحمد نواورة بطلب منه، ونقله من ليبيا إلى الحدود الجزائرية التونسية رفقة مصطفى لكل³، واجتمع العقيد لعموري مع عدد من قيادات الولاية الأولى وقادة القاعدة الشرقية وعلى رأسهم عواشيرة الغاضبين من قرارات الحكومة المؤقتة. خاصة كريم بلقاسم⁴، ووصل حاملوا فكرة الانقلاب على الحكومة المؤقتة في هذا الاجتماع حسب الطاهر الزبيري إلى ثمانية وعشرين إطاراً، كان من بينهم العقيد أحمد نواورة، الرائد عواشيرة، والرائد بلهوشات، والرائد صالح السوفي، والرائد العيساني، والنقيب عباس غزيل، ومحمد شريف مساعدي، وصالح قوجيل، وأحمد دراية، وغاب عن الاجتماع الطاهر الزبيري بسبب المرض⁵، واجتمع هؤلاء في منطقة الكاف بتونس لترتيب عملية الانقلاب يوم 16 نوفمبر 1958⁶، وتمخض عن هذا الاجتماع قرارات يراها الطاهر الزبيري خطيرة، وتمثلت في⁷:

- إرسال كومندوس إلى مقر الحكومة المؤقتة في تونس واعتقال بعض الوزراء وعلى رأسهم كريم بلقاسم ومحمود شريف وفرحات عباس وبن طوبال.
- غلق الحدود الشرقية مع تونس، فالولاية الأولى والقاعدة الشرقية تمتدان على طول الحدود.
- منع عبور الأسلحة والجنود إلى داخل الجزائر قبل تسوية الأمور.
- إنشاء لجنة مراقبة مهمتها التحكم في الخارج⁸.

¹ - المرجع نفسه: ص 30.

² - عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغربية إبان الثورة التحريرية 1954-1962، (أطروحة دكتوراه)، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007 / 2008، ص 409.

³ - أنظر شهادة عمار قرام في كتاب مسعود فلوسي: مذكرات الرائد مصطفى مرادة "ابن النوي"، شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2009، ص 98.

⁴ - الطاهر الزبيري: المصدر السابق، ص 202.

⁵ - مصطفى بن عمر: المصدر السابق، ص 230، والطاهر الزبيري: المصدر السابق، ص 202.

⁶ - محمد العربي الزبيري وآخرون: كتاب مرجعي عن الثورة...، ص 153.

⁷ - الطاهر الزبيري: المصدر السابق، ص 202.

⁸ - أنظر تقرير كريم بلقاسم في قضية لعموري في كتاب علي زغود: صفحات من ثورة التحرير الجزائرية، مطبعة متيجة، الجزائر، 2006، ص 213.

والملاحظ أن تحركات لعموري وجماعته كانت على مسمع بن طوبال وبوصوف، اللذان تركا عملية التخطيط تسير في الخفاء كما أرادها لعموري، ألا يتدخل إلا بعد تصفية الانقلابيين لكريم بلقاسم؛ ويريدان التخلص منه كمنافس عنيد على السلطة¹، ويظهر أن كريم بلقاسم كان على علم بالمؤامرة. بل طرف فيها وفق ما جاء في تقرير محمود الشريف، حيث أنه قلل من خطورة المتآمرين واختار التهدة، ولم يتحرك إلا بعد إلحاح شديد من شريف²، فالباءات الثلاثة كانوا في تنافس حقيقي على السلطة، فكريم بلقاسم كان يتحين الفرص ليظهر في موقع قوة، غير أنه اصطدم بقيادة الولاية الأولى والقاعدة الشرقية، في حين كان بن طوبال وبوصوف ينتظران القدر في إزاحة كريم، الذي تعاضم نفوذه يوما بعد يوم.

ويبدو أن لعموري كان واثقا في أصحابه، فسائقه كان ينقل كل صغيرة وكبيرة لابن طوبال؛ هذا الأخير يقول في هذا الشأن: «كنت على علم بالمؤامرة وبتصالات لعموري بنظام عبد الناصر»، وحتى الليبي المسمى "سالم شليك" سمع لعموري وهو يتحدث عن المؤامرة باللهجة الشاوية، فسارع إلى إعلام محمود الشريف، هذا الأخير أخبر كريم بلقاسم عن المؤامرة³.

وللحد من فاعلية اجتماع الكاف الذي رأى فيه كريم بلقاسم والحكومة المؤقتة زلزلة فعلية لمواقعهم. أوهم الباءات الثلاثة الحكومة التونسية أن اجتماع الكاف يستهدفهم، خاصة وجود خصم الرئيس بورقيبة المعارض "صالح بن يوسف" ضمن الانقلابيين، وعليه تدخل الحرس الوطني التونسي يوم 16 نوفمبر 1958 وحاصر مكان الاجتماع واعتقل جميع المشاركين فيه، وتمكن ثلاثة من الفرار وهم (أحمد دراية، عبد السلام، وصالح السوفي)^{*}، وتخوف بورقيبة من إعدام هؤلاء القادة في محله، واقترح عليهم منحهم اللجوء السياسي في تونس، لكنهم فضلوا عدم التدخل التونسي في الشؤون الداخلية للثورة⁴، فلم يكتب لعموري النجاح في خطته الانقلابية، وتمت إحالته لإحالته للمحاكمة.

¹ - رايح لونيبي: الجزائر في دوامة الصراع..، المرجع السابق، ص 31.

² - أنظر تقرير محمود الشريف حول أزمة الحكومة المؤقتة في كتاب علي زغدود: صفحات من ثورة التحرير...، المصدر السابق، ص ص 208-209.

³ - فتحي الديب: المصدر السابق، ص 408.

^{*} - عبد السلام مكلف بالمخابرات في القاعدة الشرقية، أصيب بجراح في اليد وعاد إلى القاعدة الشرقية، أما صالح السوفي بعد فراره رجع في اليوم الموالي وأعلن تبرؤه من الانقلاب بحجة أنه لم يكن يعلم بموضوع الاجتماع الذي دعا إليه العقيد لعموري، أنظر الطاهر الزبيري: المصدر السابق، ص 203.

⁴ - الطاهر سعيدياني: المصدر السابق، ص 198.

2/4- محاكمة العقيد لعموري:

بعدما أُلقي القبض على لعموري ورفاقه من طرف القوات التونسية. قامت هذه الأخيرة بتسليمهم لقيادة الثورة الجزائرية، وخضعوا للتحقيق عدة أيام بمركز الدندان تحت مسؤولية أحمد بن الشريف، و بناءً على التقارير طلب نائب رئيس المجلس وزير القوات المسلحة كريم بلقاسم أن يُقدم لعموري وجماعته بتهمة التآمر على الحكومة وخيانة الثورة لمحاكمة عادلة وسريعة¹، وفي خضم التحقيق اتصل قادة القاعدة الشرقية منهم الشاذلي بن جديد بكريم وبن طوبال للعفو عن المعتقلين تجنباً للفتنة وما قد يتبعها، وأوضحوا أن اجتماع الكاف كان من أجل إصلاح الأوضاع وليس انقلاباً²، وعلى ضوء تقارير كريم بلقاسم شكلت الحكومة المؤقتة محكمة عسكرية جرت وقائعها بمدينة "قنبلات" التونسية، من 20 جانفي 1959 إلى غاية تاريخ إصدار الأحكام يوم 28 فيفري 1959³. ترأس العقيد "هوارى بومدين" المحكمة الذي جيئ به من المغرب⁴، وعيّنت علي منجلي وكيلاً للثورة⁵، والعقيد سليمان دهيليس (سي الصادق) ، وقايد أحمد (سي سليمان) مستشاريين لرئيس المحكمة، وعلي مشيش وعبد العزيز زردابي من الولاية الأولى، وفلوح من الولاية الرابعة كمحلفين⁶، كمحلفين⁶، و وجهت لجماعة لعموري عدة تهمة؛ منها عدم الطاعة والتآمر على الثورة، ونشر أسرار بنية مقصودة وتحطيم معنويات الجنود والعمل الإنحرافي، وللاشارة هنا أن العقيد لعموري

¹ - أنظر تقرير كريم بلقاسم في كتاب علي زغود: صفحات من ثورة التحرير..، المصدر السابق، ص 219.

² - يذكر محمد الواعي كاتب لعموري أن هذا الأخير لم يكن يخطط لانقلاب عسكري، وإنما ينوي مناشدة الحكومة المؤقتة إعادة النظر في المحاكمة المجحفة في حقه، نقلا عن عبد الله مقلاتي: محمد لعموري ومؤامرة العقدة..، ص 86.

³ - المرجع نفسه: ص 88.

⁴ - علي كافي: المصدر السابق، ص 270.

⁵ - الطاهر الزبيري: المصدر السابق، ص 203.

⁶ - في تقرير لكريم بلقاسم في قضية لعموري يعرض فيه وقائع دور هذا الأخير في تحريك المؤامرة، ومن بين ما جاء فيه: أن لعموري عين العناصر الموالية له، وأبعد الكفاءات منذ توليه القيادة الأولى ، وأنه استغل نفوذه بعد تعيينه عضو في القيادة بتقديم الدعم لكل من نواورة وبلهوشات وعواشرية وصالح بن علي، وعمل على إفشال القيادة بإحداث التقسيم داخل هيئتها وزرع الشك بين أعضائها ، واختلاق انتقادات كاذبة من لعموري ونشرها عن طريق أعوانه والطعن في شرف السلطات وفي الحياة الخاصة للأشخاص، ويهدف إلى التحضير النفسي للقاعدة من أجل العمل ضد السلطة، ويبين التقرير تلقي لعموري مبلغ 300 جنيه مصري من أصدقائه ، واستغل كل سلطاته في دفع القاعدة الشرقية ولاية الأولى إلى التحالف مع فرقه لتنفيذ أهدافه، و قيامه بممارسات في القاهرة باتصالات مع مصالح الاستعلامات لبلد أجنبي ، للمزيد أنظر تقرير كريم بلقاسم عن لعموري في كتاب علي زغود: صفحات من ثورة التحرير..، ص ص 216-218.

وكل العقيد الطاهر الزبيري محامياً للدفاع عنه ¹، ودامت الجلسات والمرافعات خمسة عشر يوماً بحضور

الصحفيين، وصدرت الأحكام النهائية ولم تعلم بها هيئة الدفاع إلا من خلال النشريات التابعة لجهة التحرير الوطني ²، ولم يُغير العقيد الطاهر الزبيري شيئاً أمام قرار المحكمة التي أصدرت حكم الإعدام في حق كل من: " لعموري ونواورة وعواشرية ومصطفى لكلل " رميةً بالرصاص ³، ونفذ فيهم الحكم شهر مارس 1959 ⁴، أما عبد الله بلهوشات ومحمد شريف مساعدي وأحمد دراية ولخضر بلحاج؛ فحكم عليهم بالسجن، وأطلق سراحهم سنة 1960، حين أصبح بومدين قائداً للأركان العامة لجيش التحرير الوطني، كي يقفوا في وجه زحف الضباط الفارين من الجيش الفرنسي إلى المناصب العليا في جيش التحرير ⁵.

ويذكر الطاهر الزبيري في مذكرته أن العقيد لعموري الذي رافع بشدة لإنقاذه من حكم الإعدام؛ اتهم كريم بلقاسم باستغلال منصبه، وبالنزعة الجهوية ومحاولة فرض سيطرة إطارات الولاية الثالثة على جميع الهياكل الحساسة في الثورة، كما وصف العقيد محمدي السعيد بالضعيف في القيادة والكثير الأخطاء التي يتجاهلها كريم بلقاسم كونه من نفس الجهة، وانتقد ترقية محمود شريف بسرعة إلى مسؤول منطقة، ثم قائد ولاية، فعضو لجنة التنسيق والتنفيذ في ظرف أقل من سنة من التحاقه بالثورة ⁶.

وفي شأن إعدام العقيد لعموري يرى الأستاذ لونيبي مدى انضباط العقيد هوارى بومدين واكتسابه لثقافة الدولة أثناء الثورة، رغم تعاطفه مع لعموري في نفس الأفكار، إلا أنه كان قاسياً في تخاير لعموري مع المخابرات المصرية، ولجؤه إلى أسلوب الانقلاب في تعامله مع الحكومة المؤقتة ⁷، ومن جهة أخرى يُرجع المجاهد عمار بن عودة قضية إعدام لعموري ومن معه إلى فتحي فتحي الديب الذي يتحمل المسؤولية، وما وقع لهم من ظلم كبير، لأن ما حدث في نظره لم يُترجم

¹ - انتقل الطاهر الزبيري كمحامياً للدفاع عن لعموري في محكمة " قنبلات " التونسية رفقة خمسة محامين وهم: " محمد = شبيبة، محمد أوشارف (طبيب أسنان)، عبد المالك، يوسف الصيد؛ الذي أصبح عقيداً في الجيش بعد الاستقلال، وأحمد بوردية الذي أصبح سفيراً في السنيغال بعد الاستقلال، أنظر الطاهر الزبيري: المصدر السابق، ص ص 203 - 204.

² - المصدر نفسه: ص 204.

³ - مصطفى بن عمر: المصدر السابق، ص 231.

⁴ - رابح لونيبي: الجزائر في دوامة الصراع..، المرجع السابق، ص 32.

⁵ - المرجع نفسه: ص 32.

⁶ - الطاهر الزبيري: المصدر السابق، ص 204.

⁷ - رابح لونيبي: الجزائر في دوامة الصراع..، المرجع السابق، ص 33.

على أرض الواقع، ومن غير المعقول تصنيفهم بمجرد الإطلاع على النوايا¹، وأن فتحي الديب استغل التوتر الموجود بين عبد الناصر وبورقيبة، فسارع لإشعال فتيل الصراع بين الحكومة

المؤقتة الجزائرية والتونسية، إلا أنه لم يفلح في ذلك².

السؤال الذي أطرحه هنا؛ هل كان إبعاد العقيد لعموري من القيادة في الولاية الأولى ومن لجنة الشرق التابعة للجنة العمليات العسكرية، ونفيه إلى السعودية أمراً عادلاً من طرف كريم بلقاسم؟، وهل هذا يصب في مصلحة الثورة كخيار صائب، أم لمصلحة سلطة الباءات الثلاثة، خاصة كريم بلقاسم الذي لا يقبل أي قرارات تتعلق بسلطة القيادة؟.

أيضاً؛ أما كان لهيئة المحكمة أن تكتفي بسجنه دون إعدامه؛ مراعاة لسلامة الثورة وجنودها وقياداتها، من الجانب النفسي والمعنوي في تلك الفترة الحرجة التي تمر بها أعلى هيئة قيادية وهي الحكومة المؤقتة وما قد ينجر عن ذلك من تبعات، أم أن كريم بلقاسم وجد الفرصة المناسبة للتخلص منه نهائياً، أم تغليب المصلحة العامة للثورة وعدم المساس بها وبقاداتها وما ارتكبه لعموري يدخل في خانة المتمرّد على السلطة، ويقتضي عدم التسامح معه. ليكون عبرة لمن تُسوّل له نفسه أن يقترب أو ينتقد قرارات وخيارات القيادة العليا في الثورة، بصفتها الهيئة المخولة قانونياً بإحداث التغييرات في المناصب السياسية والعسكرية، أم هناك شيء آخر اسمه زعامة السلطة. إن قضية محمد لعموري وجماعته أو ما يُعرف باجتماع الكاف مسألة حساسة وأثارت الكثير من الجدل، ويصعب الوصول إلى معرفة حقيقتها، فهناك من يعتبرها قضية مفتعلة فقط، " كمحمد ملوح " الذي كان ضمن مجموعة لعموري، بأنها تتدرج ضمن تصفيات حسابات بين مجموعة لعموري وأعضاء قيادية في الحكومة المؤقتة على رأسها كريم بلقاسم إضافة إلى ذلك أن العقيد لعموري ومن معه كانوا يحذرون من انحراف الثورة عن مسارها الذي حدده أول نوفمبر، وصنفوا هؤلاء من التيار الوطني الراديكالي³.

والبعض الآخر رموه بالتخابر مع دولة أجنبية وهي مصر؛ كتقرير كريم بلقاسم وع لي كافي الذي يذكر أنه سمع بأن لعموري وجماعته كانوا على اتصال مع مسؤولين في القاهرة ومنهم فتحي

¹ - أنظر شهادة عمار بن عودة في شهادة قلم. على النت، الموقع السابق.

² - مصطفى بن عمر: المصدر السابق، ص ص 230 - 231.

³ - محمد العربي الزبيري وآخرون: كتاب مرجعي عن الثورة...، المرجع السابق، ص 190.

الديب، وربما الرئيس عبد الناصر نفسه¹، أم أن اعتراف لعموري بذلك هو سيد الأدلة كما يقال، اعتراف انتزع منه تحت التهديد و التعذيب كان كافياً لإعدامه.

في هذا الشأن أرى أن قضية لعموري تحتاج إلى كثير من التوقف عند حيثياتها وإلى كثير من الأدلة. خاصة الشهود كمرجع أساسي في الوصول إلى الحقيقة، والتي لا يختلف فيها اثنان على أنها صراع حقيقي على السلطة ، كما أن حادثة لعموري كان لها انعكاسات سلبية على العلاقات التونسية الجزائرية، فقد تدهورت العلاقات الثنائية، وعرف جيش الحدود عدة مضايقات، و توقفت المساعدات المقدمة للحكومة المؤقتة.

3/ اجتماع عقداء الداخل. ديسمبر 1958 :

3/1 الظروف الملزمة باجتماع عقداء الداخل:

عرفت سنة 1958 ظروفًا صعبة هددت الثورة من الداخل وجعلت قادة الولايات يجتمعون وينظرون في الأمر، فمن بين هذه الظروف²:

- ✓ - زيادة الضغط العسكري وتكثيف العمليات بعد تولي الجنرال ديغول سدة الحكم.
- ✓ - أضحت هناك شبه قطيعة بين قادة الداخل والقيادة في الخارج، هذه الأخيرة لم تعد تتطلع على أوضاع الولايات في الداخل.
- ✓ - انشغال القيادة في الخارج بالمسائل السياسية، وبمضاعفات أزمات صنّفت في خانة المؤامرات ضد الثورة.

- صعوبة الاتصال بالخارج بعد إنشاء خطي موريث وشال على الحدود الشرقية والغربية
- حدوث مؤامرة " الزرق " *، المشهورة بـ"لابلويت" في الولاية الثالثة صيف 1958 وامتدت إلى الولاية الرابعة، وتركت أثراً كبيراً على الساحة السياسية والعسكرية، وعلى الرأي العام، ويذكر العقيد

¹ - علي كافي: المصدر السابق، ص 270.

² - عبد المالك بوعريوة: العلاقات بين الولايات التاريخية للثورة التحريرية الجزائرية 1954 - 1962، (مذكرة ماجستير)، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 118.

* - استغل العدو الوضع السيئ الذي تمر به الثورة والانقسام الموجود بين قادتها، بتدبير مؤامرة جهنمية بامتياز، خططها الجنرال (Gooddar) ، ونفذها الكابتن (Léger)، شهر جويلية 1958، وتقتضي تسرب عناصر عميلة في صفوف جيش وجبهة التحرير الوطني بالولاية الثالثة، لتزويد العدو بمعلومات حول تنظيم جبهة التحرير في المدن وفي الجبال ، وامتدت إلى الولاية الرابعة، والظاهر أن العقيد عميروش راح ضحية المخابرات الاستعمارية بإعدامه على إعدام أعداد مست مختلف الإطارات والمتقنين في صفوف الجبهة والجيش معاً، واتخذت هذه المؤامرة تداعيات وردود مختلفة ولا تزال إلى اليوم محل نقاش. أنظر في ذلك العقيد علي كافي: المصدر السابق، ص ص 158-159، وتقرير المنظمة الوطنية للمجاهدين بالولاية الرابعة، ج2، ص 138، ورايح لونيبي: الجزائر في دوامة الصراع..، المرجع السابق، ص 34

علي كافي أرقام مذهلة في عمليات الإعدام التي راح ضحيتها عدد كبير من الإطارات، حيث مست (1800) مجاهد بالولاية الثالثة وحوالي (500) من الولاية الرابعة¹.

٧- تواصل الاضطرابات الداخلية في الولاية الأولى. خاصة مشكلة المنشقين ، الناجمة عن أزمة القيادة، والرافضين لمقررات الصومام التي تعطي الأولوية للسياسي على العسكري، وشكل ذلك

مصدر قلق داخل الولاية الأولى²، إلى جانب مشكل المصالية في الولاية الأولى والسادسة³.

٧- اختراق مصالح الاستعلام الفرنسية وحدات الولاية الثالثة والرابعة بعناصر عميلة لضرب الثورة من الداخل، مثل: "حسن غندريش، أحمد هاني..."، ولعدم وجود التنسيق بين الولايات في الداخل والقيادة في الخارج، فإن ذلك أشعر قيادة الداخل بنوع من الإحباط

3/2- اجتماع قادة الولايات:

أمام الظروف السابقة الذكر والتي استاء منها قادة الولايات، الأمر الذي جعل العقيد عميروش* قائد الولاية الثالثة يدعو إلى عقد اجتماع يضم جميع قادة ولايات الداخل، وقد انعقد ما بين من 06 إلى 12 ديسمبر 1958 شمال قسنطينة بالولاية الثانية⁴، وحضر في هذا الاجتماع كل من⁵: الرائد عبيدي الحاج لخضر عن الولاية الأولى (أوراس النمامشة)، والعقيد عميروش قائد الولاية الثالثة (القبائل)، والعقيد أحمد بوقرة قائد الولاية الرابعة (الجزائر)، والعقيد أحمد بن عبد الرزاق (سي الحواس) ، قائد الولاية السادسة (الصحراء).

والملاحظ هو غياب العقيد لطفي قائد الولاية الخامسة، والعقيد علي كافي قائد الولاية الثانية عن حضور الاجتماع، الأمر الذي ترك تساؤلاً عن سبب غيابهما، هل كان بإيعاز من قادة الخارج أنهما خافا من أن يكون العقيد عميروش يبحث عن مكانة بين قادة الثورة انطلاقاً من هذا الاجتماع

¹ - علي كافي: المصدر السابق، ص 124.

² - مسعود عثمانى: الثورة التحريرية..، المرجع السابق، ص 420..

³ - عبد المالك بوعريوة: المرجع السابق، ص 118.

* - عميروش آيت حمودة من مواليد في 31 أكتوبر 1926 بمنطقة القبائل، مناضل في حزب الشعب، واحد مفجري الثورة بالمنطقة الثالثة، أصبح قائد الولاية الثالثة بعد خروج كريم بلقاسم مع لجنة التنسيق والتنفيذ سنة 1957، إلى غاية استشهاده

يوم 28 مارس 1959 بمعركة جبل ثامر ببوسعادة بالقرب من المسيلة. أنظر: Dictionnaire Ben Jamin Stora : Biographique OP.cit, P 199.

⁴ - Mohammed Harbi : Le FLN, Mirage et Réalité. op. cit, p 230.

⁵ - Guentari Mohammed : Organisation politico – administrative et militaire de la revolution Algérienne de 1954-1962, 2vol. Office des publication Universitaires, Alger 2002. P 98.

Mohammed Harbi : Le FLN, Mirage et Réalité. op. cit, p 230.

وكذلك محمد صايكي: المصدر السابق، ص 64،

اختلفت الآراء والتصورات تجاه هذا الاجتماع خاصة ما جاء في مذكرات قادة الثورة، فقد تلقى العقيد علي كافي دعوة المشاركة في اجتماع قادة الداخل المزمع عقده في تراب ولايته، حسب ما جاء في رسالة العقيد عميروش إلى علي كافي، الذي أوضح له فيها المندسين في صفوف جيش التحرير ويدعوه للمشاركة في هذا الاجتماع، وتحفظ علي كافي من مضمون الرسالة وطلب لقاء عميروش على انفراد لمعرفة حقيقة هذا الاجتماع¹، وامتنع فيما بعد عن الحضور، ويقول في مذكرته: « امتنعت شخصياً عن المشاركة في الاجتماع، لأنه تقرر بين المشاركين أن هذا الاجتماع سيصدر قرارات ملزمة²، حينها عُرف أن سبب امتناعه راجع إلى عملية الزرق³، والملاحظ أنه كان متأثراً بهذه العملية وتداعياتها التي امتدت إلى الولاية الرابعة، ويرى علي كافي أن عميروش ارتكب خطأ جسيماً في العملية السابقة بتسرع في الحكم والإعدام على المثقفين، ليصل في كلامه إلى أن عميروش يطمح إلى قيادة الثورة بتنظيمه لهذا الاجتماع، وبأن الولاية الثانية أدركت المناورة بعد تهنئة عميروش من قبل كريم بلقاسم وبوصوف، ويسعى إلى تهنتته من كل الولايات وهو ما لم يلقاه في الولاية الثانية⁴.

أما بالنسبة لغياب الولاية الخامسة، فقد أرجع البعض غيابها لتواجد قادتها بالأراضي المغربية⁵، وهناك من أرجعه إلى إخلاص قائدها العقيد لطفي للقائد السابق للولاية عبد الحفيظ بوصوف، وهناك من يرى أن غياب الولايتين عن الاجتماع كان تلبية لنصيحة كل من بومدين وبوصوف وبن طوبال⁶، ولاعتقادهما بنية تزعم عميروش للثورة في الداخل، وأن جدوى هذا الاجتماع فيه مناورة لصالح كريم بلقاسم وزير القوات المسلحة⁷.

3/3- توصيات وقرارات اجتماع قادة الداخل:

¹ - علي كافي: المصدر السابق، ص 132.

² - المصدر نفسه: ص 169.

³ - حيث جاء في مذكرته: « وصلتنا قائمة تضم 1800 ممن نفذ فيهم الإعدام بين ضباط ساميين وضباط صف، وجنود ومدنيين رغم النصائح التي قدمتها بصفتي مسؤول الولاية الثانية، عندئذ قررت عدم الحضور حتى لا تركى تلك المؤامرة، وتركى خرق قرارات الصومام وتبارك إعدام عدد كبير من خيرة أبطال تلك الولاية...، وتساهم في تبرير ما حدث في الولايات الأولى والثالثة والرابعة من تسرع في الحكم وخرق للقرارات...». المصدر نفسه: ص 174 - 175.

⁴ - نفسه: ص 161 - 172.

⁵ - عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، ج2، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1991، ص 201.

⁶ - مصطفى بن عمر: المصدر السابق، ص 233.

⁷ - إن إقرار اجتماع عقداً الداخل كان بوحى من العقيد عميروش وبايعاز من كريم بلقاسم لإضعاف خصميه وهما بن طوبال وبوصوف. أنظر سيد علي أحمد مسعود: (اجتماع عقداً الداخل 12/6 / ديسمبر 1958 خلال الثورة الجزائرية. الخلفيات والتداعيات)، المجلة التاريخية الجزائرية، العدد الثالث، جوان 2017، ص 212.

خرج اجتماع قادة الولايات بجملة من التوصيات والقرارات والتي سترفع إلى الحكومة المؤقتة، وقد ذكرت الكتابات التاريخية تقريرهم النهائي، والمتمثل في:¹

- تأسيس هيئة " لجنة المراقبة والتنفيذ "، مهمتها التنسيق وتنشيط العمل الثوري في الداخل
- المطالبة بدخول الحكومة المؤقتة والاكتفاء بممثلين لها في الخارج.
- دعوة الحكومة إلى عقد اجتماع مع قادة الداخل، أي قادة الولايات على الحدود التونسية في أجل أقصاه أفريل 1959م.

- إرسال وحدات من الولايتين الثالثة والرابعة إلى الولاية الأولى للتخلص من المشوشين، وإلى الولاية السادسة لمطاردة المصاليين وجماعة بلونيس.

- إرسال وحدات إلى المناطق الشرقية بالولاية الأولى، لتخريب خط موريس المشؤوم
 - إقامة اجتماع كل أربعة أشهر، يضم جميع الولايات بما فيها الولايتين الثانية والخامسة.
- بعد أن صادق الحاضرون على محضر الجلسات، أرسلوا الرائدان عمر أوصديق وعز الدين إلى تونس، لينقل إلى قيادة الخارج قرارات اجتماع عقدها الداخل، وتضمن المحضر استياء قادة الولايات من الطريقة التي تشكلت بها الحكومة المؤقتة، ولومهم على تهاونهم في عملية التسليح التي توقفت بعد إنشاء خطي موريس وشال².

وبتاريخ 12 مارس 1959 تسلمت الحكومة المؤقتة محضر الاجتماع، واستمعت إلى شروحات مفصلة من طرف الرائد عمر أوصديق، وفي هذا السياق جاء في كتاب فرحات عباس (تسريح حرب) أن الرائد عمر أوصديق أخبره بأن عميروش عازم أن لا يترك في الخارج إلا مندوبية يُسيرها فرحات عباس وحده، وإرغام باقي القيادات على الرجوع إلى أرض الوطن، وستسند القيادة العليا إلى ضابط برتبة جنرال. قد يكون عميروش³.

إذا أخذنا بصحة رواية عمر أوصديق، فإن ما يقدم عليه عميروش هو بمثابة انقلاب على الحكومة المؤقتة، أو تصحيح لما يجب أن تكون عليه قيادة الحكومة، وما يصب في هذا الاتجاه؛ فإن تعيين شخصيات من حزب البيان الجزائري، كفرحات عباس وأحمد فرنسيس كان محل انتقاد من طرف العقيد عميروش الذي يريد لها حكومة ثورية خالصة⁴.

¹ - أنظر محمد صايكي: المصدر السابق، ص 72.

² - محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، ص ص 126 - 127.

³ - Farhat Abbas : Autopsie D'une Guerre, op.cit,p 231.

⁴ - مسعود عثمانى: الثورة التحريرية...، ص 421.

وكرد من الحكومة المؤقتة أرسلت دعوات لقادة الداخل لحضور اجتماع في تونس تلبية لطلبهم، إلا أن الشيء الذي حدث هو اغتيال العقيدان "عميروش وسي الحواس"¹.

3/4- فشل اجتماع قادة الداخل:

يرجع الباحثون فشل لقاء قادة الداخل إلى كونه صادر عن أصحاب الداخل، وليس من صنيع قادة الخارج، وتخلف الولاية الثانية والخامسة عن المشاركة في المؤتمر، واعتبر قادة الخارج هذا المؤتمر مؤامرة ضد الثورة، وحكموا عليه غيابياً بالإعدام².

ويُعد استشهد القائدين (عميروش وسي الحواس)* من أكبر أسباب فشل نتائج المؤتمر زيادة على استشهد سي امحمد بوقرة قائد الولاية الرابع يوم 05 ماي 1959³، وقناعة قيادة الخارج بضرورة إفشال مفعول الاجتماع، فهو سابقة خطيرة في اعتقاد قادة الثورة بالخارج الذين عاشوا حلة استنفار واعتبروه مؤامرة مدبرة ضد الحكومة المؤقتة⁴، فكل الظروف ساهمت في إحباط نتائج هذا المؤتمر، بعدما راهن عليه قادة الداخل، كما يقول سي لخضر بورقعة في مذكرته⁵.

4/ استقالة وزير الخارجية محمد لمين دباغين وشلل الحكومة المؤقتة ربيع 1959:

يبدو أن الأزمات التي طالت الحكومة المؤقتة، لم يرد لها التوقف عند هذا الحد، فجاءت أحداث أخرى أكثر تأثيراً من سابقتها، وتمثلت في استقالة محمد لمين دباغين من الحكومة المؤقتة بسبب حادثة مقتل "عميرة علاوة"، وقبل الخوض في استقالة دباغين وتأثير ذلك على الحكومة المؤقتة. يجدر التطرق إلى قضية مقتل "علاوة"، لأنها شكل من أشكال الصراع على السلطة.

4/1- اغتيال عميرة علاوة... بوصوف وعباس متهمان:

عميرة علاوة عضو في بعثة جبهة التحرير الوطني في لبنان، وُجد جثة هامة أمام بناية رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس في القاهرة يوم 10 فيفري 1959⁶، واتخذت الحادثة سناريوهات سناريوهات مختلفة، وكان لها وقع كبير على الرأي العام الداخلي والخارجي، لأنها ملصقة بقيادة

¹- Mohammed Harbi : Le FLN, Mirage et Réalité. op. cit, p231.

²- لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص 29.

*- اسشهدا القائدين وهما في طريق العودة من المؤتمر إلى مراكز قيادتهما، فقد وقع في كمين، وخاض معركة غير متوازنة مع العدو بجبل ثامر بنواحي بوسعادة يوم 1959/03/29، أنظر لخضر بورقعة: المصدر نفسه، ص 29.

³- Mohammed Harbi : Le FLN, Mirage et Réalité. op. cit, p 231.

⁴- سيد علي أحمد مسعود: اجتماع عقدا الداخل... ص 212.

⁵- لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص 29.

⁶- فتحي الديب: المصدر السابق، ص 423.

الحكومة المؤقتة (الباءات الثلاثة) التي اعتادت على فعل ذلك، ولتزيد من تلطيخ سمعتها بالدماء بعد مقتل عبان، وهي التي جيء بها لقيادة الثورة.

يُعد علاوة من المعارضين لفرحات عباس في رئاسة الحكومة الجزائرية المؤقتة¹، ويرى عميرة في عباس بالرجل الاندماجي الذي يُريد أن يستولي على الثورة، وقام بتحريف مبادئها خدمة لأسياده الفرنسيين²، وأمام انتقادات عميرة لعباس؛ اضطر دباغين إلى إبعاد صديقه الحميم- علاوة- عن المغرب وتحويله إلى لبنان مكان "إبراهيم كابويا" المندوب السابق³، ومع ذلك لم يتوقف عن انتقاد عباس وأعضاء الحكومة المؤقتة حتى في حياتهم الخاصة⁴، ويذكر فتحي الديب أن " إبراهيم كابويا" كان يُكن حقدًا وكرهًا لعلاوة؛ حيث أرسل تقريرًا إلى عباس يتهم فيه علاوة على عباس وأعضاء حكومته، بأنهم انحرفوا عن الثورة وأن جيش التحرير الوطني في الداخل متذمرين من تصرفات قادة الحكومة المؤقتة⁵، وعلى إثر الاتهامات والتهجمات في حقه وفي حق الحكومة المؤقتة سلم فرحات عباس تقرير كابويا إلى بوصوف، وطلب هذا الأخير من علاوة الحضور إلى مكتب فرحات عباس في القاهرة ويذكر عمار بوحوش أن اللقاء الذي جمع علاوة بعباس كان بحضور بعض الموظفين⁶، وساعة اللقاء يقول توفيق المدني المتواجد في تونس أثناء الحادثة، استنادا إلى صديقه الحميم محمد الغسيري، « أنه كان رفقة مجموعة من الإطارات في انتظار فرحات عباس؛ حتى سمعنا ارتفاع الأصوات، وأصبحت خصامًا وشجارًا، وسمعت عميرة يكرر لعباس كل التهم التي قالها عنه وعن الدكتور فرنسيس، ويستعمل عبارات سوقية، وسمعت عباس يسبه، ثم وجه له صفتين ..»⁷، وبعد أن اشتد الجدل بينهما، دخلوا ووجدوا عباس مصفر الوجه،

¹ -Mohammed Harbi : Le FLN, Mirage et Réalité. op. cit, p 239.

² - رابح لونيسي: الجزائر في دوامة الصراع..، المرجع السابق، ص 39.

³ -Mohammed Harbi : Le FLN, Mirage et Réalité. op. cit, p239

⁴ - يقول أحمد توفيق المدني عن عميرة: « كان وغدا بكل ما في هذه الكلمة من معنى، يطلق لسانًا بذيئًا قذرا في كل وزير من الوزراء، ويكيل لكل واحد منهم بالتهم الشخصية..، وكان أكثر الناس حظًا من تلك التهم؛ الرئيس فرحات عباس والدكتور أحمد فرانسيس، كان يصفهما علنا بأشنع وأبشع الأوصاف الأخلاقية، ويتهمهما علنا بأنهما يعيشان زوجين لامرأة واحدة..»، أنظر أحمد توفيق المدني: حياة كفاح، ج3، ص 591.

⁵ - فتحي الديب: المصدر السابق، ص 424.

⁶ - عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 458.

⁷ - أحمد توفيق المدني: حياة كفاح، ج3، ص 592.

وقال لهم بصوت خافت: « لقد ألقى اللعين - علاوة - بنفسه من النافذة »¹، فكان علاوة جثة هامة أمام مبنى الحكومة المؤقتة الواقعة في حي " غاردن سيتي " بالقاهرة². وقُدمت الحادثة على أساس أنها انتحار - كما ادعى عباس - ، وهو ما لم يتقبله لمين دباغين، وبتغطية من الحكومة المصرية التي طالبت بفتح تحقيق في مقتله في بداية الأمر؛ إلا أنها تكتمت عن نتائج التحقيق واعتبرتها مجرد حادث، وبذلك تكون الحكومة المؤقتة قد خرجت من دائرة الاتهام³.

ما لم يفهم وي طرح كم من سؤال، هل صحيح أن علاوة رمى بنفسه من النافذة منتحراً، وهو سيناريو قد يكون بعيد عن الحقيقة، وإذا سلمنا بذلك فلماذا انتحر، وماذا جرى بالتفصيل بينهما، حتى يُقدّم علاوة على الانتحار، سيناريو آخر هل يكون عباس من رمى به من النافذة بعد توسع الخلاف بينهما؟

4/2- استقالة محمد لمين دباغين:

يُرجع كثير من المؤرخين والباحثين استقالة دباغين إلى مقتل صديقه " علاوة"، ولم يُسلم برواية الانتحار - كما ادعى عباس - وطلب فتح تحقيق في ذلك وأيدته الحكومة المصرية، والتي بدورها شككت في الحادثة⁴، وحسب رواية أحمد توفيق المدني؛ أن دباغين اتهم عباس صراحة وبالحرف الواحد أن "عميرة" مات مقتولاً، وأمام هذا الاتهام أخرج فرحات عباس مسدسه وصوّبه باتجاه هـ، وتدخل كريم بلقاسم لحل الخلاف بينهما، وكان رد دباغين قائلاً: « تأكدوا بأن اليوم لم يمت عميرة؛ بل ماتت الحكومة المؤقتة »⁵.

إن اغتيال "علاوة" الصديق الحميم لدباغين؛ جعل هذا الأخير يُقدم استقالته كتابياً يوم 15 مارس 1959⁶، وحاول الاتصال بقيادة الداخل الذين توافدوا على تونس تمهيداً لاجتماع العشرة، لكن قادة الخارج منعه وضيقوا عليه الخناق كما يقول علي كافي⁷، ولم تُخبر القيادة الخارجية قادة الداخل

¹ - المصدر نفسه: ص 592.

² - Mohammed Harbi : Le FLN, Mirage et Réalité. op. cit, P239. Et Gilbert Meynier : op.cit, pp 356-357.

³ - أحمد توفيق المدني: حياة كفاح، ج3، ص 593.

⁴ - حميد عبد القادر: المرجع السابق، ص 190.

⁵ - أحمد توفيق المدني: حياة كفاح، ج3، ص 593.

⁶ - محمد شبوب: اجتماع العقدا العشر من 11 أوت إلى 16 ديسمبر 1959 . ظروفه، أسبابه وانعكاساته على مسار

الثورة، (رسالة ماجستير)، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2010/2009، ص 43.

⁷ - علي كافي: المصدر السابق، ص 290.

ولم يُوضحوا مواقفهم من الاستقالة، وللإشارة هنا أن دباغين بعث إلى أعضاء الحكومة ثلاثة رسائل، الأولى مؤرخة في 2 أكتوبر 1959، والثانية في 17 نوفمبر 1959، والثالثة في 20 نوفمبر من نفس السنة¹.

ولم تكن حادثة مقتل علاوة وحدها في استقالة دباغين، فهناك عدة أسباب أوردتها علي كافي في مذكراته، وبعضها موجود في الرسائل التي بعثها دباغين لأعضاء الحكومة المؤقتة، ومنها سلبات تشكيل الحكومة المؤقتة، وتدهور وضعية الحكومة المؤقتة، وهو ما اكتشفه قادة الداخل في اجتماع العشرة، وأنه مُنع من الاتصال بقادة الداخل، وعدم إخبار القيادة الخارجية قادة الداخل باستقالة دباغين².

ومن الأسباب الأخرى التي أوضحها دباغين في رسالته المؤرخة في 20 نوفمبر 1959، هو دخول الحكومة المؤقتة في مفاوضات مع الفرنسيين لوقف القتال دون استشارته في الأمر، بعدما تم استشارة كل أعضاء الحكومة المؤقتة، ولم يُستدع إلى اجتماعات الحكومة³.

لقد جعلت هذه الحادثة وزير الخارجية دباغين في صراع حقيقي مع رئيس الحكومة المؤقتة السيد فرحات عباس وعبد الحفيظ بوصوف، واعتبرهما قتلة علاوة، وهنا استغل كريم بلقاسم الفرصة لخلافة عباس الذي دخل قفص الاتهام⁴، لكن وجد معارضة من منافسيه "بوصوف وبن طوبال"، ولتحقيق غرض شخصي سلطوي أقنعهما بإيقاف عمل الحكومة بحجة أن السياسيين "دباغين وعباس" هما سببا الانقسام والشلل الذي آل إليه وضع الحكومة، وقرر الثلاثة (الحلف الثلاثي) عقد اجتماع دعوا فيه الحكومة أن تتنازل عن سلطاتها لهم، وهو ما حدث بالفعل إذ منحوهم تفويضا لجمع العسكريين لفض النزاع وحل الأزمة، وبذلك كانت الدعوة إلى أطول اجتماع في أطول أزمة كما يقول صالح بلحاج⁵.

و بإقدام دباغين على استقالته؛ يكون قد دفع بعجلة الصراع إلى الأمام لتزداد الحكومة المؤقتة تأزماً اختلفت فيه وتتنوعت في أوجه الصراع، عباس ودباغين من جهة، والبيئات الثلاثة من جهة ثانية، وإن كانت هذه الأخيرة محل صراع تنافسي على السلطة، وأمام ذلك اجتمع مجلس الوزراء بالقاهرة يوم 29 جوان 1959، أين تطرق فيه الأخوة الأعداء إلى الأزمة، حيث أوضح كريم بلقاسم

¹ - عن نص الرسائل أنظر ذلك في مذكرات علي كافي: المصدر السابق، ص 291.

² - المصدر نفسه: ص 291.

³ - أنظر ذلك في نص الرسالة الثالثة، علي كافي: المصدر السابق، ص 300.

⁴ - صالح بلحاج: جذور السلطة في الجزائر، المرجع السابق، ص 44.

⁵ - المرجع نفسه: ص ص 44-45.

أن الحكومة منشقة على نفسها وغير متجانسة، ويوجد انفصام بين الشعب والحكومة، أما محمد يزيد فأوضح بوجد حالة اختناق داخل البلاد، أما بن طوبال فيرى أن هناك أحد عشرة (11) وزارة، فهي تمثل أحد عشرة حكومة، وكل واحد يعمل مستقلاً كأنه وحده¹، ويُضاف إلى ذلك تصريح أحمد فرانسيس بأنه لا يرغب في عضوية الحكومة؛ ما لم تتغير الأمور بداخلها². أمام هذه التصريحات وجد عباس نفسه في مواجهة الباءات الثلاثة، الذين تمكنوا من سحب البساط من تحت قدميه³، حيث اضطر عباس أمام الانقسام الموجود وخوفاً من انفلات الأمور إلى ما لا يُحمد عقباه إلى تفويض الباءات الثلاثة بتحضير اجتماع للعسكريين، وتوجه بدعوة في 10 جويلية 1959 إلى كل القيادات (قادة ولايات الداخل، قادة هيئتي الأركان العسكرية) الذين لم يشاركوا في تأسيس الحكومة المؤقتة⁴، بهدف تحكيم الخلافات ووضع حد نهائي للصراعات التي باتت تهدد كيان الحكومة المؤقتة.

5/ اجتماع العقدة العشر أوت 1959 / ديسمبر 1959، وانبلاج مشكل القيادة العليا للثورة:

5/1- أسباب ودوافع اجتماع العقدة العشر:

أثار تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إشكالية حقيقية؛ كان لها وقع كبير على المسار السياسي والعسكري للثورة، فظهورها والطريقة التي تشكلت بها كانت محل انتقاد كبير لدى كثير من السياسيين والعسكريين الذين غُيِّبوا ولم يُستشاروا فيها، لتجد الحكومة المؤقتة نفسها تتخبط في دائرة الأزمات، انطلاقاً من مؤامرة العقيد لعموري الانقلابية والتي ضمت مجموعة من إطارات الثورة سياسيين وعسكريين يوم 16 نوفمبر 1958 بمدينة الكاف التونسية، على اعتقاد أن تشكيل الحكومة المؤقتة بتلك الطريقة؛ ما هي إلا انقلاب على الثورة ومؤسساتها، وبداية الانحراف، لذلك دعوا إلى إعادة تأهيل هيئات الثورة، وعلى رأسها المجلس الوطني الذي له سلطة القرار⁵. أيضاً أزمة أخرى هزت أركان بيت الحكومة المؤقتة، وتمثلت في اجتماع قادة الداخل، والمعروف باجتماع قادة الولايات الأربع في الولاية الثانية ما بين 6 و 12 ديسمبر 1958، وهو رفض صريح واستنكار للطريقة التي تأسست بها الحكومة المؤقتة، كما أن هذا الاجتماع كان رسالة تهديد منهم على أمل تصحيح مسار الثورة وإسقاط ما لُصق بها من الشوائب.

¹ - حميد عبد القادر: المرجع السابق، ص 190.

² - المرجع نفسه: ص ص 190-191.

³ - عبد النور خير: تطور الهيئات القيادية...، المرجع السابق، ص 340.

⁴ - المرجع نفسه: ص 340.

⁵ - محمد العربي الزبيري وآخرون: كتاب مرجعي عن الثورة الجزائرية، ص 153.

ولم تتوقف أزمات الحكومة عند هذا الحد؛ حيث شهدت قيادة الثورة بالخارج في النصف الأول من سنة 1959 مشاكل عويصة؛ وضعت الثورة في منعرج خطير، بسبب فقدان الثقة وسعي القادة وراء السلطة التي أضحت عندهم الشغل الشاغل¹، إضافة إلى نقاط الصراع على كرسي القيادة السابقة الذكر، فإن ذلك كان على حساب إهمال وتناسي متطلبات الثورة المتوقفة على مدى فاعلية وجاهزية قيادتها الخارجية على مختلف الأصعدة، وما عرفته الثورة من تدهور خطير بسبب سياسة شارل ديغول العسكرية الرامية إلى فصل الداخل عن الخارج²، ومن جهة أخرى الحركات المناوئة للثورة، كحركة بلونيس في الولاية السادسة والرابعة، وحادثة لابلويت التي راح ضحيتها إطارات ومتقنين وبعدهم مخيف كما سبق ذكره، وتركت هذه الحادثة آثاراً صعب تجاوزها، أدى كل هذا إلى التفرقة والتمزق بين الداخل والخارج، وصارت كل ولاية تعمل وفق ما تراه مناسباً دون اللجوء إلى التنسيق والتشاور بين مختلف الأطراف، وأمام الانزلاقات الخطيرة التي عرفتها القيادة الخارجية. وجه فرحات عباس بصفته الرئيس الأول رسالة في 10 جويلية 1959 إلى قادة الولايات يحملهم فيها مسؤولياتهم إزاء الوضع الذي آل إليه الكفاح المسلح³.

وأمام ما آلت إليه الأوضاع؛ أرغمت الحكومة المؤقتة على تسليم السلطات للباءات الثلاثة، وتحصلوا هؤلاء على تفويض من زملائهم لجمع القادة العسكريين وهذا لأجل تعيين حكومة مؤقتة جديدة، مكلفة بإعطاء الثورة إستراتيجية عسكرية وسياسة دبلوماسية جديدة⁴، فكانت الدعوة إلى عقد الاجتماع الذي عُرف باجتماع العقدة العشرة.

5/2- انعقاد اجتماع العقدة العشرة:

التقى الباءات الثلاثة مع قائدي أركان الحرب للشرق والغرب؛ محمدي السعيد وهواري بومدين وخمسة عقدا يمثلون الولايات ما عدا الولاية السادسة، وشكلوا ما يسمى بـ " اللجنة العشرة "، لدراسة الأوضاع، وبحضور الباءات الثلاثة الذين يمثلون الحكومة المؤقتة في أشغال الاجتماع⁵. وشرع العقدة العشر في عقد اجتماعهم بتاريخ 11 أوت 1959 إلى غاية 16 ديسمبر من نفس السنة، وجرت فعاليات هذا الاجتماع بتونس⁶، بمقر وزارة الاتصالات العامة والمواصلات

¹ - المرجع نفسه: ص 155.

² - Henri le mire : Histoire Militaire de la guerre D'Algérie, op.cit, P 304.

³ - محمد العربي الزبيري وآخرون: كتاب مرجعي عن الثورة الجزائرية، ص 155.

⁴ - سعد دحلب: المصدر السابق، ص ص 103 - 104.

⁵ - المصدر نفسه: ص 104.

⁶ - Ben Khedda Benyoucef: L'Algérie à L'in dépendance, La crise de 1962, ed Dahlab. Alger

وكذلك محمد زروال: إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية، ص 42 - 1997. P 78.

(MALG) الكائن في العمارة رقم اثنان، شارع "بارمانتي" بالعاصمة التونسية ، وأسندت أمانة الاجتماع إلى المالك¹، وظل الاجتماع مفتوحاً على شكل جلسات دورية، وحسب بن خدة فإن الاجتماع تضمن حوالي 48 جلسة².

واختلفت الكتابات التاريخية في تحديد مدته، فعلي كافي ذكر أنه دام 94 يوماً³، ومحمد حربي أنه دام 110 يوماً⁴، و جيلبرت مينيي يذكر أنه استمر ما بين 110 إلى 128 يوماً⁵، أما بن خدة يذكر بأنه دام 100 يوم، وتتفق الكتابات التاريخية أن التاريخ الفعلي لبداية الاجتماع كان من 11 أوت 1959 إلى غاية 16 ديسمبر من نفس السنة، خلافاً لمصطفى بن عمر الذي حصر تاريخه بين شهري جويلية ونوفمبر من سنة 1959⁶.

وشارك في هذا الاجتماع عشرة عقداً *، والملاحظ في هؤلاء العشرة وجود اثنان فقط من الداخل، وهما حاج لخضر وعلي كافي، والثمانية الآخرون كلهم متواجدون في الخارج، بغض النظر عن الباءات الثلاثة، فإن قادة الولايات " يازورين، دهيليس، لطفي" كانوا في تونس منذ سنة 1957⁷، وكانت غاية أصحاب الاجتماع هو البحث عن مخرج للحالة التي وصلت إليها الثورة بعد ظهور الحكومة المؤقتة وإدخال إصلاحات جذرية تمس مؤسسات الثورة، ولم شمل الأطراف المتنازعة والحفاظ على الوحدة والتماسك في أجهزة جبهة وجيش التحرير الوطني⁸، فعلى طاولة الاجتماع مشاكل صعبة، مثل وضعية الثورة بالداخل وعلى الحدود، وكذا الجانب المادي والمعنوي للثورة، وحاجة الكفاح المسلح إلى استراتيجية عسكرية، ووضع مشروع لمواثيق جبهة التحرير الوطني.

¹ - مصطفى بن عمر: المصدر السابق، ص 240.

² - Gilbert Meynier : op.cit, p 360.

³ - علي كافي: المصدر السابق، ص 322.

⁴ - Mohammed Harbi : Le FLN Mirage et réalité. Op.cit, P 243 .

⁵ - Gilbert Meynier : op.cit, p360.

⁶ - مصطفى بن عمر: المصدر السابق، ص 240.

* - وهم الوزراء الثلاثة كريم بلقاسم وبوصوف وبن طوبال، وقائدا هيتي الأركان الشرقية والغربية محمدي السعيد وهواري بومدين، وممثلون عن الولايات الخمس؛ وهم عبيدي حاج لخضر، وعلي كافي، وسي السعيد يازورين، سليمان دهيليس، ودغين بن علي (العقيد لطفي)، إضافة إلى حضور رئيس الحكومة المؤقتة السيد فرحات عباس، وتختلف عن الاجتماع الولاية السادسة كونها كانت بدون هيكلية بعد وفاة سي الحواس في 29 مارس 1959، أنظر مصطفى بن عمر: المصدر السابق، ص 240، علي كافي: المصدر السابق، ص 314، وأيضاً سعد دحلب: المصدر السابق، ص 104.

⁷ - Mohammed Harbi : Le FLN Mirage et réalité. Op.cit, P242.

⁸ - مصطفى بن عمر: المصدر السابق، ص 240.

5/3- وقائع جلسات الاجتماع:

انطلقت جلسات اجتماع العقداء العشرة في جو يُخيم عليه التوتر طيلة أيامه وتطرق المجتمعون في أول جلسة إلى الوثيقة التي تضمنت مشروعاً أعدته وزارة الدفاع، عن رؤيتهم النظرية في إعادة تنظيم الجيش وأزمة الحكومة¹، هذه الأخيرة أرجع فيها الباءات الثلاثة السبب إلى لمين دباغين، الذين قالوا عنه أنه عصبي و عنيد، ولا يمثل للتعليمات، ولم يكن في مستوى مسؤوليته، وقال كريم بلقاسم: «إننا نضع المشكلة -الأزمة- بين أيديكم؛ قرروا ما تشاؤون ونحن معكم»²، وهنا توجه علي كافي قائلاً: «بما أنكم سلمتم كل شيء بين أيدينا؛ فالرجاء أن تتركونا وحدنا نتدارس الأمر»³، وهناك من يرجع هذا القول إلى العقيد لطفي وليس علي كافي، حيث قال: «في الحكومة أزمة أنتم دعوتهم القادة العسكريين إلى فض النزاع، وهنا أعضاء من الحكومة. هم في ذات الوقت قضاة وأطراف في النزاع، أسألهم عن مكانتهم هنا؛ إما أن تخرجوا وتتركونا نقوم بالتحكيم، وإما نقوموا باستدعاء كل أعضاء الحكومة»⁴، هذا الكلام لم يُعجب كريم بلقاسم وخرج غاضباً، وبقي بن طوبال وبوصوف صامتين وكأن شيئاً لم يكن⁵، أما مصطفى هشماوي يذكر أنه بعد خروج كريم بلقاسم؛ تبعه بن طوبال وبوصوف إلى مكتبه، حيث استدعى جماعة من المقربين إليه وهم أنصاره الذين قدموا من الجيش الفرنسي، "كمولود إيدير، وأحمد بن الشريف، عبد القادر شابو، سليمان هوفمان، ومحمد زريقيني"⁶.

ويذكر علي كافي أنه بعد خروجهم قال لبومدين: «أنا شخصياً وباسم ولايتي لا أقبل هذه المسؤولية التي هي من صلاحيات المجلس الوطني للثورة وحده، إنها ليست أزمته، إنما قدمنا هنا لنطرح مشاكلنا، .. إنهم عينوا أنفسهم بأنفسهم، شكلوا الحكومة دون استشارة المجلس الوطني للثورة، ... لذا أرى أن مثل هذه القضية -الأزمة- يجب أن تعرض على مجلس الثورة، ثم يتقدم كل عضو في الحكومة بإعطاء رأيه وتوضيح موقفه والأسباب التي أدت إلى الأزمة، فليس من

¹ - علي كافي: المصدر السابق، ص 312.

² - المصدر نفسه: ص 312.

³ - المصدر نفسه: ص 313.

⁴ - Mohammed Harbi : Le FLN Mirage et réalité. Op.cit, P 249.

⁵ - صالح بلحاج: جذور السلطة في الجزائر، ... المرجع السابق، ص 53.

⁶ - مصطفى هشماوي: جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار هومة، الجزائر، 2000، ص 177.

صلاحياتنا كقادة ولايات حل هذه الأزمة، إنها ليست أزممتا؛ إننا لا نتركهم يتبرؤون دون عقاب «، وأيدّه العقيد لطفي في هذا الطرح، ووافق بومدين على تبليغ ذلك للثلاثي¹.

وفي إحدى الجلسات طرح كريم بلقاسم نقطة أثارت الجدل بينه وبين علي كافي، حول عدم امتثال بعض قادة الولايات لأوامر وزير الدفاع، في إشارة إلى عدم اعتراف - علي كافي - الولاية الثانية بقيادة عسكرية خارج التراب الوطني، واتهم كريم بلقاسم مباشرة علي كافي قائلا: « أنت شخصيا ولا بد أن تُحاكمك محكمة عسكرية، والحكم معروف مسبقا²، فكان رد كافي أمام الجميع: « إنك تلعب لعبة أقوى منك ومن إمكانياتك، إنك تسعى للحكم والسيطرة على الثورة، والثورة أكبر منك، وليس لأحد أن يدعي زعامة الثورة، إنّ الزعيم الأوحد للثورة هو الشعب³، و قد أثار علي كافي نقاط عديدة في الاجتماع كعملية أكفادو، وتركيز كريم بلقاسم وبوصوف لعميروش في اجتماع قادة الداخل، والذي امتنع عنه علي كافي، وأمام هذا التوتر تدخل بومدين طالبا توضيحات من كافي، والتي حسب هذا الأخير لم يكن بومدين على علم بخلفياتها⁴.

ولم يتمالك كريم بلقاسم نفسه من الغضب . حيث ثار قائلا: « إنني خارج، ولن أجتمع معكم أبداً بعد اليوم»، ويذكر كافي أنه بعد خروج كريم استدعى هذا الأخير بعض الضباط الجزائريين * المرابطين على الحدود التونسية الجزائرية، ليلتحقوا به في مسكنه بقرطاج، وحسب كافي أن أغليبتهم من الذين فروا من الجيش الفرنسي، والتحقوا بجيش التحرير الوطني⁵، وكان الأجدر من المجتمعين أن يقوموا بتقييم شامل للوضع العسكري والسياسي، وأن ينظروا في عمل مختلف العقداء، وأزمة الحكومة، وأن يُحددوا إستراتيجية حربية جديدة، ويُعينوا مجلساً وطنياً جديداً، و قيادة استراتيجية حربية جديدة، ويُعينوا مجلساً وطنياً جديداً وقيادة تنفيذية جديدة⁶.

¹ - علي كافي: المصدر السابق، ص ص 313 - 314.

² - Gilbert Meynier et Mohammed Harbi : OP. CIT, P 365.

³ - علي كافي: المصدر السابق، ص 323

⁴ - Gilbert Meynier et Mohammed Harbi : OP. CIT, P 366.

* - يروي كافي في مذكرته أنه بين سنتي 1958 و 1959 وفد حوالي 40 ضابطاً جزائرياً من القوات الفرنسية المتواجدة في ألمانيا وفرنسا، وهم كانوا من الداعين إلى جيش تقليدي، وفضلهم كريم بلقاسم على ضباط جيش التحرير الوطني، حيث أصبح إيدير مولود رئيساً لمكتبه، ومن الذين أعدوا هيكله الجيش التي تقدم بها كريم بلقاسم في 19 جويلية 1958، والقاضية بتشكيل 160 ألف جندي منهم 5 آلاف ضابط، و 16 ألف ضابط صف، و 25 ألف عريف، للمزيد أنظر علي كافي: المصدر السابق، ص 324.

⁵ - المصدر نفسه: ص 324

⁶ - صالح بلحاج: جذور السلطة في الجزائر...، المرجع السابق، ص 55.

وقد توصل المتحاورون في البداية إلى توافق حول مسألة محاكمة السياسيين في الحكومة المؤقتة. على أنهم المتسببون في الأزمة مثل لمين دباغين، إلا أنهم توقفوا عند مسألة تشكيل المجلس الوطني، وتعيين القيادة الجديدة، بعدما تعقدت الأمور¹، وانتقدت الحكومة المؤقتة لأنها حوت بعض العناصر التي لم تحظ بالقبول، ومنهم الرئيس نفسه فرحات عباس، بحجة أنه ليس من دعاة الكفاح المسلح، فكيف به يكون على رأس الحكومة، وهنا استغل كريم بلقاسم الفرصة لتدمير فكرته والمتمثلة في إلغاء الحكومة المؤقتة والرجوع إلى تشكيل "لجنة ثورية مصغرة"، مهمتها تسيير شؤون الحرب²، حيث قال في هذا الشأن: « الكل متفق على أن تجربة الحكومة المؤقتة كانت سلبية، يجب علينا أن نعود إلى صيغة أكثر صرامة، شيء يُشبه حكومة مصغرة، وكلما قل العدد ازدادت الفاعلية »³، وعمل كريم بلقاسم على أن يكون منسقا لها، معتقداً في نفس الوقت أنه ما زال وزير القوات المسلحة في الحكومة المجمدة المهام، غير أن العناصر المعارضة والمدعمة من بوصوف و بن طوبال؛ كالعقيد لطفي وبومدين وكافي قاموا بعرقلة مشروعه، وهو ما دفع بكريم بلقاسم إلى الانسحاب، مانحاً إياهم أسبوعاً للعودة إلى مناصبهم في الداخل، ثم غادر تونس العاصمة ورجع إلى منزله في قرطاج، موضحاً أنه سيواصل العمل بصفته وزيراً للدفاع⁴، وهو ما دفع إلى توقف الاجتماع، وبعدها بأيام انطلقت جلسات الاجتماع من جديد؛ بعد إقناع كريم من طرف كل من (بن خدة، عمر أو صديق، أوعمران، مبروك بلحوسين)⁵.

ومع عودة كريم؛ إلا أن فجوة الانقسام زادت واتسعت معها دائرة الصراع، بين كريم بلقاسم ومعارضيه (لطفي، بومدين، كافي) المدعمين بصورة غير مباشرة من بن طوبال وبوصوف⁶، وكاد أن يحمل الاجتماع في سجله مأساة تاريخية، تتحملها القيادة والمعارضة معاً، فبعدما يئس كريم بلقاسم من فرض قراراته، ولاحظ أن الاجتماع يسير لصالح معارضيه. لجأ إلى تدبير محاولة اغتيال في حق العقداء (كافي، لطفي، بومدين)، فأخبر علي كافي بن طوبال، هذا الأخير سارع إلى كريم بلقاسم وحذره من مغبة اللجوء إلى استعمال القوة⁷، وفي اليوم الموالي ذهب كافي إلى كريم بلقاسم في مكتبه، وقال له: « أعرف أنك تُخطط وتعتزم اغتيال ثلاثة من كبار ضباط جيش

¹ - المرجع نفسه: ص 54.

² - محمد زروال: إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية...، ص 422.

³ - Ammar Hamdani: Karim Belkacem, OP CIT , P223.

⁴ - صالح بلحاج: جذور السلطة في الجزائر...، المرجع السابق، ص 54 - 55.

⁵ - Mohammed Harbi: Le FLN Mirage et Réalité, OP- CIT. P 234.

⁶ - محمد شويوب: المرجع السابق، ص 57.

⁷ - علي كافي: المصدر السابق، ص 337.

التحرير الوطني، ولكني أنبهك بأنك إن فعلت؛ فإن جماعتك والموالون لك سيعدمون في نفس الوقت، إني لا أهددك. بل أنبهك، والقرار لك»¹.

5/4- نتائج وقرارات اجتماع العقدة العشر:

بعد مناقشات حادة واختلاف في الرؤى، اجتماع دام أكثر من مائة يوم، تراوحت جلساته بين التقطع والاستمرارية، خلص إلى جملة من القرارات، كتنعيين مجلس وطني جديد، وتوجيه الدعوات إلى الأعضاء لعقد الدورة الثالثة التي تقرر أن تكون في طرابلس بداية من منتصف شهر ديسمبر 1959، لأجل تسوية المشكلتين المتمثلتين في؛ تعيين قيادة جديدة، وإعادة تنظيم الجيش، مع وضع برامج وتحديد آفاق مستقبلية².

أما التشكيلة الجديدة لـ (م.و.ث.ج). فقد اختارت الأطراف المتصارعة أعضاء جدد غالبتهم من العسكريين، فمن الولاية الأولى كل من " لعبيدي محمد طاهر (الحاج لخضر)، عمار رجاي، الطاهر الزبيري، علي سوايعي"، ومن الولاية الثانية كل من " علي كافي، علي منجلي"، ومن الولاية الثالثة كل من " محمدي السعيد، يازوران محند أمزيان، وقاسي(حماي)، ومن الولاية الرابعة " دهليس سليمان، زراري رابح، وأحمد بن شريف"³، هذا الأخير حصل على العضوية في المجلس، كونه التحق بالثورة مع بدايتها، عكس الآخرين الذين التحقوا بها سنتي 1958/1959، كما أنه خاض معارك ضارية في الولاية الرابعة⁴.

كما ضمّ المجلس الوطني عسكريين آخرين وهم ضباط الولايات كصالح بوبنيدر والطاهر بودريالة، وحسين رويبح، من الولاية الثانية، ومحمد أولحاج، وأحمد فاضل الملقب (حميمي) ومحمد شعباني من الولاية السادسة⁵.

ما يُلفت النظر أن الأعضاء الجدد من المدنيين لم تعرف خلافاً بينهم، فقد تم إبعاد لمين دباغين، لأنه هو من طلب الاستقالة في الحكومة السابقة، بسبب مقتل عميرة علاوة، وأحمد توفيق المدني المتهم بإفشاء مداولات الحكومة⁶، وكذلك إبعاد كل من محمد لبجاوي وصالح الواشني، عبد

¹ - المصدر نفسه: ص 337.

² - صالح بلحاج: جذور السلطة في الجزائر... المرجع السابق، ص 55.

³ - أنظر محضر قائمة أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية كما حددها اجتماع العقدة العشر ، أوت . ديسمبر 1959

، المركز الوطني للأرشيف و(م.و.ث.ج): دورة ديسمبر 1959 / جانفي 1960 ، علبة مصورة C010

⁴ - مصطفى هشماوي: المرجع السابق، ص 179.

⁵ - صالح بلحاج: جذور السلطة في الجزائر... ص ص 56 - 57.

⁶ - Gilbert Meynier et Mohammed Harbi : OP. CIT, P 367.

عبد المالك تمام، محمود الشريف¹، واستقدام اثنين آخرين من المدنيين، وهما الشيخ "خير الدين وأحمد بومنجل"، ولم تكن هناك معارضة على الاثنين².

كذلك عرف المجلس دخول كل أعضاء مجالس الولايات ومسؤولو الفيدراليات الثلاثة؛ بصفتهم أعضاء وجوبيين فيه منذ الدورة الثانية للمجلس في أوت 1957³، وأصبح العسكريون يمثلون 3/2 من المجلس الوطني للثورة، مقابل 3/1 من السياسيين⁴.

كذلك من جملة القرارات الصادرة عن اجتماع العقءاء العشرة ما يلي⁵:

- تصعيد العمليات العسكرية في التراب الجزائري لمواجهة خط شال، وتكثيف حرب العصابات ونقل المعارك إلى الصحراء لتوقيف فرنسا عن استغلالها للنفط.

كما قاموا بتعيين قادة الولايات*؛ ولأجل حماية الثورة من مشاكل قد تعترضها؛ وضع العقءاء ميكانيزمات مفصلة لمواثيق جبهة التحرير الوطني، وشكلت لجنة يرأسها بن يوسف بن خدة، وتضم كل من "مبروك بلحوسين ولمين خان" في جويلية 1959، وقدمت مقترحاتها أمام اجتماع العشرة شهر سبتمبر 1959، وسجل العقءاء العشر ملاحظاتهم بعد دراسة محتواها على أن ترفع الوثيقة إلى المجلس الوطني للثورة، الذي أعيد تركيبه كما ذكرنا سابقاً⁶، ولإضفاء الشرعية والمصادقية دعوا المجلس الوطني للثورة بتركيبته الجديدة إلى عقد مؤتمر بطرابلس شهر ديسمبر سنة 1959، لدراسة توصياتهم ودراسة أوضاع الثورة من جهة أخرى.

5/5- الدورة الثانية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية وبروز قوة عسكرية جديدة:

¹- Mohamed Harbi: Le FLN Mirage et Réalité, OP. CIT, P 244.

²- مصطفى هشماوي: المرجع السابق، ص 309.

³- مسؤولو الفيدراليات الثلاثة هم: علال الثعالبي (تونس)، بن سالم نور الدين، قديري حسين (المغرب)، قادة فيدرالية فرنسا وهم: (بوداود محمد، العدلاتي، بوعزيز، هارون، السويسي). أنظر محضر قائمة أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية كما حددها اجتماع العقءاء العشر : المصدر السابق، هناك أسماء في الفيدراليات الثلاثة المذكورة لم ترد في المحضر، وأوردها محمد حربي: Le FLN Mirage et Réalité, OP. CIT, P 244. وعن محضر قائمة أعضاء المجلس الوطني للثورة. أنظر الملحق رقم: 07.

⁴- رابح لونيسي: الجزائر في دوامة الصراع...، ص 34

⁵- مصطفى بن عمر: المصدر السابق، ص 240.

*- أصبح قادة الولايات على الشكل الآتي: عبيد الحاج لخضر قائد الولاية الأولى، وعلي كافي قائد الولاية الثانية، وحمدي السعيد قائد الولاية الثالثة، والصادق دهيليس قائد الولاية الرابعة، و هواري بومدين قائد الولاية الخامسة، والولاية

السادسة بدون قائد، أنظر محمد العربي الزبيري وآخرون: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية...، ص 191

⁶- المرجع نفسه: ص 157.

انعقدت دورة المجلس الوطني الثانية في مقر المجلس التشريعي بطرابلس، ودامت أربعون يوماً حسب سعد دحلب؛ من 10 ديسمبر 1959 إلى غاية 20 جانفي 1960¹، والملاحظ هو طول مدته، وهذا يُبين مدى عمق الخلافات التي أطالته في التوصل إلى الحلول النهائية، فقد عرفت الدورة في سير أشغالها اتهامات متبادلة وانتقادات ممزوجة بالسب والتجريح ومقاطعة البعض للاجتماعات، وأحياناً توقف الجلسات، وهو ما ميز هذه الدورة، وقد طفى الصراع إلى السطح هذه المرة واستقطب كل الحاضرين بين كريم بلقاسم ومعارضيه²، ولم تحظ القضايا السياسية باهتمام كبير من المجلس الذي سارع إلى المصادقة على مشروع البرنامج والقوانين الأساسية دون صعوبة ولا مناقشة، أما المشاكل العصرية وتعيين القادة الجدد فقد أخذت كامل الوقت. قرّر أعضاء المجلس محاسبة كل وزير عن عمله من خلال التقرير التقييمي الذي يُقدمه حول قطاعه، كانت هذه التقارير جوهر الاختلافات، فقد تلقى كريم بلقاسم الوابل الأكبر من الاتهامات والانتقادات، وبادر علي منجلي وقايد أحمد (الرائد سليمان) بالهجوم كلامياً عليه، كناطقان رسميان باسم المعارضين بدفع من جماعة بوصوف وبن طوبال وبومدين لإسقاط خصمهم كريم بلقاسم، الظاهر أن الخطة- التحالف- كانت محكمة جيداً من هؤلاء، وهو الحيلولة دون وصول كريم بلقاسم إلى رئاسة القيادة التنفيذية من جهة، ومن جهة أخرى إزاحته من قيادة الجيش³. وعلى غير العادة؛ فقد بدا تراجع دور الباءات الثلاثة في هذه الدورة، ويقول فرحات عباس: «كانت الدورة الثالثة للمجلس الوطني عبارة عن محاكمة لكريم وبوصوف وبن طوبال من قبل العسكاريين»⁴، وما يُبين أن المعركة ستكون خاسرة بالنسبة للثلاثي؛ هو رفض المجلس لاقتراحاتهم بإنشاء قيادة جديدة؛ زيادة على ذلك ما جاء في تقرير محمود الشريف⁵ الذي ضرب به مصداقية

¹ - سعد دحلب: المصدر السابق، ص 106، أما محمد حربي يحدد تاريخ دورة المجلس من 16 ديسمبر 1959 إلى غاية 18 جانفي 1960، ودام ثلاثة وثلاثون يوماً، وكذلك جيلبيرت مينيني. **أنظر** :

Mohammed Harbi: Le FLN Mirage et Réalité, OP. CIT, P 245
Gilbert Meynier : op.ci, p 362.

² - صالح بلحاج: جذور السلطة في الجزائر...، المرجع السابق، ص 58.

³ - المرجع نفسه: ص 59.

⁴ - Farhat Abbas : Autopsie D'une Guerre, op.cit,p. 280.

⁵ - كشف في تقريره عدة مسائل جاء فيها: في أبريل 1958 خصصت لجنة التنسيق والتنفيذ مبلغ 480 مليون فرنك لمساعدة الولايات، فلم يصل منها إلى الداخل سوى مبلغ ضئيل، فأين ذهبت المبالغ الأخرى ؟ كما تسأل في تقريره عن آليات التبذير فتحويل المبالغ الموجهة للداخل عن أغراضها الأولية، وعن سوء تسيير أموال الجبهة، فقد وجه اتهامات إلى المتسببين في إقصائه، وذكرهم بأسمائهم مثل كريم بلقاسم، محمدي السعيد، بوصوف، بن طوبال، **أنظر** في ذلك:

Le FLN Mirage et Réalité, OP. CIT, P 248: Mohammed Harbi

الثلاثي، وشجع المعارضين لهم على الاستمرار في مهاجمتهم، وما جعل محمود الشريف عنفي في لفظه ويُخرج ما في جوفه دون تخفّظ. أنه لم يبق له شيء يخسره¹.

وبالنسبة للقيادة الجديدة، فقد تمثل مشروع الثلاثي في إلغاء الحكومة المؤقتة والتي تم تجميدها من قبل، والرجوع إلى هيئة مصغرة، تشبه لجنة التنسيق الصادرة عن مؤتمر الصومام، والجدير بالذكر أن كريم بلقاسم عمل على أن يكون رئيسها، وحرص الثلاثة معاً على إقناع المجتمعين بهذه الفكرة²، وأمام الانتقادات التي طالتهم تخلوا عنها - فكرة المشروع-، وبقي كريم بلقاسم حريص على رئاسة الحكومة المؤقتة، وكاد الانشقاق أن يقع بين مؤيد ومعارض، ولحرمان كريم بلقاسم إلى ما يصبو إليه؛ أبدى كل من "أحمد بن الشريف ومصطفى بن عمر، وعلي سوايعي وعمار راجعي وصالح زعموم" استعدادهم للوقوف ضدّ ترشيح كريم بلقاسم لرئاسة الحكومة، إلى جانب بن طوبال وبوصوف، هذا الأخير كان متيقناً من أنّ إبعاد فرحات عباس وتعويضه بكريم من الأمور التي تُعقد الاتصالات والمفاوضات مع الفرنسيين³، فكانت المعارضة أمام كريم مجدداً من المركزين الذين أبعدهم في أوت 1957، وفرحات عباس وضباط الحدود المستائنين من سياسته العسكرية في الحدود، بالإضافة إلى منافسيه كبوصوف.

ولمناقشة المشاكل العسكرية وتعيين حكومة جديدة؛ شُكلت ثلاث لجان للقضايا العسكرية والسياسية والديبلوماسية، ولجنة رابعة وهي "اللجنة الاستشارية"⁴، التي كوّنوها المجلس الوطني للثورة بعد نقاشات حادة، وهم ثلاثة أعضاء (محمدي السعيد قائد الأركان الشرقية، وهواري بومدين قائد الأركان الغربية، وسعد دحلب كسياسي)، من أجل تشكيل الحكومة المؤقتة واقتراح الوزراء والرئيس⁵، وانطلقت هذه اللجنة في مشاوراتها، حيث اقترحت صيغة تتمثل في قائد للأركان ولجنة وزارة للحرب محل وزير الدفاع، فلم يوافق كريم بلقاسم على ذلك وفهم أنهم يريدون إقصاءه،

¹ - كان محمود الشريف مسؤولاً عن المالية في لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية، وأصبح وزيراً للتسليح والتموين بعد إنشاء الحكومة المؤقتة، وأقصى من المجلس الوطني الجديد في اجتماع العقدة العشرة بتهمة التقصير، أو لأنه لم يعد له تأثير في الولاية الأولى التي تولى قيادتها كل من لعموري، ثم نوورية، عبيدي الحاج لخضر بداية من أكتوبر 1958، يقول الأستاذ بلحاج: «قاطع الاجتماع في البداية، ثم عاد ليخرج ما في جعبته، ويُصفي حساباته مع الثلاثي ..» أنظر المرجع السابق، ص 58

² - Gilbert Meynier : op.cit, p p, 363-364.

³ - مصطفى بن عمر: المصدر السابق، ص 249.

⁴ - صالح بلحاج: جذور السلطة في الجزائر..، المصدر السابق، ص 62.

⁵ - سعد دحلب: المصدر السابق، ص 107.

وأخبره سعد دحلب أنهم اتفقوا على أن يكون عباس رئيساً¹، ومحمدي السعيد وزيراً وبومدين قائد الأركان، ويكون تحت رقابة لجنة وزارية للحرب تضم بوصوف وبن طوبال وكريم بلقاسم، و يكون هذا الأخير أيضاً وزيراً للخارجية².

هذه الاقتراحات لم تُعجب كريم بلقاسم التي رفضها كلية، كيف لا وهو يطمح ويطمع أن يكون على رأس رئاسة الحكومة المؤقتة الثانية، زد على ذلك فإن إلغاء وزارة الدفاع معناه فقدان سلطته على الجيش، فقرّر الانسحاب من المجلس، وبعد أيام هدأت الزوبعة بعد وساطة سعد دحلب وعبد الحميد مهري، واقتنع كريم بالصيغة المقترحة واستأنفت أشغال الاجتماع³، وللاشارة هنا أن كريم وافق مشروطاً في ابتسامة حقيقية كما يقول دحلب: " أنني أقبل ما دام هذا واجباً، ولكنني أشرت أن يكون سعد دحلب مساعدي في الشؤون الخارجية" وهو ما لم يرفضه دحلب⁴.

5/6- نتائج وقرارات الدورة:

أبرزت الدورة الثانية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية الاختلاف العميق حول سير الثورة ومشاكل التنظيم، فقد اتخذ المجلس قرارات هامة منها⁵:

- إزالة وزارة القوات المسلحة وتعويضها بـ " لجنة وزارية للحرب" (CIG) ، تتكون من كريم بلقاسم وبوصوف وبن طوبال.

- إنشاء هيئة أركان عامة؛ تولى مسؤوليتها العقيد هوارى بومدين، وتضم كل من (علي منجلي، قائد أحمد، عز الدين زاري).

- أيضاً أسفرت دورة المجلس عن قرارات هامة، وهي بقاء فرحات عباس رئيساً للحكومة المؤقتة⁶، المؤقتة⁶، واحتفظ كريم بلقاسم بمنصب نائب رئيس الحكومة، وحصل أيضاً على حقيبة العلاقات الخارجية والعضوية في اللجنة الوزارية للحرب⁷، ولم تعد بيد كريم بلقاسم، وذلك يكون قد فقد سيطرته ونفوذه السلطوي.

¹ - بعد دعوة ديغول في مؤتمره الصحفي يوم 1959/04/10 ممثلي جبهة التحرير الوطني للمجيئ من أجل التحدث مع ممثلي فرنسا في باريس لإجراء المفاوضات، كانت اللجنة ترى أن فرحات عباس هو الرجل الأنسب للتفاوض ولا يوجد أحسن منه. أنظر المصدر نفسه: ص ص 105 - 106.

² - صالح بلحاج: جذور السلطة في الجزائر...، المرجع السابق، ص 62.

³ - مصطفى بن عمر: المصدر السابق، ص 249.

⁴ - سعد دحلب: المصدر السابق، ص 111.

⁵ - علي كافي: المصدر السابق، ص ص 325-326، مصطفى بن عمر: المصدر السابق، ص 248،

⁶ - علي كافي: المصدر السابق، ص 327.

⁷ - مصطفى بن عمر: المصدر السابق، ص 249

يذكر علي كافي أنّ هيئة الأركان العامة باشرت عملها يوم 23 جانفي 1960، وعرفت في بدايتها نشوب خلاف بينها وبين اللجنة الوزارية حول الصلاحيات فيما يتعلق بتسيير الحرب، فهيئة الأركان العامة أصبح لها قوة مهيكلة على الحدود باستلائها على جنود جميع الولايات المتاخمة للحدود¹، فهي بذلك تكون قد أخذت جهازاً كاملاً يتراوح عدده ثلاث وعشرين فيلقاً، أي حوالي 23 ألف جندي وخمس كتائب ثقيلة، بمعنى أنّه أصبح للهيئة جيشاً حقيقياً وصداً منيعاً لكل من يجرؤ على سلب سيادته².

نعتبر اجتماع العقداء العشرة نقطة تحول في مسيرة الثورة، فقد أضعف الباءات الثلاثة، وسمح بصعود عسكريين جدد يقودهم العقيد هوارى بومدين. هذا الأخير بعد قربه من هؤلاء ومن خلال اجتماعاتهم، أدرك أنهم لا يستحقون أن يكونوا أهلاً لقيادة الثورة، أو ممثلين عن الشعب، وهو ما ظهر جلياً في تقرير بومدين لقيادة الأركان العامة يوم 15 جويلية 1961: «إن اجتماع العقداء العشر سمح إلى بعضنا بأخذ صورة عن عمق السرطان الذي ينخر ثورتنا»، ليصل هؤلاء العسكريين كسياسيين بأنهم هم الضامن الوحيد للثورة والحفاظ على مكتسباتها، وهو ما ذهب إليه الأستاذ رابح لونيسي في هذا التوجه.

¹ - علي كافي: المصدر السابق، ص ص 325-326.

² - الملاحظ أنه أصبح للثورة جيشان، جيش في الحدود، وجيش في الداخل، الأول يسعى إلى السلطة، والثاني هدفه هو حماية الثورة والعمل على تحقيق السيادة والوحدة، وهو ما أدى إلى الصدام سنة 1962. أنظر المصدر السابق، ص 326.

الفصل الخامس

سياسة الجنرال ديغول في تعميق الهوة بين
قيادة الثورة بالداخل والخارج

- 1/ سلم الشجعان ومحاولة إخضاع الولايات بالداخل 1958 / جوان 1960.
- 2/ إستراتيجية شال العسكرية في القضاء على الثورة. فيفري 1959 / أبريل 1961.
- 3/ حق تقرير المصير ومحاولة التطويق على الحكومة المؤقتة سبتمبر 1959

على إثر الانقلاب الشهير الذي قام به المستوطنون الغلاة والعسكريون في شهر ماي 1958، والذي مكّن الجنرال دوغول من الوصول إلى سدّة الحكم بعد خمس سنوات من التقاعد السياسي؛ أكد في أول زيارة له إلى الجزائر في بداية جوان 1958 سياسة بقاء الجزائر فرنسية والقضاء على ما وصفهم بالمتطرفين "الثوار"، بعدما أخذت الثورة التحريرية أبعادًا خطيرة على مستقبل فرنسا بالجزائر، فسخر لها إمكانات مادية وبشرية لإلحاق الهزيمة بالمجاهدين، وفي الوقت نفسه قام بإصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية لتهدئة لهيب الثوار والتثبيت بفكرة الجزائر الفرنسية. فبعد نجاح الاستفتاء على الدستور الفرنسي وتصويت الجزائريين بنعم؛ صرح الرئيس دوغول " أن الجزائر وفرنسا لهما قدر واحد "، وأعلن يوم 03 أكتوبر 1958 عن إصلاحات اقتصادية واجتماعية، لمشروع قسنطينة الذي لم يكلل بالنجاح المرتقب ليعود بعدها دوغول إلى مشروع سياسي عسكري في نفس الوقت وهو ما يُعرف "بسلم الشجعان"، فما حقيقة هذا المشروع؟ وما مدى تأثيراته على الثورة وقادتها؟

1/ سلم الشجعان ومحاولة إخضاع الولايات بالداخل 1958/ جوان 1960:

1/1- سلم الشجعان:

عملت الإدارة الاستعمارية بكل الطرق والوسائل لإيقاف الثورة الضاربة والقضاء عليها من خلال السياسات المختلفة لرؤساء حكوماتها المتتالية، فبعد فشل سياسة الجنرال دوغول في جعل الجزائر فرنسية من خلال القانون الصادر بتاريخ 31 جانفي 1958، والذي لا يخرج عن إطار الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا، وهو مبدأ رفضته (ج.ت.و) الناطقة باسم الشعب الجزائري، والمكرس للسياسة الإدماجية.

أمام ذلك جنح الجنرال دوغول إلى التفاوض من خلال خطبه، حيث أعلن في مؤتمر صحفي بتاريخ 23 أكتوبر 1958 وأمام ثلاثة مائة صحفي عن "سلم الشجعان"، كحل سياسي يعرضه على قادة الثورة بالداخل؛ قصد إنهاء القتال¹، متحاشيًا قادة الجبهة في الخارج، ومحاولاً في نفس الوقت جعل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية - المنظمة الخارجية للتمرد كما يسميها - في موقف ضعيف، واعتبرهم ليسوا ثوارًا ولا يمكن بأي حال التفاوض معهم، وسلم الشجعان هو مناورة سياسية سلمية؛ تدعو إلى المصالحة لتهدئة الأوضاع الداخلية في الجزائر، والهدف المستتر منها هو إضعاف الثورة وموقفها أمام الرأي الدولي، بزرع الخلافات والصراعات بين قادتها، وتعطيل جهود الحكومة المؤقتة الرامية إلى تدويل قضيتها في المحافل الدولية²، فحكومة دوغول لم تعترف

¹ - رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 249.

² - يزيد بوهناف: مشاريع التهدئة الفرنسية إبان الثورة التحريرية وانعكاساتها على المسلمين الجزائريين 1954-1962، =

بجبهة التحرير الوطني كمثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري بعد إعلانها للحكومة المؤقتة في 19 سبتمبر 1958، لذا عمل على تجاوزها والبحث عن وقف إطلاق النار محلياً مع القادة العسكريين في الداخل واستسلام مقنع¹.

وطالب دغول جيش التحرير بتسليم أنفسهم ورفع الراية البيضاء، وعودة المجاهدين إلى ذويهم وأعمالهم، وعبر عن ذلك بقوله: «..إني أقول دون تردد لمعظمهم، أي رجال جيش التحرير الذين كافحوا بشجاعة ليأت سلم الشجعان، وأنا متأكد أن الأحقاد ستمحى، لقد تحدثت عن سلم الشجعان،.. ويعني ببساطة أن الذين بدأوا بإطلاق النار أن يوقفوه، وأن يرجعوا دون إذلال إلى عائلاتهم وعملهم»²، وهذا دون متابعات قضائية، كما طلب من أعضاء جبهة التحرير الموجودين في الخارج وأعضاء الحكومة المؤقتة، حيث قال: «أما عن المنظمة الخارجية التي توجه الثورة من الخارج فما عليهم إلا أن يتصلوا بالسفارة الفرنسية في تونس أو الرباط، وأن هذه ستضمن لهم الوصول إلى فرنسا، وهنا سنضمن لهم سلامتهم الكاملة، كما أضمن لهم حرية العودة»³.

ويتضح من نداء سلم الشجعان بعد زيارة دغول لبرج بوعريريج بقرية زمورة بتاريخ 28 جويلية 1959 ما يلي:⁴

- محاولة إقناع العالم بأنه اقتحم جبال البيبان رغم أنه منطقة محرمة، بمعنى أن الثورة ضعفت وأن جنود جيش التحرير سينتهون بالقتل والجوع، ولا خيار لهم سوى الاستسلام.
- إسماع صوته للمجاهدين مباشرة للتأثير فيهم، بهدف الاستسلام وفق سلم الشجعان.
- إظهار الأمان لتشجيع العملاء وأعداء الثورة، وأن لا خوف على مستقبلهم في ظل حمايتهم من فرنسا.

إنّ دعوة دغول لسلم الشجعان ما هي إلا مناورة منه، وتكتيك سياسي لمراوغة الثوار وقادة جبهة التحرير، وإن كانت أهدافه الظاهرة في الحرص على الحل السلمي والأمني الذي تعول عليه الجمهورية الخامسة، فإن الأهداف الخفية كانت عكس ذلك، فالمشروع يسعى للقضاء على الثورة بالتأثير على نفسية الجزائريين والثوار، واستغلال الخلاف القائم بين أعضاء قيادة جبهة التحرير، وتكريس الصراع بين السياسيين والعسكريين وكذلك الإشادة بشجاعة وبطولات العسكريين في المعارك والحد من قيمة السياسيين، وكذا محاولة إضعاف الثورة أمام الرأي الدولي، والحد من

= (رسالة ماجستير)، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة الحاج لخضر. باتنة، 2013 / 2014، ص 168.

¹ - المرجع نفسه: ص 168.

² - شارل دغول: المصدر السابق، ص 75.

³ - عمار ملاح: محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، دار الهدى، الجزائر، 2004، ص 207.

⁴ - يحي بوعزيز: الثورة في الولاية الثالثة...، المرجع السابق، ص 184 - 185.

مساعي تقدم الحكومة المؤقتة على الصعيد الدبلوماسي في تدويل القضية الجزائرية، غير أن نجاعة قيادة الثورة كشفت حقيقة مشروع سلم الشجعان، وحسب الحكومة المؤقتة القيادة العليا للثورة، أنه لا سلام مع الفرنسيين إلا بالتفاوض، عكس ما يريده دوغول في تسليم الجزائريين أنفسهم مع وقف القتال بكل بساطة¹.

كما نشير في هذا المشروع إلى إجراءات تندرج ضمنه، تمثلت في حذف التمثيل الشخصي للشخصية الجزائرية، وتنظيم البلديات الفرنسية في الجزائر، مع إدماج الموظفين المسلمين بفرنسا، وتقسيم الجزائر إلى مقاطعات فرنسية، وانتخاب نواب جزائريين في البرلمان الفرنسي، وظن الجنرال دوغول أنه بفعل سياسته الكبرى الرامية إلى القضاء على الثورة بقوة السلاح، فإنّ هـ لا خيار أمام قادة الثورة سوى رفع راية الاستسلام²، وأوهم نفسه حين تصور بأن قوى الثورة أنهكت، وأن الحكومة المؤقتة الجديدة واقعة في صراعات داخلية، مما يجعلها تقبل فكرة سلم الشجعان³، كما أنه- دوغول- اصطدم بمعارضة داخل حكومته، وخضع للضباط العسكريين الذين دعوا إلى مضاعفة القوة العسكرية في الجزائر، في ظل مشروع شال؛ الذي ساهم في إحداث عزلة بين الولايات وبين الداخل والخارج، بإقامة الأسلاك الكهربائية في الحدود الشرقية والغربية، وتكثيف العمليات العسكرية لخنق الثورة، كما سنرى لاحقاً.

وقد جدد دوغول دعوته كم من مرة لسلم الشجعان، منها دعوته في 14 جوان 1960، حيث قال: «... إنني أتوجه مرة أخرى باسم فرنسا إلى قادة الثورة، وأصرح لهم بأننا ننتظرهم هنا لنجد معهم نهاية مشرفة للمعارك التي ما تزال جارية...»، وبعد ذلك كل شيء ليقول الشعب الجزائري كلمته في كنف الهدوء⁴، وذلك كمحاولة أخيرة منه لجر من تسول له نفسه الدخول في سلم الشجعان، خاصة بعد الحديث عن بعض من سلموا أنفسهم ومن وصل بهم إلى ضيافة قصر الإليزيه، وهو دهاء ديغول السياسي للإطاحة بالولايات من خلال التوقيع بقادتها.

1/2- محاولة إخضاع الولايات:

هيأت العمليات العسكرية الوضع لدخول مصالح المخابرات التي يقودها العقيد "موريس جاكمان" لإرساء السياسة الجديدة لدوغول الرامية إلى إفشال الحرب في الداخل، وذلك بجر الولايات لوقف إطلاق النار بصفة انفرادية وعزل (ح.م.ج.ج)، والظاهر أن الولاية الرابعة كانت أولى

¹ - أنظر: حكومة الثورة لا تفاوض في الاستقلال، المجاهد: ج 2، عدد 32، 19 نوفمبر 1958، ص 05.

² - محمد عباس: نصر بلا ثمن...، المرجع السابق، ص 552.

³ - مسعود عثمانى: الثورة التحريرية...، المرجع السابق، ص 462.

⁴ - أنظر: "تاريخ تقرير المصير في خطاب ديغول": المجاهد، عدد 71، 27 جوان 1960.

المستهدفين، فقد عرفت عدة اختراقات؛ حيث قام قادتها بعمليات تصفية وتطهير داخل هذه الولاية¹، وعن هذه الأخيرة وما عرفته في قضية "سي صالح" وضيافة الإليزيه نفردا في هذا المبحث

1-2-1- الولاية الرابعة بين تهور "سي صالح" و ضيافة "الإليزيه":

تمتاز الولاية الرابعة بموقعها الجغرافي وطابعها السياسي والإستراتيجي. هذا ما جعل السلطات الفرنسية توليها أهمية خاصة، في وقت عرفت فيه كباقي الولايات حالة تشديد الحصار من جراء عمليات شال لإخماد الثورة في الداخل وتفكيك وحدة التنظيم المسلح، والعمل على مغالطة المدنيين وقادة الجبهة وعناصر جيش التحرير الوطني خصوصاً، بكل الطرق المتاحة، كمناورتهم بسلم الشجعان، وهو طعم مسموم وقعت فيه الولاية الرابعة.

بعد أسبوعين من تقديم الجنرال دغول سلم الشجعان وقع قائد الولاية الرابعة الرائد عز الدين المدعو " رابح أزرازي " في الأسر يوم 17 نوفمبر 1958، ورأت القيادة العسكرية وعلى رأسها الجنرال " ماسو " أن الرائد عز الدين هو الطعم المناسب في سلم الشجعان، ليكون عنصر اتصال بينها وبين قيادة الولاية الرابعة، وإقناعهم بجدية الرئيس ديغول وأهمية عرض سلم الشجعان². وإن كانوا دهاة في التضليل والمراوغات السياسية، فإن الرائد عز الدين كان أدهى منهم، فقد وافق على تنفيذ المهمة لإحلال السلم محل الحرب كما يدعون، ورأى في ذلك فرصة للخلاص من السّجن، وبتريخيص من ديغول أضحى متنقلاً في مدينة الجزائر وتراب الولاية الرابعة وفق الاتفاق المبرم بينهم، واستغلت قيادة الولاية الرابعة الحرية الممنوحة له، بتكليفه بمهام خاصة داخل العاصمة في إطار ربط الاتصال بالمناطق وتوزيع الطرود على المجاهدين في العاصمة وخارجها، لكنه قرّر الالتحاق بالثورة في العشر الأوائل من شهر ديسمبر 1958، لينتقل بعدها إلى تونس، وعيّن وزيراً للدولة في الحكومة المؤقتة³.

كما أن الولاية الرابعة اضطربت فيها الأمور وعرفت وضعاً مزريراً بسقوط قائدها سي " أحمد بوقرة " يوم 5 ماي 1959، في ظروف غامضة لم تعرف إلى اليوم، وباستشهاده تولى قيادة الولاية بعده الرائد سي " صالح زعموم " * الذي اختار أعضاء مجلس ولايته في اجتماع قرب بوغار بالمدينة، فعين محمد بونعامة نائباً له، حمدي بن يحي (عبد الحليم) برتبة رائد من المنطقة

¹- Mohammed Tegui: *L'Algerie en Guerre*.P 308.

²- Mohamed Tegui: *L'Armée de Liberation nationale en wilaya 4*, Préface de Madeleine Reberoux, éd , casbah. Alger 2006, p 96.

³- مسعود عثمانى: *الثورة التحريرية*..، ص ص 605 - 606.

*- اسمه الحقيقي " زعموم محمد أورايج " المدعو سي صالح، وهو مناضل في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، والتحق بصفوف الثورة مع بدايتها بمنطقة القبائل، وأصبح سنة 1957 مسؤولاً عن الاتصالات، ثم مسؤول سياسي =

الأولى مكلفاً بالشؤون السياسية، وسي لخضر بوشامة برتبة رائد من قيادة المنطقة الرابعة مكلفاً بالاستعلام والاتصال¹.

ويظهر أن "بوشامة وعبد الحليم" كانا مقتنعان بعرض سلم الشجعان، ليطرحا الفكرة على سي صالح، ويطرحها هذا الأخير على نائبه "سي محمد بونعامة"، وبذلك توافقت أفكارهم وانسجمت مع العرض، ودون استشارة قيادة الثورة سواء في الداخل أو الخارج. سارع هؤلاء لعقد اتفاق مع الجنرال ماسو؛ بعد اجتماع عقد بالمدينة يوم 02 جوان 1960، من أجل مقابلة الرئيس دوغول يوم 9 جوان من نفس السنة، وتم تشكيل وفد ضم كل من "الرائد سي صالح، الرائدان سي محمد بونعامة، ولخضر بوشامة، والوفد الفرنسي في جاكمان، وبرنار تريكو ومانتون" للسفر إلى قصر الإليزيه ولقاء دوغول بباريس².

يذكر ديغول في مذكرته: «.. منذ شهر جوان 1960 طلب زعماء الثورة في المنطقة التي يسمونها الولاية الرابعة، أي منطقة الجزائر المباشرة بالمفاوضة على إيقاف القتال بالنسبة إلى ثوارهم»³، وفي باريس تحادث الوفد بقيادة سي صالح مع الجنرال دوغول يوم 10 جوان 1960 بقصر الإليزيه، حيث التقى صالح زعموم قائد الولاية الرابعة ونائبه محمد بونعامة القائد العسكري بالولاية، والأخضر بوشامة القائد السياسي بنفس الولاية مع الرئيس دوغول⁴، وعن هذا اللقاء يقول ديغول: «استقدمت إلى باريس في سرية تامة، واستقبلت بنفسى بالحفاوة والتكريم مندوبيهم المؤلفين من رجلين عسكريين يدعيان "سي صالح وسي لخضر" ورجل سياسي يُدعى سي محمد، وبعد أن شاهدوني استمعوا إلي وأبدوا رغبتهم الملحة في الوصول إلى تسوية..»⁵، فقد توصلا الطرفان إلى الاتفاق على مبدأ تقرير المصير طبق شروط موضوعية وسلمية⁶. يتساءل الكثير عن دوافع ذهاب "سي صالح" ورفاقه إلى لقاء ديغول وقبول سلم الشجعان هل كان لقناعات شخصية بقبول العرض، أم نتيجة الوضع السيء الذي تمر به الولاية.

= عسكري برتبة رائد سنة 1958، وبعد استشهاد سي أحمد بوقرة تولى قيادة الولاية الرابعة من شهر ماي 1959 إلى

Mohammed Harbi: *Le FLN, mirage et réalité*,

غاية مارس 1960، أنظر:

OP.CIT, P414

¹ - لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص 61.

² - المصدر نفسه: ص 65.

³ - شارل ديغول: المصدر السابق، ص 111.

⁴ - ليلي تيتة: تطور الرأي العام الجزائري إزاء الثورة التحريرية 1954 - 1962، (أطروحة دكتوراه) في التاريخ الحديث

والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012 / 2013، ص 234.

⁵ - شارل ديغول: المصدر السابق، ص 111.

⁶ - لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص 70.

تذكر الكتابات في هذا الشأن أن سي صالح أبلغ قيادة الحكومة المؤقتة في صيف 1959 بالحالة المزرية التي تمر بها الولاية الرابعة، خاصة بعد عمليات شال العسكرية، كما أنه اتهم قيادة الخارج في شهر جانفي 1960 بالتقصير في تزويد الولاية بالأسلحة والذخيرة، وما نجم عن ذلك¹، وقد يكون نتيجة الإحباط الذي أصيب به كثير من العناصر داخل صفوف الجيش في الولاية منذ اكتشاف عناصر الاختراق، والظاهر أن قيادة الولاية ظلت تفكر بجدية في عرض ديغول بعد أن عرضها عليهم الرائد عز الدين².

وتزعم المصادر الفرنسية أن "سي صالح" قد قبل بعرض "سلم الشجعان" بناءً على البرقيات التي تبادلها سي صالح مع قيادة الثورة في مارس 1960³، كما كانت هناك لقاءات سرية في 18/17 مارس 1960؛ جمعت كل من "شال، دولوفريي، مورييس جاكين مسؤول مكتب الدراسات والاتصالات مع الرائد سي صالح ونوابه"⁴، وتباحثوا في مسألة تقرير المصير عن طريق إجراء انتخابات في الجزائر، بشرط أن يضع المقاتلون الجزائريون أسلحتهم في أماكن يتم تحديدها مسبقاً، والاتفاق سيكون وفق ما جاء في مشروع سلم الشجعان⁵.

ويُذكر أن الجنرال دوغول لم يقبل بما جاء به سي صالح؛ الذي طلب التفاوض مع المساجين الخمس، وأبقى على الاتصالات في حال رفض الحكومة المؤقتة لعرضه في 14 جوان 1960) محادثات مولان) لمواصلة المفاوضات، وللإشارة هنا أن موقف صالح زعموم لم يكن موقفاً انعزالياً ولا معارضاً لرفقائه في جيش التحرير، وأكد أنه سيتصل بباقي المسؤولين في الداخل والتشاور في الأمر⁶، بعد تسهيل تنقلاته عبر مختلف الولايات للحديث مع القادة والمسؤولين في الداخل⁷، ويظهر أن ديغول كان يأمل بعد قناعة الولاية الرابعة بتسويق هذه القناعة إلى باقي الولايات وإلى الحكومة المؤقتة نفسها.

وحسب بورقعة يقول سي صالح: « لا بد أن نوافي كافة مسؤولي الولايات الأخرى بما بحثناه واتفقنا عليه هنا...، وإذا استمعت الحكومة المؤقتة لندائكم واستجابت لطلبكم وهو ما نرجوه عندها لم يعد لمفاوضاتنا معكم ولا حتى للقائكم، لأننا لا نملك صلاحيات حوار باسم مصير الثورة، وإذا رفضت مقترحاتكم فإننا سنستمر من جهتنا في دفع حركة التفاوض والحوار بهدف وقف شلال الدم

¹- Alistaire Horne: OP.CIT , P402.

²- مسعود عثمانى: الثورة التحريرية...، المرجع السابق، ص 607.

³- Philipe Tripiet: OP.CIT P 439.

⁴- سيد علي أحمد مسعود: تطور الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص 58.

⁵- ليلي تيتيه: المرجع السابق، ص 234.

⁶- عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 445.

⁷- لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص 70.

من الجانبين»¹.

وبناء على اتفاق الإليزيه أرسل "سي صالح" يوم 19 جوان 1960 رسالة إلى الحكومة المؤقتة يطلب منها ردًا إيجابيًا على عرض الرئيس الفرنسي، ويهدد بالتفاوض المنفرد إذا لم تسارع بذلك، كما انتقل رفقة عبد الحليم إلى الولاية الثالثة يوم 21 جوان لإقناع قائدها "محدد أولحاج" بالانضمام إلى خطتهم²، وتم مراسلة الولاية الأولى مرتين حسب العقيد الزبيري، الرسالة الأولى يطلب فيها سي صالح لقاءه، ثم رسالة ثانية من "سي محمد بونعامة" يطلب فيها عدم مقابلة جماعة الإليزيه، أي؛ سي صالح ورفاقه³.

2/2-1 - إحباط مساعي "سي صالح" ورفاقه:

بعد عودة الممثلين للولاية الرابعة من قصر الإليزيه إلى مقر القيادة بالولاية تظن سي محمد بونعامة وشعر حينها بالندم واعتبر تصرفهم انحرافًا ومغامرة غير محسوبة العواقب وخيانة لا تغتفر، فسارع إلى تصحيح ما يمكن تصحيحه، فحرر تقريرًا شاملاً بتاريخ 17 جوان 1960 إلى الحكومة المؤقتة بتونس، لتقوم هذه الأخيرة بأمر إلقاء القبض عليه ومن رافقه إلى باريس⁴، وقام بونعامة بإقالة سي صالح من مهامه والقبض على المشاركين معه في المفاوضات، فتم إحضار "مريفي قدور" قاضي المدينة. أحد المشاركين في القضية، ولخضر بوشامة لمحاكمتهم⁵. في تقرير بوشامة حول مشاركته في لقاء الإليزيه "أنه لم يعد يثق في أولئك القابعين في العاصمة التونسية، يحترفون سياسة البذخ ورغب في أن يستمع إلى دغول شخصيًا دون أي وسيط لكي يختبر نواياه بشأن وقف القتال وتقرير المصير الذي يريح الشعب من محن الحرب و المجازر البشعة التي يتعرض لها يوميًا على أيدي الجلادين"⁶.

وبتاريخ 21 جوان من نفس السنة تمت محاكمة "لخضر بوشامة" من طرف بونعامة وإعدامه في اليوم الموالي، كما تم محاكمة النقيب عبد اللطيف طلبة قائد المنطقة الثانية وإعدامه، وبعد حل المجلس تم تعويضه بلجنة عسكرية للتنسيق والتنفيذ، ومحاكمة عبد الحليم وسي صالح شهر أوت، فقد أعدم الأول بحضور أحمد بن شريف، وإحالة الثاني إلى الحكومة المؤقتة⁷.

¹ - المرجع نفسه: ص 71.

² - محمد عباس: نصر بلا ثمن...، المرجع السابق، ص 524.

³ - الطاهر الزبيري: المصدر السابق، ص 263.

⁴ - المصدر نفسه: ص 263.

⁵ - لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص 77.

⁶ - المصدر نفسه: ص 78.

⁷ - مسعود عثمان: الثورة التحريرية...، المرجع السابق، ص 611.

والملاحظ أنّ سي صالح لما علّم بمحاكمته لم يهرب ولم يُبد أي مقاومة، ورفض أن يلطخ شرف جهاده بتسليم نفسه للفرنسيين للنجاة من الموت على يد إخوانه، وقتل "سي صالح" وهو مؤمن ببقاء الإليزيه. و لم يكن ينوي خيانة الثورة؛ بل لأسباب دفعته إلى المخاطرة¹.
والسؤال المطروح هنا. لماذا التمس "سي بونعام" لنفسه العذر وهو واحد من الذين رتبوا للقاء الرئيس ديغول وشاركوا في اجتماعه؟، وأعدّم هؤلاء ولم يُحاسب نفسه، وبذلك لم تكن المحاكمة عادلة، ولا تستند لأي سند صحيح، والواضح في هذه القضية وإن كان فيها شبهة، وتقديري لهذه القضية أنها بعيدة عن الخيانة، ول هؤلاء مبرراتهم في ذلك، والخطأ الجسيم هو تسرعهم في المسألة، فكان من الضروري استشارة القيادة العليا في الأمر أولاً، ولا أحد يعطيهم الحق فيما أقدموا عليه، كما أن سي صالح فاوض ديغول باسمه الخاص، ويبيّن له أن القيادة الشرعية؛ هي الحكومة المؤقتة التي تعود إليها الكلمة، كما أنه قاتل العدو بعد عودته من باريس وهذا دليل على عدم خيانتة للقضية الجزائرية، ورضخ للمحاكمة في الداخل، ووافق أن يحاكم في الخارج دون خوف، مؤمناً ومقتنعاً بما فعله.

1/3- موقف الحكومة المؤقتة من سلم الشجعان:

إن سياسة سلم الشجعان أو سلم الأبطال كما يسميه الرئيس دوغول لم تكن نواياه خافية على قيادة (ح.م.ج.ج) المبنية على الحيلة والتسويق، ولا تختلف سياسته عن سابقه، لذا اعتبر الجانب الجزائري مبادرة دوغول "سلم الشجعان" مشروع مسموم هدفه زعزعة وحدة الصف العسكري والسياسي للثورة، كما أنه لا يختلف عن المشاريع السابقة.
والظاهر من مشروع سلم الشجعان أن دوغول يرغب في وقف إطلاق النار من خلال استسلام مجاهدي وقادة الداخل، والتفاوض معهم بدلاً من القيادة الخارجية، كما أكدته (ح.م.ج.ج) في بيانها أن دوغول يرفض التفاوض مع الممثل الحقيقي للشعب والثورة، فهو يعتمد على سياسة الإذكاء في البحث عن قيادة أخرى لتسوية المسألة الجزائرية وتحقيق المكاسب التي يرغب في الوصول إليها، فهو يعتمد على الازدواجية من خلال تقسيمه لقيادة الثورة إلى عسكريين بالداخل وسياسيين بالخارج، و يرمي إلى أنّ الثورة بشقيها العسكري والسياسي في اختلاف وصراع، وعمل على تكريس الانقسام من خلال اعترافه ببطولة العسكريين وشجاعتهم، ويتهم على السياسيين-

^{**} - أقرب الروايات الصحيحة حول مقتل سي صالح أنه كان متوجهاً إلى تونس لشرح القضية أمام الحكومة المؤقتة، فوقع في كمين نصبته قوات الاحتلال في "مشد الله" قرب البويرة، واستشهد بتاريخ 20 جويلية 1961. أنظر المرجع السابق، ص 611.

¹ - الطاهر الزبيري: المصدر السابق، ص 263

المنظمة الخارجية -، كما أنّ المصادر الفرنسية استثمرت في هذا المشروع وتحدثت عن استسلام بعض القادة (علي حمبلي) ولجوء البعض "سي صالح" إلى المفاوضات في قصر الإليزيه دون الأخذ برأي الحكومة المؤقتة، ويذكر الأستاذ عمر بوضرية أن دوغول يريد التفاوض مع عملاء منتخبين يُموه بهم

على الرأي العام العالمي¹.

أما عن الحكومة المؤقتة فقد ناقش أعضاؤها مشروع دوغول، وأوضحوا استعدادهم للتفاوض معه، على أنهم الممثل الشرعي للشعب ولثورته، ودعت إلى مفاوضات جدية يحتضنها بلد مُحايد²، كما أنها- الحكومة المؤقتة- تُدرك جيدًا أن التفاوض طريق إلى السلام الذي لا بُد منه، على أن يكون وفق ما جاء في بيان أول نوفمبر وأكده مؤتمر الصومام . في الاعتراف بالاستقلال كشرط أساسي في أية مفاوضات، وبنية جادة دعت الحكومة الفرنسية في بيان 26 سبتمبر 1958 إلى المفاوضات³.

2/ إستراتيجية شال العسكرية في القضاء على الثورة. فيفري 1959 / أبريل 1961:

بعد مجيء الجنرال دوغول وتسلم السلطة أكد في أول زيارة له إلى الجزائر في بداية شهر جوان 1958 سياسة بقاء الجزائر فرنسية والقضاء على الثوار " المتمردين كما يسميهم "، وبما أن المستوطنون والقادة العسكريين هم من جاؤوا به؛ فكان لزامًا عليه إتباعهم، وعدم مخالفة سياستهم وتوجيهاتهم⁴، وعلى ضوءهم قرّر دوغول نهج سياسة جديدة في الجزائر قائمة على الإدماج مع إجراء إصلاحات شملت إلغاء منصب المقيم العام وإنشاء أمانة عامة لإدارة الجزائر برئاسة " روني بروي"، وعين الجنرال "سالان" مندوبًا عامًا للحكومة، يتولى الشؤون المدنية والعسكرية⁵، والجنرال " شال " قائدًا عامًا للقوات العسكرية في الجزائر خلال شهر ديسمبر 1958 خلفًا للجنرال " آلال"، وقام شال بوضع مشروع عسكري ضخم حمل

اسمه، بهدف القضاء على الثورة. فما هي الإستراتيجية التي سلكها شال، وما مدى تأثيرها على الثورة وقادتها بالداخل والخارج ؟

¹ - عمر بوضرية: المرجع السابق، ص 53.

² - المرجع نفسه: ص 53.

³ - حكومة الثورة لا تفاوض في الإستقلال، المجاهد: ج2، عدد 32، 19 نوفمبر 1958، ص 05

⁴ - عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 135.

⁵ - المرجع نفسه: ص 135

2/1- مخطط شال وأهدافه:

إن اعتلاء الجنرال دوجول كرسي السلطة على أكتاف المستوطنين لم يكن ينذر خيرًا، فقد كان جَدُّ متحمس في القضاء على الثورة، بعدما فشل من تولوا السلطة قبله، فأوكل دوجول إلى الجنرال شال مهمة القضاء على الثورة بكل الوسائل، ووضع قيادة الجيش الفرنسي تحت إمرته يوم 19 ديسمبر 1958¹، وتخليص الجيش الفرنسي من الخمول والحالة النفسية التي آل إليها، خاصة أن شال كان يعلم منذ أن كانت الحرب في الهند الصينية والجنود الفرنسيين يفكرون بأنهم سيموتون من أجل لا شيء، هذا الشعور بقي عالقًا في أذهانهم²، وقد ترك له الحرية الكاملة في تنفيذ مشروعه، بعدما اقتنع بأن تصفية جيش التحرير ومقاومته بالداخل لن تتم إلا بخطط عسكرية يضعها الجنرال شال³؛ المؤمن بفكرة الجزائر فرنسية.

شرع الجنرال شال العسكري الطيار، الصريح والعنيد والذي لقي إقبالًا من جميع الضباط الفرنسيين كما يصفه مارك فلامان⁴ في تنفيذ مهامه مع بداية سنة 1959، بوضع مخطط عسكري يرمي إلى القضاء على الثورة من خلال العمليات العسكرية الكبرى في الولايات بالداخل، وقد تعهد الجنرال شال أمام دوجول بإحلال السلم والتهدة في الجزائر، وتحقيق النصر خلال صائفة 1959⁵.

يهدف مشروع الجنرال شال إلى تحقيق المكاسب الآتية:⁶

- غلق الحدود الشرقية والغربية بالأسلاك المكهربة والملغمة لعزل الثورة عن العالم الخارجي.

¹ -Mohamed Tegui: L'Armée de Liberation nationale en wilaya 4, Préface de Madeleine Reberoux, éd , casbah. Alger 2006, P 118.

و أيضًا عمار ملاح: محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2007، ص 229.

² - بن شرقي حليلي: (مخطط شال خلال الثورة التحريرية الجزائرية 1958/1959)، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطية، يصدرها مخبر الجزائر والحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط، العدد الأول رمضان 1436هـ/ 2015م، ص 233.

³ - Mahfoud Kaddache: L'Agerie se Librera 1954 – 1962, ed, ENAG, Réghaia, Algérie, P 252.

⁴ - Marc Flament: Les Hélicos du djebel, L'Algérie 1955-1962, Presse de la cite, Paris, 1982, P 223.

⁵ - Maurice Challe: op. cit, P 104, et voir aussi Antoine Argoud : La décadence, L'imposture et la tragédie, Fayard, Paris, 1974, P 216.

⁶ - يحي بوعزيز: الثورة في الولاية الثالثة...، المرجع السابق، ص 179، و لخضر شريط وآخرون: إستراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ، 2007، ص ص 286 – 287.

- وضع إدارة بديلة ومخلصة لفرنسا عن خلايا جبهة التحرير الوطني.
 - القضاء على الخلايا السرية لجبهة وجيش التحرير الوطني.
 - وتكثيف عمليات الاستطلاع بسلاح الطيران والرقابة الدائمة على الثوار والمتعاونين معهم، وملاحقتهم في الخارج.
 - مهاجمة المجاهدين مع الدعم الجوي، وكذا القوات المحمولة، و توسيع المناطق المحرمة وإتباع سياسة الأرض المحروقة، والإكثار من المحتشدات، وتعزيز المراقبة وتسليط التعذيب على كل من يقع أسيرًا في قبضة القوات الفرنسية.
 - تجنيد فرق القومية والحركي والدفاع الذاتي في العمليات العسكرية¹.
 - مضاعفة عدد القوات الفرنسية في الجزائر لتصل إلى مليون شخص وأكثر لإحكام مخطط شال.
- 2-2- لمحة عن عمليات شال العسكرية:**

أرجع ديغول أسباب أزمة فرنسا وأبعادها المختلفة، سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا واجتماعيًا إلى الثورة في الجزائر، وأن الحكومات السابقة لم تخض الحرب بالقدر الكافي، فاختر الحل العسكري، وجند لذلك إمكانات هائلة لم يسبق للحكومات السابقة أن جندتها، وقد عبر أحد قادة الثورة؛ وهو الصادق دهلبيس: « بأن الحرب لم تبدأ إلا بعد مجيء الجنرال دوغول »، وهو نفس الرأي عند فرحات عباس، وما يؤكد هذه النزعة أن ديغول قام بمتابعة مختلف العمليات والحملات التي شنها شال في مختلف المناطق².

وتجسيدًا لما يرمي إليه الجنرال دوغول في القضاء على الثورة. كان القائد الميداني الجنرال شال قد ضبط برنامج العملياتي الوحشي، والأخطر في برنامج هو محاولة عزل الولايات عن قاعدة الإمدادات الشرقية والغربية، وذلك بوضع خط هـ المكهرب تدعيمًا لخط مورييس، والمجهز بأحدث أجهزة الإنذار، وبدأ الجنرال شال في تطبيق مشروعه عمليًا في 6 فيفري 1959، مسخرًا عدد كبير من الحركي ووحدات الدفاع الذاتي³، فقد شرعت الحكومة الفرنسية بقيادة الجنرال دوغول التي تنق كثيرًا في مخطط شال بعمليات تمشيطية هجومية بحثًا عن الثوار ومخابئهم في الجبال والغابات، للقضاء على جيوب التمرد حسب تعبير ديغول، ومن بين هذه العمليات نذكر:

¹ - تقدم الجنرال شال بمطلب إلى الجنرال دوغول يتعلق بالحركي، حيث قال: " يجب تطوير هذا النظام، ومن الأحسن القيام بالحرب عن طريق السكان الأصليين، (يقصد الحركي)، فعددهم الحالي يبلغ 26000، وأنا أريد 6000"، **أنظر:** Yve Courrière : T2, op .cit, p 402

² - مسعود عثمانى: الثورة التحريرية...، المرجع نفسه، ص 580.

³ - بلقاسم آيت حمو: (حقائق عن مخطط مورييس وشال)، مجلة أول نوفمبر، الجزائر، منظمة المجاهدين، 1977، ص 53، وأيضًا يحي بوعزيز: الثورة في الولاية الثالثة...، المرجع السابق، ص 180.

√ - **عملية التاج (COURONNE):** بدأ الجنرال شال عملياته التطهيرية بداية بمنطقة الهضاب الغربية الوهرانية خلال شهر فيفري 1959، حيث شن عملية تمشيطية على المنطقة الخامسة، انطلاقاً من سعيدة التي كان على قطاعها القائد بيجار*، وشملت منطقة الظهرة وفرندة وضواحيها إلى الونشريس من الولاية الرابعة، وقدرت القوات العسكرية الفرنسية المشاركة في العملية ما بين ثلاثين ألف إلى أربعين ألف عسكري تحت قيادة الجنرال غامبياز (GAMBIEZ) بمساعدة الجنرال إيزانو (IZANO) قائد وحدة الطيران، وتواصلت العملية إلى غاية 6 مارس 1959 وامتدت إلى جوان 1959 ليشمل نفوذها كامل القطاع الوهراني¹.

√ - **عملية الحزام (Courroie):** عملية جهنمية شملت جبال الظهرة وزكار والونشريس، طريق الاتصال بين الولايات (الثالثة والثانية والرابعة) بقيادة الجنرال غامبياز والجنرال بيجار، وجنّد لها ثلاثون ألف عسكري ما بين منتصف شهر أفريل ومنتصف شهر جوان 1959²، وخلال هذه العملية شنت القوات الفرنسية عمليتين مكملتين لها؛ واحدة على جبال عمور من أفلو شرقاً إلى جهات عين الصفراء، والثانية على جبال أولاد نايل وجزء من بلاد أمزاب³، أما بالولاية الرابعة فقد جند الجنرال شال أكثر من مائة ألف عسكري في رقعة تبلغ مساحتها بثمانون ألف كيلومتر مربع، أي من مدينة الجزائر شمالاً إلى الجلفة جنوباً، ومن مايو شرقاً إلى الأصنام غرباً، وانطلقت العمليات طيلة شهري جوان وجويلية⁴.

√ - **عمليات الشرارة (Etincelle):** مسّت هذه العملية جبال الحضنة في بداية شهر جويلية 1959 تمهيداً لعملية المجهر الضخمة والخطيرة في نفس الوقت، بقيادة الجنرال "شال" شخصياً، قصد عزل جبال الأوراس عن جبال القبائل، واستغرقت عملية الشرارة من 09 إلى 20 جويلية 1959⁵.

* - أحد مجرمي الثورة التحريرية، يدعى "برينو"، كان على رأس الفرقة الثالثة للمظليين المستعمرات أصحاب القبعات الحمراء بالعاصمة، اشتهر في الثورة بجرائمه البشعة وأساليبه التعذيبية الوحشية منذ معركة الجزائر 1957، أنظر صالح بلحاج: (مخطط شال وأثره في تطور حرب التحرير الوطني)، مجلة المصادر، العدد 12، السداسي الثاني، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2005، ص 196.

¹ - أحمد زديرة: (الثورة الجزائرية ومخططات الحكوم الفرنسية)، ج 2، مجلة أول نوفمبر، إصدار المنظمة الوطنية للمجاهدين، العدد 175، الجزائر، 2011، ص 45.

² - عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية..، المرجع السابق، ص 138.

³ - يحي بوعزيز: الثورة في الولاية الثالثة...، المرجع السابق، ص 180.

⁴ - ليلي تيتة: المرجع السابق، ص 230.

⁵ - يحي بوعزيز: الثورة في الولاية الثالثة..، المرجع السابق، ص 180.

√ - **عملية المجهر (Jumelles):** تُعد من أضخم العمليات العسكرية التي شنتها القوات الفرنسية على وحدات جيش التحرير في منطقة القبائل، امتدت من خليج بجاية شرقاً، ودلس غرباً، والبويرة، وبني منصور جنوباً، وتولى قيادتها الجنرال شال بمعية الجنرال " فور"، ودامت قرابة ثمانية شهور من 22 جويلية 1959 إلى مارس 1960، سخر فيها أكثر من خمسة وعشرون ألف جندي¹ من القوات الثلاثة: البرية والجوية والبحرية، ومن اللفياف الأجنبي، وأربعة آلاف سيارة عسكرية، وألفي دبابة مصفحة، ومئات من الطائرات المختلفة، والبواخر و البوارج الحربية بين دلس وبجاية²، وتم التمهيد لهذه العملية بعملية الشرارة كما سبق الذكر على جبال الحضنة وحوضها الغربي التابع للولاية الأولى، ففي أول يوم من شهر جويلية 1959 شنت القوات الفرنسية عمليات عسكرية وحاصرت كل من " برج بوعريريج والمسيلة وبوسعادة " بالطائرات والدبابات وتوزع الجنود في كل مكان، ووضعت مراكز للمراقبة والتفتيش، خاصة في الضلعة بين تيكستار وعين تاغروط والحمادية، وبئر حمادي... و استعانت فرنسا بالمساجين في الأعمال الشاقة، والكلاب المدربة ومنعوا الناس من التنقل إلا برخص، وسخرت عشرات الطائرات للحراسة ليلاً ونهاراً، والقنابل المدمرة، ودامت العملية من أول الشهر إلى يوم 28 منه³.

بعد عملية الشرارة انتقلت القوات الفرنسية إلى الولاية الثالثة للشروع في عملية المجهر الكبيرة، وقاد هذه العملية الجنرال شال بنفسه يوم 22 جويلية 1959، وساعده في ذلك الجنرال " دولبير" قائد ناحية سطيف والبرج وبوني، وشنوا عمليات عسكرية ضخمة، بمحاصرة الطرق و المسالك بأربعة آلاف سيارة ودبابة مصفحة لمنع المجاهدين من الخروج، كما حاصرت فرق المشاة المدن والقرى بحثاً عن المجاهدين، واكتسحت القوات الفرنسية المنطقة، ولم يترك العدو شيئاً إلا وقتله. سواء كان إنساناً أو حيواناً أو نباتاً، وللاشارة أنّ ديغول زار قرية زمورة يوم 28 جويلية من نفس السنة وطالب من الثوار تسليم أنفسهم وأسلحتهم ضمن " سلم الشجعان"، وخير ديغول المجاهدين بين الاستسلام والموت الجماعي، واستمرت العملية قرابة سنة محاولة القوات الفرنسية القضاء على الثورة وفصل الشعب عنها، و جعل الولاية الثالثة معزولة عن باقي المناطق⁴.

وبعدها جاءت عمليات الأحجار الكريمة (Pierres Pricieuses) في الولاية الثانية، على الشمال القسنطيني كله من خليج بجاية غرباً إلى عنابة شرقاً على الساحل ومن بوقاعة غرباً إلى

¹ - Benjamin Stora et Tramor Quemeneur : Algérie 1954-1962, ed, EDIF, Alger, 2000, p 276.

² - يحي بوعزيز: الثورة في الولاية الثالثة.. المرجع السابق، ص 182.

³ - تمكنت القوات الفرنسية في هذه العملية بقتل وإلقاء القبض على بعض المجاهدين والمسلمين (استشهاد الضابط سي

الطاهر كاتب قيادة الأركان بالولاية الثالثة)، وحرق عدد من المراكز والمشاتي. أنظر المرجع السابق، ص 183.

⁴ - Mohammed Teguia : L'Algerie en Guerre, op.cit, pp 117-118.

ميلة، ودامت من نوفمبر 1959 إلى ماي 1960¹، وجند لها عشرة آلاف عسكري، وكما عرفت الحضنة عملية المشاورات، ومنطقة المدية عمليتي البرج والجدي، وتعرض الونشريس مرة أخرى لعملية الصرصور قبل أن يتعرض لعملية النسر، وعرفت الأوراس عملية كبرى مع مطلع سنة 1961²، والملاحظ أن مخطط شال كان له تأثير كبير على الثورة وعلى تنظيماتها.

2/3- تأثيرات مخطط شال على الداخل:

عمل الجنرال شال بمخططاته الجهنمية على عزل الشعب عن ثورته، برميته في المحتشدات، وإعلان المناطق المحرمة، وتطويق الحدود الجزائرية التونسية والحدود الجزائرية المغربية بخطي موريس وشال، قصد إيقاف عمليات الإمداد والعبور التي يقوم بها الجيش الحدود، في إطار مخططة الرهيب الهادف إلى خنق الثورة³.

وتطبيقاً لهذا المشروع قام بتقسيم البلاد إلى خمسة وسبعون قطاع عسكري لتسهيل المراقبة في الليل والنهار، وتشديد ملاحقة وحدات جيش التحرير الوطني في كل مكان وزمان في الليل وفي الجبال⁴ بدأت الآلة الجهنمية لشال بمحاصرة الولاية الخامسة في إطار العمليات الكبرى، في البحث عن الثوار من خلال عمليات تمشيطية، واحتلال مراكز تواجد المجاهدين، بقطع الإمدادات وكل طرق الاتصال التي تتم بين المجاهدين والسكان، وفي حصيلة قدمها الجيش الفرنسي أنه قضى على حوالي 50 % من جنود الولاية (1764 من مجموع 3600)، وغنم ما بين 45 % إلى 28 % من أسحلة الولاية، كما يقدر العدو خسائره البشرية في العملية بعشر خسائر جيش التحرير⁵.

ولنجاح عملية المنظار في الولاية الثالثة التي باشر فيها في جويلية 1959، قام بقط-ع الاتصالات مع الولاية الثانية عن طريق عملية الشرارة⁶ بمنطقة الحضنة، بحيث فقدت المنطقة 50% من طاقتها، وفي تقرير قدمه السيد حسين زهوان* إلى الحكومة المؤقتة شهر جوان 1960،

¹ - يحي بوعزيز: الثورة في الولاية الثالثة...، المرجع السابق، ص 180.

² - ليلي تيتة: المرجع السابق، ص ص 230 - 231.

³ - سيد علي أحمد مسعود: تطور الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص 54.

⁴ - Pierre Miquel: La guerre d'Algérie, Fayard, Paris, 1993, P 390.

⁵ - محمد عباس: نصر بلا ثمن...، المرجع السابق، ص 670.

⁶ - Henri Lemire: Op. cit, P 265.

* - هو أحد المناضلين في صفوف حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، تم اعتقاله سنة 1955، وأفرج عنه 1957، والتحق بصفوف جيش التحرير الوطني بالولاية الثالثة في 1960، في شهر مارس غادر التراب الوطني نحو تونس كي يعلم الحكومة المؤقتة بأوضاع الولاية الثالثة، وعضو المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني بعد الاستقلال 1964 - 1965، عارض الانقلاب الذي أطاح بحكم أحمد بن بلة، ليعتقل إلى غاية سنة 1971. أنظر:

Mohammed Harbi: LE FLN. Mirage et Realite. Op. cit. 413

وأوضح التقرير أن الولاية الثالثة خسرت في أربعة أشهر عشرات الآلاف مقارنة بما خسرت من قبل، وصاحب هذه العملية حملة دعائية واسعة، حيث ألقت الطائرات ستة ملايين نسخة من المناشير المختلفة، مفادها أن عملية المنظار تمثل الدقائق الأخيرة في ربع الساعة الأخير من عمر التمرد وفق روبير لاكوست¹، أي أن مصير الجزائر ينتهي في القبائل، وفي الحقيقة أن العملية لم تحقق هدفها، فكان الجيش الفرنسي مشتت قواته بالمناطق المحاصرة، وهو ما سهل مأمورية الثوار.

أما عن الولاية الرابعة التي ابتليت بعملية الحزام أو الطوق، فحسب حصيلة جيش الاحتلال أنه قضى على 33% من جنود الولاية (1756 من مجموع 6500 جندي)، وغنم من 27 إلى 15% من أسلحة الولاية، وقدر العدو خسائره في الأرواح بخمس خسائر المجاهدين، ويذكر العقيد يوسف الخطيب أن مخطط شال سبب عزلة للثورة الجزائرية وضعف القدرة على القتال بسبب المراقبة الشديدة، فقد توجهت قافلة من الولاية الرابعة تضم مائة وأربعة مجاهدا توجهت إلى الحدود الشرقية، فلم ينجو منها سوى اثنان فقط².

كما عرفت منطقة ميلة في بداية جانفي 1960 ما يُعرف بعملية الأحجار الكريمة، أين تم تجميع السكان في المحتشدات، وإعلان المناطق المحرمة، وهو نفس الشئ الذي طال الولاية الثانية بأكملها إلى غاية فيفري 1960³، وقدرت خسائر الثوار فيها بـ 32% (2313 قتيل من مجموع 6800)، وغنم ما بين 15 و 18% من أسلحة الولاية⁴.

لقد أثرت هذه العمليات على الولايات بشكل كبير، فانقطعت الاتصالات بينهم، وحتى داخل الولاية نفسها، سواء عن طريق الاتصال بتتقل الأشخاص، أو سعاة البريد، أو عن طريق أجهزة الاتصال اللاسلكي، ولكثرة تحركات العدو وعمليات التشويش والتجسس التي مست المواصلات اللاسلكية في جميع الولايات⁵، فقد تطفن العدو لعملية الاتصال وأجهزة المواصلات، لذا قاموا بتعطيم كل محطات المواصلات، كما جرى في تلغيم بطاريات جهازي الاتصال في الولاياتين الأولى وذلك سنة 1956، والثالثة في ديسمبر 1958⁶، وحتى فرق جيش التحرير الوطني لم تعد

¹ - محمد عباس: نصر بلا ثمن...، المرجع السابق، ص 671.

² - يوسف الخطيب: (أضواء على أهم أحداث الثورة التحريرية)، مجلة أول نوفمبر، العددان 109/108، سبتمبر - أكتوبر 1989، ص 34

³ - سيد علي أحمد مسعود: تطور الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص 55.

⁴ - محمد عباس: نصر بلا ثمن...، المرجع السابق، ص 672.

⁵ - أنظر شهادة بوالطمين جودي لخضر، نقلا عن عبد المالك بوعريوة: المرجع السابق، ص 128.

⁶ - المرجع نفسه: ص 128.

تتحرك كما هو معهود عبر الولايات، أو الاتجاه نحو الحدود الشرقية والغربية، نتيجة المراقبة اليومية ليلاً ونهاراً داخل الولايات وعلى الحدود الشرقية والغربية لمنع تسرب الذخيرة الحربية للمجاهدين، وفي هذا السياق يقول بن طوبال: « أن خط شال جعل اجتياز الحدود شبه مستحيل، وجمد قوات جيش التحرير بالخارج على الحدود، وأضحت أقل مقدرة على إمداد الداخل بالأسلحة، وزاد الخلاف بين قادة الثورة، وحملهم على نقل الثورة إلى قلب فرنسا لرفع معنويات الجبهة الداخلية»¹، ويحمل المجاهد لخضر بورقعة قيادة الثورة في الخارج مأساة ومعاناة ثوار الولاية الرابعة والثالثة حيث يقول: «.. فلا القيادة العامة بالخارج أشعرتنا بهذا المخطط ولا نحن استطعنا بوسائلنا الخاصة أن ننتبه إليه...»، واجهنا مخططاً عسكرياً محكماً لم نعبئ له الجماهير ولم نهيء قواتنا عسكرياً ونفسياً للتعامل مع الوضع الجديد الذي فرضه علينا العدو فكانت الكارثة»² إن مخطط شال الجهنمي مس كل الولايات وجعلها تشهد عزلة حقيقية لتوقف عمليات الاتصال وانقطاع عمليات الإمداد بالأسلحة وعبور جيش الحدود والاتصالات مع قيادة الثورة بالخارج، فكان نتيجة حتمية أن تتضرر الولايات وتختنق من جراء هذه السياسة، خاصة الولاية الرابعة خلال شتاء 1960³، فقد وجد مجاهديها صعوبة في التنقل من مكان لآخر، خاصة في نقل وإسعاف جرحاها، في غياب الوسائل الضرورية للعلاج، ووجودها في تلك الفترة تُعد من المستحيلات، وحتى إن وجدت فإنها مخبأة عن الأنظار وبها وسائل بدائية لا أكثر⁴.

2/4- فشل سياسة شال العسكرية:

هللت الحكومة الفرنسية والرأي العام بمخطط شال الذي رأت فيه فرصة الخلاص النهائي من المقاومة المسلحة ومن قياداتها، بإضرام نار لا تبقى ولا تذر، تحرق الأخضر واليابس، حتى شال نفسه كان متفائلاً ومتيقناً عند بداية تنفيذ مخططه، نظراً للدعم المادي والمعنوي المقدم من دوغول لإنهاء الحرب، ولمناعة الخطوط الدفاعية التي تمكنه من مباشرة الحرب في الدائرة المغلقة⁵، كل هذا جعل دوغول يعتقد أن الجنرال شال سينهي الثورة في أجل قريب، فوضع تحت تصرف قائد القوات المسلحة إمكانيات ضخمة*؛ مادية وبشرية، وساعده في ذلك مجموعة من الجنرالات

¹ - بشير ملاح: تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص 92.

² - لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص 41.

³ - سيد علي أحمد مسعود: تطور الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص 56.

⁴ - Alistaire Horne: op. cit, P 413.

⁵ - Henri le Mire : op. cit, p p 256-257.

*- وضع الجنرال شال ترسانة عسكرية ضخمة قدرتها جبهة التحرير الوطني مع بداية مشروع شال 600 ألف جندي نظامي بري، إضافة للقوات البحرية والجوية، 200 ألف من الشرطة والدرك، 150 ألف ضمن الوحدات الإقليمية، وعدداً من الحركي، ليصل العدد مع نهاية سنة 1959 إلى أكثر من 774 ألف جندي من القوات البرية، 40 ألف جندي =

والعقلاء الذين تخرجوا من المدارس الحربية، و الذين اكتسبوا خبرة واسعة في حرب الفيتنام مثل) ألالر، قراسيو، قامبياز، فور، ماسي، بيجار، بروزا، ديكتز، قوداز...¹

لقد بينت المصادر التاريخية خطورة إستراتيجية شال^{**}، فكل العمليات العسكرية السابقة الذكر، والتي انطلقت مع بداية سنة 1959 شكلت خطراً كبيراً على جبهة التحرير الوطني؛ خصوصاً في الولايتين الثالثة والرابعة، وتواصلت العمليات إلى غاية 1960، مُلحقة أضراراً بالمدنيين وخسائر بجيش التحرير الوطني لم يعرف لها مثيل من قبل، وهو ما جعل فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة يستشعر خطورة الحرب في تلك الفترة، إذ يقول: «إن الجزائر لم تعرف ثقل الحرب مثل ما عرفت ذلك في عهد الجنرال»²، فالمتأمل في مخطط شال أنه تم بإحكام ودقة، فقد ألحق بجيش التحرير خسائر كبيرة، حيث منع الاتصال بالخارج ودخول الأسلحة و المجاهدين، وفصل الشعب عن الثورة في محتشدات وصل عددها في أبريل 1961 إلى أكثر من 2500 محتشد، تضم حوالي مليوني شخص مهجر³.

أما بالنسبة لقيادة (ج.ت.و) فإنها ضببطت منذ بداية تنفيذ خطة شال مجموعة من التدابير والتعليمات اللازمة التي ينبغي على جيش التحرير العمل بها، للتصدي لهذه الخطة والحيلولة دون بلوغ أهدافها الإستراتيجية⁴، ولتجاوز التطويق الحدودي بحثت عن منافذ أخرى بهدف الاتصال بالداخل، وكانت هذه المرة الحدود الصحراوية الجنوبية، حيث استطاعت القيادة الخارجية من فتح الجبهة الليبية والجبهة المالية سنة 1960، والاعتماد على وضع خطط ناجحة في إيصال الأسلحة إلى الداخل، واستطاعت قيادة الجبهة في الداخل من اختراق أسوار السجون والمحتشدات، بفضل التوصل إلى موالين لها داخل هذه المحتشدات، وتمكنت من إرساء تفاعل مع جبهة وجيش

= القوات الجوية، 25 ألف جندي من القوات البحرية يتصرفون في ثلثي الأسطول الحربي الفرنسي، بناءً على الوثيقة التي وزعتها جبهة التحرير الوطني في هيئة الأمم المتحدة بنيويورك. أنظر:

Mohamed Tegui : L'Algérie en guerre..., op. cit, p 301

¹ - محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، ص 131.

^{**} - يقول الجنرال شال عن إستراتيجيته: «أن تطويق الأماكن وتمشيطها لم يعد كافياً لأن الفلاحة يعرفون الأرض جيداً وهم ينتقلون بسرعة كبيرة، ولذلك يجب علينا عندما نحتل منطقة أن نبقى فيها أطول مدة ممكنة حتى ندفع العدو إلى المجهول، فتواجدنا بالليل والنهار في الجبال وفي الأودية سيجعل المتردين يختفون، ونظراً لأنهم لا يستطيعون ذلك، لأنهم في حاجة ماسة إلى الاتصال بالسكان، فإن حياتهم ستتحول إلى جحيم وهذا ما ينبغي أن نحققه» أنظر:

Maurice Challe : op. cit, p p 102 – 103. Voir Aussi Alistaire Horne : op. cit, p 346.

² - Farhat Abbas: Autopsie d'une guerre, op. cit, p 252.

³ - عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص 139.

⁴ - معروف محرز: المرجع السابق، ص 357.

التحرير وإفشال فكرة فصل الشعب عن ثورته¹.

كما أنه بمجرد الشروع في تطبيق مخطط شال أعطيت الأوامر إلى فيالق جيش التحرير الوطني وكتائبه للانقسام إلى وحدات خفيفة تخزن أسلحتها الثقيلة لتتمكن من التنقل بسرعة ومن خرق صفوف العدو بسهولة، والعودة إلى حرب العصابات الأولى، ومن ثمة الدخول إلى المدن وتفعيل التنظيم المدني السياسي لجبهة التحرير الوطني، لتفادي الخسائر الفادحة في صفوف جيش التحرير الوطني، خاصة بالولايتين الثالثة والرابعة²، وما يبين قدرة جبهة وجيش التحرير في التعامل مع هذا النوع من الأسلوب العسكري؛ هو إفشال عملية المجهر الخطيرة، نتيجة الإجراءات التي اعتمدها جيش التحرير، كالسير فرادى وفي أفواج صغيرة، ومنع تجمع المجاهدين في مكان واحد وبأعداد كبيرة، والاعتماد على نصب الكمائن والألغام والمتفجرات في الطرق التي تمر عبرها القوات الفرنسية، وكذا الاعتماد في التموين على النساء والاتصال والعلاج ونقل الأخبار³. يرى محمد العربي الزبيري أن لهذا التكتيك مفعول جيد في الحفاظ على الأرواح والعتاد معاً⁴، فتفريق الوحدات والاعتماد على حرب العصابات خطوة اقتضتها الضرورة في التعامل مع العدو المنتشر في الطرقات والأودية والجبال، في كل مكان، وما عرفته العاصمة يوم 11 ديسمبر 1960 والمتمثلة في مظاهرات الشعب الجزائري لدليل على استفاقة حقيقية أكدت على عدم فاعلية مخطط شال وخلفائه الجنرال "كريبان" خلال عملية فلاماش في فيفري 1960 وعملية سيغال (الصرصور) في جويلية التي استهدفت جبال الونشريس، وعملية أرياج في أكتوبر 1960 بأريس وخنشلة⁵، ورغم القوات العسكرية الكبيرة التي سخرها الجنرال شال وتنوع عملياته بمختلف التسميات؛ إلا أنه لم يتمكن من السيطرة الكاملة على جيش التحرير الوطني وهذا بشهادة الضباط الفرنسيين أنفسهم⁶، فجيش التحرير في الحدود لعب دوراً كبيراً في التخفيف من سياسة التطويق التي فرضت على الولايات، وذلك من خلال المضايقات على طول الحدود الجزائرية التونسية والجزائرية المغربية، والتي دفعت بالجيش الفرنسي إل -ى زيادة جنوده إلى مائتي ألف جندي فرنسي⁷، هذا؛ ولا يمكن التقليل من وحشية مخطط شال؛ فقد نجح في الإضرار بالقدرة القتالية

¹ - عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الثورة...، المرجع السابق، ص 139.

² - Mohmmmed Harbi: Le FLN mirage et réalite, op. cit, pp 232- 233.

³ - يحي بوعزيز: الثورة في الولاية الثالثة...، ص ص 186 - 187.

⁴ - محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، ص 133.

⁵ - سيد علي أحمد مسعود: تطور الثورة الجزائرية...، ص ص 55 - 56.

⁶ - أنظر: ضعف الجيش الفرنسي وقوة جيش التحرير الوطني، المجاهد، عدد 89، 1961/02/13.

⁷ - المركز الوطني للأرشيف، و (م.و.ث.ج) : مداخلة الرائد سليمان بخصوص نشاط هيئة الأركان العامة، علبة مصورة رقم C019.

لكتائب جيش التحرير الوطني وأرغمها على التشكل في جماعات صغيرة قادرة على الحركة والتملص في مواجهة الآلة الحربية الفرنسية التي أصبحت أكثر فعالية في أواخر جويلية 1959¹. إلا أن ما حققه الجنرال شال من انتصارات عسكرية * لم يكن كافياً، وما قامت به الدعاية الفرنسية عن نجاح عملياته؛ كان لمغالطة الثوار وهزمهم نفسياً، ورفع معنويات الكولون، وإذا كان الجنرال شال قد حقق نجاحاً باهراً فلماذا عُرِل مباشرة غداة عملية الأحجار الكريمة؟، هذا ولم يبلغ ما كان يصبو إليه الرئيس "دوغول" الذي اضطره الأمر فيما بعد إلى اتباع طريق التفاوض²، وفي هذا السياق يقول الجنرال دولاك في خطة شال: « لن ينجح شال في بلوغ أهدافه سوى بشكل جزئي، وسوف يُعزز فشله النسبي هذا موقف الجنرال دوغول الراغب في إيجاد حل نهائي عن طريق المفاوضات »³، وهذا اعتراف صريح بفشل مخطط شال الذي لقي نهايته في أبريل 1960، وبفشل مشروع الجنرال ديغول، ويظهر أن قوة الثورة وصمودها فرضت على ديغول تغيير سياسته لتميل إلى المفاوضات والتي في نظره أمر لا مفر منه لإنقاذ فرنسا من مأزقها الاستعماري، فقد شعر دوغول في الأخير أن العنف والقوة وحدهما لا يحلان مشكلة الثورة، ولا يمثلان الخيار الصائب مع شعب مستعد أن يفنى كله في سبيل تطهير أرضه من الغزاة المعتدين.

3- حق تقرير المصير ومحاولة التطويق على الحكومة المؤقتة سبتمبر 1959:

أظهرت الأيام الثورية فشل ما أقدم عليه الرئيس دوغول من مخططات ومشاريع الهادفة كلها إلى القضاء على الثورة عسكرياً وتشيتت قيادتها الداخلية والخارجية ، والدعوة إلى التفاوض في إطار سلم الشجعان، لينتقل بعدها إلى مشروع آخر علّه يفلح فيه، وهو في الأصل تنمة لمشروع سلم الشجعان، ألا وهو مشروع " حق تقرير المصير "، فما الجديد في هذا المشروع ؟ وما مدى واقعه مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ؟

3/1- مشروع حق تقرير المصير وفكرة الجزائر جزائرية:

لم يستطع دوغول القضاء على الثورة وحسم الحرب عسكرياً، ولا الإطاحة بقيادتها الداخلية ولا

¹ ناصر الدين سعيدوني: الجزائر منطلقات وآفاق. مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، دار الغرب الإسلامي، بيروت. لبنان، 2000، ص 249.

* - بفعل العمليات المكثفة للقوات الفرنسية استطاع الجنرال شال تحقيق نجاحات كبيرة من هذه العمليات، فقد أدت في معركة إلى استشهاد قائدي الولاية الثالثة والسادسة العقيد " عميروش وسي الحواس"، والنائب الأول لقائد الولاية السادسة الرائد " عمر إدريس" و مجموعة كبيرة من مرافقيهم يوم 1959/03/29. أنظر محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، ص 132.

² - المرجع نفسه: ص 132

³ - André Dulac : Nos Guerres Perdues , ed , Fayard. Paris 1969. P 130.

الخارجية، رغم مشروع شال العسكري الضخم الذي هُلل للانتصارات، وفي ظل توسيع الهوية بين المسلمين والمستوطنين، و تزايد الراغبين في الحل السلمي، وبسبب النفقات العسكرية التي أنهكت الاقتصاد الفرنسي، فقد صرح ديغول قائلاً: «..أصبحت متأكدًا أكثر من أي وقت مضى أنه رغم تفوق وسائلنا الساحقة، فإنه لا طائل من خسارة رجالنا وأموالنا عن طريق فرض شعار الجزائر الفرنسية، وأنّ السلم لا يمكن أن ينشأ إلا عن مبادرات سياسية تتخذ اتجاهًا معاكسًا، وأنّ فرنسا يجب أن تسير في هذا الطريق، وأن استمرارنا في متابعة نضال وهمي سيؤدي إلى معنويات جيشنا، وبالتالي إلى وحدتنا الوطنية»¹.

ليلجأ دوغول إلى إخراج ورقة سياسة أخرى؛ تمثلت في مشروع حق تقرير المصير للشعب الجزائري كتموية سياسية وتهدة للأوضاع، وقد مهد لذلك خلال زيارته التفقدية لقوات جيشه شهر أوت 1959 وشرح برنامجه السياسي الجديد بقوله: « إذا كان نجاح العمليات العسكرية أمرًا ضروريًا، فإنه لا يحل القضية الجزائرية إلا إذا اتفقتنا يومًا مع الجزائريين «، مضيفًا بـ " أن عصر إدارة الأوروبيين للأراضي المحتلة قد انقضى...، إننا واقعون في هذه المأساة في فترة تحرر جميع الشعوب من نير الاستعمار»²، وهذا مؤشر قد يكون إيجابيًا وفي الاتجاه الصحيح يصدر عن الجنرال دوغول، و إشارة إلى الاعتراف بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم، ودعا أفراد جيشه إلى طاعته وعدم عصيان أوامره، وهو يعرف جيدًا أنه لن ينجح في مشروعه هذا إلا إذا ضمن ولاء الجيش له، خاصة في اتخاذ قرار مصيري يهم الجزائريين³.

لقد أبان عن ذلك في خطابه المتلفز يوم 16 سبتمبر 1959، حيث أدلى في بيان له أن مشكلة الجزائر دولية وصعبة الحل، إذ يقول: « إن مشكلة الجزائر ما زالت تواجه فرنسا، ويجب علينا أن نحدد لها الحل بدون أن يرغمونا على الانحياز لهذا أو ذاك، وإننا لن ننخدع، ولن ننصاع للذين يريدون قبل كل شيء أن يراعوا مصالحهم قبل مصالحنا. إننا دولة كبيرة ويجب أن نعالج المشكلة على هذا المقياس بروح عالية، حتى نمكن للجزائريين أنفسهم أن يقرروا مصيرهم، وأن يختاروا الوضع الذي يناسبهم، وجدير بالذكر أن أعمالا كثيرة قامت من أجل فصل الشعب الجزائري عن فرنسا »⁴، وأعلن صراحة عن تقرير المصير فقال: «...أعتقد أنه من الضروري أن أعلن اليوم عن لجوئنا إلى تقرير مصير هذا البلد باسم فرنسا والجمهورية، وبمقتضى الدستور الذي يخولني

¹ - شارل ديغول: المصدر السابق، ص 86.

² - المصدر نفسه: ص 83.

³ - المصدر نفسه: ص ص 83-84.

⁴ - رمضان بورغدة: الثورة الجزائرية والجنرال دوغول، المرجع السابق، ص 343.

استشارة المواطنين، وكلّي أمل أن يطيل الله عمري وأن يصغي إلي الشعب»¹.

كما خيّر دوغول الجزائريين في هذا الاستفتاء بين الاندماج في فرنسا، أو الانفصال عنها، أو الحكم الذاتي في إطار الفيدرالية الفرنسية²، واستثنى الصحراء، باعتباره أرض فرنسية، فقد ذكر 12 ولاية مستبعدًا الصحراء، وطلب من الفرنسيين احترام رأيه والموافقة على ما ستصير إليه الأمور في الجزائر³، ودعا إلى استفتاء حول مستقبل الجزائر، يكون بحضور مراقبين دوليين، وفي غضون أربع سنوات، وذلك بعد تحقيق الهدنة وعودة السلم، بحيث لا يبلغ عدد القتلى مائتي شخص في العام، والهدف من وراء استفتاء تقرير المصير هو كسب الرأي العالمي خاصة أمام هيئة الأمم المتحدة، وإضفاء طابع الشرعية على سياسته التي ما فتئ يمارسها بمفرده بعيدًا عن كل ديمقراطية⁴، وتخوف ديغول من الدورة الرابعة عشر لهيئة الأمم المتحدة بعد التطور الدبلوماسي الملحوظ لجبهة التحرير الوطني والاعترافات الدولية بالحكومة الجزائرية المؤقتة، خاصة وأن الدورة السابقة عرفت استبعاد القرار الذي يعترف بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم.

ويجب أن نفهم من مشروع تقرير المصير أن ديغول حين طرحه لم يكن يقصد معناه المتداول وهو منح الاستقلال، بل يريد منه شعارًا ينفي به الطابع الاستعماري في الجزائر ويضيق به الخناق دبلوماسيًا على الثورة الجزائرية، ففكرة تقرير المصير مناورة سياسية من مناوراته المألوفة والمكشوفة، وقد أزعجت حتى المستوطنين وقادتهم المتطرفين "الأقدام السوداء"⁵، المتمسكين بالجزائر الفرنسية وعلى رأسهم الجنرال شال، حيث أقاموا يوم 24 جانفي 1960 متاريس في شوارع مدينة الجزائر مدة ثمانية أيام، متحدّين السلطات المدنية والعسكرية في فرنسا والجزائر⁶، وحاول دوغول إنهاء هذا التمرد بالقوة بعد الإصرار، ونفذت الفرقة المظلية إطلاق النار على الأوروبيين،

¹ - شارل دوغول: المصدر السابق، ص 84، وأيضًا أنظر تعاليق على خطاب الجنرال ديغول: جريدة المجاهد، ج2، عدد 45، ص 08.

² - Ben Youcef Ben Khedda : Les Accords D'Evian, Alger, op cit, pp 17-19. et Bernard Tricot - Les Sentiers de la paix, Algérie 1958/1962. Ed, plon, paris 1972, p 246.

³ - شارل دوغول: المصدر السابق، ص 84.

⁴ - محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، ص 151.

⁵ - شارل ديغول: المصدر السابق، ص 85.

⁶ - يُعد الجنرال شال واحدًا من هؤلاء المتشبهين بالجزائر الفرنسية والرافضين لفكرة الجزائر جزائرية، حيث خاطب المستوطنين على أمواج الإذاعة يوم 27 جانفي 1960 قائلا: «إن قضية الجيش هي مواصلة القتال من أجل بقاء الجزائر أرضًا فرنسية إلى الأبد»، وسامو الرئيس الفرنسي في تقرير المصير، بالتخلي عن هذا المشروع مقابل ضمان هدوء الأقلية الفرنسية، وسعى لتأسيس حزب مسلح لتأطير الكولون والجزائريين ممثلًا في اتحادية الوحدات الإقليمية والدفاع الذاتي. =

مما أدى إلى سقوط حوالي 25 قتيلا و 135 جريحاً من هؤلاء¹، وبتتحيّة شال شهر أفريل من نفس السنة رفقة مجموعة من الجنرالات منهم فور، بيجار، قودار...².

إن تقرير المصير يمثل نقلة نوعية في إيديولوجية دغول، حيث تخطى عن مبدأ "الجزائر الفرنسية" ليلبور فكرة "الجزائر جزائرية"، جاءت في مرحلة التردد في مواقفه، وأوضح دغول أن تقرير المصير سيؤدي إلى ذلك، حيث صرح: « في النهاية ستؤدي إلى إحداث جزائر جزائرية بقرار من الأمة الفرنسية، وبمساعدي الأمر الذي كان يوضح هدفي³، فإستراتيجية دغول الجديدة تهدف إلى استبدال النظام الاستعماري بنظام استعماري جديد لمنع الجزائر من استعادة مكانتها الطبيعية في الوطن العربي والعالم الإسلامي بعد حصولها على الاستقلال، كما يسعى دغول في مناوئته هاته إلى تقادي ابتعاد الجزائر المستقلة كثيراً عن فرنسا على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية، وفي هذا تم اتخاذ تدابير محددة خاصة بالجزائر منذ سنة 1958 على جميع الأصعدة، حتى تبقى الجزائر مرتبطة بفرنسا إلى الأبد بعد استعادة استقلالها⁴.

وفي هذا السياق جاءت الإستراتيجية السياسية لديغول تحت تسمية جذابة كما عبّر عنها الأستاذ والمجاهد عبد الحميد براهيمى*، وهي "الجزائر جزائرية" للتمايز من تسمية "الجزائر فرنسية"، الهادفة إلى استدراج الجزائريين في هذا الاتجاه، لإضعاف جبهة التحرير الوطني وإقصائها⁵، وخلال جولاته التفقدية لقواته بالجزائر ما بين 3 و 7 مارس 1960 تحدث لأول مرة عن مشروع "الجزائر جزائرية" بقوله: « سيكون الجزائريون هم الذين يتخذون القرار، وأنا أعتقد

= الفرنسية، وسعى لتأسيس حزب مسلح لتأطير الكولون والجزائريين ممثلاً في اتحادية الوحدات الإقليمية والدفاع الذاتي.

أنظر محمد عباس: نصر بلا ثمن...، المرجع السابق، ص 662 - 663.

¹ - الجندي خليفة: حوار حول الثورة، ج2، ص 301 - 302.

² - محمد عباس: نصر بلا ثمن...، المرجع السابق، ص 663.

³ - شارل دغول: المصدر السابق، ص 98.

⁴ - عبد الحميد براهيمى: في أصل المأساة الجزائرية. شهادة عن حزب فرنسا الحاكم في الجزائر 1958-1999، ط1،

مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. لبنان، 2001، ص 19.

* - ولد في الجزائر سنة 1936، انضم إلى جيش التحرير الوطني سنة 1956، وشغل وظيفة ضابط في وحدات العمليات حتى سنة 1962، وعين سنة 1963 واليا لعنابة، ثم منصب أستاذ الاقتصاد في جامعة الجزائر 1970، ثم رئيساً لشركة النفط الجزائرية سونطراك في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1976، وفي سنة 1979 عين وزيراً للتخطيط، ثم رئيساً للوزراء وعضواً في المكتب السياسي لجبهة التحرير من 1984 إلى 1988، استقال من اللجنة المركزية لجبهة التحرير وواصل نشاطه الأكاديمي في الجزائر، ثم في بريطانيا، وعين مديراً عاماً لمركز دراسات المغرب العربي بلندن، له العديد من الأبحاث حول "نمو الشركات المتعددة الجنسيات"، "واستراتيجيات للتنمية في الجزائر"، وكتب أخرى. أنظر المرجع نفسه ⁵ - المرجع نفسه: ص 20.

أنهم سوف يقررون جزائر جزائرية مرتبطة بفرنسا»¹.

ولتأكيد هذه الإستراتيجية أحدثت تعديلات في الحكومة كإبعاد الغلاة المتطرفين الفرنسيين مثل " أندري زيلر" قائد القوات البرية على التقاعد، وحل المكتب الخامس بعد أن استعاض بأحلامه وقناعاته الإيديولوجية والسياسية²، وأنشأ لجنة الشؤون الجزائرية التي أشرف عليها بنفسه، ورأى ضرورة البحث وإيجاد قوة ثالثة تساعد في تحقيق هدفه، فهو يسعى لتحقيق التهدئة اعتماداً على المستوطنين والجيش ومن المسلمين بعيداً عن جبهة التحرير، فهو يدرك أنه لا يمكنها بأي حال قبول مثل هذه المشاريع السياسية الكاذبة، إلا أنه بدا مصمماً على مواصلة مناوئته السياسية، والهادفة للتأكيد أن الشعب الجزائري متمسك بولائه لفرنسا وأن جبهة التحرير لا تمثله، وهي خارجة عن القانون، فلا يمكن قبولها كمفاوض شرعي³.

وعن القوة الثالثة التي يريد تشكيلها لتحقيق سياسته دعا لانتخابات المجالس المحلية بتاريخ 29 أبريل 1960، ودعا إلى الترويج لها، وبلغت نسبة المشاركة في الانتخابات 85%، فقد صوّت المسلمون على اللوائح التي تؤيد ديغول في سياسته، أما الفرنسيين الأصليين منحوا أصواتهم لمرشحي فكرة الجزائر الفرنسية⁴.

وبعد الانتخابات صرح ديغول في خطاب سياسي مباشر بتاريخ 4 نوفمبر 1960 رسمياً عن الجزائر جزائرية، حيث قال: « .. لما كنت قد توليت الرئاسة الأولى في فرنسا، فقد قرّرت باسمها إتباع الطريق الذي لا يؤدي إلى الجزائر التي تحكمها فرنسا، وإنما إلى الجزائر جزائرية، ويعني ذلك أنّ الجزائر ستصبح مستقلة »، وأوضح أن جزائر الغد ستبنى وفق ما يقرره المصير، إما مع فرنسا، أو ضدها، وأن فرنسا لن تعترض على نتيجة الاستفتاء مهما كانت، و لمّح إلى تحقيق الجزائر جزائرية بدون جبهة التحرير الوطني⁵.

وظل ديغول مؤمناً بموقفه بأن الجزائريين متمسكين بفرنسا ولا يمكنهم التخلي عنها إلى أن اصطدم بحقيقة ما يجري في الجزائر، أين رأى مظاهرات 11 ديسمبر 1960، ومع ذلك ظل يناور على إيجاد القوة الثالثة والبحث عن حل سياسي صوري لا يكرس مبدأ السيادة التامة الذي تهدف إليه جبهة التحرير الوطني⁶.

¹ - محمد الميلي: فرانز فانون والثورة الجزائرية، دار الكتاب العربي، بيروت، 2010، ص 185.

² - محمد عباس: نصر بلا ثمن..، المرجع السابق، ص 664 - 665.

³ - عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية..، المرجع السابق، ص 142.

⁴ - شارل ديغول: المصدر السابق، ص 184.

⁵ - المصدر نفسه: ص 102 - 103.

⁶ - عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية..، المرجع السابق، ص 143.

3/2- دوافع تأكيد دوغول على تقرير المصير:

لم يلجأ الجنرال ديغول إلى تقرير المصير إلا عندما تأكد بنفسه من أن مخطط شال قد استهلك ولم يعد قادرًا على التوصيل بسبب المقاومة غير المنتظرة التي أبدتها جيش التحرير الوطني، ويذكر ديغول الأسباب الحقيقية التي جعلت يختار تقرير المصير كحل نهائي للمسألة الجزائرية، فقال: " كما هي العادة؛ فإن الاتصال المباشر مع الناس في مواطن نشاطهم قد وضع في ذهني معطيات ما كانت جميع التقارير لتستطيع تبليانها، لقد تأكدت الآن أن الثورة قادرة وستبقى قادرة إلى ما نهاية على إبقاء المقاومة في المناطق خاصة وذلك بمساعدة الناس...، أصبحت متأكدًا أكثر من وقت مضى، ورغم أننا نضيع الرجال والمال سدى في محاولتنا فرض الجزائر الفرنسية، وإن السلم لن يأتي إلا بمبادرات سياسية في اتجاه آخر وعلى فرنسا أن تفعل ذلك"¹.

كما أن الحكومة المؤقتة تمكنت من دعم موقفها وإثبات كيانها على الصعيد الدولي، من خلال تكثيف عملها الدبلوماسي، وهو ما جعل الموقف الفرنسي يخاف من تغير موقف حلفائه الأوروبيين والأمريكيين، إذا ما طرحت القضية الجزائرية مرة أخرى في هيئة الأمم المتحدة وخافت أن تجد نفسها في عزلة².

وتلقى ديغول صفة سياسية أفريقية بعد اعتراف دولة غانا بالحكومة المؤقتة، وتدعم الموقف الدبلوماسي الجزائري أيضًا بانعقاد مؤتمر منروfia بتاريخ 4-8 أوت 1959؛ الذي ألح على الاعتراف بالحكومة المؤقتة وتقديم الدعم المادي لقيادتها³، كما طرأت مشكلة عدم التوافق بين الجيش في الجزائر والرأي العام في فرنسا، وتزايد المساندين والداعين إلى الحل السلمي، حيث أظهرت استبيانات فرنسية حول وجوب التفاوض مع جبهة التحرير الوطني بنعم أم لا، فكانت النتيجة 70% مؤيدة للتفاوض، وهذا يُبين تراجع فكرة الإيمان بالجزائر الفرنسية⁴، إضافة إلى ذلك فإن مدة الحرب الطويلة قد أنهكت الاقتصاد الفرنسي بسبب النفقات العسكرية الضخمة⁵، ومن جهة أخرى استغل دوغول أزمة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المتوقف نشاطها منذ جويلية 1959، بسبب الخلافات الدائرة بين أعضائها.

¹ - محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، ص ص 133-134.

² - يزيد بوهناف: المرجع السابق، ص 175.

³ - المرجع نفسه: ص 175.

⁴ - أحمد منغور: موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954-1962، ط1، دار التنوير، الجزائر، 2008، ص 234.

⁵ - Alaine Savary: op.cit. p p 109-121

أما بخصوص اختيار ديغول هذا التوقيت بالذات، فخطابه تزامن مع انعقاد الدورة الرابعة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي أدرجت المسألة الجزائرية في جدول أعمالها، وهو يدرك أن دبلوماسية جبهة التحرير الوطني في تحركات واتصالات حثيثة مع مختلف الدول لكسب مزيد من الدعم والمساندة. خاصة وأنها دوّنت في جدول أعمال الجمعية العامة سنة 1957، بدعم من الدول الصديقة ضمن ما يُعرف بالكتلة الأفرو آسيوية¹.

إن إصدار هذه المبادرة كان نتيجة ضغط التطورات الدولية، فلم تعد المسألة الجزائرية مسألة فرنسية، بل خرجت إلى الصعيد الدولي، واعتبر وزير الخارجية محمد لمين دباغين تصريح ديغول يوم 1959/09/16 بمثابة الفشل بالنسبة لفرنسا، والغرب أصبح يسعى لاستتباب الأمن في الجزائر ويضغط على فرنسا، فتصريح ديغول جاء بعد زيارة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية روزفلت إلى باريس²، كما أن هذه المبادرة تقف وراءها الولايات المتحدة حسب عبد الحميد مهري وزير شؤون شمال أفريقيا³، فكل هذه العوامل دفعت بديغول إلى الإعلان عن حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.

3/3- الحكومة المؤقتة و"حق تقرير المصير":

إن إقدام الرئيس دوغول على الاعتراف بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم لمؤشر إيجابي للقضية الجزائرية، كيف لا؛ فقد تخلى عن فكرة الجزائر الفرنسية التي نصت عليها المراسيم والقوانين الفرنسية منذ بداية الاحتلال سنة 1830، وصدّقها المستوطنون، ورسختها جميع الحكومات في مختلف السياسات السابقة، وهو المؤمن بهذه الفكرة- الجزائر الفرنسية- وبرجالها، حيث قال: «.. رجالاً تاريخيين أمثال "دبرمون وبيجو وكلوزيل"، الذين بذلوا جهوداً جبارة من أجل إلحاق الجزائر بفرنسا، وليس من المعقول أن تضيق هذه المستعمرة في عهد حكومتنا⁴، غير أن مقتضيات المرحلة الأخيرة من عمر الحرب والظروف المحيطة بها أجبرته على التخلي عنها، استبدالها بمشروع الجزائر جزائرية.

فما من شك أن اعتراف فرنسا بتقرير الجزائريين مصيرهم بأنفسهم يعد انتصاراً كبيراً لجبهة التحرير الوطني، فهو يسحب ورقة سياسية من أيدي الدبلوماسية الفرنسية التي ما فتئت تشهر في وجه الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة واقع الجزائر كجزء لا يتجزأ من الجمهورية الفرنسية.

¹- L'Echo D'Alger : 17/09/1959.

²- المركز الوطني للأرشيف: (ح.م.ج.ج) تقرير محمد لمين دباغين إلى الحكومة والقادة العسكريين في 1959/10/02.

³- المركز الوطني للأرشيف: (ح.م.ج.ج) تدخل السيد عبد الحميد مهري في 1959/09/21، علبة مصورة: G008.

⁴- شارل دوغول: المصدر السابق، ص 71.

سبق وأن رأينا الدوافع التي جعلت الرئيس د. يغول يعلن عن مبادرته " حق تقرير المصير " فلا شك أن قيادة الثورة والمتمثلة في الحكومة المؤقتة شعرت لحظتها بأن دوغول خطى خطوة جبارة في تقليص المسافات الفاصلة بينهما، وأنه فتح نافذة يصعب عليه إغلاقها، كما أن السياسيين كفرحات عباس توسموا فيه خيرًا للقضية الجزائرية، لأنه سيتحدث مع الجزائريين، أم أن للعسكريين نظرة مغايرة عن السياسيين، فقد اعتبروه رجل حرب، فهو الذي جاء على أكتاف المستوطنين، ويتعامل مع القضية الجزائرية بسياسة يمينية متشددة¹.

وإن كان ديغول يبحث عن قوة ثالثة لتحقيق مشروعه، فهو يريد بذلك التطويق على الحكومة المؤقتة، فهاته الأخيرة كانت تعيش وضعًا صعبًا سنة 1959، تعاني من أزمة السلطة والنفوذ نتيجة الأحداث التي سبق وأن ذكرناها في الفصل الرابع، بسبب موقف كريم بلقاسم الذي أصبح أكثر من وقت مضى يسعى للإنفراد بالقيادة العليا، ولا يختلف الاثنان الآخران (بوصوف وبن طوبال) عنه في نفس الطموح². إضافة إلى استياء قادة الداخل من الحكومة المؤقتة التي بقيت تتفرج دون أن تحرك ساكنًا، أمام ما تعانيه الولايات في الداخل من الضربات العسكرية تحت حصار شديد، وفقدتها للأسلحة والذخيرة والاتصال بالقيادة الرئيسية بالخارج من جهة ثانية، فهو لا يريد الاعتراف بقيادة جبهة التحرير ولا بسلطتها الحكومية.

كما أرغمته الظروف المحيطة بالحرب في تنازله عن الجزائر الفرنسية أرغمته أيضًا على الاعتراف بقيادة الثورة وهي جبهة التحرير الوطني، خاصة بعد التفاف الشعب الجزائري وراء قيادة جبهة التحرير في مظاهرات 11 ديسمبر 1960، حينها أدرك أن سياساته المختلفة لم تكن إلا التعب ونهك الاقتصاد الفرنسي في مشاريع هي الأخرى لم تغير في الأمر شيئًا، فكان أمامه من سبيل سوى إقرار المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني، علّه يفلح في مناوئته السياسية معها. وهو ما دفع بالحكومة المؤقتة إلى النظر في ما تقدم به دوغول، وعقدت سبعة اجتماعات اجتماعات، منها ثلاثة مشتركة بين أعضاء الحكومة والعقلاء وذلك من 20 إلى 28 سبتمبر 1959، وعكفت على دراسة كل جوانب مقترح دوغول، لصياغة الرد المناسب على مشروعه، فشكلت لجنة خاصة يوم 1959/09/22، ضمت كل من " محمد يزي، أحمد فرانسيس، عبد الحميد مهري، عمر أوصديق، أحمد بومنجل، شوقي مصطفى "، وبعد عدة اجتماعات توصلوا إلى ضبط الصيغة النهائية للبيان، وأقر الحاضرون على أن مبادرة دوغول خطوة حاسمة في حل المسألة الجزائرية إذا كان فعلاً يرغب في تقرير المصير دون تأويلات لهذا المقترح³، وفي هذا

¹ - Abbas Ferhat: *Autopsie d'une Guerre*. Op.cit, p 241.

² - محمد العربي الزبيدي: *تاريخ الجزائر المعاصر*، ج2، ص 135.

³ - عمر بوضربة: المرجع السابق، ص ص 58-59.

السياق أكد وزير الداخلية لخضر بن طوبال في اجتماعه الإعلامي بتونس يوم 19 سبتمبر 1959، على أن مقترح دوغول فرصة ثمينة يجب استغلالها وعدم إضاعتها، وفق الشروط الراسخة والمتمثلة في وحدة الشعب والتراب والاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، مع استشارة الدول الشقيقة؛ منها الجارتين تونس والمغرب، كما شكك بن طوبال في اقتراح د. يغول الذي أفرغ مبدأ حق تقرير المصير من محتواه، وفي هذا؛ فإن رد الحكومة سيكون بعد استشارة الجميع، بما فيهم المعتقلين الخمسة بفرنسا، وجيش الحدود في تونس والمغرب الأقصى.

وفي مسعى تقرير المصير أكد المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورته الثانية العم ل على تجسيد مبدأ تقرير المصير تحت رقابة الأمم المتحدة، ومواصلة المساعي من أجل إنجاح التفاوض مع فرنسا طبقاً لما جاء في نداء الفاتح من نوفمبر¹، بعد أن أعلنت الحكومة المؤقتة يوم 28 سبتمبر 1959 قبولها لهذا المبدأ كأساس لتسوية المشكلة.

¹ - المرجع نفسه: ص 143.

الفصل السادس

الخلاف بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان
العامة يتعمق باتفاقيات إيفيان ووقف إطلاق النار
1959 – 1962.

- 1/ الصراع بين الحكومة المؤقتة وقيادة هيئة الأركان العامة 1959/1961.
- 2/ خلافات واقتراحات الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان في دورة (م.و.ث.ج) أوت 1961.
- 3/ تواصل الصراع بين قيادة هيئة الأركان والحكومة المؤقتة الثالثة 1961/1962.
- 4/ اتفاقيات إيفيان ووقف إطلاق النار وتعميق الخلاف بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان
مارس 1962.

خلال الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية شهر ديسمبر 1959. عالج المجتمعون مختلف قضايا الثورة، وانبثق عن هذه الدورة قرارات هامة، كالتعديل الحكومي وإنشاء هيئة أركان عامة لجيش التحرير وتشكيل لجنة وزارية للحرب لتنظيم وتطوير الثورة على مختلف الأصعدة، غير أن هذه الأجهزة المستحدثة دخلت في صراع مع بعضها البعض، وحاول كل جهاز فرض سلطته وزعامته على الآخر، مستغلين مناصبهم القيادية.

فقد دبّ الخلاف بين هيئة الأركان العامة واللجنة الوزارية للحرب من جهة، وبين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة من جهة أخرى ما بين 1959 و 1962، وبلغ الصراع أوجه في السنة الأخيرة للثورة، لا سيما بعد التوقيع على اتفاقيات إيفيان ووقف إطلاق النار، اتفاقيات نالت رضا الحكومة المؤقتة، في حين كانت محل سخط لدى هيئة الأركان العامة، فعن نقاط خلاف وصراع هؤلاء أستعرض ذلك في هذا الفصل.

1/ الصراع بين الحكومة المؤقتة وقيادة هيئة الأركان العامة 1961/1959:

المتأمل في الثورة الجزائرية ومسارها؛ يرى أنها لم تسلم من الخلافات والصراعات الداخلية، بتبادل التهم وتأجيج الأوضاع، فلم تسلم الحكومة المؤقتة، ولا قبلها مؤتم ر الصومام، فالهيئات المستحدثة أحدثت شرخاً كبيراً وهوة بين القادة المسؤولين، ولم ينته الصراع عند هذا الحد، بل تفاقم وصار أكثر حدة ببروز هيئة الأركان العامة للجيش، التي لمس فيها التبصر نحو السلطة، خاصة بعد دخولها في صراع مع الحكومة المؤقتة.

1/1- جذور الصراع:

1/1-1- ظهور هيئة الأركان العامة وتنظيم جيش الحدود:

أسفرت الدورة الثالثة التي عقدها المجلس الوطني للثورة بتاريخ 16 ديسمبر 1959 عن تشكيل هيئة الأركان العامة وتشكيل لجنة وزارية للحرب، كما تم الإبقاء على فرحات عباس رئيساً للحكومة الثانية المؤقتة، وتكليف كريم بلقاسم بوزارة الشؤون الخارجية، وتغيير عبد الحميد مهري، وإقصاء كل من "أحمد توفيق المدني ومحمود الشريف، وبن يوسف بن خدة"¹، وتم تعويض القوات المسلحة بلجنة وزارية للحرب (CIG)، تتكون من ثلاثة وزراء "بوصوف، بن طوبال، بلقاسم" "B3"، لقيادة جيش التحرير الوطني بواسطة هيئة الأركان العامة²، ونظرًا لوجود هئتين عسكريتين. واحدة في الشرق والثانية في الغرب، فقد تمّ توحيدهما في هيئة واحدة

¹ - الطاهر آيت حمو: رجال صنعوا التاريخ. سلسلة من اللقاءات المسجلة مع مناضلي الحركة الوطنية ومجاهدي الثورة

التحريرية الكبرى، لقاء مع الرئيس بن يوسف بن خدة، ط1، دار الخلدونية، الجزائر، 2011، ص 124.

² - علي كافي: المصدر السابق، ص 325.

تحت قيادة هوارى بومدين الذي تم تعيينه بتاريخ 22 ديسمبر 1960 ، وقد أبان هذا القائد عن خبرته في تسيير الجبهة الغربية وتنظيمها، ويساعده كل من (علي منجلي، وقايد أحمد وعز الدين زراري)¹، وقد روعي في تعيينهم مسألة التمثيل الجمهوري، بحيث جاء الرائد أحمد عن الغرب، والرائد علي منجلي عن الشرق، والرائد رابح زراري "عز الدين" عن الوسط، ولم يعين أحد عن الجنوب، فلم تكن الولاية السادسة ممثلة على مستوى جيش الحدود²، وللعلم أنّ اللجنة الوزارية هي التي اقترحت لتعيين رئيس قيادة الأركان، وكان الباءات يعتقدون أن هوارى بومدين المعروف بانغلاقه على نفسه؛ لن يخرج عن طاعتهم وسيكون مجرد منفذ لقراراتهم³ واتخذت هيئة الأركان العامة " غار الدماء" على الحدود الجزائرية التونسية مقراً لها⁴.

وبناء على قرار (م.و.ث.ج) والقاضي بدخول هيئة الأركان أرض الوطن وأن تنتهي من مهمتها في تنظيم الوحدات المقاتلة بالحدود، والإسراع في إيصال الأسلحة والمال إلى الولايات، وهذا الفعل يندرج ضمن التقارب بين الداخل والخارج وإصلاح العلاقات بين الطرفين، غير أن ذلك كان متأخراً بسبب الحواجز الكهربائية والرقابة المفروضة على الحدود من طرف المستعمر⁵. والملاحظ أنه ازداد نفوذ العسكريين بعد تعيين هوارى بومدين قائداً للأركان، و الذي تولى مهامه رسمياً يوم 23 جانفي 1960، فقد لجأ إلى تقوية جيش الحدود وإرساء النظام ووضع إستراتيجية عسكرية في مواجهة خطي شال وموريس، وكان لهذه الهيئة دوراً كبيراً في تنظيم جيش الحدود الشرقية والغربية، ليصبح جيشاً نظامياً⁶، كما أصلحت هيئة الأركان الأوضاع المضطربة في قاعدة

¹ - هؤلاء الأعضاء حسب علي كافي؛ كانوا مجتمعاً للتنافر والتباين دون أي انسجام ولا وزن سياسي، ويبدو أن علي كافي كان ممتعض منهم، فيرى في بومدين أنه لم يناضل في أي حركة سياسية، وكان مجهولاً ساعة انطلاق الثورة، ووصل إلى المغرب سنة 1956، بتوصية من بن بلة، وكان صعوده سريعاً ومبهماً، أما قائد أحمد عضو في إدارة حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، فإتجاهه وميوله البورجوازي معروف، وبالنسبة لعز الدين، فليس له أي ماضي سياسي، اعتقل يوم 7 نوفمبر 1958، ثم أطلق سراحه في ظروف غامضة في الولاية الرابعة والتحق بتونس شهر مارس 1959، أما علي منجلي المناضل في صفوف حزب الشعب، فقد برز في الحدود كرجل عنيد ومغرور . أنظر علي كافي: المصدر السابق، ص 328.

² - محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، ص 142.

³ - المرجع نفسه: ص 142.

⁴ - السبتي بودوح: مذكرات المجاهد بودوح السبتي . بعض حقائق الثورة المعاشة بإيجابياتها وسلبياتها 1955-1962، بانتة 2002، ص 145، وعلي كافي: المصدر السابق، ص 326.

⁵ - علي كافي: المصدر السابق، ص 326.

⁶ - عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 155.

المغرب بعد التخلص من انشقاق النقيب "سي الزويير" *، وتحسين ظروف الجنود في القاعدة الشرقية وإطلاق قادتهم المعتقلين، الذين شاركوا في مؤامرة لعموري وإرسالهم إلى الجهة الجنوبية¹. وأبقى بومدين على القاعدتين الشرقية والغربية كقواعد رئيسية لجيش التحرير الوطني على الحدود²، واستحدث نظام الفيالق والكتائب والدعم بالأسلحة الثقيلة، واستطاع فرض الصرامة المطلقة في صفوف الجنود ومعاقبة الفارين بالإعدام، كما لجأ إلى تصغير بعض وحدات جيش التحرير على الحدود وحتى في الداخل³.

وبالنظر إلى الإحصائيات المقدمة عن الوحدات المرابطة على الحدود لجيش التحرير الوطني، فقد وصلت إلى (19) فيلقاً، منها (14) فيلقاً بالحدود الشرقية بـ (15) ألف جندي، و (5) فيالق بالحدود الغربية، بتعداد (6500) جندي⁴، ويذكر فرحات عباس في تقريره العسكري خلال اجتماع طرابلس سنة 1961، (30 ألف) جندي مزودين بأحدث الأسلحة، ومتهيين للمواجهة متى سمحت ظروف العبور إلى الداخل⁵، دون أن ننسى المراكز الجديدة على غرار المراكز السابقة، والتي تعتبر قواعد خلفية لهيئة الأركان، كمركز وجدة الذي استقرت به قيادات الثورة، وهو مركز متعدد المهام، يوجد به العلاج والتموين وتخزين الأسلحة وصناعة القنابل⁶، ومراكز أخرى كمركز زغنن الذي أسس سنة 1960، ومركز بن مهيدي المعروف بالقاعدة رقم 15، إضافة إلى المراكز

* - اسمه "الطاهر حمادي"، من ولاية تيارت، كان قائداً على رأس المنطقة الأولى للولاية الخامسة (تلمسان - سبدو) أواخر سنة 1959 وبداية 1960، تمرد وقام بعضيان مسلح من داخل الولاية الخامسة إلى أن وصل قواعد جيش الحدود في المدن المغربية كوجدة والناظور، ويعتبر تمرد أخضر أزمة عرفها جيش الحدود الغربي، فقد وقف بجانبه ثلاثة أرباع ذلك الجيش، ضد قيادة الولاية الخامسة وهيئة الأركان في الجهة الغربية، وسبب تمرد يهود إلى رفضه الالتحاق بالداخل، بعد تخلي جيش الحدود عن دعم الولاية الخامسة بما يلزم من سلاح وتموين، وبدأ تمرد سي الزويير يوم 21 ديسمبر 1959، و توقف عن تمرد بعد أن سلم نفسه للسلطات المغربية في 25 فيفري 1960، مقابل تعهد قيادة الثورة بعدم المساس به وبرجاله، غير أن قيادة الأركان اعتقلته في أوت 1960 وحوكم من طرف بومدين وقايد أحمد وآخرون، وأصدروا في

¹ - عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 155.

² - جمال بلفردى: هيكلة وتنظيم جيش التحرير الوطني الجزائري على الحدود الشرقية والغربية 1958-1962، (رسالة ماجستير)، جامعة الجزائر، 2004/2005، ص 104.

³ - المرجع نفسه: ص 113.

⁴ - Philippe Tripiet: OP.CIT, P428.

⁵ - جمال بلفردى: المرجع السابق، ص 116.

⁶ - محمد قنطاري: (الثورة الجزائرية وقواعدها الخلفية بالجبهة الغربية والعلاقة الجزائرية المغربية إبان ثورة التحرير)، الذاكرة، العدد الثالث، المتحف الوطني للمجاهد، 1995، ص 131.

المنشأة في الجبهة الشرقية¹.

كما شكلت هيئة الأركان عدة مصالح كالمحافظة السياسية * والأمن العسكري والاتصالات والتموين، وأصبح الجيش أكثر جاهزية، وأضحى أداة سياسية أكثر من كونه أداة عسكرية بتبنيه نزاعات سلطوية مع الحكومة المؤقتة وكذا الخوض في إيديولوجيات مختلفة، ويرى علي كافي أنه أصبح للثورة جيشان؛ جيش مرابط في الحدود، وجيش في الداخل، الأول يسعى إلى السلطة والثاني هدفه واجب مقدس، المتمثل في حماية الثورة وتحقيق السيادة، وهذا ما أدى إلى الصدام المأساوي في سنة 1962².

وكان لزاماً على هيئة الأركان دخول التراب الوطني بأمر من الحكومة المؤقتة، غير أنها لم تبال بذلك، وبقيت مرابطة على الحدود بحجة وجود الحواجز الملغمة، وتخلت عن محاولات العبور التي سببت خسائر كبيرة في الأرواح، وانحصر دور جيش الحدود في تكثيف الهجمات على الحدود، ونتيجة التطورات التي عرفت هيئة الأركان، فقد تحولت قيادة عسكرية عليا بصلاحيات وزارة الدفاع، بعد أن تجاوزوا سيطرة الباءات الثلاثة، واستطاع العسكريون تقوية جهازهم العسكري ومخالفة التوجهات السياسية للحكومة المؤقتة³، وكان ذلك نقطة انطلاق وتبصر نحو السلطة، فالظروف أضحت مواتية ليرسم بومدين الطريق كقائد عسكري يملك الخبرة الكافية للوصول إلى أهدافه، وهو ما جعل اللجنة الوزارية للحرب تدخل في صراع معها.

1/2- خلاف هيئة الأركان العامة و اللجنة الوزارية للحرب:

في البداية يجب التذكير بأن هيئة الأركان العامة كانت تحت مراقبة وتوجيه اللجنة الوزارية للحرب، وفي نفس الوقت خاضعة للحكومة المؤقتة، وبعد أن تحركت قيادة الأركان كما رأينا سابقاً في تنظيم الجيش على الجبهتين الشرقية والغربية، فكان أول إجراء قامت به هيئة الأركان هو استدعاء الضباط القدامى وتسريح المعتقلين على إثر حركة العقيد محمد لعموري واستبعاد الضباط القادمين من الجيش الفرنسي عن الوحدات المقاتلة وقيادة الفيلق⁴، وكانت هيئة الأركان باعتبارها قيادة عامة لجيش التحرير؛ ترى أن الولايات تابعة لسلطتها وعلى اللجنة الوزارية للحرب أن تتعامل

¹ - سهام ميلودي: علاقة الحكومة المؤقتة بقيادات جيش التحرير الوطني. سبتمبر 1958 - مارس 1962، (رسالة

ماجستير)، جامعة وهران، قسم التاريخ وعلم الآثار، 2010-2011، ص 44.

* - بدير المحافظة السياسية الضابط "عمار عقيبي" الذي قدم من وجدة المغربية، وتكونت إدارتها على مستوى قيادة الأركان العامة بغار الدماء. أنظر بودوح السبتي: المصدر السابق، ص 105.

² - علي كافي: المصدر السابق، ص 327.

³ - صالح بلحاج: جذور السلطة في الجزائر، المرجع السابق، ص 485.

⁴ - محمد العربي الزيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج 2، ص 142.

معها على هذا الأساس، بوضع كل المساعدات الموجهة للولايات تحت تصرف هيئة الأركان لإيصالها إلى الداخل، أما اللجنة الوزارية فكانت ترى عكس ذلك، أي أن سلطة هيئة الأركان تقتصر على جيش الحدود فقط، وليس بمقدورها فرض سلطتها على الولايات بحكم أنها مستقرة بالخارج، ولم تدخل كما أُنْفِق عليه من قبل¹.

الملاحظ أنّ كل من اللجنة الوزارية وهيئة الأركان يعيان أهمية إخضاع الولايات لسلطتهما، فهيئة الأركان تريد تعزيز سلطتها على الداخل وتجنب أي رفض أو معارضة من الولايات حين تريد الدخول، وفي نفس الوقت رأت اللجنة الوزارية ضرورة الاحتفاظ بالسلطة على الولايات، بعدما فقدت سلطتها على جيش الحدود لصالح هيئة الأركان.

إنّ السلطة على الولايات أضحت تنافسا بين الطرفين، فقد بعثت هيئة الأركان برسالة إلى جيش الولايات بالداخل. دعت فيها إلى ضرورة تغيير طرق مواجهة العدو، واستطاعت إخضاع الولايات إلى سلطتها المباشرة². هذه التحركات اعتبرها الباءات تحدياً لهم، فلجأوا إلى المناورة وتمكنوا من استصدار قرار من الحكومة المؤقتة يقضي بدخول قيادة الأركان أرض الوطن والإشراف على سير العمليات العسكرية³، وحددت الحكومة تاريخ 31 مارس 1961 كأخر أجل للدخول⁴.

إنّ دخول هيئة الأركان أرض الوطن وتحويل مقر القيادة ليس بالأمر السهل، بل ذلك معناه المواجهة المباشرة مع فرنسا، في ظل صعوبة اجتياز خطي موريس وشال، فالدخول غير آمن⁵، فأصبحت هيئة الأركان أمام خيارين؛ تنفيذ القرار ويكون الدخول جماعياً، أي القادة والوحدات المرابطة، وبذلك تكون عرضة للطيران الفرنسي، وإما دخول القيادة دون الوحدات⁶، وتفقد بذلك السيطرة على جيش الحدود ويبقى هذا الأخير بيد اللجنة الوزارية، وفي حالة رفض هيئة الأركان الدخول، فإن ذلك سيؤدي إلى سمعتها بين الجنود، كونها رفضت الكفاح المسلح في الداخل وأنها خافت من العودة إليه⁷.

السؤال المطروح. أنه في حالة دخول قيادة الأركان؛ هل يتقبل قادة الولايات بالداخل تسييرهم

¹ - صالح بلحاج: جذور السلطة في الجزائر..، المرجع السابق، ص 78.

² - سهام ميلودي: المرجع السابق، ص ص 42 - 46.

³ - على إثر هذا الأمر دخلت مجموعة من الضباط السامين من بينهم العقيد لطفي والطاهر زبيري، وأحمد بن الشريف وسواحي مبارك. أنظر محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، ص ص 142-143.

⁴ - Mohammed Harbi: Le FLN, Mirage et Réalité. Op cit 263.

⁵ - عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 499.

⁶ - مصطفى هشماوي: المرجع السابق، ص 188.

⁷ - صالح بلحاج: جذور السلطة في الجزائر..، المرجع السابق، ص 79.

من طرفها؟ وهل سيأتمرون بأوامرهم؟ إذا علمنا أن هناك قرار آخر يلزم الولايات بوقف كل اتصال مع هيئة الأركان وإخضاعها إلى الاتصال مباشرة مع الحكومة المؤقتة، كما أنها منعت من التجنيد، فقد أرادت هيئة الأركان زيادة عدد قواتها بتجنيد الجزائريين اللاجئين بالمغرب وتونس دون موافقة اللجنة الوزارية، كما أنها طالبت بتجنيد الأطباء والطلبة بتوجيه نداء للالتحاق بجيش التحرير، ورفضت اللجنة الوزارية ذلك، بحجة عدم تكرار الخطأ الذي ارتكبته الجبهة عندما دعت الطلبة شهر ماي 1956 إلى ترك الدراسة والالتحاق بالجهاد¹، وهذا كله في نظر هيئة الأركان من أجل تعويض خسائرها اليومية في المعارك، ويظهر أن اللجنة الوزارية كانت تسعى إلى تقزيم صلاحيات هيئة الأركان، وستجد هذه الأخيرة نفسها في صراع آخر مع الحكومة المؤقتة.

1/1/3- نزاع الحكومة المؤقتة و هيئة الأركان العامة:

منذ تشكيل الحكومة المؤقتة والانتقادات والخلافات لا تفارقها، سواء كان الاختلاف بين أعضائها السياسيين والعسكريين، أو مع قادة الداخل، فبعد تشكيل هيئة الأركان العامة ازداد نفوذ العسكريين أكثر بقيادة هواري بومدين، ونقطة الصدام بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة، فقد تبين من خلال محاضر جلسات الدورة الرابعة لـ (م.و.ث.ج) المنعقد ما بين 9-27/08/1961، حيث اعتبر عضو هيئة الأركان قائد أحمد (الرائد سي سليمان) أن ظهور الخلاف بين الطرفين المتصارعين كان بعد انعقاد الدورة الثالثة لـ (م.و.ث.ج) شهر ديسمبر 1959 إلى شهر جانفي 1960، حين رفضت الحكومة المؤقتة تزويد هيئة الأركان بالإطارات وإدراج الطلبة ضمن وحدات جيش التحرير الوطني، واهتمت الحكومة المؤقتة بالعمل الدبلوماسي بدلاً من بذل المزيد من الكفاح المسلح².

وعن مسألة الإطارات. فإن حال الولايات بالداخل كان بحاجة ماسة إلى إطارات علمية وتقنية متخصصة تكون ضمن وحدات جيش التحرير الوطني وخلايا جبهة التحرير، إطارات متخصصة في التسليح وفي البث الإذاعي وفي الطب وغيرها من المجالات، وهو ما أوصت به دورة ديسمبر 1959 جانفي 1960 في ضرورة إرسال الإطارات إلى هيئة الأركان العامة للتزود وتعزيز جيش الحدود، ونظرًا لسوء العلاقات بين الطرفين والمناورات التي يقوم بها كل طرف؛ حال دون إرسال الإطارات بعد رفض الحكومة المؤقتة³، وكانت حجة هذه الأخيرة في أن (م.و.ث.ج) في دورته

¹ - المرجع نفسه: ص ص 79-80.

² - المركز الوطني للأرشيف، وثائق (م.و.ث.ج): مداخلة الرائد سليمان، علبة مصورة رقم CO21

³ - المركز الوطني للأرشيف و (م.و.ث.ج): دورة أوت 1961، جلسة 17/08/1961، مداخلة الرائد علي منجلي، علبة مصورة رقم: C020

السابقة الذكر لم يصدر لائحة في هذا الشأن¹، فلم يتمكن جيش الحدود ولا الولايات بالداخل من التزود بالإطارات، وهو ما جعل العلاقة في تشنج بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة كذلك في مسألة دخول هيئة الأركان إلى داخل التراب الوطني وفق ما جاء في قرارات وتعليمات (م.و.ث.ج.)، وهو أمر لم يكن هيئاً على قيادة الأركان، فقد وجدت وضعاً سيئاً ورثته عن الفترة السابقة، وهو ما أجبر هيئة الأركان على إعادة تنظيم جيش الحدود، ورأت دراسة الأمر وعدم التسرع في الدخول².

نقطة خلاف أخرى تمثلت في مسألة المفاوضات، حيث اعتبرت هيئة الأركان سياسة الحكومة المؤقتة التفاوضية مبنية على تنازلات، وأنها أقدمت على التفاوض في ظروف سيئة، وهو ما جعل هيئة الأركان تدعو إلى إعادة تقويم الثورة والتفاوض مع العدو من موقع قوة لكسب معركة التفاوض³، وللإشارة هنا أن هيئة الأركان لم تكن ضد المفاوضات. بل اعترضت على الأسلوب الذي اتبعته الحكومة في إدارة المفاوضات، وشككت في نوايا الأشخاص المفاوضين، وأن معارضة هيئة الأركان للمفاوضات كانت من أجل الاحتفاظ بحق محاكمتهم⁴.

ويتضح أنّ هيئة الأركان كانت متخوفة من الوفد الجزائري المفاوض وتبادر لها؛ أنه في حالة إبرام سلم مع فرنسا سيتنافى مع السيادة الوطنية، وسيؤدي إلى قيام نظام بورجوازي كما في تونس والمغرب، واتضح في هذا الشأن أن هيئة الأركان تعمل ليكون النظام المقبل للجزائر نظاماً اشتراكياً، حيث عملت محافظتها السياسية على نشر التسييس الاشتراكي لكوادر جيش التحرير، وشجب مظاهر الحياة البورجوازية التي انغمس فيها وزراء الحكومة المؤقتة⁵.

وظلت هيئة الأركان تراقب الحكومة المؤقتة في كل صغيرة وكبيرة، فقد ازداد غضبها هذه المرة إثر إعلان بدء المفاوضات بتاريخ 7 أبريل 1961؛ حين عينت الحكومة المؤقتة كريم بلقاسم على رأس الوفد المفاوض "مفاوضات إيفيان الأولى"، فلم يسلم الباءات الثلاثة من الانتقاد والتجريح باعتبارهم وزراء في الحكومة المؤقتة، ومن وجهة نظر هيئة الأركان العامة؛ أن الوفد الجزائري المفاوض بقيادة كريم بلقاسم سيقدم تنازلات لصالح دوغول، والحقيقة أن هيئة الأركان كانت تبحث عن حل لمشكلتها مع الحكومة المؤقتة بخصوص السلطة على الولايات قبل إجراء المفاوضات،

¹ - المركز الوطني للأرشيف و (م.و.ث.ج.): دورة أوت 1961، جلسة 1961/08/17، مداخلة عبد الحميد مهري، علبة مصورة رقم: C020

² - سيد علي أحمد مسعود: تطور الثورة الجزائرية سياسياً وتنظيمياً...، ص 31.

³ - المرجع نفسه: ص 31.

⁴ - Farhat Abbas : Autopsie d'une guerre, op.cit, P 30.

⁵ - صالح بلحاج: جذور السلطة في الجزائر...، المرجع السابق، ص 80.

فالتطريق إلى سلطة الجزائر المستقلة لا يتأتى إلا بالتحكم في جيش الحدود و بالاستحواذ على جيش التحرير بالداخل معا، حتى لا تصطدم بمعارضة الولايات فيما بعد¹.

ووصل الخلاف بين الطرفين شهر جوان 1961 إلى ما لا يحمد عقباه، بعد ظهور قضية الطيار الفرنسي، أين اتخذتها هيئة الأركان ذريعة لشن الحرب على الحكومة المؤقتة.

جاءت حادثة إسقاط الطائرة الفرنسية يوم 21 جوان 1961 في التراب التونسي، أي كان الطيار الملازم "Gailard"، يقوم بمهام استطلاعية في الأجواء الحدودية بين الجزائر وتونس، وقام بتدمير مركز ملاغ التابع لجيش التحرير الوطني²، وهناك من يرى أن المدفعية المضادة لجيش الحدود هي من أطلقت النار على الطائرة المستطلعة ليلقي الطيار بنفسه بواسطة مظلته، ويجد نفسه أسيرًا بين يدي جنود جيش الحدود³، وبما أن الحادثة وقعت على التراب التونسي، فقد طلبت الحكومة الفرنسية من حكومة بورقيبة تسليم طيارها، وهي بدورها طالبت من الحكومة المؤقتة ذلك، ولم تمنع هذه الأخيرة في تسليمه⁴، وتجد هذه الواقعة نفسها بين ثلاثة أطراف؛ الحكومة التونسية، وهيئة الأركان التي رفضت تسليمه، والحكومة المؤقتة التي رضخت لمطلب بورقيبة، بعدما فرض حصارًا على الحدود، ومنع كل تحركات الجنود وقطع الماء والتموين عنهم، إجراءات أغضبت كثيرًا هيئة الأركان العامة⁵، ليزداد الوضع تأزمًا بينها وبين الحكومة المؤقتة⁶.

و بتباطؤ هيئة الأركان في تسليم الطيار؛ وجهت لها الحكومة المؤقتة إنذارًا بعد تنقل فرحات عباس شخصيًا إلى مقر هيئة الأركان ومقابلة قائدها هوارى بومدين⁷، ومع إلحاح الحكومة المؤقتة المؤقتة التي تتحاشى الصدام مع الحكومة التونسية سلم بومدين الطيار الفرنسي، وحسب فرحات عباس أن بومدين أراد اختبار سلطة الحكومة أمام جيشه، كما أنه لو لم يسلم الطيار الفرنسي لقررت الحكومة المؤقتة إيقافه ومحاكمته⁸، وأمام تطور الخلاف بين المؤسستين أقدمت هيئة

¹ - المرجع نفسه: ص ص 81 - 82

² - علي كافي: المصدر السابق، ص 326.

³ - أنظر شهادة علي منجلي: جريدة الشعب الجزائري، عدد (6367)، الصادرة يوم 28 جويلية 1985، ص 05.

⁴ - محمد زروال: إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية..، المصدر السابق، ص 64.

⁵ - المركز الوطني للأرشيف، وثائق (م.و.ث.ج): مداخلة الرائد سليمان، المصدر السابق.

⁶ - أنظر شهادة علي منجلي في جريدة الشعب، عدد 6367، يوم 28 جويلية 1985، ص 05.

⁷ - بوعلام بن حمودة: الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 ومعالها الأساسية، دار النعمان، الجزائر، 2012، ص

591.

⁸ - Farhat Abbas : Autopsie d'une guerre, op.cit, PP 308-309.

الأركان على تقديم استقالتها بتاريخ 15/07/1961¹، إلى الحكومة المؤقتة على مضض، استقالة جاءت على شكل

مذكرة جسدت القطيعة بين الخصمين المتنازعين²، وتعد المذكرة بمثابة محاكمة الحكومة المؤقتة، المؤقتة، حيث جاءت اتهاماتها في المجال الداخلي موجهة ضد قرارات (م.و.ث.ج)، وسوء التسيير والتبذير، كما مست اتهاماتها الجانب الخارجي بسوء اختيار التحالفات الأجنبية ونقص الخبرة في النشاط الدبلوماسي، كما أوضحت قيادة الأركان في الجانب العسكري؛ أن الجيش في صائفة 1961 أحسن بكثير مما كان عليه طيلة الفترة السابقة³.

وإزاء استقالة هيئة الأركان العامة؛ أعرب ضباط الحدود الغربية عن موقفهم المساند للهيئة، في رسالة مؤرخة بتاريخ 28 جويلية 1961، حيث أوضحوا فيها الأسباب التي دفعت بهيئة الأركان إلى الاستقالة: "... إن الأسباب التي دفعت بأعضاء هيئة الأركان العامة إلى الاستقالة كشفت عن عدم توافق الوضعية الحالية مع مبادئ الثورة، وقد جاءت تلك الاستقالة للتعبير عن رفض إضفاء المصادقية على السياسة والسلوك اللذين يتنافيان مع المبادئ الثورية ومع قرارات طرابلس⁴،...إننا نعلن ارتياحنا للإجراءات التي اتخذتها هيئة الأركان من أجل الحفاظ على وحدة صفوف جيش التحرير الوطني، ونُجَدِّد القسم بالوفاء للمبادئ المقدسة التي ما فتئت هذه الهيئة عن الكفاح من أجلها"⁵.

فقد اجتمع أعضاء القيادة العامة للولاية الخامسة يوم 26/09/1961 من أجل إبداء رأيها حول الوضعية الاستثنائية التي أصبحت عليها هيئة الأركان العامة، فمن بين ما جاء فيه: " انطلاقا من قناعتنا بأننا قمنا بصورة موضوعية بلفت انتباه الحكومة المؤقتة في رسالة مؤرخة في 18 سبتمبر

¹ -Mohammed Harbi: *Le FLN , Mirage et Réalité*. Op cit, P280.

² - إن إقدام هيئة الأركان على تقديم الاستقالة هي بمثابة تمرد على الحكومة المؤقتة والحرب على الثلاثي القوي فيها. خاصة كريم بلقاسم، وتكشف هيئة الأركان العامة (EMG) في مذكرة الاستقالة أنها كانت في خلاف دائم مع الحكومة حول مناهج العمل، ولم يعد بمقدورها الاستمرار في تقبل الأخطاء التي ترتكب باسم الثورة ، وأن سياستها تهدف إلى خنق جيش التحرير، وتعتبر الباءات الثلاثة في الحكومة أشخاصا يوهمون أنفسهم بتمثيل الثورة، ومحملة إياهم مسؤولية الفوضى العارمة في الحكومة، وتُظهر غضبها كثيرا على كريم بلقاسم بشكل خاص، أنه كان يسعى للقضاء عليها، باعتبارها العائق الوحيد لإبراز طموحاته الشخصية، والاستعانة بالخارج بالحبيب بورقيبة المتعاطف معه. عن نص استقالة هيئة الأركان

العامة أنظر. الملحق رقم: 04 - Mohammed Harbi : *les Archive de la revolution*, P P 322-332

³ - IBID

⁴ - يُقصد بها دورة 16 ديسمبر - 18 جانفي 1960، التي أقرت إنشاء هيئة الأركان العامة بهدف توحيد قيادة جيش التحرير الوطني

⁵ - Les Archives Nationales Algériennes, « Prise de position des officiers de l'ouest Après la démission des membres de l'EMG », microfiche : G023.=

1961 حول خطورة التوتر الذي تعرفه صفوف الإطارات والجنود والمناضلين ، واقتناعا منا أيضا بأن الحكومة المؤقتة يبدو أنها لم تأخذ بعين الاعتبار المخاوف المعلنة لمقاتلي جيش التحرير الوطني، ولم تبادر باتخاذ تدابير مواتية للحفاظ على وحدة وقوة وتجانس الجيش. إننا على يقين بأن استمرار الأزمة الحالية سيلحق الضرر بالقيادة الداخلية والخارجية للثورة، وسيؤثر على جهودها الرامية إلى تكثيف الكفاح في الداخل وعند الحدود"¹.

وختمت القيادة العامة اجتماعها بتوصيات هامة. وجهت نسخة منها إلى هيئة الأركان العامة ونسخة إلى رئيس الحكومة المؤقتة، فمن بين توصيات القيادة العامة للولاية الخامسة:²
- نطالب بالعودة الفورية لهيئة الأركان العامة باعتبارها القيادة الوحيدة القادرة على الحفاظ على وحدة جيش التحرير الوطني، وعلى دراسة واتخاذ الإجراءات الكفيلة بوضع حد للوضعية الراهنة بما يحقق المصلحة العليا للثورة.

- نلح على الحكومة المؤقتة توجيه الدعوة إلى عقد اجتماع موسع واستثنائي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية من أجل إخراج الثورة من حالة الانسداد التي آلت إليها...
- نطلب من كافة القادة والهيئات الثورية تقديم المصلحة العليا للأمة.

ويوضح بن طوبال وزير الداخلية في الحكومة المؤقتة؛ أنه رفض استقالة قيادة الأركان وأرجع الأمر إلى غاية انعقاد الدورة الرابعة لـ (م.و.ث.ج)، والنظر في كل المشاكل ضمن مؤسسات الثورة، وهو نفس الطرح الذي ذهب إليه كل من " بن بلة، خيضر، رابح بيطاط، بوضياف" في رسالة إلى هيئة الأركان بتاريخ 1961/07/25³، كما يذكر بن طوبال في شأن الطيار الفرنسي المتواجد بين أيدي وحدات جيش الحدود. أنه لم يمانع هيئة الأركان في عدم إرجاعه، بل دعاها إلى التصرف بحكمة وعقلانية⁴.

الملاحظ في مسألة توافق الحكومة المؤقتة مع نظيرتها التونسية في ضرورة تسليم الطيار الأسير لدى قيادة الأركان إلى الحكومة الفرنسية، ففي ذلك مصلحة وسلامة للبلدين التونسي والجزائري، فبقاء الأسير لدى قيادة الأركان قد يعرض البلد التونسي وشعبه الشقيق إلى مخاطر كثيرة قد تحدث من جراء غضب الحكومة الفرنسية، هذه الرؤية من وجهة نظري ربما استندت إليها

= نقلاً عن عبد النور خيثر: تطور الهيئات القيادية للثورة...، المرجع السابق، ص ص 468-469.

¹-Les Archives Nationales Algérienne , « Résolutions du commandement général de la W5 après la démission de l'EMG » microfiche G :023 ,P02.

²- IBID: P 02.

³- المركز الوطني للأرشيف، وثائق (م.و.ث.ج): علبة مصورة رقم CO28.

⁴- المركز الوطني للأرشيف، وثائق (م.و.ث.ج): علبة مصورة رقم CO21.

الحكومة الجزائرية المؤقتة، خاصة أنها كانت في مرحلة المفاوضات وعليها أن تدير مثل هذه المسائل بحنكة ودبلوماسية حتى تستطيع التقدم في مفاوضاتها مع الحكومة الفرنسية، وأي تأزم بين الحكومتين قد يزيد من متاعب الحكومة المؤقتة.

2/خلافات واقتراحات الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان في دورة (م.و.ث.ج) أوت 1961:

2/1- مجريات دورة المجلس ونتائجها:

اجتمع (م.و.ث.ج) بطرابلس بتاريخ 9 أوت 1961 ودام إلى غاية 27 من نفس الشهر¹، وجاءت هذه الدورة لتعالج وضعيات متأزمة على ثلاث مستويات وهي:

- مسألة المفاوضات مع الفرنسيين المعلقة منذ أواخر جويلية إلى أجل غير مسمى بعد مشكل فصل الصحراء.

- أزمة الحكومة ذاتها. بعد أن عاد كريم بلقاسم إلى المطالبة بخلافة فرحات عباس.

- أزمة هيئة الأركان العامة المستقلة منذ 15 جويلية والتي جاءت بنية إسماع صوتها بقوة².

لقد جرت مناقشات حادة بين الأعضاء، وأبدى أعضاء هيئة الأركان معارضتهم وانتقاداتهم للحكومة المؤقتة، على وجه الخصوص الباءات الثلاثة³، واتسم النقاش أكثر بين السيدين فرحات عباس وكريم بلقاسم، إذ يرى قادة الجيش أن فرحات عباس غير مُتَشَبِع بإيديولوجية الثورة وأنه رجل معتدل وغير قادر على مواجهة الحكومة الفرنسية، ويرون في كريم أنه لم يحسن الدفاع عن الملف الجزائري في مختلف اللقاءات التفاوضية مع الوفد الفرنسي، وأنه قدم الكثير من التنازلات دون فائدة مرجوة تعود لصالح السيادة الجزائرية⁴.

ودافع كل طرف عن نفسه، فقد وزع كريم بلقاسم محاضر جلسات التفاوض على الحاضرين، وحاول عباس التشهير بقيادة الأركان، أنها "اتصلت بكل الأموال التي طلبتها وجلبت لها كميات هائلة من الأسلحة المتطورة والذخيرة، وبدلاً من إمداد الداخل بما يحتاج إليه راحت تشغل نفسها بأمور سياسية، لا ناقة لها فيها ولا جمل"⁵، وما يجب الإشارة إليه في مسألة المفاوضات، فقد اعتبر "منجلي وقايد أحمد" نائبا قائد الأركان. أن الحكومة المؤقتة تلتين في مفاوضاتها مع فرنسا، وذلك لما اعترض الوفد الفرنسي في مفاوضات إيفيان الأولى على الوحدة الترابية، أي فصل

¹ - Mohammed Harbi : Le FLN , Mirage et Réalité. Op cit, P 280.

² - محمد عباس: نصر بلا ثمن...، المرجع السابق، ص 730.

³ - سعد دحلب: المصدر السابق، ص 134.

⁴ - محمد العربي الزبيدي: تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، ص ص 161 - 162.

⁵ - المرجع نفسه: ص 162.

الصحراء عن شمال البلاد، واقترح أحمد فرنسيس تكليف لجنة لدراسة تحديد الأراضي، ورأى الرائد منجلي استسلامًا من الوفد الجزائري، و أظهر تخوفه من فكرة التخلي عن الصحراء لصالح فرنسا¹.

وقد دعم أعضاء الوفد المفاوض ما جاء في تقرير كريم بلقاسم، باستثناء عضوا قيادة الأركان العامة منجلي وقايد أحمد، والملاحظ أن هجماتهم على كريم لم تتجح في عزله، إذ صوّت أعضاء المجلس بالإجماع لصالح المفاوضات وتجديد الثقة في كريم بلقاسم مدعماً بتزكية السّجناء الخمسة من أجل النجاح في المفاوضات القادمة².

ويذكر سعد دحلب أن الغضب والسّخط ملأ أعضاء قيادة الأركان الحربية أمام ضعفهم في اجتياز الحاجزين، حاجز الحدود التي تمنعهم من خوض المعارك ضد الجيش الفرنسي، وحاجز اليقين من الاستيلاء على السلطة في الخارج وأملهم في إقصاء الباءات الثلاثة³. وفي مسألة القيادة فإن هيئة الأركان تريد إنشاء قيادة موحدة لجبهة وجيش التحرير في الداخل والخارج وتضم أعضاء هيئة الأركان أنفسهم وكريم وبوصوف وبن طوبال، وهو اقتراح قد يضع السلطة بين أيديهم⁴، ومن جهة أخرى؛ شن بن خدة حملة بغية تشكيل حكومة مصغرة، تتألف من خمسة أعضاء وتنصيبها في الجزائر مهما كان الثمن، لكن فكرته لم تلق قبولا، فتواجدها في الداخل ستكون عرضة للملاحقة من الفرنسيين، كما حدث لـ (ل.ت.ت). أين نجت بأعجوبة من أيدي المظليين سنة 1957⁵، واقترح بن خدة كان بخلفية النقل من الدور المهيمن للباءات الثلاثة في الحكومة، وبما أن هيئة الأركان تريد وضع الولايات تحت سلطتها فقد أعجبها اقتراح بن خدة، مما جعلها تسانده، واستفاد بن خدة من خلاف الحكومة وهيئة الأركان ليتولى القيادة⁶.

¹- Mohammed Harbi : *Le FLN Mirage et Réalité*, OP. CIT, P 279.

²- صالح بلحاج: *جذور السلطة في الجزائر...*، المرجع السابق، ص ص 91-92، و محمد عباس: *نصر بلا ثمن...*، المرجع السابق، ص 731.

³- سعد دحلب: المصدر السابق، ص 134.

⁴- صالح بلحاج: *جذور السلطة في السلطة...*، المرجع السابق، ص 92.

*- قدم الاقتراح في شكل قيادة من 6 أعضاء، غير أن اقتراح بومدين سقط عند التصويت، بعد أن عارضه 27 عضواً مقابل تأييد 19 فقط، وكان من المعارضين الرائد رايح زراري (عز الدين)، العضو الرابع في هيئة الأركان، ويعد موقفه هذا بداية القطيعة مع رفاقه. *أنظر* محمد عباس: *نصر بلا ثمن...*، المرجع السابق، ص 732.

⁵- سعد دحلب: المصدر السابق، ص 135.

⁶- Mohammed Harbi : *Le FLN Mirage et Réalité*, OP. CIT, P P 280.281.

وعن فكرة حكومة مصغرة السابقة الذكر؛ والتي تطورت إلى تسمية اصطلاح عليها "بالمكتب السياسي"¹، فإن ذلك جاء استجابة لمشكل القيادة التي تسند لها مهمة تسيير شؤون الثورة، وذلك بعد انزعاج هيئة الأركان من حكومة الرئيس فرحات عباس الثانية 1961/1960²، ولم يخف المجلس الوطني للثورة فشل حكومة عباس، وأرجع ذلك إلى انعدام التنسيق بين أطراف الوزارات وصراع الداخل مع الخارج، لاسيما ما قام به مسؤولو الولاية الرابعة في 10/06/1960³، دون الرجوع إلى القيادة الخارجية، إضافة إلى نقاط الخلاف السابقة الذكر؛ كتمرد النقيب الزبير وتآزم العلاقات التونسية مع هيئة الأركان؛ هو ما دفع بهذه الأخيرة إلى تقديم استقالتها في 15/07/1961، وهو ما بدا جلياً أن أجهزة الثورة في انقسامات خطيرة، وأن الحكومة المؤقتة أضحت فاقدة للسلطة.

إن ما عرفته أجهزة الثورة من عجز نتيجة الصّراع الدائر بين اللجنة الوزارية والحكومة المؤقتة، وهيئة الأركان العامة؛ هو ما دفع بالمؤتمرين في دورة المجلس إلى البحث عن حل تنظيمي يمثل السلطة الفعلية للثورة لإزالة كل المشاكل العالقة في هذا الشأن، بمعنى وضع لجنة عليا- مكتب سياسي-، وحدثت اختلافات في شأنه فيما تعلق بصلاحياته وعلاقته بالحكومة المؤقتة، وكذا مقر هذا المكتب، وهم ما ساهم في توسيع الهوة بين قادة الثورة، وللاشارة أن هذه النقاشات دامت ما بين 20 إلى 27 أوت 1961⁴.

وعن مقر وصلاحيات المكتب السياسي؛ اعتبرت هيئة الأركان العامة أن وضع مقر قيادة الثورة بالداخل أمراً غير معقول، فلا يمكن ترك الوضع السيئ للثورة في الخارج وإرساء مقر القيادة في الداخل، كما أن هيئة الأركان لم تقبل أيضاً بالإبقاء على مقر القيادة في الخارج، ومحاط بأوضاع سيئة، ودعت إلى النظر في ذلك من خلال دراسة عقلانية⁵.

وأعربت هيئة الأركان أن تخوفها من المفاوضات التي تجريها الحكومة المؤقتة، والتي قد ينجر عنها تنازلات لصالح العدو، وفي نفس الوقت وافقت على دخول قيادة الأركان إلى الداخل وفقاً لما

¹ - ترجع كثير من الدراسات التاريخية أن فكرة استحداث المكتب السياسي طرحت في اجتماع المجلس الوطني للثورة في دورته ماي/ جوان 1962، وبسببه علق الاجتماع، لكن في الحقيقة أن وثائق الثورة تبين أن فكرة المكتب السياسي = وردت لأول مرة في اجتماع العقءاء العشر 1959، تم طرحها بن يوسف بن خدة في مؤتمر طرابلس الأول ديسمبر 1959/ جانفي 1960، لتطرح مرة أخرى في هذا الاجتماع.

² - سيد علي أحمد مسعود: تطور الثورة الجزائرية...، ص 32.

³ - المركز الوطني للأرشيف و (م.و.ث.ج): مداخلة وزير الداخلية لخضر بن طوبال، علبة رقم CO21.

⁴ - المركز الوطني للأرشيف و(م.و.ث.ج). العلبة رقم: CO23 و CO21.

⁵ - المركز الوطني للأرشيف و(م.و.ث.ج): مداخلة الرائد سليمان، علبة مصورة رقم CO21

جاء في قرارات المجلس الوطني 1960/59، غير أن طريقة الدخول وزمانه ومكانه لم يفصل فيه¹. وبالنسبة لتخوف هيئة الأركان من دخولها؛ فإن الرائد سليمان يرجع التخوف إلى ضعف القيادة الخارجية، وهو ما اعترف به (م.و.ث.ج)، في ظل تقدم المفاوضات التي ستسفر عن المرحلة الانتقالية، واعتقد أعضاء هيئة الأركان أن سلطة الثورة لن تصبح بيد (ج.ت.و) لوحدها، وهو ما قد يعرض الثورة إلى مرحلة الانقسام والمساومات المحيطة بها².

لقد حدثت فجوة كبيرة بين أعضاء الحكومة المؤقتة أنفسهم، وبين هيئة الأركان حول مهام وصلاحيات المكتب السياسي، وموقع الحكومة المؤقتة بعد تأسيسه، وهل يمكن لمصالح الحكومة المؤقتة أن تدخل إلى التراب الوطني؟، فقد عرفت قيادة الثورة انسداداً بسبب الاختلاف في الرؤى والتوجهات بخصوص المكتب السياسي، واعتبر بن يوسف بن خدة خروج (ل.ت.ت) بعد معركة الجزائر شهر فيفري 1957 بداية الانحراف السياسي للثورة، كونها كانت تحت التأثير المصري والتونسي، مع معاناة الولايات في الداخل. الأمر الذي دفع بقيادة الولاية الرابعة إلى إجراء اتصالات مع قصر الإليزيه في ظل سلم الشجعان³.

لقد رأى بن يوسف بن خدة أن دخول قيادة الثورة بات أمراً ضرورياً، واقترح بقاء جهاز (ح.م.ج.ج) بالخارج، وأن يتم تعيين قيادة جماعية بمثابة مكتب أو لجنة، ويكون تواجدتها بالداخل في أجل أقصاه أربعة أشهر من تعيينها، وإذا رفضت القيادة المكلفة بالدخول؛ فعلى الحكومة المؤقتة دعوة الولايات إلى تشكيل جهاز لقيادة الثورة بالداخل، واعتبر بن خدة أنه سواء دخلت القيادة المكلفة إلى الداخل، أو تشكيل فريق من طرف الولايات؛ فإنه هو السلطة العليا للثورة⁴.

هذا الطرح لم يهضمه كريم بلقاسم عضو اللجنة الوزارية للحرب، ووزير الخارجية في (ح.م.ج.ج)، واقترح في مسألة تشكيل مكتب سياسي بديل عن الحكومة المؤقتة؛ ضرورة دخول قيادة الثورة (ح.م.ج.ج)، ولم يتخوف من مسألة المفاوضات، وأنه في حالة دخول الحكومة المؤقتة التراب الوطني. فإن الحكومة الفرنسية بإمكانها الإبقاء على المفاوضات والاتصال بهم⁵، واعتبر استبدال الحكومة المؤقتة بالمكتب السياسي أمراً غير واقعي، خاصة بعد اعتراف أربعة وعشرين

¹ - سيد علي أحمد مسعود: تطور الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص 33.

² - المركز الوطني للأرشيف و(م.و.ث.ج): مداخلة الرائد سليمان، المصدر السابق.

³ - المركز الوطني للأرشيف و(م.و.ث.ج): مداخلة بن يوسف بن خدة، علبة مصورة رقم CO21

⁴ - المصدر نفسه.

⁵ - المركز الوطني للأرشيف و(م.و.ث.ج): مداخلة كريم بلقاسم، علبة مصورة رقم CO21.

دولة بها، ورأى أن يدعو (م.م.ث.ج) الولايات إلى تشكيل لجنة تنسيق فيما بينها، إلا أنه لم يوضح موقع هذه اللجنة من سلطة الثورة¹.

الملاحظ أيضاً بن طوبال رفض اقتراح بن خدة الذي حدد المهلة الزمنية لدخول قيادة الثورة، ورأى دراسة الأمر بكل مسؤولية²، ومن جهة ثانية لا يمانع عبد الحفيظ بوصوف عضو اللجنة الوزارية للحرب ومسؤول التسليح والاتصالات العامة في دخول قيادة الثورة، وذلك للحالة السيئة التي تعيشها الثورة بالخارج، و لصعوبة الدخول من كل الجهات نتيجة الحصار المفروض؛ دعا بوصوف إلى فكرة إنشاء قيادة بالداخل مشكلة من مسؤولي الولايات³.

وأمام الانسداد وعدم التوافق في الطروحات في دورة (م.و.ث.ج) بخصوص تعيين القيادة الفعلية للثورة وتحديد مقرها. اضطر رئيس مكتب المجلس الوطني سعد دحلب إلى استدعاء أعضاء المجلس لوضع اقتراحات، وتوضع هذه الأخيرة لدى لجنة يتم تعيينها، وتضم اللجنة كل من السادة: "عمر أوصديق، الرائد عز الدين، أحمد فرنسيس، عمر بوداود، أحمد بومنجل" وهي المخولة بالفصل في شأن القيادة ومقرها⁴.

لقد أسفرت اللجنة المشكلة وضع حل موحد أقر بالزامية إنشاء مكتب سياسي يكون موازياً للحكومة المؤقتة، يملك سلطة عليا، ويتألف من رئيس الحكومة المؤقتة، ووزير الداخلية، ووزير التسليح، وقائد هيئة الأركان العامة، وأكدت اللجنة أن الحكومة المؤقتة تبقى جهاز خارجي ينظر في المسائل الدبلوماسية⁵.

لم يحدث توافق على مقترح اللجنة، فقد رفض بن طوبال ذلك، وأصرت هيئة الأركان على مقترحات اللجنة، وأمام ذلك عدلت اللجنة مقترحها وعرضته على (م.و.ث.ج)، ومصرة على تشكيل مكتب سياسي يتولى الشؤون العسكرية والداخلية للثورة، مع الإبقاء على سلطة (ح.م.ج.ج)⁶.

الملاحظ أن ما زاد في إثارة النقاشات وتمديد الخلاف هو غموض نص الاقتراح حول مهام وصلاحيات المكتب السياسي وسلطته على الحكومة، ورفض كريم بلقاسم وبن طوبال وجود قائد

¹ - المصدر نفسه.

² - المركز الوطني للأرشيف و (م.و.ث.ج): مداخلة وزير الداخلية لخضر بن طوبال، علبه مصورة رقم CO21.

³ - المركز الوطني للأرشيف و (م.و.ث.ج): مداخلة عبد الحفيظ بوصوف، علبه مصورة رقم CO21.

⁴ - المركز الوطني للأرشيف و (م.و.ث.ج): علبه مصورة رقم CO22

⁵ - المصدر نفسه.

⁶ - المصدر نفسه.

الأركان في المكتب السياسي ، وأمام هذا الجدل وفي ظل التخوفات من صلاحيات المكتب السياسي الذي أريد تأسيسه ما كان أمام (م.و.ث.ج) إلا التصديق على الشطرين الأوليين من مقترح اللجنة السابقة الذكر، بالإبقاء على أجهزة الثورة. مراعاة لوحدة الصف الثوري، وللظروف الصعبة التي تمر بها الثورة، وبتوسيع صلاحيات مكتب المجلس الوطني و أعضائه¹. وعن توسيع صلاحيات مكتب المجلس الوطني. فقد قدمت لجنة برئاسة أحمد فرانسيس، وتكونت من " الرائد عز الدين، عمر أوصديق، عمر بوداود، أحمد بومنجل" مقترحاً، فمن بين ما جاء فيه:²

- للمكتب حق المبادرة في توجيه المجلس التنفيذي من أجل متابعة تنفيذ القرارات.
- يمكنه تقديم اقتراحات للمجلس التنفيذي من أجل الاستماع ومناقشة الآراء.
- في حالة الاختلاف مع المجلس التنفيذي. فللمكتب الحق في التوجه إلى أعضاء المجلس لعرض الدعوة وشجب الرأي.
- وباستدعاء المجلس الوطني الذي يجتمع بطلب من 3/2 حسب الأوضاع.
- وبالنسبة لتشكيل الحكومة، فقد قررّ المجلس تغييرها جذرياً بعد أن أثبت فشلها، فلم يستطع فرحات عباس التحكم في وزرائه، وصرح كريم بلقاسم علانية انسحابه منها في حالة إعادة تعيين عباس على رئاستها³، وإثر ذلك عينت لجنة مكونة من ثلاثة أعضاء مكلفة بالتشاور مع أعضاء (م.و.ث.ج)، وتألفت من " محمد بن يحيى، بوداود عمار مسؤول فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا، ومحمدي السعيد"، وتوصلت إلى الاتفاق بتعيين " بن يوسف بن خدة " رئيساً لهذه الحكومة المؤقتة الثالثة⁴.

¹ - ولكن ذلك ما زاد إلا في أمد الأزمة وتعقيدها، لا سيما بعد مفاوضات إيفيان الثانية والتوقيع على وقف إطلاق النار في 1962/03/18، ليتجدد الصراع من جديد بين رفاق السلاح في الدورة السادسة والأخيرة للمجلس الوطني للثورة في جوان 1962، وطفئت حينها كل القضايا العالقة التي شهدتها الثورة، وتتوج الأزمة باندلاع مواجهة ما بين رفاق الكفاح إثر أزمة صائفة 1962 التي كادت أن تنسف جهود الحركة الوطنية الجزائرية منذ بداية الاحتلال، لولا التعقل الذي أبدته الأطراف المتنازعة في الأخير. حفاظاً على الوحدة الوطنية. أنظر سيد علي أحمد مسعود: تطور الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص 36.

² - المركز الوطني للأرشيف و (م.و.ث.ج): دورة أوت 1961، جلسة 1961/08/24، غلبة مصورة رقم C022.

³ - سعد دحلب: المصدر السابق، ص 135.

⁴ - عن تشكيلة الحكومة الجزائرية المؤقتة الثالثة برئاسة بن يوسف بن خدة. أنظر الملحق رقم 05.

* - فاز بن خدة بتركية عريضة من الدورة 36 صوتاً مقابل 6 فقط، وراحت الصحافة الغربية تعرفه بالرجل القاسي والماركسي ذو الميول الصينية ومناصر للنظريات المتطرفة. أنظر:

لم يكن بوسع الباءات الثلاثة رئاسة الواحد منهم الحكومة المؤقتة في ظل رفض قيادة الأركان على وجه الخصوص، وللإشارة هنا أن منصب الرئاسة قد اقترح في الأول على سعد دحلب، غير أن هذا الأخير رفض ذلك واقترح بدوره السيد "بن خدة"، كرئيس مجلس و وزير للمالية حتى يتمكن من إحكام السلطة على الباءات الثلاثة ومراقبتهم كما يقول دحلب¹.

وبالنسبة لموقع فرحات عباس الرئيس السابق للحكومة الأولى والثانية، من الحكومة الجديدة؛ فإن هذه الأخيرة أثارت غضبه، وقرر مقاطعتها، واعتبر ذلك انحرافاً خطيراً لجهة التحرير بعد هذا التعديل، في أنها أضحت حكرًا على عناصر حركة الانتصار للحريات الديمقراطية²، وتضامن معه أصدقاؤه من حزب البيان سابقًا، وقد عرض عليه كل من بن خدة و دحلب منصب وزير دولة³.

الملاحظ في هذا الاجتماع؛ أن مجلس الثورة قد انتصر لقيادة الأركان، إذ صادق بالإجماع على استبدال السيد عباس بين خدة بسهولة، وأبقى كريم بلقاسم نائبًا للرئيس وعوضه عن الخارجية بوزارة الداخلية التي تركها لخضر بن طوبال، ليتولى من منصب وزير الدولة، مهمة إعادة تنظيم جبهة التحرير الوطني وتحضيرها لقيادة الشعب بعد استرجاع السيادة، كما أسندت حقيبة الخارجية إلى السيد دحلب، الذي يعين لأول مرة رغم عضويته للجنة التنسيق والتنفيذ منذ أشهرها الأولى⁴، واحتفظ محمد يزيد بمنصبه الدائم الذي لم يغادره منذ 19 سبتمبر 1958، وأصبح بوضياف نائبًا للرئيس مثل كريم وبن بلة، وبذلك تآزر المركزيون بتوليهم المناصب الهامة في الحكومة الجديدة، كما ألغيت اللجنة الوزارية للحرب التي لم تعد تملك أي سلطة على الجيش الخارجي وقيادته⁵. أما فيما يتعلق بهيئة الأركان، فإنه المجلس درس أوضاع جيش التحرير الوطني في الخارج والداخل، وأمر قيادة الأركان بالتراجع عن استقالتها، وأوصاها بمضاعفة الجهود من أجل تزويد

¹ - سعد دحلب: المصدر السابق، ص 137.

² - يقول فرحات عباس: " يظهر جليًا، بعد التحليل أن الحكومة المؤقتة الجديدة لم تعد تمثل جبهة التحرير الوطني في مجموعها، بل حركة الانتصار للحريات الديمقراطية وحدها، فالمؤامرات التي حيكت في تونس قد أدت إلى إبعاد ممثلي الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ومع موعد الاستقلال تجمع المركزون (يقصد بالمركزون، أعضاء اللجنة المركزية لحركة الانتصار المنشقة عن المكتب السياسي) واعتلوا الصدارة متهمين إيانا بالانتهازيين والمتطفلين، في حين أن الإتحاد الديمقراطي قد انضم قبلهم إلى جبهة التحرير". أنظر

Farhat Abbas : Autopsie d'une guerre, op.cit, P318.

³ - سعد دحلب: المصدر السابق، ص 137

⁴ - محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، المرجع السابق، ص 163.

⁵ - صالح بلحاج: جذور السلطة في السلطة..، المرجع السابق، ص 95.

الولايات بما تحتاجه، تمهيداً لمتطلبات المرحلة الثالثة من مراحل الثورة، كما ناقش أيضاً الرسالة التي وجهها له المعتقلون الخمسة، وما تعلق بالمفاوضات¹.

أيضاً ما يجب التوقف عنده في هذا الاجتماع، أن قيادة الأركان والتي يمكن أن نقول عنها أنها حققت نصراً غير مكتمل، فتمكنت من إزاحة فرحات عباس من منصبه، واعتبرت أن بن خدة خدعها وعليها أن تواجه الرائد عز الدين الذي خيب أملها حين اقترح عودة قيادة الجيش إلى داخل الوطن، تجاوباً مع مطلب الحكومة²، ولم يتبن المجلس موقفها من المفاوضات، ولم يقر بإنشاء القيادة التي كانت تريدها، بل ثبت القيادة القديمة واضعاً على رأسها حليفاً سابقاً لها، ورأت هيئة الأركان في ذلك مناورة وأعلنت عن استيائها الشديد، خاصة بعد عجز اللجنة عن حل هذه قضية المكتب السياسي، وأفصح الرائد علي منجلي * عن نية هيئة الأركان في أن يكون مقر القيادة الجديدة للثورة بالحدود، وهو ما لم يعجب المؤتمرين، حيث كان هناك شجار بين عمار بن عودة وعلي منجلي، وعلى إثر ذلك غادرت هيئة الأركان العامة أشغال المجلس الوطني قبل نهايته بتاريخ 1961/08/25³، وأبلغت الإطارات العسكرية في الحدود أنها لا تعترف بقرارات الدورة، وعادت إلى ألمانيا أين يوجد المقر العام لفيدرالية فرنسا⁴، ولم يفصل في شأن اقتراح المكتب السياسي، وبقي كاقترح ينتظر توافق الأطراف المتصارعة إلى أجل غير معلوم، وبذلك تعمقت الأزمة أكثر بين هيئة الأركان العامة والحكومة الجديدة، لتشهد فصلاً آخر من التوتر رغم الإطاحة بحكومة عباس.

3- تواصل الصراع بين قيادة هيئة الأركان والحكومة المؤقتة الثالثة 1961/1962:

بعد موقف هيئة الأركان الراض لقرارات الدورة. كان لزاماً أن يتحرك بن خدة بصفته رئيساً للحكومة من وضع جيش الحدود تحت سلطته، وعلى هذا النحو قام بمحاولة أولى شهر سبتمبر 1961، أين تنقل إلى غار ديماء، ووقف على نقاط تنظيمية على مستوى الجيش، واقترح مشروع تمثّل في إنشاء هيئة في الغرب وهيئة في الشرق، بمعنى تفكيك القيادة العسكرية إلى قيايتين.

¹ - محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، ص 163.

² - Mohammed Harbi : Le FLN Mirage et Réalité, OP. CIT, P 281.

* - ابن مدينة عزابة من مواليد 7 ديسمبر 1922، مناضل في صفوف حزب الشعب، التحق بالثورة سنة 1955، ثم أصبح عضو قيادة الأركان (1960/1962)، وتولى بعدها عدة مسؤوليات، وفي سنة 1967 انسحب من الحياة السياسية إلى غاية وفاته 1997، أنظر في ذلك:.

Ben jamin Stora: Dictionnaire biographique de militants, PP 145-155

³ - المركز الوطني للأرشيف و (م.و.ث.ج): علة مصورة رقم CO22

⁴ - صالح بلحاج: جذور السلطة في السلطة.. المرجع السابق، ص 96.

واحدة في المغرب والثانية في تونس، لكنه لم يوفق في ذلك بحكم أن اقتراحه يتجاوز صلاحياتهم وأن هيئة الأركان هي المخولة من طرف المجلس الوطني للثورة في هذا الشأن¹، وفي هذا إشارة واضحة عن عدائهم ورفضهم للمشروع ولتوقيف بن خدة عند حده، غير أن هذا الأخير وكرده منه؛ وكمحاوله ثانية أمر الولايات بوقف كل أشكال الاتصال مع قيادة الأركان، ونصب قيادة جديدة ترأسها النقيب " موسى بن أحمد" ²، كما حمل بن خدة قيادة الأركان مسؤولية الانسداد الحاصل بينهما².

لم تستطع حكومة بن خدة أن تفرض سلطتها على الجيش، وقد دخلت الأزمة شهرها الثالث، وعاد أعضاء هيئة الأركان من ألمانيا إلى تونس، بطريقة انفرادية³، من أجل مواجهة النقيب موسى بن أحمد، الذي قام بتمرد على هيئة الأركان، وذلك بالاعتماد على معسكرات جيش التحرير الوطني في الدار البيضاء والقنيطرة، وتدخلت الشرطة المغربية واعتقلت تسعة من الكومندوس وأطلقت سراح النقيب موسى، بعد تدخل شوقي مصطفى ممثل جبهة التحرير بالمغرب بأمر من رئيس الحكومة المؤقتة، وأمر قايد أحمد بإعدام النقيب موسى وثلاثة من رفقائه، ولم تتوقف الأزمة إلا بعد تراجع الحكومة المؤقتة عن مشروعها، وأمرت بوضع المعسكرات التي كانت تحت قيادة النقيب موسى تحت تصرف وزارة الداخلية برئاسة بن طوبال⁴، واتضح جلياً اتساع فجوة النزاع بين الطرفين، خاصة ضعف الحكومة المؤقتة أمام هيئة الأركان التي أضحت أقوى من ذي قبل. وسط الصراع حاول كريم بلقاسم التقرب من هوارى بومدين واقترح عليه منصب جنرال، إلا أنه رفض ذلك، وتم بتسجيل المحادثة وقامت هيئة الأركان بنشر ذلك، لتظهر أن بعض أعضاء الحكومة المؤقتة مفسدون⁵.

وابتداء من عام 1961 بدأ بومدين في البحث عن تحالف مع القادة المسجونين بفرنسا، فسبق وأن طلبت هيئة الأركان من الحكومة المؤقتة تدخل الزعماء الخمسة، وكان بومدين ميالا

¹ - Mohammed Harbi et Gilbert Meynier : OP.CIT, P 394.

* - هو مناضل في حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، التحق سنة 1956 بالثورة في الحدود المغربية، ثم صار نقيباً في المنطقة الثامنة بالولاية الخامسة، وفي سنة 1960 عينه هوارى بومدين قائداً للمناطق الحدودية الشرقية، وبعدها ضابط بالحدود المغربية بوجدة. أنظر

Mohammed Harbi et Gilbert Meynier : OP.CIT, P 394.

² - IBID : P 394.

³ - Mohammed Harbi : Le FLN Mirage et Réalité, OP. CIT, P 283.

⁴ - جمال بلفردى: المرجع السابق، ص 138.

⁵ - Mohammed Harbi et Gilbert Meynier : OP.CIT, PP 393 – 394.

لبوضياف لنقله السياسي¹، غير أن المحاولة فشلت كون بوضياف صديق وحليف كريم بلقاسم، وجاءت المحاولة الثانية بقيادة عبد العزيز بوتفليقة المدعو "سي عبد القادر" *، أحد الضباط المقربين من بومدين، بالاتصال بين بلة ليتفاوض معه من أجل الانضمام إلى مجموعة هيئة الأركان العامة، واقترح عليه كحل للأزمة الدائرة مع الحكومة المؤقتة إنشاء مكتب سياسي لجبهة التحرير الوطني منفصل عن الحكومة المؤقتة وتحديد برنامج عمل².

لم يكن بن بلة متحمساً للعرض، فهو يعلم أن هيئة الأركان العامة قد اتصلت قبله ببوضياف، وفي نفس الوقت رأى أن تحالفه الظرفي مع هيئة الأركان العامة سوف يمكّنه من التخلص من بوضياف وكريم بلقاسم، والوصول إلى زعامة جبهة التحرير الوطني، ومن أجل ذلك وقع التحالف بين بن بلة وهيئة الأركان حول طريقة حل الأزمة³.

فكل واحد من هؤلاء كان يتحين استغلال أي فرصة متاحة للوصول إلى السلطة والإطاحة بالطرف الآخر، فمثلاً هيئة الأركان العامة تريد تقوية مركزها عن طريق مساندة بن بلة. هذا الأخير استغل فرصته من أجل إزاحة بوضياف وكريم بلقاسم من طريقه، ونفس الهدف لكريم بلقاسم، بدليل تقديم ذلك العرض لهواري بومدين من أجل كسب دعمه وتحقيق مبتغاه للوصول إلى القيادة وإزاحة كل من يهدده في هذا المنصب.

وأمام تصلب هيئة الأركان في مواقفها ومعارضتها الشديدة لحكومة بن خدة، التي بدت ضعيفة أمامها. سارعت هذه الأخيرة لرد الاعتبار وإظهار سلطتها الكاملة تجاه هيئة الأركان، حيث عقدت اجتماعاً مطولاً بداية من 6 جانفي 1962، في المحمدية بالمغرب، للنظر في نشاطات المنظمة السرية (OAS)، ومعالجة مشكل قيادة الأركان، والنظر في ملف المفاوضات المتوقفة، وأثناء الاجتماع انقسم المشاركون إلى صنفين؛ كريم بلقاسم ومحمدي السعيد من جهة، وبوصوف وبن طوبال والمركزيين بن خدة ودحلب ويزيد من جهة ثانية⁴، حيث أراد كريم بلقاسم أن يتخذ

¹ - علي كافي: المصدر السابق، ص 353.

* - من مواليد 2 مارس 1937، انضم إلى جبهة التحرير الوطني سنة 1956 في مراكش، أمين سر الولاية الخامسة، = ورائد عام 1962، تولى وزارة الشباب والرياضة والسياحة من 1962 إلى 1963، ثم عضو اللجنة المركزية والمكتب السياسي لجبهة التحرير من 1964 إلى 1965، وعضو في مجلس الثورة من 1965 إلى 1979، تولى رئاسة الدولة الجزائرية بتاريخ 15 أفريل 1999 إلى يومنا هذا. أنظر : .

Mohammed Harbi : Le FLN Mirage et Réalité, OP. CIT, P 416

² - Ibid : P290 .

³ - Ibid : P 290 .

⁴ - صالح بلحاج: جذور السلطة في الجزائر...، المرجع السابق، ص ص 103-104.

عقوبات في حق هيئة الأركان كعزل البعض منهم، فهو يدرك جيدا مدى الصراع الدفين الذي يخفيه له بومدين وأعضاء هيئته، إلا أن بوصوف رفض ذلك رغم الحجج التي قدمها كريم وفي مقدمتها اقتراب المفاوضات، وهو ما يجب على الحكومة امتلاك سلطتها وهيبتها بإخماد ضجيج هيئة الأركان، وقررت أن تعمل هيئة الأركان تحت السلطة المباشرة للحكومة، كان هذا القرار في اجتماع 16 و 17 جانفي 1962¹.

الواضح أن بن خدة قرأ الأمور جيدا أمام الظروف المحيطة به، فحكومته مقبلة على المفاوضات، وعليه أن لا يزيد من التعقيدات لتقادي تعميق الأزمة، والدفع بالمفاوضات إلى الأمام²، ونلتمس من كلامه صدق نواياه، وتصرفه هذا يوحي بالحفاظ على وحدة الصف وبالتصرف المسؤول، في الوقت الذي اتصلت فيه قيادة الأركان بالوحدات المرابطة على الحدود التونسية، حيث طلب الرائد علي منجلي من الجنود عدم الاعتماد على الداخل، أي جيش التحرير الوطني، وقال لهم: «... أنتم رجال المستقبل»³.

وحيال محضر الاجتماع صوت كل من بن خدة وبن طوبال وبوصوف ويزيد ودحلب لصالح القرار، بينما صوت كريم بلقاسم ومحمدي السعيد ضده، وقرر الجميع في الأخير مواصلة المفاوضات واستشارة المعتقلين السياسيين في قصر أولنوي⁴، واتصل بن خدة بهيئة الأركان في غار دماو بتونس للتفاوض معها في كيفية تسوية الخلافات القائمة بين الطرفين، غير أنه أعطى انطبعا لهيئة الأركان بأن الحكومة الجديدة قد ورثت هذا الخلاف عن الحكومة السابقة، ولا يستطيع فصل أي شيء، فتم تأجيل أمر الخلاف من أجل استئناف المفاوضات التي توقفت بلوقران شهر جويلية 1961⁵، واتفق السجناء الخمسة مع الوفد الزائر من الحكومة المؤقتة (كريم،

¹ - Ammar Hamdani: op.cit: P 331.

² - يرجع بن خدة سياسته هذه إزاء هيئة الأركان بقوله: "... لا بد من استئناف المفاوضات...، فالتمزق من شأنه ليس زرع الإحباط في صفوف الشعب، وإنما يشجع ديغول على مزيد من التصلب في مواقفه وعلى استغلال انقساماتنا... أن سياستنا المماثلة التي انتهجتها أنا وأغلبية الحكومة في ما يخص النزاع مع بومدين لم يكن بوسعنا أن ننجح في التغلب على المشكلتين، أي المفاوضات وعصيان بومدين بالتصدي لهما في وقت واحد..."، **أنظر** :

Benyoucef Ben khedda : Les Accords D'evian , op.cit, P 26

³ - يذكر علي كافي أنه على إثر ذلك كونت الحكومة لجنة تضم كلا من بوصوف وبن طوبال ومهري وعلي كافي كشاهد وتوجهوا إلى غار الدماء، وتم استدعاء بومدين الذي فوجئ بالخبر ولم ينكر منجلي ما قام به. **أنظر** علي كافي: المصدر السابق، ص ص 353-354.

⁴ - صالح بلحاج: جذور السلطة في الجزائر...، المرجع السابق، ص ص 106-107.

⁵ - Benyoucef Ben khedda : Les Accords D'evian, op. cit, P 26.

بن طوبال، الصديق بن يحيى) على أسس المفاوضات، وجددوا الثقة في حكومة بن خدة ، فبات من الضروري توحيد كل الجهود، ما دام الأمر يتعلق بمصير سيادة الشعب الجزائري.

4- اتفاقيات إيفيان ووقف إطلاق النار تعمق الخلاف بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان:

4/1- نظرة عامة عن مفاوضات ممثل الحكومة المؤقتة:

4/1/1- محادثات مولان 25-29 جوان 1960:

انطلقت المحادثات في مدينة مولان الفرنسية يوم 25 جوان 1960، وذلك بعد خطاب ديغول في 14 جوان الذي دعا فيه قادة الثورة إلى إجراء محادثات، ورأت الحكومة المؤقتة أنه من الضروري تنظيم محادثات مباشرة تجمع بين ديغول والرئيس فرحات عباس، والسماح للمتفاوضين بالإقامة في التراب الفرنسي، وإطلاق سراح المعتقلين الخمسة للمشاركة في المفاوضات¹. فقد جمعت بين وفد الحكومة الجزائرية المؤقتة بقيادة محمد الصديق بن يحيى والمحامي أحمد بومنجل ومحمد حقيقي بن عمر من وزارة التسليح والاتصالات العامة، والوفد الفرنسي بقيادة "روجي موريس" والعقيد "ماتون" والجنرال "كاستيناس"، ولم تنجح هذه المحادثات التي دامت إلى غاية 29 جوان من نفس السنة، بسبب اعتبار الطرف الجزائري أحد المتمردين، وأرادت التفاوض على وقف إطلاق النار فقط²، ويذكر بن خدة أنه تم عزل الوفد الجزائري في مقر عمالة مولان وحرمانهم من كل الحريات الفردية والزيارات والاتصالات مع الصحافة³. وبعد فشل ديغول في اقناع قادة جبهة التحرير الوطني على وقف إطلاق النار، دخل في مفاوضات جدية وأعلن عن مشروع الجزائر جزائرية في خطاب بتاريخ 5 سبتمبر 1960، ودعا إلى أن هذا المشروع إما أن يكون مع فرنسا أو ضدها في إشارة إلى الاستفتاء المقرر إجراؤه يوم 8 جانفي 1961⁴، والغرض الخفي من هذا هو إيجاد قوة ثالثة في الجزائر بديلة عن جبهة

¹ - محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، ص 156.

² - سعد دحلب: المصدر السابق، ص ص 117-118.

³ - Benyoucef Ben khedda : Les Accords D'evian , op.cit, P 18.

⁴ - سيد علي أحمد مسعود: تطور الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص 113.

التحرير الوطني تعينها الحكومة الفرنسية تتولى السلطة في الجزائر، هذه المناورة أدت إلى قيام مظاهرات 11 ديسمبر 1960 عندما قام بزيارة إلى الجزائر لتمرير هذا المشروع¹.

4/1/2 - محادثات لوسارن 20 فيفري 1961:

إن الانتفاضة الشعبية غيرت من غطرسة الجنرال ديغول شهر جانفي 1961، وأجبرته على البحث في إيجاد حل يخلصها من الوحل الذي غرقت فيه، باستئناف المحادثات بعد وساطة الوزير السويسري أوليفي لونق (OLIVIER LONG)، فقد التقى وفد (ج.ت.و) الممثل في الطيب بولحروف وأحمد بومنجل، ووفد الحكومة الفرنسية الممثل في جورج بومبيدو (GEORGES POMPIDOU) وبرنو دولوس (BRUNO DE LEUSSE) يوم 20 فيفري 1961 بلوسارن (LUCERNE) على الحدود، السويسرية، ودارت المناقشات حول النقاط الآتية:²

- المؤسسات المؤقتة.
- ضمانات لتقرير المصير.
- جنسية الأقلية الأوروبية
- مفهوم وشكل السلطة التنفيذية المؤقتة (هيئة مكلفة بتسيير شؤون البلاد في المرحلة الانتقالية بين فترة توقف المعارك والاستقلال)
- الضمانات وتمثيل الأقليات.
- وبخصوص مسألة الصحراء رد جورج بومبيدو على ممثلي الحكومة المؤقتة أنه لا نقاش فيها³، واعتبر المرسى الكبير من الأملاك الفرنسية، فكان جوهر المحادثات مبني على وقف إطلاق النار من دون أي شرط بالنسبة للوفد الفرنسي⁴.
- ولم تكن محادثات لوسارن كلها سلبية حسب بن خدة، بل كانت بداية لطرح المشاكل وكان لها الفضل في إبراز النقاط التي كانت محل الخلاف بكل وضوح⁵.

¹ - كانت مظاهرات 11 ديسمبر 1960 التي خلفت حصيلة 112 قتيل ومئات الجرحى من الجزائريين منعرجاً في مسيرة الثورة وحدتاً حاسماً في الكفاح المسلح وفي سير المفاوضات رغم الإرهاب البوليسي والعسكري، وأقنعت ديغول بفشل = حلوله العسكرية، وكانت هذه المظاهرات وراء تعجيل المفاوضات. أنظر كل من سعد دحلب: المصدر السابق، ص

120، و Benyoucef Ben khedda : Les Accords D'evian , op.cit, P 18-19

² - Benyoucef Ben khedda : Les Accords D'evian , op.cit, P19 .

³ - وأضاف أن الصحراء بحر له سواحل تسكنها شعوب ساحلية والجزائر واحدة من تلك الشعوب، وعلى فرنسا أن تستشير الجميع. أنظر المصدر نفسه: ص 20.

⁴ - Benyoucef Ben khedda : Les Accords D'evian , op.cit, P.20

⁵ - Ibid: p 21.

وتواصلت المحادثات الفرنسية الجزائرية مع بداية مارس 1961 في مدينة نوفشانتل البلجيكية، وأقر الوفد الفرنسي في هذه المحادثات بشرعية (ج.ت.و) في تمثيل الشعب الجزائري، ورفض أي مناقشة حول الصحراء من الناحية الجوهريّة مع قبول التطرق إلى نقاط تقنية تتعلق بالإطارات والتقنيين ورؤوس الأموال والاستشارات، وتأجيل قضية الصحراء بعد الفصل في مسألة حق تقرير المصير¹، لينعثر هذا اللقاء هو الآخر، وبتاريخ 22 مارس 1961 انتقل الطيب بولحروف بصفته المبعوث الرسمي لـ(ح.م.ج.ج) إلى سويسرا سرّياً ليلتقي برونو دولوس ممثل البعثة الفرنسية

لصياغة بيان مشترك للوصول إلى مفاوضات رسمية بإيفيان، ومع الاختلاف اتفق كل طرف صياغة بيانه الخاص².

ونتيجة التطور الإيجابي في سير المفاوضات؛ شهد ديغول وحكومته انقلاباً عسكرياً فاشلاً صبيحة يوم 22 أبريل 1961 للإطاحة به من طرف الجنرالات الأربعة³، ويذكر أليستر هورن أن الهدف من الانقلاب هو فصل الجزائر عن فرنسا لمدة ثلاثة أشهر يتولى خلالها القضاء على جيش التحرير الوطني، وعلى فكرة الجزائر المستقلة، للحفاظ على الجزائر الفرنسية، غير أن ديغول أقفل محاولتهم الانقلابية في ثلاثة أيام⁴.

4/1/3- لقاء إيفيان في 20 ماي 1961:

ما حدث على الساحة السياسية الفرنسية ساهم في عودة الاتصالات، حيث استؤنفت المفاوضات في إيفيان يوم 20 ماي 1961⁵، وتحضيراً لهذا اللقاء، وبعد تراجع ديغول في إشراك إشراك

¹ - المركز الوطني للأرشيف: محفوظات (ح.م.ج.ج)، (و.ش.خ): علبة رقم 161، ملف رقم: 08.

* - أراد ديغول تأزيم مسألة الصحراء بإحداثه مناورة لكسب تأييد الدول المجاورة للصحراء، كالمغرب وتونس، حيث طالب محمد الخامس بتتدوف ومنطقتها وبعده الحسن الثاني، كما طالب بورقيبة بعلامة الكيلومتر رقم 233، وهي منطقة نفطية تقع في حارة الهامل غربي غدامس، تقدر مساحتها بحوالي 30 ألف كلم مربع. أنظر: =

Benyoucef Ben khedda : Les Accords D'evian , op.cit, P22

² - سيد علي أحمد مسعود: المرجع السابق، ص 114.

³ - وهم: الجنرال شال (CHALLE) القائد الأعلى للقوات الفرنسية بالجزائر، جوهو (JOUHOUD) جنرال في السلاح الجوي، والجنرال راوول سلان (SALAN) الذي عين مندوباً عاماً للحكومة الفرنسية بالجزائر وهو قائد المنظمة المسلحة السرية (OAS)، والجنرال أندري زيلر (ZELLER) قائد هيئة الأركان للجيش البرية. أنظر:

Benyoucef Ben khedda : Les Accords D'evian , op.cit, P22

⁴ - Alistaire Horne: op. cit, p 464 et Apres

⁵ - Olivier Long: Les Dossier Secret des Accords d'evian- o.p.u.Alger, 1989, P 49.

- مصالي الحاج كطرف في المفاوضات؛ شكلت (ح.م.ج.ج) لجنة ترأسها أحمد فرانسيس مكلفة بالتحضير لملف المفاوضات، وعرضت هذه اللجنة تقريرها يوم 26 أفريل تناول النقاط الآتية:¹
- التأكيد على حق تقرير المصير في المحادثات كشرط مسبق.
- الحديث عن وقف إطلاق النار يكون بعد تناول القضايا الأساسية.
- الفصل النهائي في وحدة وسلامة التراب الجزائري قبل الحصول على أي ضمانات تتعلق بحق تقرير المصير.
- التأكيد على وحدة الشعب الجزائري، الذي لا يقبل بإدماج الأقلية الأوروبية ضمن الأمة الجزائرية.
- كما أكد تقرير اللجنة على اعتماد اللغة العربية لغة رسمية ووحيدة.
- وفيما تعلق بالمرحلة الانتقالية جاء في التقرير ما يلي:²
- تشكيل لجنة تنفيذية .
- الإبقاء على سلطة الحكومة المؤقتة.
- تحديد مهام الفترة الانتقالية والتحضير لاستفتاء حق تقرير المصير.
- حل المجالس المحلية واستبدالها بلجان محلية، ويتم تعيين أعضائها من طرف اللجنة التنفيذية.
- وجاء في التقرير بخصوص استفتاء حق تقرير المصير، حيث أكد على إشراف دولة محايدة، وأن يشمل الاستفتاء كامل التراب الوطني بما فيه الصحراء، وإن تتم عملية فرز الأصوات على المستوى الوطني، مع إعطاء حق التصويت للمعمرين، وتحديد صيغة الاستفتاء في أن تكون الجزائر فرنسية أو مع الاستقلال.
- ولإنجاح هذا المقترح وتحقيق الأهداف المرجوة منه، باشر أعضاء جبهة التحرير الوطني في الحكومة المؤقتة إلى تحركات دبلوماسية على الصعيد الدولي لكسب الدعم اللازم لطروحات الحكومة المؤقتة في المفاوضات التي تعتبر مفصلية.
- انطلقت المفاوضات رسمياً بين الوفد الجزائري والوفد الفرنسي³، على الساعة الحادية عشرة غير أنها لم تصل إلى ما كان يصبوا إليه الوفد الجزائري، فقد توقفت بأمر من ديغول بسبب اختلاف

¹ - المركز الوطني للأرشيف: محفوظات (م.و.ث.ج) أوت 1961، تقرير فرحات عباس عن مفاوضات إيفيان الأولى، علبة رقم: CO25.

² - المصدر نفسه.

³ - تشكل الوفد الجزائري من : " أحمد فرانسيس وزير الشؤون الاقتصادية والمالية، أحمد بومنجل مدير القضايا السياسية بوزارة الإعلام، الطيب بولحروف ممثل جبهة التحرير بروما، محمد الصديق بن يحي مدير ديوان رئاسة الحكومة المؤقتة

الرؤى بين الطرفين، وقد دامت أشغال اللقاء ثلاثة أسابيع من 20 ماي إلى 13 جوان 1961، حيث كان اقتراح الوفد الفرنسي بأن تكون الجزائر ضمن الإتحاد الفرنسي، وإعلان ديغول عن هدنة من طرف واحد مدة شهر كمراوغة منه بخصوص وقف إطلاق النار، واعتبرت قضية الصحراء مقاطعة خاصة ذات قانون وميزانية منذ سنة 1902¹، لذلك انتهجت الحكومة الفرنسية أسلوب المراوغة في طرحها لهذه القضية، باعتبارها قضية منفصلة.

وفيما تعلق بالأقلية الأوروبية، فقد اقترح المفاوض الفرنسي حق المعمرين في الجنسية المزدوجة، ومشاركتهم في مختلف القضايا العامة، ولم يمانع الوفد الجزائري في ذلك، بمنح الجنسية الجزائرية لمن أرادها²، ومن جهة أخرى أكد جوكس على قاعدتي المرسى الكبير ورقان، والإبقاء على قوات من الجيش الفرنسي، وكذا الاحتفاظ بالمطارات العسكرية، وهو ما رفضه كريم بلقاسم³. الملاحظ هو تعثر هذا اللقاء الهام والرسمي، لكن ما ميز المحادثات هو التقارب في وجهات النظر في عديد من المطالب، وأضحت نقاط الاختلاف محددة المعالم، خاصة مسألة الصحراء التي تمسك بها المفاوض الفرنسي، وهو ما جعل الممثل الجزائري ينتهج موقفاً أكثر إصراراً على انتزاع حقوقه. لا سيما ما يمس بالوحدة والسيادة الوطنية، ورغم تعثر هذا اللقاء العلني والجاد؛ فقد تم إبقاء الاتصالات مفتوحة بين الطرفين.

4/1 - محادثات لوغران 20 - 27 جويلية 1961:

استؤنفت المحادثات في قصر لوغران "Lugrin" بداية من 20 جويلية⁴، أين عملت الحكومة الجزائرية في هذه الفترة على كسب الدول التي لها علاقة بالصحراء، وذلك من خلال إرسال بعثات إلى كل من المغرب الأقصى، ليبيا، مالي، غينيا، غانا، واستطاعت نيل اعترافهم بالصحراء الجزائرية⁵، ودامت المحادثات ثلاثة أيام، قدم فيها كل طرف مقترحه، مع تمسك الوفدين

بوزارة الإعلام، الطبيب بولحروف ممثل جبهة التحرير بروما، محمد الصديق بن يحيى مدير ديوان رئاسة الحكومة المؤقتة الرائد قايد أحمد والرائد علي منجلي عن هيئة الأركان، ورضا مالك ناطق رسمي للوفد. أما الوفد الفرنسي فضم كل من وزير مكلف بالقضايا الجزائرية، رولاند كادي مستشار دولة، وجان فكتور سيمون لويس جوكس رئيس البعثة الفرنسية قائد المنطقة العسكرية لتيزي وزو، وبران تريكو مستشار لدى رئاسة الجمهورية، كلود شايان، وفانسان لامبور، ويزنو دولوس، والعقيد دوسيغان، ورولان بيليغار مفتش مالي. أنظر المصدر نفسه، وكذلك:

Benyoucef Ben khedda : Les Accords D'evian , op.cit, P23

¹ - المركز الوطني للأرشيف: محفوظات (م.و.ث.ج)، أوت 1961، تقرير كريم بلقاسم، علبة رقم CO19.

² - Bernard Tricot: Les Sentiers de la Paix, Algérie 1958/1962, ed, plon paris, 1972, P 252.

³ - Sylvie Thénault: op. cit, P141.

⁴ - Mohammed Harbi: Le FLN . Mirage et réalité, op.cit , p280

⁵ - المركز الوطني للأرشيف: محفوظات (م.و.ث.ج)، تقرير فرحات عباس، المصدر السابق.

بالصحراء، وأبدت الحكومة المؤقتة استعدادها فيما تعلق بالضمانات الخاصة بالأقلية الأوروبية، ودراسة الشراكة الاقتصادية مع فرنسا، وأمام تشبث الوفد الفرنسي بالصحراء لم يتم التطرق إلى الفترة الانتقالية بعد رفض كريم بلقاسم الذي اجتمع بجوكس على انفراد يوم 26 من نفس الشهر، وتوقفت المحادثات يوم 28 جويلية 1961¹.

وما يجب الإشارة إليه هو تزامن حادثة بن زرت مع تاريخ انطلاق المحادثات، أين أقدمت القوات الفرنسية على قنبلة مطار القاعدة الجوية البحرية لبنزرت، وذلك بعد محاولة استعادتها من طرف الرئيس التونسي بورقيبة، بعدما أيقن قرب قيام الدولة الجزائرية².

وإن تعطلت المحادثات الجزائرية الفرنسية أكثر من مرة، فإن الذي كان يجمع الطرفين هي الوساطة السويسرية التي أدت دورًا بامتياز في تقريب وجهات النظر، وتذليل الصعوبات التي لقيها الوفد الجزائري في تعثر كل مفاوضة، وقد أكد الوسيط السويسري أوليفي لونغ ليرنو دولوس بأنه يستحيل استمرار المحادثات دون تعديل للموقف الفرنسي حيال مسألة الصحراء³.

كما عقد (م.و.ث.ج) اجتماعا بطرابلس من 9 إلى 27 أوت 1961. أين دعا إلى تكثيف العمليات العسكرية وتجنيد الجماهير، والحرص على احترام مبدأ حق الجزائريين في الاستقلال في إطار الحفاظ على الوحدة الترابية للجزائر، وهذا لتقوية الصف الجزائري الذي راهن على نيل سيادته، وهو ما تجلى في مظاهرات 17 أكتوبر 1961 .

وأمام الضغط السياسي والدبلوماسي للحكومة المؤقتة وضغط الجماهير التي عبرت أكثر من مرة على وقوفها إلى جانب جبهة التحرير الوطني المكافحة في سبيله، ومن جهة تتامي خطر المنظمة السرية العسكرية بعد إخفاق انقلاب الجنرال شال، فبدأت تغتال كل يوم ضحايا أبرياء بصفة عشوائية⁴، كل هذا جعل ديغول يتراجع عن فصل الصحراء في خطابه يوم 5 سبتمبر 1961 في ندوة صحفية اعترف فيها بسيادة الجزائر على الصحراء⁵، وهو ما شجع الحكومة المؤقتة على مواصلة المفاوضات، فقد جرى لقاء بين سعد دحلب ولويس جوكس بتاريخ 9 ديسمبر 1961، وطالب دحلب ضرورة إشراك الزعماء الخمسة في المفاوضات باعتبارهم أعضاء

¹ - Redha Malek: L'Algérie a evian. Histoire des négociations secrètes 1956 – 1962 ed, ANEP, Rouiba, 2010 p 162.

² - أدى قصف المنطقة إلى قتل 1000 مواطن من التونسيين وما يزيد عن 2000 جريحاً و 2000 أسيراً، وعبرت جبهة التحرير الوطني عن تضامنها الكامل مع تونس بوضع قوات جيش التحرير الوطني تحت تصرفها. أنظر:

Benyoucef Ben khedda : Les Accords D'evian , op.cit, P24

³ - Olivier Long : op.cit, P 93.

⁴ - سعد دحلب: المصدر السابق، ص 129.

⁵ - La Depeche Quotidienne D'Algérie : 06/09/1991.

منها، ووافقت فرنسا على الاتصال بهم عن طريق محمد الصديق بن يحيى بفرنسا بمقر أولنوي¹، ونتيجة للاتصالات القائمة بين الحكومة الجزائرية والحكومة الفرنسية فقد استأنفت المفاوضات السرية، وتم اللقاء الأول بمدينة بال السويسرية يومي 28 و 29 أكتوبر 1961، مثل الوفد الجزائري محمد بن يحيى ورضا مالك، أما الجانب الفرنسي فمثله برنو دولوس (Bruno de Leusse)، وكلود شايي (Claude Chayet)، واتسم اللقاء بالتفاهم بين الطرفين، فلم يعد مشكل الصحراء عالقا، وطرح قضية الأقلية الأوروبية، وطالب ديغول بازواجية الجنسية واحترام العقيدة الدينية واللغة، كما اقترحت فرنسا تعاونًا اقتصاديًا وماليًا وثقافيًا وفنيًا مقابل المحافظة على مصالحها في الجزائر وكذا الصحراء².

كما طالبت فرنسا أيضًا بالاحتفاظ بالمرسى الكبير لمدة غير محدودة، وتكوين هيئة تنفيذية مؤقتة بعد وقف إطلاق النار، والاتفاق على إطلاق سراح المعتقلين الخمسة، وأمام هذه الرؤية الفرنسية كان رد الممثل الجزائري خلال لقاء ثان في بال يوم 9 نوفمبر 1961، وتم رفض ازدواجية الجنسية، وتأجير المرسى الكبير لمدة قابلة للتجديد، ولتقريب وجهات النظر أكثر بخصوص هذه المطالب ولتجنب المزاوغات والمماطلات جاءت محادثات لي روس.

4/1/5 - محادثات لي روس (Les Rousses):

جرت هذه المحادثات بين 11 و 19 فيفري 1962، بسرية تامة على الحدود الفرنسية السويسرية، وضم الوفد الجزائري المفاوض كل من كريم بلقاسم، بن طوبال، محمد يزيد، سعد دحلب، أما الوفد الفرنسي تشكل من ثلاثة وزراء وهم: "لويس جوكس، وروبير بورن، وجون دو بروقلي"³.

وتم التطرق في هذه المحادثات السرية والتي دامت أكثر ثمانية أيام إلى عدة مسائل متعلقة بوقف إطلاق النار والضمانات المتعلقة بتطبيق تقرير المصير وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، والتعاون الفرنسي الجزائري، غير أنه بقيت نقطتان أطالت في عمر المحادثات وهما قضية الصحراء والأقلية الفرنسية⁴، ليتوصل الطرفان في الأخير إلى توقيع النصوص الأولية لاتفاقيات إيفيان، وذلك بعد موافقة (م.و.ث.ج)⁵، هذا الأخير اجتمع بطرابلس من 22 إلى 27 فيفري

¹-Ben youcef Ben khedda: Les Accords D'evian, op.cit, pp 31- 33.

²- Jean Morin : De Gaulle et L'Algérie mon témoignage 1960-1962, éd. Albin Michel, Paris, 1999, P 280.

³- Ibid, p 33

⁴- Le Monde , N 5311, mardi 13 février 1962, P 1.

⁵- Redha Malak :OP.CIT, P 222. et L'echo d'Oran, N 35-36, dimanche 18 et lundi 19 février 1962, P 1.

1962 لدراسة نص الاتفاقية¹، ووافق المجلس الوطني والمعتقلين الخمسة بعد تصويتهم بالوكالة على نص الاتفاقيات، باستثناء أعضاء هيئة الأركان العامة التي اتخذت موقفاً سلبياً منها، وهو ما سنتطرق إليه بعد عرض إيفيان الثانية.

4/1/6- إيفيان الثانية وتثبيت نصوص الاتفاق 7-18 مارس 1962:

بناءً على النتائج الإيجابية لاجتماع طرابلس، تم أخذ ميعاد رسمي بسويسرا، حيث بدأت مفاوضات رسمية في إيفيان يوم 7 مارس 1962، وضم الوفد الجزائري كل من كريم بلقاسم على رأس الوفد، وأحمد يزيد، وبن طوبال، وسعد دحلب، ومحمد الصديق بن يحي، وبولحروف، ورضا مالك، والعقيد عمار بن عودة، وترأس لويس جوكس الوفد الفرنسي المشكل من: " روبير بورو، جان دوبرقلي، بيرنار تريكو، الجنرال دوكاماص، رولاند بيكار، دولوس"²، وبكل جدية تم مناقشة المسائل لتطبيقها على أرض الواقع في أقرب الآجال، فكان وقف إطلاق النار، ولجنة وقف إطلاق النار وحركة جيش التحرير الوطني في مختلف النواحي، ومكانة الجيش الفرنسي الذي بقي مؤقتاً في الجزائر، والقوى المكلفة بالحفاظ على الأمن في الفترة الانتقالية، وإطلاق المساجين، وعودة اللاجئين هي نقاط المناقشة التي دامت إلى غاية 18 مارس³.

وفي هذا اليوم 18 مارس 1962 وعلى الساعة السادسة مساءً توصل الرئيسان جوكس وكريم بلقاسم إلى توقيع اتفاقيات إيفيان، وحدد وقف إطلاق النار يوم 19 مارس صباحاً⁴ ووجه رئيس الحكومة المؤقتة بن خدة في تصريح له على أمواج إذاعة تونس بتوقيف الحرب - إطلاق النار - يوم 19 مارس على الساعة الثانية عشرة⁵، وأعطى الجنرال الفرنسي شارل ألارت " **Charles Ailleret** " أمراً لكل القوات المسلحة بالجزائر بتوقيف القتال⁶، وهو ما جاء في جريدة ليبراسين " **Libération** " الفرنسية في عددها الصادر يوم 19 مارس 1962 تحت عنوان:¹

¹ - إبراهيم مياشي: (عيد النصر اليوم الذي جاد به الدهر مرة واحدة)، الرائد، العدد 2، المرئوف الوطني للدراسات والبحث

في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2002، ص ص 8-9.

² - سعد دحلب: المصدر السابق، ص 158.

³ - المصدر نفسه: ص 158.

⁴ - Benjamin Stora et Tramor Quemenrur : Algérie 1954-1962, op cit, p 353.

⁵ - "...نحن باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، المفوضة من المجلس الوطني للثورة الجزائرية. وقف القتال في كافة أنحاء التراب الوطن ابتداءً من 19 مارس 1962 على الساعة الثانية عشرة، أمر باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كافة قوات جيش التحرير المكافحة بوقف العمليات العسكرية الاشتباكات المسلحة على مجموع التراب الوطني"

أنظر بن يوسف بن خدة: شهادات ومواقف، ط 1، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 149. المجاهد، العدد 117، يوم 20 مارس 1962، ص 6، وعن النص الكامل أنظر الملحق رقم: 19

Cessez- Le- Feu ! l'accord entre en vigueur aujourd'hui à midi

4/2- المواقف المختلفة من اتفاق إيفيان ووقف إطلاق النار:

4/2/1- موقف المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA):

بعد الاتفاق على كل النصوص في لقاء ليروس كما أشرنا سابقاً، فتم إحالتها إلى (م.و.ث.ج) للإطلاع عليها ودراسة كل جزئياتها، باعتباره السلطة العليا المخولة بالمصادقة و التوقيع على مثل هذه القرارات.

وعلى إثر ذلك عقد اجتماع بتونس ما بين 22 و 27 فيفري 1962، وبلغ عدد المشاركين فيه 49 عضوا حسب مذكرات لخضر بورقعة، وقد حضر الاجتماع كل من السادة:²

1- من الحكومة المؤقتة: بن يوسف بن خدة، بن طوبال، بوصوف، دحلب، كريم بلقاسم، سعيدي محمد، محمد يزيد.

2- من قيادة الأركان العامة: هوارى بومدين، قايد أحمد، علي منجلي.

3- من الولاية الأولى: مصطفى بن قوبي.

4- من الولاية الخامسة: سي ناصر وسي عثمان.

5- من فيدرالية فرنسا: عمر عدلاني، رابح بوعزيز، محمد بوداود، محمد واعلي هارون، عبد الكريم سويس.

6- من المجلس الوطني: فرحات عباس، مصطفى بن عودة، محمد بن سالم، محمد بن يحي، أحمد بومنجل، سليمان دهيليس، محمد حجابي، محمد خير الدين، عبد الحميد مهري، عمر أوصديق، محمد يازورت، طهالي أحمد، الحاج لخضر، علي كافي، عمر أوعمران، أحمد بومنجل، سليمان دهيليس، محمد حجابي، محمد خير الدين، عبد الحميد مهري³.

وفي اليوم 27 فيفري أعلن مكتب (م.و.ث.ج) عن نهاية المناقشات الخاصة بنصوص اتفاقية إيفيان وافتتاح الجلسة الختامية للدورة للمناقشات العامة قبل الانطلاق في التصويت على الاتفاقية⁴، وقد اقترح عبد الحميد مهري على المشاركين في الدورة أن يصدر المجلس الوطني

⁶ - Benjamin Stora et Tramor Quemenrur : Algérie 1954-1962, op cit, p 354.

¹ -Le Journal Libération:N° 5457, Lundi 19 Mars 1962.

² - لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص ص 124-125.

³ - المصدر نفسه: ص 124.

⁴ - المركز الوطني للأرشيف، (م.و.ث.ج): 22-1962/02/27، جلسة يوم 1962/02/27، تدخل محمد الصديق بن يحي، علبة مصورة رقم C048.

لائحة تكلف الحكومة المؤقتة بتطبيقها، وهذه اللائحة العامة تتشكل من جزئين، الأول يضم التعديلات التي تقدم بها أعضاء المجلس المتعلقة بنصوص الاتفاقية، أما الجزء الثاني فيتضمن تزكية الحكومة المؤقتة لتكملة المفاوضات دون الرجوع إلى المجلس في الفترة التي تكون فيها مجبرة بالالتزام الجدول الزمني للمفاوضات والتوقيع عليها¹.

والملاحظ قبل التصويت على الاتفاقية فقد ساد نقاش المؤتمرين نوعاً من الإنزلاقات بين الأطراف الراضية لنص الاتفاقية والداعية لصالحها، نقاشات ناتجة عن تصفية حسابات واختلافات شخصية، فالفريق الذي يعتزم التصويت لصالح الاتفاقية دعا الحكومة المؤقتة إلى ضرورة تعديل وإثراء بعض النصوص. بما فيها تحقيق إطلاق سراح المساجين، بمن فيهم المعتقلين السياسيين الخمسة، أما الطرف الثاني الذي بدا اعتراضه للاتفاقية فقد أكد على احترام رأي الأغلبية المصوت بنعم لأن في ذلك تحرير المساجين والزعماء السياسيين الخمسة².

وفي هذا السياق طرح رئيس الجلسة الختامية عمر بوداود اقتراحات بعض المؤتمرين باستحداث لجنة يتم انتخابها توكل لها مهمة التحضير لتقديم لائحة ختامية للدورة تُدون فيها كل ملاحظات المؤتمرين المتعلقة بنصوص الاتفاقية³، إلا أن فريق هيئة الأركان العامة رأوا ضرورة إدخال تعديلات على نصوصها، ثم إعادة النظر فيها مع الجانب الفرنسي⁴، ورغم رفض هيئة الأركان فإن الأغلبية كانت مع مقترح تشكيل اللجنة⁵.

وبعدما انطلقت عملية التصويت على نص اللائحة الختامية التي تكلفت بها اللجنة المذكورة آنفاً، وخولت الحكومة المؤقتة إثراء نصوص الاتفاقية في المفاوضات القادمة، كما خولتها أيضاً حق التوقيع على وقف إطلاق النار وفق المادة 12 من القانون الأساسي لـ (ج.ت.و)⁶.

¹ - المركز الوطني للأرشيف، (م.و.ث.ج): 1962/02/27-22، جلسة يوم 1962/02/27، تدخل محمد الصديق بن يحيى، علبة مصورة رقم 11. ملف 06.

² - سيد علي أحمد مسعود: قضايا ومسائل في المجلس الوطني للثورة...، ص 361.

³ - المركز الوطني للأرشيف، (م.و.ث.ج): 1962/02/27-22، جلسة يوم 1962/02/27، تدخل عمر بوداود، علبة مصورة رقم 11. ملف 06.

⁴ - المركز الوطني للأرشيف، (م.و.ث.ج): 1962/02/27-22، جلسة يوم 1962/02/27، تدخل هواري بومدين، الرائدان علي منجلي وسليمان، علبة مصورة رقم C048

⁵ - ضمت اللجنة كل من عبد الحميد مهري، علي كافي، عمر أوصديق، أحمد بومنجل". أنظر المركز الوطني للأرشيف، (م.و.ث.ج): 1962/02/27-22، جلسة يوم 1962/02/27، علبة مصورة رقم 11، ملف 06.

⁶ - عن اللائحة التي استصدرها (م.و.ث.ج) بهدف تفويض الحكومة المؤقتة لوقف إطلاق النار أنظر ذلك بالملحق 19

وبلغت عدد المصوتين تسع وأربعون (49) صوتاً، منها ثلاث وثلاثون (33) صوت حاضرة، والباقي بالوكالات، حيث أوكل الغائبون إلى بعض الحاضرين حقهم في التمثيل¹، وتم التصويت بالأغلبية لصالح اتفاقية إيفيان و وقف إطلاق النار، ونتيجة ذلك صادق المجلس الوطني للثورة برئاسة محمد الصديق بن يحيى على لائحة وقف إطلاق النار بأربع وأربعين صوتاً ضد أربعة أصوات². ويتضح أن المؤتمر قد وضعوا ثقتهم في الحكومة المؤقتة، بعد تصديقهم وتركيتهم بالإجماع على اتفاقية إيفيان، وعلى تفويضها على التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار مع الحكومة الفرنسية، وإن كانت هناك معارضة من فريق هيئة الأركان العامة فإن رفضهم لا يخرج عن شرعية المجلس، وقد قدم هؤلاء تبريراتهم وسنذكرها لاحقاً، ويمكن القول أن الحكومة المؤقتة حققت انتصاراً على هيئة الأركان بتعزيز وكسب ثقة المجلس.

4/2/2- موقف المعتقلين السياسيين الخمسة:

بالرغم من تواجد الزعماء الخمسة المعتقلين في سجن "أولنوي" بفرنسا؛ إلا أنهم كانوا على علم بما يدور في الساحة السياسية بين الحكومة الجزائرية المؤقتة والحكومة الفرنسية من مفاوضات، وحتى بالصراع الدائر بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة، ولكونهم أصحاب الشرعية التاريخية ووزراء في الحكومة؛ فإن هاته الأخيرة لم تهمل ثقلهم وموقعهم السياسي في مجرى المفاوضات، ومن جهة ثانية أرادت أخذ رأي هؤلاء المعتقلين في نصوص اتفاق إيفيان حتى لا تتحمل الحكومة المؤقتة المسؤولية بالكامل، لذا كان لزاماً استشارة هؤلاء في اتخاذ قرار الموافقة من عدمه، حتى وإن كان المجلس الوطني للثورة هو صاحب القرار، وقد تدخل هذه الاستشارة من باب كسب التأييد والخروج بموقف موحد وثابت خدمة للقضية الجزائرية.

وعلى ضوء ما تقرر في اتفاق إيفيان؛ فإن الوزراء الخمسة المعتقلون وجهوا رسالة إلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية بواسطة رئيس الحكومة المؤقتة. أعربوا فيها عن وجوب استمرار المفاوضات وأن تحظى الاتفاقيات بموافقة ومصادقة المجلس الوطني للثورة، وأبدوا موافقتهم في

¹ - خمسة وكالات منحت لبن بخدة بصفته رئيس الحكومة للتصويت عن المعتقلين السياسيين الخمسة، وخمسة وكالات.

أيضاً لبن خدة عن الولاية الثانية، وخمسة وكالات لمحمدي السعيد عن الولاية الثالثة، ووكالة واحدة منحت للخضر بن طوبال عن العقيد الطاهر زبيري . أنظر المركز الوطني للأرشيف، (م.و.ث.ج): 22-27/02/1962، جلسة يوم 27/02/1962، عرض محمد الصديق بن يحيى، علبة مصورة رقم 11، ملف 06، وكذلك لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص 124، وعن هذه الوكالات أنظر الملحق رقم: 06.

² - كانت نتائج التصويت كالتالي:

بلغ عدد المصوتين بنعم لصالح الاتفاقية بتسع وعشرين (29) صوت زائد خمسة (05) أصوات عن المساجين الخمسة =

العبرة التالية: " نحن الموقعون أدناه نعلن موافقتنا ومصادقتنا على هذه الاتفاقيات المبرمة من قبل حكومتنا ¹."

4/2/3- موقف قيادة الأركان العامة (EMG):

لم تعد قيادة الأركان العامة تتقبل أي عمل تُقدم عليه الحكومة المؤقتة، حتى وإن كان ذلك العمل صائباً، وهو ميّز موقفها من مفاوضات إيفيان التي لم تكن يسيرة على الوفد الجزائري المفاوض، فقد رفض ثلاثة أعضاء هيئة الأركان العامة (بومدين، قايد أحمد، علي منجلي، والرائد مختار بوزم المدعو "ناصر") ²، وهم من الولاية الخامسة التصويت على اتفاق إيفيان، ووجه بومدين ونائبه انتقادات لاذعة للوفد المفاوض بخصوص الفترة الانتقالية والتي رأوها منافية لمصلحة الجزائر، واتضحت سخريتهم في عبارة "أن الفرنسيون لعبوا بكم"، واتهموا أعضاء الحكومة الموقعين على تلك القرارات بالسلبيين والمتخاذلين وغير الوطنيين ³.

الجدير بالذكر أنه في اجتماع دورة المجلس الوطني للثورة شهر فيفري 1962 وفي عرض السيد سعد دحلب لمسودة ليروس أمام المؤتمرين فيما تعلق بالجانب الخاص بوقف إطلاق النار، أين اعتبر العقيد بومدين البند الرابع من الاتفاقية المتعلقة بشروط وقف إطلاق النار في تحديد حركة تنقل وحدات جيش التحرير بمثابة ضربة موجعة للثورة وديمومتها، ورأى أن ما عجزت عن تحقيقه القوات الفرنسية قُدم لها في جرة قلم وبتزكية من الحكومة المؤقتة، وهذه الإجراءات تجعل الثورة تخنق نفسها بنفسها، كما أن مصير جيش الحدود أصبح غامضاً بفعل هذه الإجراءات التي تمنعه من الدخول أو التحرك في ظل التحرشات التونسية والمغربية الهادفة إلى تعديل الحدود مع اقتراب وقف إطلاق النار ⁴.

= لبن خدة، و خمسة (05) أصوات عن الولاية الثانية لبن خدة، وخمسة (05) أصوات عن الولاية الثالثة للعقيد محمدي السعيد، وصوت واحد (01) عن قائد الولاية الأولى (الطاهر زبيري) لبن طوبال ، أما المصوتون ب لا فهم أربعة فقط، وهم أعضاء هيئة الأركان كل من: "العقيد هوارى بومدين، علي منجلي، قايد أحمد، الرائد ناصر (مختار بوعيزم) عن الولاية الخامسة، للمزيد أنظر المركز الوطني للأرشيف (م.و.ث.ج): 1962/02/27-22، جلسة يوم 1962/02/27، عرض محمد الصديق بن يحي، علبة مصورة رقم 11، ملف 06.

¹ - بن يوسف بن خدة: شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص 148.

² - المصدر نفسه: ص 144.

³ - لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص 144.

⁴ - المركز الوطني للأرشيف (م.و.ث.ج): 1962/02/27-22، جلسة يوم 1962/02/26، تدخل العقيد هوارى بومدين ، علبة مصورة رقم C047.

كما عبر أيضاً عن غضبه من المادة الثالثة من نص الاتفاقية التي تنص على تجميع وحدات جيش التحرير الوطني، ومن تحويل حق حمل السلاح لقوات الجيش الفرنسي في تحركاتهم ويمنع ذلك على جنود جيش التحرير¹، وسانده في ذلك الرائد ناصر الذي اعتبر إجراءات وقف إطلاق النار تثبيط لعزيمة ومعنويات جنود جيش التحرير لأنها تعمل على إبعاده عن الشعب، ودعا إلى ضرورة دخول وحدات جيش الحدود².

والى جانب العقيد هوارى بومدين والرائد ناصر فإن الرائد سليمان اعتبر إجراءات مسودة ليروس المتعلقة بوقف إطلاق النار فيما يخص قوات جيش التحرير الوطني؛ هو إعلان غير مباشر لاستسلامه، وندد بما جاء في المادة الثالثة من المسودة، ودعا إلى صياغتها في أن تبقى قوات الجيش الجزائري والقوات الفرنسية في مواقعها الأصلية³، وللإشارة هنا أنه تم تعديل هذه النقاط في نص الاتفاقية النهائية.

ويرجع بومدين موقفه الرفض بأنه لا يستطيع أن يعطي ثقته إلا على نص مكتوب وواضح وأن نتائج سبع سنوات من الحرب لا تظهر في النصوص التي قدمت لنا⁴، ويظهر امتناع هيئة الأركان عن التصويت ضمن إستراتيجية السلطة، فهي تعي أن أيام النصر أضحت قريبة، وأن الحكومة المؤقتة لا يمكنها أن تصل بما جاءت به نصوص اتفاقية إيفيان بأمان إلى جزائر الغد، فلا بد من إثارة الجدل والامتناع، خاصة إذا تعلق الأمر بمصالح جزائر المستقلة، وهي مصالح الشعب، وعليه رأت أن تظهر بالعين الساهرة على مصالحه المستقبلية، ويمكن أن نربط رفضها هذا إلى الخلافات السابقة، والمبنية على عودة جيش التحرير الوطني إلى الثكنات، وأن الحكومة المؤقتة تهدف إلى تفكيك جيش التحرير في الخارج⁵، وهو ما تخوفت منه هيئة الأركان مع اقتراب توقيع الاتفاق الرسمي.

كما أن الترقيات التي قامت بها الحكومة المؤقتة أثناء مفاوضات إيفيان أحدثت سخطاً في هيئة الأركان، كترقية النقيب " محمد علاهم " إلى رتبة رائد، وهو ما اعتبرته هيئة الأركان خرقاً في

¹ - المركز الوطني للأرشيف و(م.و.ث.ج): 1962/02/27-22، جلسة يوم 1962/02/26، تدخل العقيد هوارى بومدين ، علة مصورة رقم 11، ملف رقم 05.

² - المركز الوطني للأرشيف و(م.و.ث.ج): 1962/02/27-22، جلسة يوم 1962/02/26، تدخل الرائد ناصر ، علة مصورة رقم C047.

³ - المركز الوطني للأرشيف و(م.و.ث.ج): 1962/02/27-22، جلسة يوم 1962/02/26، تدخل الرائد سليمان ، علة مصورة رقم 11، ملف رقم 05.

⁴ - Redha Malek: op.cit, P 230.

⁵ - Mohammed Harbi: Le FLN . Mirage et réalité, op.cit , p 288.

صلاحياتها، وهي المخولة بترقية إدارتها من جيش التحرير¹، ونتيجة موقف هيئة الأركان من اتفاق إيفيان تم استبعاد أعضائها وتكليف عمار بن عودة نيابة عنهم بطلب من بن طوبال²، قابل ذلك بتأجيل الوضع وإثارة البلبلة، حيث صرح قايد أحمد لإدارات جيش التحرير الوطني بالشرق أن الحكومة المؤقتة قد سقطت في الخيانة بموقفها في إيفيان، وأنه اتفاق مُخَيَّب يُحسب على عاتقها، ومن جهة أخرى شجع إدارات الجيش بعدم تقبل هذا الإذلال³، وهو تصرف مشابه لمنجلي كما أشرنا إليه سابقاً.

ويرى الأستاذ الباحث في تاريخ الثورة الجزائرية سيد علي أحمد مسعود " أن هيئة الأركان رغم تصويتها ضد لائحة اتفاقية إيفيان فإنها لم تظهر بمظهر المنشق عن شرعية المجلس، لأن هذا الأخير صوت بالأغلبية لصالح الاتفاقية"⁴، وقد اتضح ذلك من خلال التبريرات التي قدمتها هيئة الأركان في ختام دورة المجلس حين تذرّع العقيد هواري بومدين بأن لا روح هذه النصوص (اتفاق إيفيان) ولا شكلها يتماشى مع تطلعات الشعب الجزائري، ولا إلى مستوى تضحياته، بل أنها جاءت على حساب مبادئ الثورة، ويرى في تبريره أن ذلك ليس وجهة نظره فحسب بل عن تطلعات الأمة الجزائرية كاملة، وحذر من عواقب هذه الاتفاقية⁵.

وسانده في هذه القراءة مساعديه، من خلال ما جاء في تدخلاتهم، فرغم موقفهم المضاد للاتفاقية، فإن الرائد علي منجلي أعلن عن التزامه بضرورة تطبيق قرارات المجلس الوطني للثورة⁶، للثورة⁶، وإن الموقف السلبي تجاه الاتفاقية لا يعني رفضهم السلام، أو معناه عدم احترام رأي الأغلبية، بل واجب احترام الاتفاقية والتقيّد بقرارات المجلس الوطني للثورة.

الواضح وإن اتفق الجميع على احترام اللائحة الختامية، وهو ما أبداه فريق هيئة الأركان، فإن هذا الأخير؛ وإن لم يطف الصراع فوق طاولة المناقشات أو مغادرته للدورة، فإنه لا يخفي مقتته الشديد للحكومة المؤقتة ووزرائها ومعارضة الاتفاقية، وذلك ما تبين من خلال تحذيرات العقيد هواري بومدين حين توعّد المشاركين في الدورة بأنه سيأتي اليوم الذي يجتمع فيه قادة الثورة مرة

¹ - Ibid: P287.

² - Redha Malek: op.cit, P232.

³ - Mohammed Teguia : L'Algérie en guerre, op.cit, p 401.

⁴ - سيد علي أحمد مسعود: قضايا ومسائل في المجلس الوطني للثورة...، ص 366.

⁵ - المرئوف الوطني للأرشيف و (م.و.ث.ج): 22-1962/02/27، جلسة يوم 27/02/1962، تدخل العقيد هواري بومدين، علة مصورة رقم C048.

⁶ - المرئوف الوطني للأرشيف و (م.و.ث.ج): 22-1962/02/27، جلسة يوم 27/02/1962، تدخل الرائد علي منجلي، علة مصورة رقم 11، ملف رقم 06.

أخرى وساعتها لن يكون هناك مجال لإخفاء الحقيقة، فهيئة الأركان كانت تأمل في المفاوضات تحقيق السيادة الوطنية الكاملة دون تقديم تنازلات من الحكومة المؤقتة،

الفصل السابع

الدورة الأخيرة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية
وانفلاق المؤسسات الانتقالية ماي/جوان 1962

- 1- اجتماع المجلس الوطني للثورة ماي/ جوان 1962 وإشكالية المكتب السياسي
- 2- اجتماع زمورة جوان 1962 وتشكيل لجنة ما بين الولايات.
- 3- عزل هيئة الأركان العامة
- 4- تشكيل التحالفات والصراع على السلطة
- 5- تأسيس المكتب السياسي والزحف نحو العاصمة
- 6- انتصار المكتب السياسي و إنهاء الأزمة السياسي

بعد الأزمات التي عرفتتها الثورة الجزائرية على مستوى القيادة الحكومية وقيادة جيش التحرير منذ ظهور هيئة الأركان العامة وبروز طموح قائدها هواري بومدين في الوصول إلى السلطة، ها هي أزمة أخرى تأتي مع بزوغ فجر الحرية الذي انتظره الجزائريين سنين طوال، ألا وهي أزمة صائفة 1962، لتكون هذه الأخيرة أشد وقعاً من الأزمات السالفة على مستقبل جزائر الغد، قادها أطراف متناحرة على السلطة، وبدلاً من أن تتحد هذه القوى وتضع الخصومات جانباً؛ راحوا يتسابقون إلى العاصمة لمسك أدوات قيادة الدولة الجزائرية المستقلة، وهو ما سأتناوله في هذا الفصل بداية من اجتماع جوان 1962.

1/ اجتماع المجلس الوطني للثورة ماي/ جوان 1962 وإشكالية المكتب السياسي:

لقد استطاع بن بلة استدعاء (م.و.ث.ج)، و وافقه في ذلك حسين آيت أحمد لوضع برنامج للدولة الجزائرية المستقلة وتعيين قيادة جديدة تقوم بالسهر على ذلك، وتقرر أن تنطلق أشغال دورة المجلس في العاصمة الليبية بطرابلس يوم 27 ماي 1962، وتم التحضير لهذه الدورة انطلاقاً من مشروع الحمامات

1/1 - مشروع الحمامات:

لوضع مشروع برنامج جبهة التحرير الوطني، فقد تم تكليف لجنة خاصة بتحريره، ضمت كل من " أحمد بن بلة ومحمد يزيد من الحكومة، ومحمد بن يحيى ومصطفى الأشرف من مكتب المجلس الوطني للثورة، ورضا مالك رئيس جريدة المجاهد، ومحمد حربي مسؤول القيادة المركزية في وزارة الخارجية، وعبد المالك تمام عضو سابق في المجلس الوطني ¹، و جرت أشغال هذه اللجنة في مدينة الحمامات التونسية خلال الأسبوع الأول من شهر ماي، حيث كلف رضا مالك ومصطفى الأشرف بتحديد طبيعة الثورة التحريرية، ومحمد بن يحيى ومحمد حربي بوضع الصورة الكبرى للسياسة الاقتصادية والاجتماعية وملاحم السياسة الخارجية، وتولى عبد المالك تمام عملية بناء الحزب، وللإشارة هنا أن (ج.ت.و) بفرنسا هي الأخرى تقدمت بمشروع برنامج في هذا الصدد ².

وحضرت ولايات الداخل للاجتماع في غياب البعض، كالولاية الثالثة التي اكتفت بإرسال وكالاتها إلى العقيد محمد يازورين، واكتفت الولاية الرابعة بالرائد أحمد بن الشريف ³. وقد أولت الولاية الثانية بقيادة صالح بونيدر اهتماماً بالغاً لهذا اللقاء، خاصة بعد أن تحركت

¹ -Mohammed Harbi: Le FLN. Mirage et réalité, op. cit, p 324.

² - سيد علي أحمد مسعود: قضايا ومسائل في المجلس الوطني...، المرجع السابق، ص ص 407 - 408.

³ - صالح بلحاج: جذور السلطة في الجزائر...، المرجع السابق، ص 134.

تحركت هيئة الأركان نحوها لتعميق الخلافات وإضعاف معارضتها، حيث أرسلت بعض الضباط لتدعيم مكانة هذه الهيئة والتشهير بعيوب الحكومة، وتحفظ علي كافي على ذكر أسماء الضباط الذين أرسلتهم هيئة الأركان لاحتلال الولاية¹، وعليه سارعت الولاية الثانية إلى عقد اجتماع قبل التوجه إلى تونس ثم إلى طرابلس من أجل الذهاب إلى هناك بموقف موحد تجاه الصراع الدائر بين الحكومة وهيئة الأركان، واتخذت قرار وجوب المصادقة على اتفاقيات إيفيان والإبقاء على المؤسسات التي أنشأتها الثورة (المجلس الوطني، والحكومة المؤقتة)، ورفض الاعتراف بسلطة قيادة الأركان، ودعت إلى إدماج فيالق جيش الحدود في ولاياته الأصلية، ويتضح من هذه القرارات أن الولاية الثانية مع الشرعية الثورية، دون الانحياز إلى أحد الأطراف المتنازعة، وهذا الموقف يهدي إلى إنفاذ مكسب ثمين وهو الشرعية، التي هي حتمية لوحدة الصفوف ولمصادقية الثورة ولروح أول نوفمبر حسب علي كافي²، وبذلك تكون الحكومة المؤقتة قد كسبت إلى صفها الولاية الثانية والثالثة، ويمكن القول أن نجاح الحكومة المؤقتة في صراعها مع الخصوم مرهون بدعم الولايات والجماهير الشعبية. لا سيما بعد افتكاكها للسيادة الوطنية والانتصارات الدبلوماسية على الساحة الدولية.

ومن أجل حصد الإجماع على قرارات الولاية الثانية اتصلت هذه الأخيرة بالجارتين الأولى والثالثة، وحضر الزبيري قائد الولاية الأولى وحسن محيوز مندوباً عن محند أولحاج قائد الولاية الثالثة في اجتماع بسطيف، واتفق الثلاثة على القرارات التي اتخذتها الولاية الثانية، وبالنسبة للولاية الرابعة فقد رفض قائدها حسان الخطيب حضور اجتماع طرابلس، واكتفت فقط بإرسال تفويضها إلى العقيد أحمد بن الشريف، وما يمكن تسجيله هو تغير موقف كل من الزبيري وأحمد بن الشريف من القرارات المتفق عليها مع الولاية الثانية فيما بعد، فقد استخدمتا تصويتها في المجلس لصالح جماعة بن بلة³، وهذه مؤشرات لإسقاط الحكومة المؤقتة وتعويضها بقيادة جديدة " المكتب السياسي ".

وبخصوص اجتماع الحمامات السالف الذكر؛ فتم تحرير وثيقة البرنامج التي عُرفت بميثاق طرابلس في مدة عشرة أيام، وتضمنت هذه الوثيقة ثلاث أقسام رئيسية، وهي:⁴

¹ - هؤلاء الضباط هم: " النقيان الشاذلي بن جديد، الهاشمي هجرس، الملازمان محمد عطاييلية ومحمد الصالح بشيشي "، أنظر المرجع نفسه: ص 135.

² - علي كافي: المصدر السابق، ص 357.

³ - المصدر نفسه: ص 359.

⁴ - علي هارون: خيبة الانطلاق. فتنة صيف الجزائر 1962، تر: الصادق عماري وآمال فلاح، دار القصة للنشر، =

- القسم الأول: نظرة عامة على الوضع في الجزائر.
 - القسم الثاني: الثورة الديمقراطية والشعبية.
 - القسم الثالث: حول إنجاز المهام الاقتصادية والاجتماعية للثورة الديمقراطية والشعبية.
- وسيعرض مشروع الحمامات في الدورة الأخيرة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية وسيعرف مناقشات حادة بين أعضائه، وهو ما سأطرق إليه.

1/2- أشغال دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية ماي/جوان 1962:

عقد (م.و.ث.ج) دورة استثنائية بطرابلس ما بين 27 ماي إلى 06 جوان 1962 بالقاعة المخصصة لاجتماعات مجلس شيوخ الملك الليبي إدريس¹، وكانت هذه الدورة الفرصة الأخيرة للوصول إلى تسوية ترضي الطرفين في ظل شرعية المجلس الوطني . الذي هو بمثابة برلمان لـ (ج.ت.و) خلال الحرب، وحضر الاجتماع اثنان وخمسون عضو²، وحسب علي كافي أنه أول اجتماع توفرت فيه شروط الحضور الجماعي لإجراء نقاش جدي وعملي تحضيراً لمستقبل الجزائر المستقلة³.

إنّ فحوى هذا الاجتماع هو المصادقة على أسس برنامج سياسي لبناء الجزائر بعد الاستقلال وانتخاب قيادة جديدة تطبيقاً للمادة 18 من الفصل الرابع من القانون الأساسي لـ (ج.ت.و) والتي تنص على أن "تتكفل (ح.م.ج.ج) بالسلطة التنفيذية للدولة الجزائرية حتى التحرير الكامل للتراب الوطني وإقامة مؤسسات نهائية"⁴، وهذا معناه إما الإبقاء على الحكومة المؤقتة إلى غاية انتخاب مجلس تأسيس، وإما تعيين قيادة جديدة مباشرة بعد الاعتراف الفرنسي بالسيادة الوطنية، وهو ما حصل، ويذكر الباحث رابح لونيبي في هذا الشأن أن أصحاب هذا القرار يملكون القوة العسكرية ولم يكن ذلك بقوة القانون⁵.

جلس أعضاء المجلس على الطاولة المستديرة، وكان المكتب المكلف بإدارة النقاش مكوناً من السادة " علي كافي، محمد بن يحي رئيساً، ومساعدته عمر بوداود"، وتسنى لـ (م.و.ث.ج) دراسة مشروع الحمامات ونصوص أخرى عبارة عن مشاريع، كالبرنامج الذي أعدته فيدرالية (ج.ت.و)

= الجزائر، 2003، ص 21.

¹ - المصدر نفسه: ص 11.

² - عن أسماء الأعضاء الذين حضروا دورة المجلس الوطني للثورة بالكامل أنظر المصدر نفسه، ص 15 - 17.

³ - علي كافي: المصدر السابق، ص 356.

⁴ - رابح لونيبي: الجزائر في دوامة الصراع..، المرجع السابق، ص 57.

⁵ - المرجع نفسه: ص 57 - 58.

بفرنسا، ونص أعدته هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني ونص آخر قدمه الحاج بن علا*، واكتفى (م.و.ث.ج) بدعوة هيئة التحرير إلى أخذ هذه النصوص بعين الاعتبار غداة التحرير النهائي لمشروع الحمامات¹.

1/2/1 - دراسة ومناقشة مشروع الحمامات:

بتاريخ 28 ماي شرع المشاركون في مناقشة مشروع الحمامات وملحقاته على الساعة التاسعة والنصف صباحاً تحت رئاسة محمد بن يحي، وكان الحاج بن علا أول المتدخلين، حيث تطرق إلى الصراع القائم بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة الذي بدأ يتغلغل في ثنايا القاعدة، وندد بركود المؤسسات وبالمحاباة الموجودة، مع تقديم مقترحات، منها مقترح علي منجلي تغيير مكتب (م.و.ث.ج)².

امتدت مناقشة برنامج جبهة التحرير الوطني ثلاثة أيام كاملة من جلسة 29 - 30 ماي و 03 جوان 1962، ولم تصل المناقشات إلى كل القضايا التي تناولتها لجنة صياغة المشروع، فالبعض كان يريد الخوض في الشطر الهام المتعلق بالسلطة والبعض الآخر يرى ترك المناقشات الدقيقة إلى ما بعد الاستقلال، وبالضبط إلى حين عقد جبهة التحرير لمؤتمرها الوطني³.

كما استوقف بعض المؤتمرون في مناقشة برنامج لجنة الحمامات تحالف بن بلة مع هيئة الأركان العامة على مستقبل جبهة التحرير بعد الاستقلال، بحيث أن التعريف الذي حدده البرنامج كان مبهماً، فهو قد اعتبر الجبهة لم تحضر إيديولوجياً لمرحلة ما بعد الاستقلال، بل كانت منهمكة بحرب التحرير، وعليه فإن لجنة تحرير المشروع قدمت صيغتان فيما يتعلق بمستقبل جبهة التحرير، رأي جعل من الجبهة حزباً ريادياً يقتصر فقط على العناصر المؤمنة بمهام الثورة الديمقراطية الشعبية، ورأي ثاني يريد من الجبهة أن تكون منظمة جماهيرية تتألف من الفلاحين والعمال والطلبة والثوريين المثقفين⁴، أما الصيغة الثانية فأكدت على مبدأ الانتخاب في اختيار

* - مناضل في حزب الشعب الجزائري وهو أحد أعضاء المنظمة الخاصة، وقد أُلقي عليه القبض في نوفمبر 1956، وأطلق سراحه في أبريل 1962، وصار من أنصار أحمد بن بلة. أنظر هلايلي حنيفي: (أزمة صيف 1962 بالجزائر من خلال كتابات بعض مسؤولي الثورة الجزائرية)، المجلة التاريخية المغاربية، عدد 128، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، ص 168.

¹ - علي هارون: المصدر السابق، ص 14.

² - أعيد انتخاب المكتب في حينه بـ 38 صوت ضد 29، وكان الإقتراع سرياً. أنظر المصدر السابق، ص 20.

³ - المركز الوطني للأرشيف و (م.و.ث.ج): دورة 27 ماي-05 جوان 1962، جلسة يوم 29 ماي 1962، مداخلة بن خدة، علبة رقم 12، ملف 02.

⁴ - المركز الوطني للأرشيف: دورة 27 ماي - 5 جوان 1962، مشروع برنامج جبهة التحرير الوطني لأجل تحقيق ثورة =

المناضلين على أساس النوعية، ولم يحدد البرنامج دور جيش التحرير وعلاقته بالحزب، وترك الأمر غامضاً فيما يتعلق بإرساء الديمقراطية، ولم يكن هناك أي توافق إيديولوجي داخل الحزب، ويرى الأستاذ محمد العربي الزبيري أن المسؤولين الذين بيدهم سلطة القرار كانوا مشغولين كثيراً بمسألة تشكيل المكتب السياسي، ففريق عمل البرنامج كان يسارياً في أعضائه ولم يكن قادراً على تجاوز خلافاتها المذهبية¹.

وبخصوصية المجتمع الجزائري؛ فقد أكد المشروع على أن النسيج الاجتماعي المكون للحزب يتشكل من الفلاحين والعمال والشباب والثوري المثقف، وعليه لا يمكن الاستناد على هذه الشريحة لتجسيد برنامج الحزب بحكم أنها كانت تتخبط في الأمية والجهل، وتبين في المشروع أن الحزب مطالب بتنفيذ دوره من خلال إنشائه للمنظمات الجماهيرية وهي الكفيلة بتعبئة الشعب الجزائري².

وحسب مداخلة الرائد سليمان أن المؤتمرون تخوفوا من تحويل جبهة التحرير إلى حزب جماهيري جامع لكل فئات المجتمع الجزائري التي توحدت أثناء ثورة التحرير، وإذا زال الحزب فإنه يصعب الحفاظ على هذا الانسجام³، ومن جهة أخرى نسجل في مداخلة بن بلة الذي أعاب على مشروع برنامج جبهة التحرير الوطني حول الغموض الذي خيم في تحديد التركيبة الاجتماعية للحزب، حيث اعتبر بن بلة المشروع أنه لا يعبر عن آمال وطموحات غالبية الفئات من الشعب الجزائري، بل اقتصر على الفئة التي التحقت بجبهة التحرير الوطني أثناء الثورة⁴.

كما كان لاتفاقيات إيفيان نصيب في المناقشة، حيث استوقف خصوم الحكومة المؤقتة بنود الاتفاقية التي يرون فيها تنازلات كبيرة وخطيرة في نفس الوقت على الجزائر المستقلة، والملاحظ في هذا السياق هو هجوم هيئة الأركان على بن خدة والتشهير بأداء حكومته السلبي، معتبراً إياها متواطئة مع المشاريع الاستعمارية الجديدة، من حيث التعاون المتفق عليه في الاتفاقية في المجال الاقتصادي والثقافي⁵.

= ديمقراطية شعبية، علبة مصورة رقم C053.

¹ - محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، ص 190.

² - المركز الوطني للأرشيف: دورة 27 ماي/ 05 جوان 1962، مشروع برنامج جبهة التحرير الوطني لأجل تحقيق ثورة ديمقراطية شعبية، علبة مصورة رقم C053.

³ - المركز الوطني للأرشيف و (م.و.ث.ج): دورة 27 ماي/ 05 جوان 1962، مداخلة الرائد سليمان، علبة مصورة رقم 12، ملف 02.

⁴ - المركز الوطني للأرشيف و (م.و.ث.ج): دورة 27 ماي/ 05 جوان 1962، مداخلة أحمد بن بلة، علبة مصورة رقم 12، ملف 02.

⁵ - سيد علي أحمد مسعود: قضايا ومسائل في المجلس الوطني...، ص 410.

- والى جانب الضمانات التي منحت للمستوطنين والتهديدات التي تشكلها القوات الفرنسية في القواعد، حيث اعتبروا ذلك تكريسًا لسياسة الاحتلال، ناقشوا أيضًا مخلفات الثورة وقدموا جملة من التوصيات أختصر على البعض منها:¹
- رعاية المعطوبين وكذا الأرمال واليتامى.
 - إعادة إدماج اللاجئين والمعتقلين في السجون والمحتشدات.
 - الإسراع في تعمير الريف الجزائري.
 - التحضير للموسم الدراسي والزراعي، لتدرس التلاميذ وتوفير الأمن الغذائي.
 - تطهير الإدارة الجزائرية من أتباع المستعمر، لمنع قيام قوة ثالثة تستنهض المشروع الاستعماري.

وتجدر الإشارة إلى أنه بعد أن احتدمت النقاشات تقرر إنشاء لجنة لإدخال الملاحظات التي وردت في الجلسات العلنية، وتشكلت هذه اللجنة التي اقترحها بومدين من: " بن بلة، بومنجل، علي هارون *، قايد أحمد، ومحمد يزيد، والحاج بن علا، وعبد الحميد مهري **"، وقدمت اللجنة نتائج أشغالها يوم 2 جوان²، وبعد تدخلات من هذا وذاك صادق الجميع على برنامج طرابلس³، وتبني النهج الاشتراكي والحزب الواحد في تسيير الدولة الجزائرية⁴، فدورة المجلس انعقدت في ظروف استثنائية، وبضغط من التحالف المشكل من بن بلة وهيئة الأركان لإسقاط حكومة بن خدة، والتأسيس لقيادة جديدة تتألف من هذا التحالف، فبعد أن صادق الجميع على مشروع برنامج

¹ - المركز الوطني للأرشيف و (م.و.ث.ج): دورة 27 ماي/ 05 جوان 1962، جلسة يوم 29 ماي 1962، مداخلة كل من العقيد هوارى بومدين، أحمد بن بلة، والرائدان منجلي وسليمان، العقيد الطاهر زيري، عبد الحميد مهري، علة مصورة رقم 12، ملف 02.

* - من مواليد سنة 1927 بالعاصمة، كان عضو قيادي في اتحادية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، ثم أصبح عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، ثم شغل منصب وزير ما بين 1991 و 1992، ثم عضو في المجلس الأعلى للدولة 1992-1994، له كتاب بعنوان الولاية السابعة طبع بفرنسا، سنة 1986. هلايلي حنفي: المرجع السابق، ص 196.

** - من مواليد 03 فيفري 1926 بمدينة الخروب بقسنطينة. مناضل في حزب الشعب وهو أحد المثقفين والسياسيين في مرحلة الثورة التحريرية وبعدها، التحق بالثورة مع انطلاقها، وتم تعيينه وزيرًا لشؤون شمال أفريقيا في الحكومة المؤقتة الأولى، ثم وزيرًا للشؤون الاجتماعية في الحكومة المؤقتة الثانية، وتقلد مهري مناصب سامية في الدولة بعد الاستقلال.

أنظر Ben jamin Stora : *Dictionnaire biographique de militants*, P 294

² - علي هارون: المصدر السابق، ص 21.

³ - يذكر سعد دحلب أن ميثاق طرابلس وقع بإجماع مشترك حوله، لكن تحريره تم في عجلة من طرف مجموعة من المناضلين، ولم يناقش كما كان متفقًا، وطغى عليه التسرع والغموض، أنظر سعد دحلب: المصدر السابق، ص 171.

⁴ - بن يوسف بن خدة: *شهادات ومواقف*، ص 198، وكذلك الطاهر الزبيري: المصدر السابق، ص 279.

الجهة¹ انتقلت المناقشات إلى تشكيل المكتب السياسي المرتقب لقيادة الجزائر المستقلة

1/2- دراسة ومناقشة تشكيل المكتب السياسي:

النقطة التي أثارت الجدل والخلاف والتي ترقبها كثير من المشاركين في المؤتمر؛ هي مسألة تعيين الأعضاء المشكلين للمكتب السياسي الذي سيتولى إدارة شؤون الجزائر المستقلة، وفي هذه المسألة برز رأيان مختلفان حول تفسير ما جاء في القانون الأساسي لـ (ج.ت.و) بشأن القيادة، والذي ينص على " أن تتكفل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بالسلطة التنفيذية للدولة الجزائرية حتى التحرير الكامل للتراب الوطني وإقامة مؤسسات نهائية "، فالرأي الأول يرى فكرة الإبقاء على (ح.م.ج.ج) إلى غاية انتخاب مجلس تأسيسي، والرأي الثاني مفاده تعيين قيادة جديدة مباشرة بعد الاعتراف الفرنسي بالسيادة الجزائرية².

والملاحظ أن مشروع برنامج جبهة التحرير الوطني يريد إشراك قادة الداخل في المؤسسات التي يريد استحداثها، وهو ما دفع تحالف بن بلة وهيئة الأركان إلى تحييد قادة الولايات بالداخل³، والتحالف المذكور يرفض توسعة مجالس الولايات، بما أن برنامج جبهة التحرير يرى ضرورة إجراء المكتب السياسي لبعث مشاورات مع قادة الولايات بهدف انتخاب أعضاء المجلس الوطني⁴. وفيما تعلق بتشكيل المكتب السياسي وعدد الأعضاء، فقد اقترح كريم بلقاسم ضرورة القيادة في أن تكون جماعية وأن يكون المكتب المشكل مؤهلا للحكم، وفي هذا الطرح طلب من (م.و.ث.ج) تشكيل لجنة محدودة الأعضاء تقوم بمعاينة جميع أعضاء المجلس الوطني حول القيادة الجديدة، شرط أن تكون مؤقتة إلى غاية عقد مؤتمر عام يجمع كل الأهداف من القمة إلى القاعدة⁵، وكان لكل من " بوصوف وآيت أحمد ودهلين ودحلب " تصورات وآراء أخرى في هذا الشأن. أما محمد بوضياف في مداخلته ألقى على أن يكون المكتب المشكل ذو طابع سياسي

¹ - المركز الوطني للأرشيف و (م.و.ث.ج): دورة 27 ماي/ 05 جوان 1962، جلسة يوم 02 جوان 1962، علبة رقم 13، ملف 02.

² - حكيمة شتواح: المرجع السابق، ص 72.

³ - سيد علي أحمد مسعود: قضايا ومسائل في المجلس الوطني...، ص 413.

⁴ - المركز الوطني للأرشيف و (م.و.ث.ج): دورة 27 ماي- 05 جوان 1962، جلسة يوم 31 ماي 1962، مداخلة منجلي، سليمان، بومدين، محمد يزيد، علبة رقم 12، ملف 04.

⁵ - المركز الوطني للأرشيف و (م.و.ث.ج): دورة 27 ماي- 05 جوان 1962، جلسة يوم 31 ماي 1962، مداخلة كريم بلقاسم، علبة رقم 12، ملف 04.

وعسكري وتحت قيادة رجل عسكري¹، كما دعا حسين آيت أحمد إلى إشراك قادة الولايات في المكتب السياسي، وذلك لتسهيل مهمة المكتب بالداخل الذي سيقوم بمعاينة الوضع في الداخل، ولن يكون ذلك سهلاً إلا بمعية الولايات حسب ما جاء في مداخلة العقيد الطاهر زبيري².
لقد كان لكل مناقش رأياً خاصاً به وفكرة يدافع عنها، وأطرافاً مساعدة تدحض آراء الآخرين، فالقيادة الجديدة التي تشكل المكتب يجب أن يكون تحالف بن بلة وهيئة الأركان طرفاً فيها أو الحكومة المؤقتة إلى جانب القادة الميدانيين للولايات والتنظيمات الجماهيرية، وفي هذا كان هؤلاء على تنافس كبير للفوز بتشكيله المكتب، فقد دعا تحالف بن بلة وهيئة الأركان أن يقتصر المكتب المشكل على عدد محدود من أجل الانسجام، ويرفض في الوقت نفسه توسيع العضوية، لأن ذلك يجعل منه شبيه مماثل للمجلس الوطني للثورة في حالة انضمام ممثلي الولايات والمنظمات الجماهيرية³.

أما عن موقع الباءات الثلاث من تشكيل المكتب فقد رأى بن طوبال ألا يتجاوز عدد أعضاء المكتب ثمانية، مع الإبقاء على الحكومة المؤقتة⁴، وهو ما يتنافى مع طرح هوارى بومدين قائد هيئة الأركان العامة⁵.

أمام هذه المقترحات والاختلاف في الرؤى عين المجلس الوطني للثورة ليلة 3 جوان لجنة سبر الآراء (sondage)* مكلفة بتحديد مهام المكتب السياسي، وبتعيين الأشخاص المشكلين لـ

¹ - المركز الوطني للأرشيف و (م.و.ث.ج): دورة 27 ماي - 05 جوان 1962، جلسة يوم 31 ماي 1962، مداخلة محمد بوضياف، علبة رقم 12، ملف 04.

² - المركز الوطني للأرشيف و (م.و.ث.ج): دورة 27 ماي - 05 جوان 1962، جلسة يوم 31 ماي 1962، مداخلة العقيد الطاهر زبيري، علبة رقم 13، ملف 03.

³ - المركز الوطني للأرشيف و (م.و.ث.ج): دورة 27 ماي - 05 جوان 1962، جلسة يوم 31 ماي 1962، مداخلة قاضي بوبكر عن الولاية الخامسة، علبة رقم 12، ملف 04.

⁴ - المركز الوطني للأرشيف و (م.و.ث.ج): دورة 27 ماي - 05 جوان 1962، جلسة يوم 31 ماي 1962، مداخلة بن طوبال، علبة رقم 12، ملف 04.

⁵ - ركز بومدين على تحديد عضوية المكتب وانتقاء الشخصيات القوية، ودعا إلى تخويله السلطة المطلقة لمواجهة التحديات التي تفرضها مرحلة ما بعد الاستقلال، خاصة ما تعلق باتفاقيات إيفيان، وهو ما لم يستسيغه حسين آيت أحمد. أنظر المركز الوطني للأرشيف و (م.و.ث.ج): دورة 27 ماي - 05 جوان 1962، جلسة يوم 31 ماي 1962، مداخلة حسين آيت أحمد، علبة رقم 12، ملف 04.

* - باقتراح من بن طوبال ضمت اللجنة كل من: " الحاج بن علا، محمد بن يحي، عمر بوداود، وقاضي (بوبكر) " تحت رئاسة محمد بن يحي. أنظر علي هارون: المصدر السابق، ص 25 - 26، وكذلك المركز الوطني للأرشيف و (م.و.ث.ج): دورة 27 ماي - 05 جوان 1962، جلسة يوم 31 ماي 1962، مداخلة محمد بن يحي، علبة رقم 13، =

وقامت اللجنة في الاستشارات لكي تقترح على الجلسة العلنية قائمة من شأنها أن تحظى بقبول ثلثي الناخبين وباقتراع سري طبقاً للقانون الأساسي لـ (ج.ت.و) في المادة 26 والمادة 29¹. وبينما كانت المناقشات متواصلة تفتت الإشاعات وسادت الفوضى حول سوء الفهم الحاصل بين بن بلة وتحالفه من جهة والحكومة المؤقتة من جهة أخرى، حيث اقترح بن بلة وقيادة الأركان تكوين مكتب سياسي من سبعة أعضاء وهم: «آيت أحمد، بيطاط، بوضياف، بن بلة، خيضر، والحاج بن علا، ومحمدي السعيد»، واستبعد الباءات الثلاثة وبن خدة من المكتب السياسي²، واقترح كريم بلقاسم تشكيل المكتب من تسعة أعضاء وهم: «الخمسة المعتقلين والباءات الثلاثة، وسعد دحلب»³، وهذا ما أدى إلى احتدام الصراع بين الطرفين.

وبشير علي كافي أن لإنقاذ الموقف والتوصل إلى صيغة توافقية. عقد اجتماع تشاوري غير رسمي بين مجموعة تتكون من 22 مسؤولاً يمثلون مجموع ولايات الداخل وفيدرالية فرنسا والمغرب وتونس وأعضاء من الحكومة المؤقتة، واتفقوا على تشكيل مكتب سياسي من سبعة أعضاء، وهم المساجين الخمسة والعسكريين الثلاثة، وقد تخلى بوصوف وبن طوبال عن عضويتيهم، وتراجع بن بلة بعد أن أبدى موافقته بسبب وشاية أحد من لجنة 22 وهو رابح بلوصيف حيث قال له: «لا تكن واهياً فقد اتفقوا ضدك»⁴.

ويوم 05 جوان 1962 عقد المجلس الوطني آخر جلسة له، ومن بين النتائج التي توصلت إليها لجنة سبر الآراء هو إجماع المؤتمرين على تحديد أعضاء المكتب السياسي بسبعة أعضاء فقط، وعقد المؤتمر الوطني مع نهاية صائفة 1962⁵، والملاحظ أن لم تحصل أي قائمة على ثلثي أصوات المجلس لانتقاء المكتب السياسي، وعلى إثر فشل اللجنة تم تعيين لجنة ثانية لمواصلة ما عجزت عنه اللجنة الأولى⁶، وهو ما اعترض عليه تحالف بن بلة وهيئة الأركان ما لم يتم معرفة أسباب فشل اللجنة الأولى والكشف عن القائمة التي حصلت التي كادت تحصل

= ملف 03.

¹ - علي هارون: المصدر السابق، ص ص 25 - 26.

² - بن يوسف بن خدة: شهادات ومواقف، ص 198، و مسعود فلوسي: مذكرات الرائد مصطفى مرادة...، ص 201.

³ - بن يوسف بن خدة: شهادات ومواقف، ص 198.

⁴ - علي كافي: المصدر السابق، ص 361 - 362.

⁵ - سيد علي أحمد مسعود: قضايا ومسائل في المجلس الوطني...، ص 416.

⁶ - المركز الوطني للأرشيف و(م.و.ث.ج): دورة 27 ماي - 05 جوان 1962، جاسة يوم 05 جوان 1962، مداخلة محمد بن يحيى، علبه رقم 13، ملف 04.

على ثلثي أعضاء المجلس، واعتقد التحالف أنّ قائمتهم هي من تحصلت على القبول النسبي، ممّا

يستوجب الأخذ بمبدأ الأغلبية¹.

وبينما كانت النقاشات دائرة حول هذه اللجنة حتى تدخل الطاهر الزبيري ليطالب بالاعتراف بحق الانتخاب بالوكالة عن ثلاثة أعضاء من مجلسه الولائي^{*}، وعارضه بن خدة بحجة أن هذه الوكالات الثلاثة لم تقدم إلى الحكومة، وإن وجدت فإن نظام الوكالات يتم الفصل فيها قبل بداية أشغال دورة المجلس، وأكد بن خدة أن الزبيري لا يمتلك إلا صوتًا واحدًا²، وتوترت الأعصاب في مسألة الوكالات وتدخل بن بلة إلى جانب الزبيري لإضفاء لشرعية الوكالات³، الأمر الذي دفع برئيس مكتب المجلس الوطني إلى الاستفسار لدى بن خدة عن قضية الوكالات، الذي نفى كليًا وجود الوكالات لدى حكومته⁴.

وبلغ اللغط أوجه بتدخل بن طوبال ومنجلي، وشرع بن بلة ومناصريه في شتم الحكومة المؤقتة، وأخذت المناقشات نبرة انفعالية وتبادل السب والشتم بين أعضاء المجلس⁵، ولما تدنى النقاش وخرج عن السيطرة. اضطر السيد بن خدة إلى مغادرة طرابلس ليلة 7/6 جوان 1962 إلى مقر الحكومة المؤقتة^{*}، ومرد ذلك حسب البعض؛ أن بن خدة يريد إفشال عملية التصويت وسحب

¹ - المركز الوطني للأرشيف و(م.و.ث.ج): دورة 27 ماي - 05 جوان 1962، جاسة يوم 05 جوان 1962، مداخلة العقيد هوارى بومدين، علبة رقم 13، ملف 04- عزم العقيد الطاهر الزبيري التصويت بثلاثة وكالات بإسم الرائد عمار ملاح والرائد محمد صالح يحيوي والرائد إسماعيل مصطفى محفوظ، حيث جعل نفسه مفوضًا من مجلس الولاية الأولى. أنظر المركز الوطني للأرشيف و(م.و.ث.ج) : دورة 27 ماي - 05 جوان 1962، جلسة يوم 05 جوان 1962، مداخلة العقيد الطاهر زبيري، علبة رقم 13، ملف 04.

² - المركز الوطني للأرشيف و(م.و.ث.ج): دورة 27 ماي - 05 جوان 1962، جلسة يوم 05 جوان 1962، مداخلة بن يوسف بن خدة، علبة رقم 13، ملف 04.

³ - الطاهر الزبيري: المصدر السابق، ص 279.

⁴ - المركز الوطني للأرشيف و(م.و.ث.ج): دورة 27 ماي - 05 جوان 1962، جاسة يوم 05 جوان 1962، مداخلة بن يوسف بن خدة، علبة رقم 13، ملف 04.

⁵ - علي هارون: المصدر السابق، ص 30، و بن يوسف بن خدة: شهادات ومواقف، ص 198، مسعود فلوسي: مذكرات الرائد مصطفى مرادة...، ص 201.

^{*} - فسّر بن خدة مغادرته المؤتمر في رسالة إلى مؤتمر (ج.ت.و) سنة 1964 بالقول أنه فضل مصلحة الدولة الجزائرية على صراعات عقيمة، وأن مؤتمر طرابلس عجز عن تعيين قيادة، وفضل الإبقاء على الحكومة المؤقتة رغم ضعفها، وأن بقاء هذه الحكومة يمكن أن يسد الطريق على المتطرفين الأوروبيين، لأن أي مساس بحكومته هو اعطاء ذريعة للمتطرفين لنقض اتفاقيات إيفيان. ما دام أن الهيئة التي حاورت ديغول ووقعت معه على الاتفاقية قد اندثرت. أنظر رايح لونيبي: الجزائر في دوامة الصراع...، المرجع السابق، ص 61.

الشرعية من المكتب السياسي المنتخب الموالي لبن بلة وبومدين¹، وأن الحكومة المؤقتة تعمل على استمالة قيادة الداخل إلى صفها، بأن الذي حدث في الاجتماع كان بسبب تعنت قيادة الأركان حسب ابن النوي الذي دعا بومدين إلى إرسال ممثليهم إلى الداخل بأن استفحال الخلاف وعدم انتهائه راجع إلى تعنت الحكومة المؤقتة وليس قيادة الأركان²، وغادر آيت أحمد باتجاه سويسرا وبوضياف وكريم بلقاسم إلى الحدود التونسية الجزائرية، وعاد خيضر وبن بلة إلى القاهرة³. وتجدر الإشارة هنا أن بن بلة ورفقائه استغلوا انسحاب الحكومة المؤقتة من أشغال دورة المجلس قبل نهايتها، بحيث صاغوا محضر تقصير وقعه أربعون مؤتمراً ضد بن خدة وحكومته التي انسحبت دون إخطار مكتب المجلس الوطني، وبعدها قاموا بتزكية تشكيلة المكتب السياسي التي لم تحقق شرط ثلثي أصوات الناخبين ساعة انسحاب الحكومة المؤقتة⁴. لم يبق من المؤتمرين سوى 27 عضواً، من بينهم أعضاء المكتب (محمد الصديق بن يحي، عمر داود، علي كافي) ينتظرون استئناف الاجتماع، وبعد مضي الوقت جمع ثلاثي المكتب الوثائق المكتوبة والمسموعة، وحرّروا محضراً أمضاه ثلاثتهم وأودعوا الكل في مكان سري بقاعدة ديدوش مراد بطرابلس⁵، وقام في الأخير محمد الصديق بن يحي بصفته رئيس مكتب الدورة بالإعلان عن رفع الجلسة ونهاية أشغال المؤتمر. بعد أن تلا البيان الختامي للدورة، والذي تضمن تفويض المجلس الوطني للحكومة المؤقتة لمواصلة المفاوضات مع الحكومة الفرنسية⁶. وبالنسبة لنتائج التصويت عن المرشحين للمكتب السياسي وفق محمد حربي؛ فقد تحصل بن بلة على 33 صوت مقابل 31 صوت لصالح كريم بلقاسم⁷، وبذلك لم يحصل المكتب السياسي على أغلبية الثلثين الواجب توفرها كما تنص عليه قوانين الجبهة⁸، وانفض الاجتماع دون المصادقة المصادقة على المكتب السياسي لـ (ج.ت.و) وظل معلقاً⁹ بعد أن وصل إلى مرحلة الانسداد،

¹ - الطاهر الزبيري: المصدر السابق، ص 280.

² - مسعود فلوسي: مذكرات الرائد مصطفى مرادة...، ص 202.

³ - الطاهر الزبيري: المصدر السابق، ص 280

⁴ - سيد علي أحمد مسعود: قضايا ومسائل في المجلس الوطني...، ص 420.

⁵ - علي كافي: المصدر السابق، ص 363.

⁶ - سيد علي أحمد مسعود: قضايا ومسائل في المجلس الوطني...، ص 420.

⁷ - Mohammed Harbi: Le FLN Mirage et réalité, PP 335-336.

⁸ - بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص 198.

⁹ - الطاهر الزبيري: المصدر السابق، ص 279.

ليكون فشل اجتماع دورة جوان 1962 في حل الخلاف الواقع بين الأطراف المتنازعة. وغذى الخلافات أكثر بين أعضاء الحكومة المؤقتة.

و الملاحظ أيضاً أن مكتب المجلس الوطني للثورة كان عاجز كلياً عن سير أشغال الجلسة والتحكم في مجرياتها، والتي تموقع فيها الخصوم، تحالف بن بلة وهيئة الأركان من جهة وفريق الحكومة المؤقتة من جهة ثانية، صراع بلغ أشده بين هؤلاء للظفر بسلطة جزائر الغد. إن انسحاب الحكومة المؤقتة من أشغال دورة المجلس يعتبره البعض هروباً إلى الأمام، وفي الحقيقة هو نتيجة السجال العقيم الذي عرفته جلسات الدورة والكولسة الدائرة في خفايا أروقتها، وهي سابقة خطيرة يسجلها المجلس الوطني للثورة. أين برزت الطموحات الشخصية ومحاولة فرض السلطة بالقوة وهو منطق تعامل به تحالف بن بلة وهيئة الأركان.

كما نسجل تصدع المجلس الوطني للثورة بعد عجزه عن حل المشاكل العالقة ومنها مسألة المكتب السياسي الذي حاول التحالف فرضه بالقوة رغم أنه لم يستوف شرط ثلثي الأعضاء، وإقدامهم على تسجيل محضر تقصير لدليل على محاولة الخروج بمظهر المنتصر وإطفاء الشرعية على هذه التشكيلة بمبدأ الأغلبية، وإن تصدع المجلس الوطني هو إشارة من الأطراف المتصارعة على نقل المعركة بينهم خارج الأطر الشرعية، وسيفرض منطق القوة نفسه؛ أين يُجبر التحالف - بن بلة وهيئة الأركان - على فرض المكتب السياسي يوم 22 جويلية 1962 دون مراعاة ما قد ينجر عن ذلك من اقتتال، وهو ما سنراه لاحقاً.

2/ اجتماع زمورة وتشكيل لجنة ما بين الولايات:

نتيجة الخلاف الحاصل بين الأطراف المتنازعة على دخول العاصمة والاستيلاء على السلطة والظروف الحرجة التي عرفت القيادة على مستوى مؤسسات الثورة في أيامها الأخيرة؛ تحركت ولايات الداخل وعقدت اجتماعاً ضم ممثلي الولاية الثانية والثالثة والرابعة، ومنطقة الجزائر الوسطى واتحادية فرنسا في مدينة زمورة* (برج بوعريرج) بالولاية الثالثة يوم 24/25 جوان 1962¹، ولم تحضر باقي الولايات الأخرى وأعطت موافقتها المسبقة على ما سيصدر من قرارات حسب الطاهر الزبيري²، والواقع أن باقي الولايات (الأولى، الخامسة، السادسة) كانت موالية لهيئة الأركان، وكان هدفهم هو تنسيق العمل بين الولايات و الحد من تدخلات هيئة الأركان في شؤونهم.

* - من أهم مناطق ومعاقل الثورة الجزائرية، تمتاز بموقع حصين، تحيط به غابات كثيفة وجبال عالية. قدمت دعماً لوجيستياً للثورة

¹ - Mohammed Harbi : les Archive de la revolution, op. cit, pp 344-345.

² - لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص 127.

بدأت أشغال هذا الاجتماع يوم 24 جوان. تناول فيه الحاضرون الحالة السياسية التي عرفتھا الجزائر عشية الاستقلال، ولام فيه الحكومة المؤقتة على ضعفھا وافتقارھا لسلطة القرار، واعتبر هيئة الأركان جناحاً عاص ومتمرد، ورأوا أن الصراع سيحدث فراغا سياسيا ويهدد سلامة الوحدة الوطنية، وقرر المجتمعون تشكيل لجنة تنسيق ما بين الولايات لحماية الوحدة الوطنية، وأنيطت لها المهام التالية¹:

- إعداد وضبط قوائم المترشحين للمجلس التأسيسي.
 - تحديد شروط سير المؤتمر الوطني والمشاركة فيه.
 - تنظيم إدماج وحدات جيش الحدود في الولايات.
 - إدخال الأسلحة المخزنة في الخارج.
 - إعلان حالة الطوارئ في أقاليم الولايات المشاركة في الاجتماع.
- وأصدر المجتمعون لائحة خاصة بهيئة الأركان أدانوا فيها تمردهم ونددوا في الاستيلاء على الحكم، ووجهوا ندائين: الأول للحكومة المؤقتة باعتبارھا السلطة الشرعية كي تحافظ على وحدتها إلى حين انتخاب المجلس التأسيسي والعودة إلى الجزائر بعد إعلان الاستقلال لاستلام أدوات السيادة الوطنية، والنداء الثاني إلى قادة الولايات الغائبة عن الاجتماع وتوضيح دور لجنة ما بين الولايات في الحفاظ على وحدة الجبهة والجيش داخل البلاد، كما تضمن دعوة إلى اتحاد قوى الداخل لإنقاذ الثورة².

وعن ردود الفعل تجاه قرارات اجتماع زمورة، فقد وافق آيت أحمد وبوضياف و رابح بيطاط على مناقشتھا، وكان رد بن بلة ومحمد خيضر عنيفا، حيث قدم هذا الأخير استقالته من الحكومة وقال عن الاجتماع: " لقد شكلتم حكومة بالداخل " ، والتحق بالمغرب، وأصيب بن بلة بالصداع وانسحب إلى القاهرة، بعدما شعر بالخطر في تونس، وأقدم الرئيس بن خدة على إقالة هيئة الأركان العامة يوم 30 جوان³، وسأطرق إلى ذلك لاحقا.

و أورد لخضر بورقعة تقريراً في مذكرته عن المجتمعين، كان بمثابة أمر واستفسار جاء فيه: « إننا لا نفهم سبب استقالة خيضر كما لم نفهم المغزى من سفر بن بلة إلى القاهرة، وكل هذا الشقاق الذي أوصلنا إلى ما نحن إليه من خلافات ستؤدي إلى حرب أهلية... لذا نطب من

¹ - Ben youcef Ben khedda: L'Algérie à L'in dépendance, La crise de 1962, PP 101-106, et Mohammed Harbi : les Archive de la revolution, P 343.

² - عن اجتماع زمورة أنظر الملحق رقم: 07 .

³ - Mohammed Harbi : les Archive de la revolution, P 343

الحكومة المؤقتة ألا تسرع في الدخول إلى الجزائر وهي على ما هي عليه من تمزق، وهذا لا يعني منعها من دخول العاصمة، وإنما حماية الوطن من أية أزمة ممكنة تُحوّل الخلاف إلى الجماهير في الداخل، إننا ندعوا جميع المسؤولين في الخارج أن يجتمعوا ويوحدوا صفوفهم وبعد ذلك فابواب الجزائر مفتوحة للجميع»¹.

وفي هذا المسعى ولجمع الفرقاء أوفد المجتمعون " العقيد سي حسان ومحمد أولحاج والدكتور سعيد هرموش أحد ضباط الولاية الرابعة" للاجتماع مع بن بلة وتسليمه نسخة من التقرير الجماعي على أن يتوقف عن التنقل بين القاهرة والمغرب وأن يدخل مع رفاقه موحدين غير مفرقين للجزائر، وضرورة التحاور داخل البلاد بين الشعب وبمشاركته لا خارجها²، واعتبرت المعارضة اجتماع زمرة انحياز إلى الحكومة المؤقتة، وأنه تم بتدبير من بوضياف وكريم بلقاسم، استنادا إلى رسالة الدعم التي وجهها هذين إلى المجتمعين، وأكد علي منجلي أن لقاء زمرة تم بالتواطؤ مع الفرنسيين³.

ووفق لخضر بورقعة أن بن بلة لم يلق بالاً لهذا النداء والتقى محمد خيضر بتلمسان وهناك تم تشكيل جبهة مضادة لطموح الجماهير⁴، ما يعرف بمجموعة تلمسان أو تكتل بن بلة- بومدين.

3/ عزل هيئة الأركان العامة:

انتهى اجتماع المجلس الوطني للثورة في دورته الأخيرة إلى غموض كرس القطيعة بين أغلب الوزراء، وأعطى دفعا قويا للسباق من أجل الظفر بالسلطة غداة الاستقلال بعد أن كشفت الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان عن أوراقهما بوضوح، مؤكداً على ذلك باستمرار هيئة الأركان العامة بقيادة العقيد هواري بومدين في تمرداها على الحكومة، ومن جهة عزم هذه الأخيرة برئاسة بن خدة على وضع حد لهذا التمرد .

لقد طالبت قيادة الأركان الممثلة في " بومدين وقائد أحمد ومنجلي"، بتعديل الحكومة وإنشاء حقبة للدفاع تسند إلى بومدين، إلا أن بن خدة ومن معه رفضوا ذلك معتبرين إياه شكلا صارخا من أشكال الضغط⁵، كما إن اجتماع زمرة كان عاملا مشجعا بالنسبة لرئيس الحكومة المؤقتة، فقد أقدمت هذه الأخيرة على إقالة هيئة الأركان يوم 30 جوان 1962، أي ثلاثة أيام فقط من وصول

¹ - لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص 127.

² - المصدر نفسه: ص 127.

³ - صالح بلحاج: جذور السلطة في الجزائر...، المرجع السابق، ص 167.

⁴ - لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص 128.

⁵ - مصطفى بن عمر: المصدر السابق، ص 265.

قرارات الاجتماع، فأصدرت قرارًا يتضمن:¹

أ- إدانة الأعمال الإجرامية التي يقوم بها الأعضاء الثلاثة لهيئة الأركان العامة السابقة.

ب- تجريد العقيد بومدين والرئيس علي منجلي وقايد أحمد من رتبهم.

ج- توجيه أمرية للجنود والضباط بملازمة وحداتهم، وعدم الامتنال للضباط المعزولين والامتنال لتعليمات الحكومة المؤقتة، أو القيادات التي تحت سلطتها فقط.

وبالرغم من أن القرار صادر من الحكومة فإن الأغلبية الساحقة من الجنود والضباط ظلوا أوفياء لقادتهم الفعليين، محافظين على انضباطهم ضمن وحدات جيش الحدود، ولم تمتثل الولايات بالداخل لأوامرها، وفي هذا يذكر لخضر بورقعة: «..جاءت أوامره متأخرة عن أوانها ومائعة حتى سخر منه هؤلاء واعتبروا قراراته لاغية»، وأن قرار بن خدة بعزلهم كان من وحي قادة الداخل سعيا إلى طردهم من قيادة الجيش، كما أن قراره هذا جاء بعد أن كبر نفوذ هؤلاء داخل الجيش وخارجه. حتى غدا قرار العزل كارثة على بن خدة نفسه حسب بورقعة².

وبدا القائد هوارى بومدين مصمما على انتزاع السلطة التي جعلها نصب عينيه من الحكومة المؤقتة وباءاتها الثلاثة، بعد وثوقه في ضباط جيش الحدود وعدة ولايات إلى جانبه، زيادة على أحمد بن بلة الرجل السياسي صاحب الرصيد التاريخي والشعبي، وقد التقى الطاهر الزبيري هذا الأخير وسأله بعد تعليق الاجتماع، فكان جوابه في هذه العبارة: « أرجعوا إلى أماكنكم واجعلوا السلطة نصب أعينكم »³، وقام بن خدة بتكليف الرائد موسى بن أحمد بقيادة أركان الجيش بالنيابة، وأمر بالقاء القبض على بومدين. هذا الأخير تمكن من الإفلات من قبضة بورقعية الموالي للحكومة الجزائرية، والتجأ بومدين إلى المركز الجديد للولاية الأولى عند الطاهر الزبيري في ثكنة بوحمامة رفقة السعيد عبيد، واستطاع استمالة ضباط جيش الحدود إلى صفه وأمرهم بالتجمع في مدينة طاوره بسوق أهراس، ولم يتمكن الرائد أحمد موسى أن يفعل شيئا في مواجهة التقاف جيش الحدود بقائده بومدين⁴.

كما أرسلت هيئة الأركان ضباط الولاية الثانية الموالين لها إلى قسنطينة للسيطرة على الولاية والإطاحة بالعقيد صالح بوبنيدر أحد أشد المعارضين لها، ومن بين هؤلاء "الرائد أحمد قايد،

¹ - محمد عباس: نصر بلا ثمن...، المرجع السابق، ص 843. أنظر الملحق رقم: 23 - 24.

² - لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص ص 143 - 144.

³ - الطاهر الزبيري: المصدر السابق، ص 280.

⁴ - المصدر نفسه: ص 280.

والهاشمي هجرس والشاذلي بن جديد، ومحمد عطايلية"، غير أنهم أُلقي عليهم القبض من طرف جنود العقيد بونيدر¹، وبتاريخ 2 جويلية أصدرت هيئة الأركان المعزولة تعليمات للضباط والجنود بأن يبقوا محافظين على مناصبهم وأن يتهيئوا لدخول العاصمة².

4/ تشكيل التحالفات والصراع على السلطة:

في الفاتح من شهر جويلية جرى الاستفتاء المقرر في اتفاقيات إيفيان حول استقلال الجزائر، حيث صوت الشعب الجزائري بالإجماع على الاستقلال، وكانت النتيجة الرسمية 99.59% لصالح الاستقلال، وفي اليوم الثالث أعلن عنه رئيس الهيئة التنفيذية عبد الرحمان فارس، ورفع العلم الجزائري لأول مرة بعد 132 سنة³، وجرت احتفالات رسمية بسيدي فرج بهذا النصر يوم 5 جويلية 1962.

وفور الإعلان عن استقلال الجزائر دخل بن خدة أرض الجزائر على رأس حكومة هزيلة نتيجة الصراع الحاد على السلطة مع هيئة الأركان، أعاد إلى الأذهان الصراع السابق بين السياسيين والعسكريين وبين الداخل والخارج⁴، وجد في استقباله محند أولحاج * قائد الولاية الثالثة والرائد عز الدين المشرف على الجزائر الوسطى، وعبد الرحمان فارس رئيس الهيئة التنفيذية، وامتنعت لجنة التنسيق بين الولايات عن استقبالهم تطبيقاً لقرارات اجتماع زمورة الذي ينص على عدم الاعتراف بالحكومة إلا إذا دخلت موحدة⁵، واتضح من تصريح بن خدة عند نزوله مطار العاصمة أنه مصمم على مواجهة التمرد المزدوج في الجيش والحكومة ذاتها، معتمداً على الإرادة الشعبية التي اعتقد أنها تشكل حاجزاً أمام هؤلاء الطامحين والمغامرين للسلطة⁶، وشرعت هيئة الأركان في

¹ - المصدر نفسه: ص 281.

² - علي هارون: المصدر السابق، ص 83.

³ - سعد دحلب: المصدر السابق، ص 174.

⁴ - محمد عباس: نصر بلا ثمن..، المرجع السابق، ص 844.

* - قائد الولاية الثالثة منذ سنة 1956، ثم إلى رتبة عقيد سنة 1960، ثم عضو في مجلس الأمة من 1962 إلى 1965، ثم عضو في المكتب السياسي لجبهة التحرير من 1964 إلى 1965، وعضو في مجلس الثورة من 1965 إلى 1967، توفي في 2 ديسمبر 1972 بمستشفى فال دو غراس بباريس. أنظر

Mohammed Harbi : Le FLN Mirage et Réalité, op.cit, p 414.

⁵ - صالح بلحاج: جذور السلطة في الجزائر..، المرجع السابق، ص 174.

⁶ - محمد عباس: نصر بلا ثمن..، المرجع السابق، ص 844.

في الدخول بداية من 5 جويلية والانتشار بغرب البلاد وشرقها، واستقرت أولى فيالقها بنواحي سوق أهراس تحت قيادة عبد الرزاق بوحارة¹.

وبالنسبة لبن بلة ومحمد خيضر فقد رفضا رفضاً قاطعاً الدخول مع الحكومة المؤقتة ما لهم تجمد قرار عزلها لقيادة الأركان رغم نصيحة جمال عبد الناصر².

وبتاريخ 7 جويلية من نفس السنة اجتمعت الولايات الثانية والثالثة والرابعة وغابت الولايات الأخرى، وأرسلوا تقريراً إلى الحكومة المؤقتة وكذلك لـ "بن بلة"، حيث أكدوا فيه على حيادية اللجنة أمام الصراع الواقع: «... إن اللجنة ما بين الولايات ستأخذ كل مسؤولياتها أمام المؤتمر الوطني للإطارات، لتؤكد بكل وضوح أملها في تشكيل حكومة موحدة»، وأوضحت أيضاً: «أنها (أي اللجنة) لا مع كريم ولا بن بلة ولا بن خدة.. بالنسبة لنا بن بلة سيبقى ويظل نائب لرئيس الحكومة، وثقتنا فيه مثل التي للشعب الجزائري ونفسها لجميع أعضاء الحكومة..»³.

وفي ظل هذه الظروف الممزوجة بفرح الاستقلال من جهة و تصارع القوى على الشرعية من جهة ثانية، أضحى هناك صراع التكتلات، أو بالأحرى صراع بين مجموعة تلمسان بقيادة الثنائي بن بلة وبومدين ومجموعة تيزي وزو بقيادة كريم بلقاسم وبوضياف، ومحاولة بن خدة فرضه منطق الشرعية ولو اقتضى الأمر استعمال القوة، فكان هاجس بن خدة هو هل يستسلم أمام تحالف بن بلة وبومدين؛ الذي يعتمد على جيش الحدود، أم عليه مواجهتهم باسم الحكومة المؤقتة التي يتحمل مسؤولية رئاستها.

في الأول مال إلى خيار التحدي والمواجهة فقد بعث بن خدة برسالة إلى رئيس الحكومة الليبية "محمد عثمان الصيد" يطالبه بالأسلحة المخزنة في ليبيا، غير أن عثمان الصيد اعتذر عن تلبية طلبه بعد تدخل بن بلة وأصدقائه⁴، وخوفه من اندلاع حرب أهلية بين الجزائريين، كما أن بن خدة يمكن وصفه بالإنسان المتعقل مقارنة بخصومه، فقد تراجع عن هذا الأسلوب، خاصة أن الأوضاع أضحت تميل إلى كفة التحالف المعارض الذي يملك كل عوامل السيطرة على مقاليد السلطة، دون مراعاة للعواقب بما فيها إراقة الدماء.

4/1- مجموعة تلمسان:

¹ - صالح بلحاج: جذور السلطة في الجزائر..، المرجع السابق، ص 174.

² - المرجع نفسه: ص 175.

³ - عمار ملاح: المرحلة الإنتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس إلى سبتمبر 1962، دار الهدى للنشر، عين مليلة، 2005، ص 89.

⁴ - محمد عباس: نصر بلا ثمن..، المرجع السابق، ص 844.

بعد الإعلان الرسمي عن نتائج الاستفتاء على استقلال الجزائر، قام أحمد بن بلة بالدعوة إلى اجتماع في مدينة تلمسان بمعية أحمد مدغري، ودخل بن بلة تلمسان عبر الحدود المغربية يوم 11 جويلية 1962، أين أُستقبل في مغنية رفقة محمد خيضر وبومنجل وعثمان قائد الولاية الخامسة، وأحمد فرانسيس، وللاشارة هنا أن الولاية الخامسة كانت تدعم كتلة بن بلة- بومدين، مما عدا المنطقة السابعة بقيادة يحي غريب كانت بجانب الولاية الرابعة في محنتها¹.

وتسيطر مجموعة تلمسان على قوات جيش الحدود والولايات الأولى بقيادة الطاهر الزبيري والخامسة بقيادة عثمان والسادسة بقيادة محمد شعباني، واستقطبت هذه الكتلة المزيد من الأنصار والحلفاء بانضمام فرحات عباس وخيضر وبيطاط ولم يبق لهذه المجموعة سوى السيطرة على الولايات الثانية والثالثة والرابعة²، وأضحت جماعة وجدة هي نفسها جماعة تلمسان، وصارت أشد تمثيلاً سياسياً وعسكرياً في نظر المراقبين الأجانب من جماعة تيزي وزو³، زيادة على هذا التحالف كانت تحظى بدعم من مصر بتزويد السيد بن بلة بالسلاح الثقيل وبالفنيين والتقنيين، ودعمه إعلامياً لتحقيق الانتصار والإضعاف من خصومه، وفي هذا الزخم الهائل تم عقد اجتماع بتلمسان دعا فيها كوادر الحزب وممثلي الولايات لشرح ما حصل في دورة طرابلس والطريقة التي غادرت بها الحكومة المؤقتة وعدم اعترافها باقتراعات المجلس، وتم نشر ميثاق طرابلس المرحلي وتركيب المكتب السياسي⁴.

4/2- مجموعة تيزي وزو:

بعدما أعلن المحامي أحمد بومنجل المتحدث الرسمي باسم مجموعة تلمسان عن التشكيلة الجديدة للمكتب السياسي في ندوة صحفية يوم 22 جويلية 1962، فإن السيد محمد بوضياف رفض ذلك وأعلن عن استقالته من المكتب السياسي وقرر إنشاء لجنة وطنية للدفاع عن الثورة في

¹ - الطاهر الزبيري: المصدر السابق، ص 282.

² - رابح لونيسي: الجزائر في دوامة الصراع، المرجع السابق، ص 62 - 63.

³ - ضمت هذه المجموعة من السياسيين كل من: " أحمد بن بلة نائب رئيس الحكومة المؤقتة، ورابح بيطاط وزير دولة في الحكومة المؤقتة، ومحمد خيضر وزير دولة في الحكومة المؤقتة وعضو الوفد الخارجي، وفرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة السابقة، وأحمد فرنسيس وزير في الحكومة المؤقتة ".

وضمت من العسكريين كل من: " العقيد هواري بومدين قائد هيئة الأركان وقائد جيش الحدود، والرائد أحمد قايد عضو هيئة الأركان، والعقيد الطاهر الزبيري قائد الولاية الأولى، والعقيد سي عثمان قائد الولاية الخامسة، والعقيد محمد شعباني قائد الولاية السادسة، والرائد العربي بن رجم عضو مجلس قيادة الولاية الثانية " . أنظر الطاهر الزبيري: المصدر السابق، ص 283.

⁴ - أحمد بن بلة: المصدر السابق، ص 141.

تيزي وزو، وضمت كل من: " محمد بوضياف، كريم بلقاسم، العقيد محند أولحاج قائد الولاية الثالثة "، أما حسين آيت أحمد بالرغم من أنه معارض لمجموعة تلمسان إلا أنه لم يتحالف مع كتلة تيزي وزو، ويرى أنه أحق بالزعامة من بن بلة وبوضياف¹، أما رئيس الحكومة الموقّنة بن خدة فإنه كان أكثرهم تعقلاً وحكمة، وفضل عدم التورط في حرب أهلية أضحت وشيكة، وقد وقع العقيد صالح بوبنيدر قائد الولاية الثانية أسيراً لدى قوات نائبيه الرائدین العربي بن رجم ورابح بلوصيف، وهو ما جعل مجموعة تيزي وزو أقل تمثيلاً مقارنة بمجموعة تلمسان حسب الطاهر الزبيري².

5- تشكيل المكتب السياسي والزحف نحو العاصمة:

5/1- الإعلان عن تشكيل المكتب السياسي:

ارتأت جبهة تلمسان أن تنتطلق في وجهتها نحو العاصمة بداية من تشكيل المكتب السياسي الذي اقترحه هو، والمعلق في الدورة الأخيرة للمجلس الوطني للثورة، وذلك في إقناع الولايات بالمصادقة عليه، ولأجل هذا عقد اجتماعاً سرياً بالأصنام (الشلف) حضرته كل الولايات المؤيدة لبن بلة يوم 15 جويلية، ووافقت الولاية الثالثة على ذلك شريطة استبدال كريم بلقاسم بمحمدي السعيد، وهو ما رفضه تحالف بن بلة³، كما اقترحت الولاية الرابعة مكتباً سياسياً مؤقتاً يجمع قادة الولايات، مهمته الدعوة إلى عقد مؤتمر للجبهة، وفي هذا الاقتراح طلب العقلاء الثلاثة " الزبيري، عثمان، شعباني" مهلة للتشاور إلى غاية 21 جويلية، ويوم 22 من نفس الشهر تم الإعلان من تلمسان عن تشكيل المكتب السياسي في ندوة صحفية نشطها أحمد بومنجل الناطق باسم المجموعة، وبحضور كل من: " بن بلة، خيضر، بومدين، فرحات عباس، وأحمد فرانسيس، وبن علا، والزبيري وشعباني"⁴، وهو ما أريك العناصر الراضية للمكتب السياسي.

وللتذكير أن كل الفاعلين كانوا متفقين على عقد المجلس الوطني وإجراء انتخابات المجلس التأسيسي يوم 12 أوت 1962، غير أن بن بلة وجماعته تسرعوا في اتخاذ قرار تشكيل المكتب، وكانت ردود الفعل مغايرة، فقد اعتبره بوضياف نوعاً من الإكراه المبني على التفوق العسكري، وأعلنوا بعد أسبوع عن تشكيل لجنة الاتصال والدفاع عن للثورة في تيزي وزو، وأضحت طرفاً ثالثاً في الصراع على الشرعية بعد جماعة تلمسان وجماعة العاصمة⁵، أما بن خدة فقد أبلغ مجموعة

¹ الطاهر الزبيري: المصدر السابق، ص 286.

² المصدر نفسه: ص 286.

³ صالح بلحاج: جذور السلطة في الجزائر...، المرجع السابق، ص 179.

⁴ صالح بلحاج: جذور السلطة في الجزائر...، المرجع السابق، ص 180.

⁵ محمد العيد مطمر: هواري بومدين رجل القيادة الجماعية، دار الرائد للنشر، الجزائر، 2010، ص ص 47 - 48.

تلمسان بأن الحكومة موافقة على المكتب السياسي شريطة استدعاء المجلس الوطني للمصادقة عليه، وقدم سعد دحلب و آيت أحمد استقالتهما من الحكومة ومن المجلس الوطني للثورة¹، وأوضح السيد آيت أحمد أنه مستقيل من جميع الهيئات القيادية، وكلف باقي أعضاء الحكومة محمدي السعيد بتبليغ البقية بموافقتهم على المكتب السياسي؛ شرط الدعوة إلى عقد المجلس الوطني، لكن الملاحظ فيما بعد أن بن بلة رفض انعقاد المجلس الوطني بداعي الظروف الأمنية².

بالنسبة للولايات فإن الولاية الثالثة هي التي عارضت قيام المكتب السياسي، وطالبت باجتماع عاجل للمجلس الوطني، ولم تلتزم الحياد كما طلب منها يوسف الخطيب قائد الولاية الرابعة³، أما موقف هذه الأخيرة كان غامضا وقد تفاوض الصالح بوبنيدر مع بن بلة حول رفع الطوارئ في ولايته مقابل وعد بعقد المجلس، إلا أن الأمور ساءت وهاجمت قوات قيادة الأركان الولاية الثانية، واحتلت قسنطينة ليلة 25/24 جويلية بقيادة الرائد سي العربي (برجم)، وهو معارض للعقيد بوبنيدر ومؤيد لهيئة الأركان العامة، وخلفت الاشتباكات عددا من القتلى والجرحى، وتم اعتقال بن طوبال وبوبنيدر وأغلبية الموظفين المشكوك في ولائهم⁴، ولقيت هذه العملية تنديدا من بلة⁵.

واستطاع المكتب السياسي تحقيق الانتصار في العاصمة، فبعد اتصالات جمعت بين " خيضر وبيطاط وبن خدة"، واتصال بين " كريم وخيضر" يوم 28 جويلية. أدت إلى عقد لقاء يوم 2 أوت بعمالة الجزائر، انتهى بتسوية وقع عليها " كريم وبوضياف ومحمد أولحاج عن الولاية الثالثة وخيضر وبيطاط" باسم مجموعة تلمسان، وتم الاتفاق على⁶:

- ✓ - الاعتراف بالمكتب السياسي.
- ✓ - إجراء انتخاب الجمعية الوطنية التأسيسية مع نهاية شهر أوت.
- ✓ - يستدعى المجلس الوطني للثورة للانعقاد بعد الانتخابات بأسبوع لتقييم الوضع وفحص مشكلة المكتب السياسي.

وفي حديث مع الصحافة أوضح بوضياف أنه أمام خطورة الوضع، فإن من واجبه المشاركة في المكتب السياسي، ورأى من الضروري دعوة (م.و.ث.ج) للاجتماع بعد انتخاب الجمعية، ليعيد

¹ - لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص 98.

² - صالح بلحاج: جذور السلطة في الجزائر...، المرجع السابق، ص 181 - 183.

³ - رايح لوئيسي: الجزائر في دوامة الصراع...، المرجع السابق، ص 65.

⁴ - علي هارون: المصدر السابق، ص 165.

⁵ - Etienne Maillarde : L'Algerie depuis 1962, d'une dictature à L'autre , la Table Ronde, Paris, 1970, P 50.

⁶ - علي هارون: المصدر السابق، ص 178 - 179.

النظر في مسألة هذا المكتب¹.

على إثر الاتفاق المبرم بين الجانبين. استقر المكتب السياسي بالعاصمة يوم 3 أوت بالتشكيلة المعلنة في تلمسان، ما عدا آيت أحمد الذي رفض الالتحاق به، وفي اليوم التالي اجتمع المكتب وقام بتوزيع الوظائف على أعضائه بطريقة بينت أنه لا يريد الاكتفاء بدور القيادة الحزبية الذي أسند إليه في برنامج طرابلس ولا الاقتصار على تحضير الانتخابات واستدعاء المجلس الوطني للانعقاد كما نص عليه اتفاق 2 أوت، وأنه على العكس من يعتبر نفسه هيئة تركز بين أيديها سلطات الحزب والدولة معا².

بمدينة الجزائر استقبل الشعب المكتب السياسي استقبالا المنتصرين، وهو دخول يجسد نهاية الأزمة وإن كانت الولاية الرابعة غائبة عن النقاش، ولم توقع على الاتفاق، إلا أنها ساهمت في تنظيم دخول المكتب إلى مدينة الجزائر، وكانت عازمة على تقديم المساعدة إلى هذه السلطة الجديدة رغم تركيبها الأصلية التي هي محل نزاع، ومن أجل عملها الدائم لصيانة الوحدة فإنها تعترف بوجود المكتب السياسي في حدود صلاحياته التي يحددها اتفاق 02 أوت³.

أمام انتصار المكتب السياسي لبن بلة، لم يعد هناك شيء اسمه الحكومة المؤقتة، فقد توارت هذه الأخيرة عن الساحة السياسية، ولم يعد لوزرائها حديث، وبقي بن خدة معزولا في العاصمة، وكان لهذا الأخير تصريح يوم دخول المكتب السياسي العاصمة، وصفه المراقبون بالوصية السياسية، اعترف في تصريحه بسلطة المكتب، وأعلن نقل سلطات الحكومة إليه على أن تتم الإجراءات أمام المجلس التأسيسي بعد انتخابه⁴.

5/2- الزحف نحو العاصمة:

بعد بناء التحالفات وتشكيل المكتب السياسي دخل سباق السلطة مرحلة نشطة، فعقد بن بلة قائد مجموعة تلمسان في إطار الزحف على العاصمة وتسلم أدوات السيادة من سلطات الاحتلال غداة الاستقلال اجتماعاً حضره كل من: "محمدي السعيد، وأمر أوعمران، وأحمد بومنجل والحاج

¹ - المصدر نفسه: ص 179.

جبهة التحرير الوطني، ومحمدي السعيد بالتربية والصحة، وبن عله بالشؤون العسكرية. أنظر حكيمة شتواح: المرجع السابق، ص 144.

² - صالح بلحاج: جذور السلطة في الجزائر...، المرجع السابق، ص 186-187.

³ - تصريح في الندوة الصحفية للولاية الرابعة يوم 26 أوت 1962، علي هارون: المصدر السابق، ص 179.

⁴ - صالح بلحاج: جذور السلطة في الجزائر...، المرجع السابق، ص 188.

بن علا والحاج لخضر¹، وتم التأكيد في الاجتماع على أنه لم يبق هناك مجال للاتفاق مع جماعة (G.P.R.A)، ولا بد من السير إلى مركز القيادة في العاصمة²، واتفقوا على ما يلي:³

✓ - دخول العاصمة.

✓ - دعوة المناوئين إلى الدخول في النظام.

✓ - عودة المكتب السياسي للعمل في العاصمة بعد معارضة الولاية الرابعة.

✓ - الإبقاء على تشكيلة المكتب السياسي من الزعماء السياسيين الخمسة بالإضافة إلى محمدي السعيد والحاج بن علا.

✓ - تنظيم انتخابات لتشكيل المجلس التأسيسي.

✓ - توحيد القيادة والجيش.

✓ - تنظيم مهرجانات شعبية لتوعية الجماهير بالقرارات التي تم اتخاذها.

وتم تشكيل القوات العسكرية التي ستحاصر العاصمة وتضم: قوات الولاية الثانية بقيادة الصالح العربي والصاغ رابح بلوصيف، وقوات الولاية الأولى بقيادة الطاهر الزبيري، وقوات الولاية الخامسة بقيادة عثمان، وقوات الولاية السادسة بقيادة العقيد شعباني⁴.

وبعد أن حقق تحالف بن بلة انتصاراً في خطاباته وتشكيله المكتب السياسي. كان لزاماً المضي إلى تحقيق النصر الميداني، ولم يكن الطريق إلى العاصمة مفروشاً بالورود، فقد لقي مكتبه

السياسي حين أراد مباشرة مهامه في العاصمة معارضة من الولاية الرابعة التي استحوذت على العاصمة بوضع قواتها منذ 29 جويلية، وعرفت العلاقات بين الطرفين توتراً حاداً حول قضية

تعيين مرشحي المجلس التأسيسي، إذ اعترضت الولاية الرابعة على ترشح مجموعة من

الشخصيات في منطقة الجزائر على غرار الشيخ خير الدين، وعبد الرحمان فارس والمحامي

شنتوف مدير ديوان بن طوبال في وزارة الداخلية،⁵ ودعا حسان الخطيب قائد الولاية الرابعة ضرورة

دعوة المجلس الوطني للثورة للاجتماع، وتحجج خيضر بقوات الولاية الرابعة التي تسيطر على

¹ - الطاهر الزبيري: المصدر السابق، ص 285.

² - مسعود فلوسي: مذكرات الرائد مصطفى بن مرادة...، ص 208.

³ - الطاهر الزبيري: المصدر السابق، ص 285.

⁴ - لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص 130.

⁵ - الطاهر الزبيري: المصدر السابق، ص 287.

العاصمة¹، وفي يوم 19 أوت 1962 نشر المكتب السياسي قائمة الأسماء المرشحة للانتخابات التشريعية التي ستجرى بدون مشاركة الأحزاب أو الأحرار، وهو ما دفع بالولاية الرابعة إلى استعمال العنف للإجتماع على اللجنة الانتخابية المعينة من طرف المكتب السياسي، كما لوحظ استياء هيئة الأركان من بلة على عدم استشارتهم في اختيار المرشحين للانتخابات المجلس التأسيسي².

وابتداءً من 20 أوت تطورت الخلافات إلى حوادث، فقد وقعت مواجهات في أعالي القصبة بين مقاتلي ياسف سعدي ومقاتلي الولاية الرابعة، وأصرت هذه الأخيرة مع الولاية الثالثة بقاء مجلسيهما قائمان إلى غاية تشكيل الدولة الجزائرية بشكل قانوني، وتجددت الأحداث يوم 29 أوت أسفرت عن ضحايا، فخرج الأهالي في الشوارع منادين بوقف الصراع الدموي بين الإخوة تحت شعار " سبع سنين بركات " ³.

وبعد تحدي الولاية الرابعة؛ أعطى بن بلة الضوء الأخضر لقوات هيئة الأركان للتدخل ومواجهتها عسكرياً، بعد فشل الحوار بينهما، وتم عقد اجتماع في سطيف نهاية شهر أوت من نفس السنة، ضم كل من: " العقيد هواري بومدين، والرائد العربي بن رجم مسؤول الولاية الثانية بعدما أطاحوا بالعقيد صالح بوبنيدر، والعقيد عثمان قائد الولاية الخامسة، ومحمد شعباني قائد الولاية السادسة، والرائد أحمد قايد والرائد علي منجلي وشريف بلقاسم والطاهر الزبيري"، وتقرر تحويل اسم جيش التحرير الوطني إلى الجيش الوطني الشعبي، وقال بومدين في هذا الشأن: " هذا يرهب العدو كما يرهب الأصدقاء"، والاتفاق الرسمي للزحف على العاصمة⁴.

بتاريخ 30 أوت 1962 تحركت أربع ولايات مدعمة بجيش الحدود بقوات قاربت الأربعين ألف مقاتل، ولمحاصرة الولاية الرابعة ودخول العاصمة تحركت قوات مجموعة تلمسان على ثلاث محاور، وهي:⁵

- **المحور الأول:** فيالق الولاية الأولى بقيادة الطاهر الزبيري المدعمة بكتائب جيش الحدود من مدينة المسيلة باتجاه العاصمة.

- **المحور الثاني:** أين توجه العقيد شعباني بجيش الولاية السادسة معززاً هو الآخر بقوات جيش

¹ - السبتي بودوح: المصدر السابق، ص 214.

² - الطاهر الزبيري: المصدر السابق، ص 287.

³ - خالد نزار: مذكرات اللواء خالد نزار، تقديم علي هارون، منشورات الشهاب، باتنة، 1999، ص ص 55 - 58.

⁴ - الطاهر الزبيري: المصدر السابق، ص ص 287 - 288.

⁵ - نفسه: ص 288. أنظر الملحق رقم: 26.

الحدود، باتجاه العاصمة عبر مسلك عين وسارة طريق الجلفة.

- **المحور الثالث:** حيث زحف العقيد عثمان من الجهة الغربية بقوات الولاية الخامسة، بصحبة ضباط الولاية كفايد أحمد وعبد العزيز بوتفليقة وشريف بلقاسم الذي قاد فيالق جيش الحدود بالجهة الغربية باتجاه العاصمة عبر طريق الشلف.

وبالنسبة للعقيد هواري بومدين؛ فإنه اتخذ فندقاً في مدينة بوسعادة كمقرًا لقيادة العمليات، كما كان لهؤلاء يد مساعدة في العاصمة، حيث قاد ياسف سعدي عدة عمليات ضد جنود الولاية الرابعة في العاصمة.

5/3- الولاية الرابعة بين التحدي والتعقل:

في البداية يجب التذكير أنه بعد الإعلان عن وقف إطلاق النار أرسلت الحكومة المؤقتة وفدًا من تونس وهم: " الرائد عز الدين، عمر أوصديق، العقيد صادق، بوعلام أوصديق، علي لونيبي، وسي الشريف" وهم ضباط من الناحية الشرقية بأمر من بن خدة، وذلك من أجل إشراف الرائد عز الدين على منطقة الجزائر بعد فصلها عن الولاية الرابعة¹، كما أن قيادة الأركان هي الأخرى أرسلت أحمد قايد مبعوثًا خاصًا للقيادة العامة رغم أنها مقالة للتحضير لدخول عاصمة البلاد واستلام مقاليد السلطة، لكن قيادة الولاية الرابعة رفضت كل المحاولات سواء من الحكومة المؤقتة أو هيئة الأركان والتزمت في البداية الحياد، كونها تجهل الصراع القائم بين الطرفين في الخارج، وتوجه قايد أحمد إلى الولاية الثانية وتم القبض عليه وتحول من مفاوض إلى أسير، وأطلق سراحه صالح بوبنيدر².

عمل لخضر بورقعة على تغليب الحوار مع بن بلة تجنبًا لأي انزلاقات، لكنه يأس بعد أن أغلق بن بلة باب الحوار، وقال بنوع من التحدي: «.. إننا نقول لكم ولآخر مرة أن العاصمة ليست ملكًا لكم ولجماعة تيزي وزو. بل هي عاصمة الجميع، وبما أنكم مانعتم في توحيد صفوفكم وفضلتم الاستيلاء على السلطة بأسلوب القوة، فإننا نعلم الجماهير بكل ما موقع من خلافات وتمزق علانية ونترك لها الخيار في اتخاذ الموقف المناسب»³.

عندما تحركت قوات مجموعة تلمسان بالزحف نحو العاصمة. اعتبرت قيادة الولاية الرابعة ذلك انقلابًا عسكريًا على الحكومة المؤقتة صاحبة الشرعية في سلطة البلاد، وقرروا استعمال السلاح لمنع هذه القوات التي أرادت اغتصاب السلطة بالقوة، ولصد ذلك وزعت قيادة الولاية الرابعة

¹ - لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص ص 121 - 122.

² - المصدر نفسه: ص ص 126 - 127.

³ - المصدر نفسه: ص 129.

جنودها على ثلاث وحدات: وحدة متمركزة في سيدي عيسى يقودها يوسف بن خروف، ووحدة ثانية متمركزة في نواحي الشلف يقودها رمضان عمار، والوحدة الثالثة بقيادة الرائد لخضر بورقعة تمركزت في حدود عين وسارة بالجلفة¹.

وعن حمل الولاية الرابعة للسلاح ومواجهة قوات مجموعة تلمسان الزاحفة على العاصمة كان ذلك أمراً حتمياً للدفاع عن شرعية الثورة ضد قيادة تريد الاستيلاء على السلطة بأي ثمن حسب بورقعة²، والملاحظ أن الولاية الرابعة لم يقف بجانبها عسكرياً سوى الولاية الثالثة التي ساندتها في الاشتباكات الأولى ثم انسحبت بعد ذلك، كما تم مساندة مواقفها من طرف فيدرالية جبهة التحرير في فرنسا، وآيت أحمد الذي تحالف معها بعدما خسر ولاء الولاية الثالثة لصالح كريم بلقاسم³. وقعت عدة مشادات بين القوات القادمة من الشرق بقيادة الطاهر الزبيري والقوات المتمركزة في طريقهم (قوات الولاية الثالثة والرابعة) أين جرت معركة ضارية بين الطرفين استعملت فيها الأسلحة الثقيلة، وسقط فيها الكثير من الجنود، وتمكن الزبيري من الوصول إلى سور الغزلان جنوب ولاية البويرة والزحف نحو العاصمة، أين انسحبت الولاية الثالثة تاركة الولاية الرابعة لوحدها⁴.

وانضم الكثير من العملاء إلى جبهات القتال، والذي بلغ عددهم ما يقارب 180 ألف مقاتل حسب بن خدة⁵، وقدرها بن طوبال بـ 160 ألف مقاتل (خائن) كانوا في السابق في صفوف العدو، والتحق بهم أيضاً القوات المحلية المرابطة بالعاصمة، والتي شكلتها فرنسا بعد 19 مارس 1962 للحفاظ على وقف إطلاق النار (المرحلة الانتقالية)، وقدر عددهم بـ 40 ألف جندي، وكان لولايات الداخل نصيباً من هؤلاء لتقوية نفسها في مواجهة جيش الحدود⁶، فاختلف بذلك المجاهد المخلص بمجاهدي 19 مارس المزيفيين.

وتجنباً لمزيد من سيل الدماء بين أبناء البلد الواحد دعا بن بلة إلى اجتماع بمدينة الشلف للبحث عن الحل السلمي، وقد حضر الاجتماع كل من " العقيد سي عثمان قائد الولاية الخامسة، والعقيد شعباني قائد الولاية السادسة، والعقيد يوسف الخطيب قائد الولاية الرابعة، والعقيد محند أولحاج قائد الولاية الثالثة والعقيد بوبنيدر الذي لم يطح به بعد، وفي هذا اللقاء اقترحت الولاية الرابعة تولي قادة الداخل تنظيم مؤتمر جديد لـ (م.و.ث.ج) واختيار أعضاء المكتب السياسي وأيده في هذا الاقتراح

¹ - الطاهر الزبيري: المصدر السابق، ص 289.

² - لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص 132.

³ - الطاهر الزبيري: ص 289.

⁴ - المصدر نفسه: ص ص 290-291.

⁵ - Benyoucef Ben Khedda: *L'Algérie à L'in dépendance*, op.cit, p 43.

⁶ - عمار ملاح: المصدر السابق، ص 90.

محمّد أولحاج وصالح بوبنيدر، هذا الأخير كان قد دعا إلى عزل بومدين وإقصائه من الحكم، ولم يأخذ باقتراحه بحجة أنه من الشخصيات الوطنية التي قادت الثورة، وانفض الاجتماع دون اتفاق، غير أن الولاية الرابعة تراجعت عن فكرة صد الزاحفين إلى العاصمة¹.

أما العقيدان بومدين وشعباني، فقد تحركت قوات الأول نحو سور الغزلان، وبلغت قوات الثاني قصر البخاري، وكانت فيالق جيش الحدود التي وضعتها قيادة الأركان في المقدمة، واشتبكت قوات العقيد شعباني في قصر البخاري مع قوات الولاية الرابعة في معركة نصبت فيها الكمائن واستعملت فيها كل أنواع الأسلحة، فكانت معركة جحيمية، قتل فيها الأخ أخاه دون الانتباه إلى حجم الجريمة، معركة لم ير فيها إلا الدمار والقتلى حسب بورقعة²، وهو ما دفع بكل من "بن بلة والعقيد حسن الخطيب ومحمد بوسماحة" النزول إلى عين المكان وتوقيف القتال، وانفقوا على أن يظل الوضع السياسي والعسكري على ما هو عليه، وأن يجتمع أعضاء المكتب السياسي لتحضير الانتخابات، على أن يتم تشكيل مجلس وطني وحكومة وطنية تمثل فيها جميع الأطراف بكامل الحقوق³.

إلى جانب هذه المعركة فقد أوقفت الولاية الرابعة في الغرب قوات جيش الحدود في بوقادير بعد أن نسفت جسر واد سلي، وفي جبل دبرا شمال قصر البخاري بين سيدي عيسى وسور الغزلان وقعت مشادات عنيفة يومي 2 و3 سبتمبر بين قوات الزبيري وقيادة الأركان ضد وحدات الولايتان الثالثة والرابعة، سقط فيها النقيب "محمد الطاهر بلعباس" من مقاتلي الولاية الأولى⁴، فكان الرد عنيفاً بمشاركة خالد نزار الذي قال عن المعركة "لم يسبق لي رؤيتها في حرب التحرير"⁵، لتكون نتيجة الاصطدام بين أخوة الكفاح سقوط أكثر من ألف قتيل حسب الروايات المتداولة، وتعالّت الأصوات المنادية لوقف القتال من القيادات المتصارعة على السلطة والمتنافسة على دخول العاصمة. كان ذلك اقتراب نهاية الصراع الدامي بين الجزائريين.

6/ انتصار المكتب السياسي و إنهاء الأزمة السياسية:

بتاريخ 4 سبتمبر 1962 جرى اتفاق بين محمّد أولحاج وبن بلة بطلب من العقيد سي حسان على تسوية للصراع، بإنهاء القتال وخروج الولاية الرابعة من العاصمة، وأن تقدم كل ولاية فيلقاً

¹ - الطاهر زبيري: ص 293.

² - لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص 148.

³ - المصدر نفسه: 149.

⁴ - صالح بلحاج: جذور السلطة في الجزائر..، المرجع السابق، ص 197.

⁵ - خالد نزار: المصدر السابق، ص 58.

لتكوين القوة العسكرية للعاصمة وبهذا الاتفاق استقر المكتب السياسي في فيلا جولي (المقر الحالي لبنك الجزائر المقابل لقصر الشعب) ، وأعلن عبر الإذاعة عن وقف إطلاق النار.

ويوم 5 سبتمبر خرجت قوات الولاية الرابعة من العاصمة كما جاء في الاتفاق، وفي 7 سبتمبر قرر مجلس هذه الولاية على دمج قواتها في الجيش الوطني الشعبي¹، وهذا دليل على اعتراف الولاية الرابعة بالمكتب السياسي، وفي يوم 9 سبتمبر دخل بومدين العاصمة على رأس قوات بلغت أربعة آلاف مقاتل، وفي نفس اليوم أعلن المكتب السياسي أن الانتخابات ستكون يوم 20 من نفس الشهر، وفي هذا قال بن بلة: "إن المكتب السياسي قد انتصر بفضل الشعب"²، وفي 13 من نفس الشهر تم تنصيب المكتب السياسي الذي شكله بن بلة، وأعلن عن القائمة الجديدة لمرشحي المجلس التأسيسي، ضمت 196 مرشحاً* يتوزعون على ستة عشر (16) عمالة وقد أبعد منهم أعضاء من (م.و.ث.ج) و(ح.م.ج.ج) وأسماء بعض المسؤولين كان لهم دورا هاما خلال حرب التحرير³.

فمن بين 196 مترشحاً الذين تضمنتهم قوائم 19 أوت. تم إقصاء أسماء ستة وخمسين (56) قيادياً وإطارات عُرفو بثقلهم الثوري مثل: "بن طوبال، بن خدة، بن يحي، بوبنيدر، دحلب، مصطفى الأشرف، بلعيد عبد السلام، علي كافي، بوصوف، عبد الرزاق شنتوف، رضا مالك، مصطفى، وغيرهم..⁴"، وهم من مرشحي الولايات والعناصر المعارضة للمكتب السياسي، والتي لا تمتلك تأييد قيادة الأركان، والهدف من الإقصاء هو عدم السماح لهم بالوصول إلى المجلس التأسيسي⁵، وانتخب المجلس الوطني التأسيسي يوم 20 سبتمبر من نفس السنة وأسندا إليه بموجب بموجب القانون ثلاثة وظائف تمثلت في تعيين حكومة والتشريع باسم الشعب وإعداد دستور للدولة والتصويت عليه، وبعد المصادقة على لائحة المرشحين افتتحت يوم 25 سبتمبر أول جلسة للمجلس التأسيسي، تم فيها الإعلان عن تأسيس الجمهورية الجزائرية، واستلم المجلس مهامه من

¹ - علي هارون: المصدر السابق، ص 210.

² - عن أي انتصار يتحدث بن بلة، إذا كان انتصار الشعب كما يقول، فهذه مغالطة، فالشعب لم يشارك في هذا الصراع، ويرى من الفتنة التي أوقعها هؤلاء، انتزاع سلطة بالقوة، باقتتال الأخوة لبعضهم البعض، وإن انتصار المكتب السياسي كان بفضل ودعم قيادة الأركان التي هي جزء من لعبة الصراع على السلطة إن لم نقل كلها.

* - من ضمن 196 مرشحاً نجد 72 عسكرياً، أنظر رابح لونيبي: الجزائر في دوامة الصراع...، المرجع السابق، ص 66.

³ - علي هارون: المصدر السابق، ص 211.

⁴ - المصدر نفسه: ص 211.

⁵ - صالح بلحاج: جذور الصراع في الجزائر...، المرجع السابق، ص 199.

الهيئة التنفيذية والحكومة المؤقتة، وبعدها شرع المجلس في مناقشة كيفية تعيين الحكومة ورئيسها، وفي غياب وجود دستور تم اقتراح لائحة بمصادقة النواب، وقد بن بلة ترشيحه، وانتخب يوم 28 سبتمبر رئيساً للجمهورية بـ 128 صوتاً وامتنع عن التصويت 19 عضواً، وصوت واحد بـ لا، وبدأ في تشكيل الحكومة¹.

وعرفت حكومة بن بلة الحقائق الوزارية التالية:

- هواري بومدين وزيراً للدفاع.
 - أحمد مدغري وزيراً للخارجية.
 - عبد العزيز بوتفليقة وزيراً للشباب والرياضة.
 - موسى حسني وزيراً للبريد والبرق والهاتف.
 - محمد صغير نقاش وزيراً للصحة.
- هذه الحقائق كانت من اقتراح هيئة الأركان، أما باقي الوزراء، فتم اختيارهم كل من بن بلة وبيطاط وخيضر²، وبعد تشكيل الحكومة كلف رئيس الجمهورية أحمد بن بلة ببناء حزب جبهة التحرير الوطني.

¹ - حكيمة شتواح: المرجع السابق، ص 147.

² - عن التشكيلة الوزارية لحكومة بن بلة نظر الملحق رقم: 08

خاتمة

بعد دراستي لهذا الموضوع؛ توصلت إلى جملة من النتائج، يمكن حصرها في النقاط الآتية:

- أن الثورة التحريرية قامت تحت لواء جبهة وجيش التحرير الوطني، أي قيادة واحدة متحدة بين السياسيين والعسكريين، كلهم من بناء المنظمة الخاصة، الفرع العسكري لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، غير أنه بعد مؤتمر الصومام أضحت قيادة ثورة جبهة التحرير الوطني مزيجاً من عدة تيارات وطنية، فلم تعد حكراً على مفجريها فقط، وأضحت مؤسساتها تضم قيادات مختلفة بايديولوجيات مختلفة، وهو ما فتح المجال للحساسيات والمناورات للإنفراد بالقرارات والبحث عن الزعامة.

- كان لظهور القائد السياسي " عبان رمضان"، وتولييه القيادة المركزية في الداخل؛ بمثابة المحرك الجديد لعجلة الثورة، باستنهاض الداخل وتحريك قادة الخارج وتحسيسهم بالمهمة الموكلة لهم، فقد عمل عبان على قيادة الثورة بفرض سياسته الأحادية، وهندسته لمؤتمر الصومام من أن يعبد الطريق أمام الثورة بوضع تنظيمات سياسية وعسكرية واجتماعية، وبذلك نقول أن التطور الذي عرفته الثورة كان انطلاقاً من المؤسسات الانتقالية للثورة كلجنة التنسيق والتنفيذ والمجلس الوطني للثورة الجزائرية والحكومة المؤقتة، فبفضل هذه الأجهزة القيادية استطاعت أن تخرج الثورة من التوقع إلى المواجهة في شتى الميادين.

- رغم أن مؤتمر الصومام قاد الثورة نحو النصر، لكنه في نفس الوقت كان نقطة خلاف وبؤرة توتر في العلاقات بين قادة جبهة التحرير الوطني من حيث التمثيل و القرارات، و كان بداية لتأسيس الصراع على الزعامة والصراع على السلطة، بعد أن سطع نجم عبان رمضان، فكل الصراعات التي ظهرت فيما بعد مردها إلى قرارات مؤتمر الصومام، حين أقر أولوية السياسي على العسكري وأولوية الداخل على الخارج.

- يُعد اجتماع أوت 1957 حركة تصحيحية لمواقف عبان الرامية إلى الإنفراد بالزعامة المطلقة والإنفراد بالقرارات، وانتقل بذلك صنع القرار إلى العقءاء الخمسة في (ل.ت.ت)، أما السياسيون انحصر دورهم في تزكية القرارات المتخذة.

- تغير موقع الصراع وأضحى بين عبان وحليفه كريم بلقاسم، ولم يعد لعبان مكان في صناعة القرارات السياسية، ووجد نفسه وحيداً أمام تحالف كريم وبوصوف وبن طوبال ومحمود الشريف و أوعمران، وكان هؤلاء وراء تصفيته، ويُصنف هذا الاغتيال ضمن أكبر جرائم الاغتيال السياسي في الثورة الجزائرية، فكان ذلك سواد لطح جمالية الثورة الجزائرية.

√- رغم إزالة الأولوية التي أقرها عبان " السياسي على العسكري والداخل على الخارج" في اجتماع

المجلس الوطني للثورة بالقاهرة سنة 1957، إلا أنه ثبت العكس بأولوية الخارج على الداخل، بدليل أن الداخل كان منفصلاً عن ما يجري في الخارج وبقي ينتظر ويتربص التفاتة الخارج إليه، وكان بعيداً عن الصراع الحاصل بين وزراء الحكومة المؤقتة.

- إن الصراع الواقع في مؤسسات الثورة، بين الهيئات القيادية. كانت بدايته بين عبان رمضان والوفد الخارجي، أي صراع سياسي سياسي، وباعتقال السجناء الخمسة تحول إلى صراع سياسي عسكري بين الباءات الثلاثة العسكريين وعبان ومن معه من السياسيين كسعد دحلب وبن خدة. ليمتد هذا الصراع على طول خط الثورة واستلام مقاليد حكم سلطة الجزائر المستقلة.

- استطاع الباءات الثلاثة أو العسكريين من فرض سلطتهم وتزايد نفوذهم داخل الهيئات العليا للثورة، غير أن التطورات التي عرفت الثورة في مواجهة العدو أرغمتهم على تولي السياسيين للحكومة المؤقتة (فرحات عباس)، وقد كانت القرارات الحاسمة بين أيدي هؤلاء الباءات، وهو ما لاحظناه في قضية تحكيم العقلاء من قبل الحكومة المؤقتة لحل أزمة 1959 خلال اجتماع العقلاء العشر.

- استتكار هيئة الأركان العامة لنصوص اتفاقيات إيفيان ومحاولة التأثير على حكومة بن خدة والوفد المفاوض، باللعب على ورقة التنازلات التي وافقت عليها الحكومة المؤقتة، وكانت ورقة ضغط من أطراف أخرى كأحمد بن بلة الذي أصبح حليفاً قوياً لبومدين.

- يظهر بالنسبة لي أن الصراع الحقيقي على السلطة طفق على السطح بظهور هيئة الأركان العامة باعتبارها حدث عسكري هام في تاريخ الثورة، بعد الدور الكبير الذي لعبته في توحيد جيش الحدود، ثم دخولها في صراع مع حكومة فرحات عباس، وبلغ التسابق نحو السلطة أوجه عندما تشكلت الحكومة الجديدة برئاسة بن خدة حين أقدم في 27/09/1961 على قطع جميع العلاقات مع قيادة الأركان العامة التي رغم استقلالها لم تفقد سيطرتها الفعلية على جيش التحرير المرابط في الحدود، الأمر الذي جعل مؤسسات الثورة تفقد شخصيتها السياسية والقيادية للثورة، وبدت هيئة الأركان العامة و العقيد هواري بومدين خنجرًا في عنق الحكومة المؤقتة.

- بالرغم من إقرار القيادة الجماعية التي لم تتجسد على أرض الواقع، فإن الثورة كانت تفتقر إلى شخصية قوية متجردة من الزعامة وحب السلطة، شخصية يلتف وراءها الجميع لقيادة الثورة وتحقيق أهدافها، لجنب الجزائريين أزمة 1962، غير أنه كان للثورة رؤوس عدة كما قال بن طوبال.

- إن الصراع الدائر بين هيئة الأركان العامة والحكومة المؤقتة، كان صراع أشخاص، صراع

مصالح، صراع زعامات، صراع على السلطة، صراع أشخاص يبحثون عن تحالفات ظرفية مع خصومهم، فجموعة تلمسان كانت تضم في صفوفها ليبراليين مثل فرحات عباس ومحمد خيضر، واشتراكيين كبن بلة وبومدين، ومجموعة تيزي وزو التي ضمت بوضياف وكريم بلقاسم، وليس صراع أفكار أو تصورات، وهو ما جعل الثورة تتخطى في الأزمات، ونتج عن ذلك إشكالية السلطة"، وهذه الإشكالية لم تعرف الحل، وأزمة صائفة 1962 لدليل على ذلك، وأحدثت القوى المتصارعة

على السلطة فتنة بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى، بانقسامهم إلى كتل متناحرة، أين قتل الجزائري أخاه الجزائري بتغذية من بلة وبومدين الوثائق من نفسه، بعد وقوف جيش الحدود إلى جانبه في الشرق والغرب، وإصرار الولايات الراضية على التحدي أسفر عن أكثر من ألف قتيل. - استطاع بن بلة والمتحالفين معه من تشكيل المكتب السياسي، وتحقيق انتصار على الحكومة المؤقتة وعلى الولايات الراضية، وإقامة مكتبه في العاصمة بمنطق القوة الذي لا يستند إلى شرعية سياسية أو توافق وطني، وكان من المستحسن إسناد تعيين قيادة الاستقلال إلى مؤتمر وطني جامع يعقد بالجزائر المستقلة، وهذا التحالف المنتصر بتاريخ 26 سبتمبر 1962، لم يبق متماسكاً بعد تولي بن بلة قيادة الدولة.

- الشيء الملاحظ هو أنه رغم الصراعات التي وصلت إلى حد التصفية والانقسام والتحالف، فإن أهم مكسب حققته جبهة وجيش التحرير الوطني هو الحفاظ على وحدة الصف، ووحدة الهدف، بمعنى أن الجبهة ظهرت بمظهر الكتلة المتماسكة، خاصة أمام العدو، الذي عرفت كيف تنتصر عليه سياسياً ودبلوماسياً.

الملاحق

الملحق رقم: 01

محضر مؤتمر الصومام 20 أوت 1956.

ARMEE ET FRONT DE LIBERATION NATIONALE ALGERIENNE

PROCES-VERBAL

de la réunion du 20 août 1956, des responsables de l'Oranie, l'Algérois et le Constantinois.

Membres présents :

- Ben M'Hidi, représentant de l'Oranie, président de séance.
- Abbane, représentant le FLN, secrétaire de séance.
- Ouamrane, représentant de l'Algérois.
- Krim, représentant la Kabylie.
- Ben Tobbal, adjoint de Zighoud.
- Zighoud, représentant le Nord-Constantinois.

Membres absents :

- Ben Boulaïd Mustapha, représentant les Aures-Nemenchas
- Si Cherif, représentant le Sud (excusé après avoir adressé son rapport à la réunion).

ORDRE DU JOUR

1. Raisons et objet de la réunion.
2. Compte-rendu :
 - a) Organique : découpage, structure, PC
 - b) Militaire : effectifs, unités, composition, armement.
 - c) Finances : recettes, dépenses, caisse.

عن نص المحضر كاملا أنظر:

Mohammed Harbi : Les Archives de la révolution Algérienne, PP 160 – 170

الملحق رقم: 02

تشكيلة المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA):¹

أ/ الأعضاء الدائمون:

01	بن بولعيد مصطفى*	10	بوضياف محمد
02	زيغود يوسف	11	محمد حسين آيت أحمد
03	كريم بلقاسم	12	خيزر محمد
04	عمر أوعمران	13	أحمد بن بلة
05	العربي بن مهيدي	14	لهين محمد دباغين
06	بيطاط رابح	15	أوعمران عمر
07	عبان رمضان	16	أحمد توفيق المدني
08	بن خدة بن يوسف	17	يزيد أمحمد
09	عيسات إيدر		

ب/ الإضافيون:

01	نائب بن بولعيد	10	سعد دحلب
02	بن طوبال لخضر	11	UGTA
03	محمدي السعيد	12	UGTA
04	دهيليس سليمان	13	صالح الوانشي
05	عبد الحفيظ بوصوف	14	ثعالبي الطيب
06	علي ملاح	15	عبد الحميد مهري
07	بن يحي	16	أحمد فرانسيس
08	محمد لبجاوي	17	إبراهيم مزهودي
09	مالك		

¹ - Mohammed Harbi : les Archive de la revolution, P 543.

* - لا أدري لماذا وجد اسم مصطفى بن بولعيد ضمن الأعضاء الأساسيين في المجلس الوطني للثورة، مع أنه أستشهد شهر مارس 1956، قد يكون عضو شرفي تخليدا لنضاله وثورته.

المحق رقم: 3

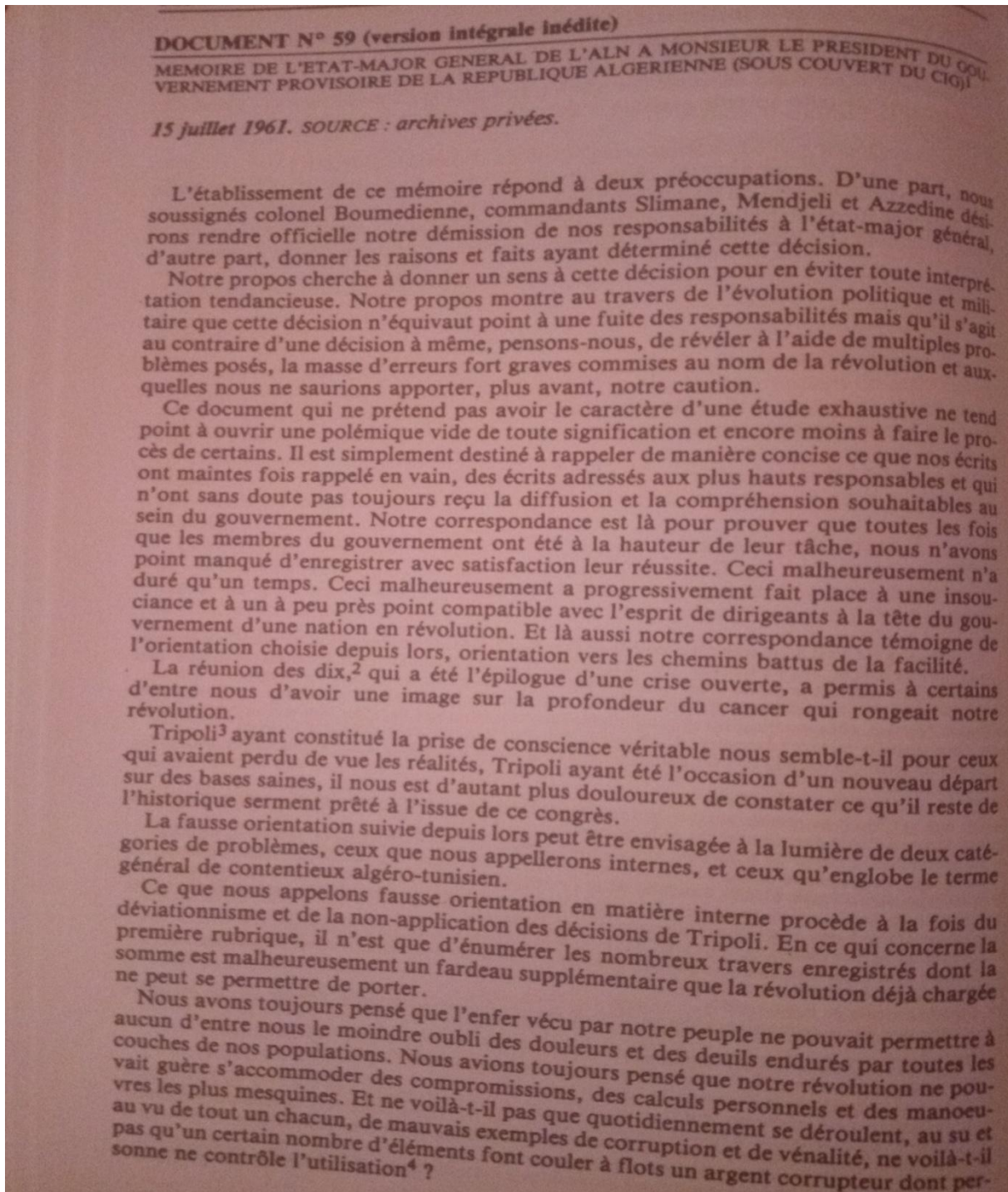
التشكيلة الأولى للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
19 سبتمبر 1958 - جويلية¹ 1959.

- رئيس المجلس الوزاري: فرحات عباس
- نائب رئيس المجلس الوزاري ووزير القوات المسلحة: كريم بلقاسم
- نائب رئيس المجلس: أحمد بن بلة
- وزير دولة: رابح بيطاط
- وزير دولة: محمد بوضياف
- وزير دولة: محمد خيضر
- وزير الشؤون الخارجية: محمد الأمين دباغين
- وزير التسليح والتموين: محمود الشريف
- وزير الداخلية: الأخضر بن طوبال
- وزير الإتصالات العامة والمواصلات: عبد الحفيظ بوصوف
- وزير شؤون شمال أفريقيا: عبد الحميد مهري
- وزير الشؤون الاقتصادية والمالية: أحمد فرانسيس
- وزير الأخبار: أحمد يزيد
- وزير الشؤون الثقافية: أحمد توفيق المدني
- كاتب دولة: الأمين خان
- كاتب دولة: عمر أو صديق
- كاتب دولة: مصطفى اسطنبولي

¹ - المصدر: أحمد توفيق المدني، حياة كفاح. مذكرات، ج3، ص ص 581-582.

الملحق رقم: 04

نص استقالة هيئة الأركان العامة



للإطلاع على نص الاستقالة كاملاً. عُد إلى كتاب:

Mohammed Harbi : les Archive de la revolution, P 322-332.

الملحق رقم: 05

التشكيلة الثانية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
جانفي 1960 - أوت 1961¹

- الرئيس:..... فرحات عباس.
- نائب رئيس المجلس ووزير الشؤون الخارجية..... بلقاسم كريم.
- نائب الرئيس:..... أحمد بن بلة.
- وزير دولة..... حسين آيت أحمد.
- وزير دولة..... رابح بيطاط.
- وزير دولة..... محمد بوضياف.
- وزير دولة..... محمد خيضر.
- وزير دولة..... السعيد محمدي.
- وزير الشؤون الاجتماعية والثقافية..... عبد الحميد مهري.
- وزير التسليح والاتصالات العامة:..... عبد الحفيظ بوصوف.
- وزير المالية والشؤون الاقتصادية:..... أحمد فرانسيس.
- وزير الأخبار:..... أحمد يزيد.
- وزير الداخلية:..... الأخضر بن طوبال.

*- إقصاء لمين دباغين ومحمود الشريف وأحمد توفيق المدني من المجلس الوطني للثورة
ومن الحكومة الجزائرية المؤقتة

¹ - المصدر: Mohammed Harbi : les Archive de la revolution, P 545.

الملحق رقم: 05

التشكيلة الثالثة للحكومة لجزائرية المؤقتة:¹

(سبتمبر 1961 — أوت 1962)

- بن خدة..... رئيس المجلس و وزير الدولة.
- كريم بلقاسم:..... نائب رئيس المجلس و وزير الداخلية.
- بن بلة..... نائب رئيس المجلس.
- بوضياف:..... نائب رئيس المجلس.
- محمدي السعيد وزير دولة.
- رابح بيطاط:..... وزير دولة.
- محمد خيضر:..... وزير دولة.
- آيت أحمد:..... وزير دولة.
- بوصوف:..... وزير التسليح والاتصالات العامة.
- بن طوبال:..... وزير دولة.
- سعد دحلب:..... وزير الشؤون الخارجية.
- محمد يزينة وزير الإعلام.

¹ - المصدر: سعد دحلب، المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، ص 249.

الملحق رقم: 06

1/ وكالات المعتقلين الخمس المودعة لدى المجلس الوطني للثورة الجزائرية في اجتماعه

المنعقد بطرابلس من 22 . 27 فيفري 1962

(أحمد بن بلة . محمد بوضياف رابح بيطاط . محمد خيضر . آيت أحمد)

*Je soussigné, Ben Bella Mohamed, donne
par la présente procuration au Président Ben Khedda
pour me représenter à la prochaine réunion du C.N.R.A.
et voter à ma place la ratification des accords conclus
entre notre Gouvernement et le Gouvernement français
Alger le 15.2.62
Ben Bella*

U W

Procuration. 113

A l'occasion de la prochaine réunion extraordinaire du Conseil Nat.
de la Revolution algérienne, relative à la ratification des accords
 conclus entre le Gouvernement Provisionnel de la République algérienne
 Gouvernement français, j, soussigné Mohammed Boudiaf, Délégué
 donne procuration au frère Beyroussouf Boudiaf pour
 à ma place.

Fait à Annas le 15 Février 19

MBf

المصدر: المجلس الوطني للثورة الجزائرية: دورة ، ماي - جوان 1962 ، علبة رقم 11 ، ملف 13

2/ برقية العقيد الطاهر زبيري إلى رئيس الحكومة المؤقتة يفوض فيها العقيد بن طوبال لتمثيل الولاية الأولى في اجتماع المجلس الوطني للثورة . فيفري 1962¹ .

11/14

REPUBLIQUE ALGERIENNE
Ministère de l'Armement
et des Liaisons Générales

DIRECTION NATIONALE
DES TRANSMISSIONS

MESSAGE - ARRIVEE

AUTORITE ORIGINE: Cdt. Tahar Zebiri
 AUTORITE DESTINATAIRE: President Conseil
 DESTINATAIRE (INFORMATION):
 DATE ET HEURE DE DEPOT: 21 1630t
 No: D'ENREGISTREMENT: 88

T. SECRET	FLASH
SECRET	Ex. URGENT
SEC. CONF.	T. URGENT
CONFID.	URGENT
N-CLASSÉ	ROUTINE

(Rayer les mentions inutiles)

TEXTE:

Reference votre message stop Le
 faire BEN TORAL LAKHDAR Mandaté
 pour représenter Wilaya une au
 cours réunion ex-exceptionnelle du
 CNRA stop Bien fraternellement.
 stop or fin

Date et Heure de Réception	Date et Heure de déchiffrement	Date et Heure de Remise	Instructions particulières	Visa du Chef
21/2/62 à 1600	21/2/62 à 1615	21/2/62 à 1625		Le chef de Centre Régulation de Téléport

¹ - المصدر: المجلس الوطني للثورة الجزائرية: دورة ، ماي - جوان 1962 ، علبة رقم 11 ، ملف 13

3/ وكالات مجلس الولاية الثالثة المودعة لدى المجلس الوطني للثورة ، فيفري 1962
للمصادقة على أرضية إيفيان .

REPUBLIQUE ALGERIENNE
F.L.N./A.L.N.

-----000-----

Wilaya n° III

-----000-----

PROCURATION
-0-

Je soussigné, le Commandant MOUH GUALI, membre du Conseil de la Wilaya 3, donne pouvoir au Colonel si SAID, de me représenter et de parler en mon nom, quelle que soit l'importance des réunions du G.N.R.A., pour la fin des combats et après les négociations avec la France.

Aux Armées le 1er janvier 1962
Le commandant Mouh-Guali, membre du Conseil de la Wilaya n° 3.



REPUBLIQUE ALGERIENNE
F.L.N./A.L.N.

-----000-----

Wilaya n° III

-----000-----

(PROCURATION)

Je soussigné, le commandant H'MIMI, membre du Conseil de la Wilaya 3, donne pouvoir au Colonel si SAID, de me représenter et de parler en mon nom, quelle que soit l'importance des réunions du G.N.R.A., pour la fin des combats et après les négociations avec la France.

Aux Armées le 1er février 1962
Pour le commandant H'MIMI
Le colonel Mohammed-Guelhadj
Chef de la Wilaya n° 3.



F.L.N./A.L.N.
-----oOo-----

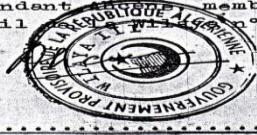
REPUBLIQUE ALGERIENNE

Wilaya n° III
-----oOo-----

PROCURATION
-o-

Je soussigné, le Commandant **AHOENE**, membre du Conseil de la Wilaya 3, donne pouvoir au Colonel **si SAID**, de me représenter et de parler en mon nom, quelle que soit l'importance des réunions du C.N.R.A., pour la fin des combats et après les négociations avec la France.

Aux Armées le 1er janvier 1962
Le commandant **AHOENE**, membre du Conseil n° 3.



F.L.N./A.L.N.
-----oOo-----

REPUBLIQUE ALGERIENNE

Wilaya n° III
-----oOo-----

PROCURATION
-o-

Je soussigné, le Commandant **TAYEB**, membre du Conseil de la Wilaya 3, donne pouvoir au Colonel **si SAID**, de me représenter et de parler en mon nom, quelle que soit l'importance des réunions du C.N.R.A., pour la fin des combats et après les négociations avec la France.

Aux Armées le 1er janvier 1962
Le commandant **Tayeb**, membre du Conseil n° 3.



F.L.N./A.L.N.
-----oOo-----

REPUBLIQUE ALGERIENNE

Wilaya n° III
-----oOo-----

PROCURATION
-o-

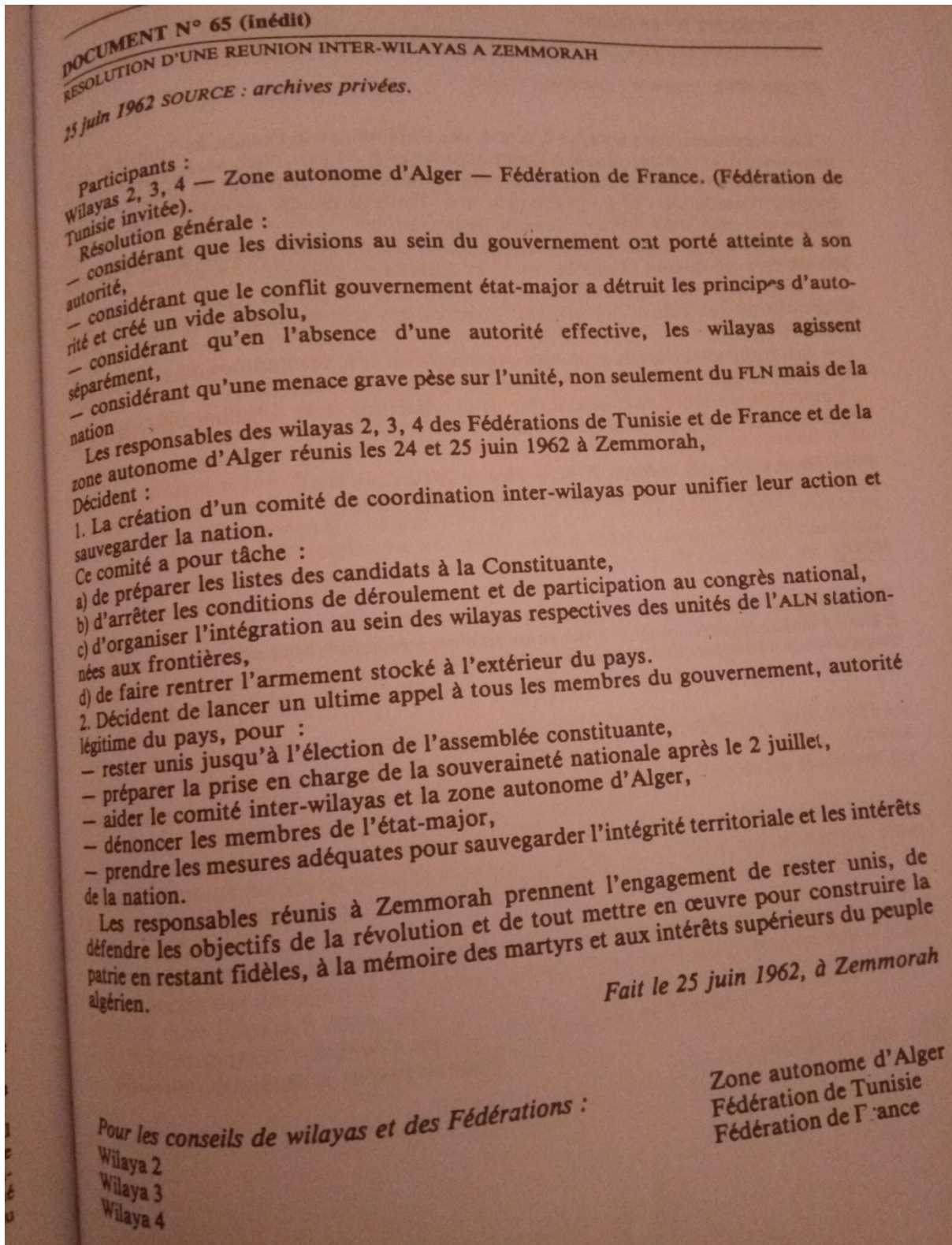
Je soussigné, le Colonel **MOHAMMED OUELHADJ**, chef de la Wilaya 3, donne pouvoir au Colonel **si SAID**, de me représenter et de parler en mon nom, quelle que soit l'importance des réunions du C.N.R.A., pour la fin des combats et après les négociations avec la France.

Aux Armées le 1er Janvier 1962
Le Colonel **si Mohammed-Ouelhadj**
Chef de la Wilaya 3



المصدر: المركز الوطني للأرشيف و(م.و.ث.ج): علبة رقم 11 ملف رقم 07

محضر اجتماع زمورة¹



¹ - المصدر : Mohammed Harbi : les Archive de la revolution, P 343

الملحق رقم: 08

حكومة بن بلة الأولى 26 سبتمبر 1962¹.

- أحمد بن بلة: رئيس الحكومة.
- هوارى بومدين: وزير الدفاع.
- أحمد مدغري: وزير الداخلية.
- محمد خميستي: وزير الخارجية.
- أحمد فرانسيس: وزير المالية.
- أحمد بومنجل: وزير إعادة البناء والأشغال العامة والنقل.
- خليفة لعروسي: الطاقة والتصنيع.
- بشير بومعزة العمل والشؤون الاجتماعية.
- موسى حساني: البريد والمواصلات.
- محمد الصغير نقاش: وزير الصحة.
- عمار بن التومي: وزير العدل.
- محمد حاج حمو: وزير الإعلام.
- عبد العزيز بوتفليقة: وزير الشباب والرياضة والسياحة.
- محمد خبزي: وزير التجارة.
- أحمد توفيق المدني: وزير الأوقاف والشؤون الدينية.
- عمار أوزقان: وزير الفلاحة والإصلاح الزراعي.
- عبد الرحمان بن حميدة: وزير التربية الوطنية.
- محمدي السعينة: وزير المجاهدين.

¹ - المصدر: صالح بلحاج، جذور السلطة في الجزائر...، ص 238.

المصادر والمراجع

أولاً - المصادر:

1 الوثائق الأرشيفية:

المركز الوطني للأرشفة ببئر خادم، الجزائر:

- 1/ المركز الوطني للأرشفة و المجلس الوطني للثورة الجزائرية: دورة أوت 1957
- محضر اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد بالقاهرة، دورة أوت 1957، مقيد في علبة مصورة رقم 184.
- تقرير فرحات عباس حول الخلاف الحدودي مع المغرب، 11 جويلية 1961، علبة مصورة رقم 03، ملف 03.
- تقرير فرحات عباس حول الخلاف الحدودي مع تونس، علبة مصورة رقم C027
- 2/ المركز الوطني للأرشفة و المجلس الوطني للثورة الجزائرية: دورة 22-27/02/1962.
أ- جلسة يوم 1962/02/26:
- تدخل هواري بومدين، علبة مصورة رقم 11، ملف رقم 05
- تدخل الرائد ناصر، علبة مصورة رقم CO47
- تدخل الرائد سليمان، علبة مصورة رقم 11، ملف رقم 05.
ب- جلسة يوم 1962/02/27:
- مداخلة العقيد هواري بومدين والرئادان علي منجلي وسليمان، علبة مصورة رقم CO48
- مداخلة محمد الصديق بن يحي، علبة مصورة رقم 11، ملف رقم 06
- مداخلة فرحات عباس، علبة رقم 11، ملف 06
- مداخلة أحمد بومنجل، علبة رقم C048
- 3/ المركز الوطني للأرشفة والمجلس الوطني للثورة الجزائرية: دورة 27ماي/05جوان 1962
- مشروع برنامج جبهة التحرير الوطني، علبة مصورة رقم C053.
أ- جلسة يوم 29 ماي 1962:
- مداخلة كل من: " هواري بومدين، بن بلة، منجلي، سليمان، الطاهر زبيري، مهري"، علبة مصورة رقم 12، ملف 02.
ب- جلسة يوم 31 ماي 1962:
- مداخلة كل من "علي منجلي، سليمان، بومدين، محمد يزيد، كريم بلقاسم، بوضياف، بن طوبال، حسين آيت أحمد"، علبة مصورة رقم 12، ملف 04.
- مداخلة محمد بن يحي، الطاهر زبيري، علبة مصورة رقم 13، ملف 03.
- ج- جلسة يوم 2 جوان 1962: علبة مصورة رقم 13، ملف 02
- د- جلسة يوم 05 جوان 1962: مداخلة محمد بن يحي، هواري بومدين، الطاهر زبيري، بن خدة،

علبة مصورة رقم 13، ملف 04.

2- الكتب والمذكرات:

أ - باللغة العربية:

- أمقران الحسني، عبد الحفيظ: مذكرات من مسيرة النضال والجها د، دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر 2010.
- بن خدة، بن يوسف: جذور أول نوفمبر 1954، تر: مسعود حاج مسعود، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
- (—، —): شهادات ومواقف، دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
- بن بلة، أحمد: مذكرات أحمد بن بلة، تر: العفيف الأخضر، ط2، دار الأداب، بيروت، 1979.
- بن الشريف، أحمد: فجر المشاتي، أو لمحات عن الثورة الجزائرية في معركة التحرير، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 1977
- بن جديد، الشاذلي: مذكرات الشاذلي بن جديد (1929-1979)، ج1، دار القصة للنشر، الجزائر، 2011
- بوداود، عمر: من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني. مذكرات مناضل، تر: أحمد بن محمد بكلي، دار القصة للنشر، 2007
- بلحسين، مبروك: المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر - القاهرة)، 1954-1956، تر: الصادق عماري، دار القصة للنشر، الجزائر، 2004.
- بورقعة، لخضر: شاهد على اغتيال الثورة، دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
- بن عمر، مصطفى: الطريق الشاق إلى الحرية، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر 2009.
- جرمان، عمار: الحقيقة مذكرات عن ثورة التحرير الوطني وما بعد الإستقلال، دار الهدى، الجزائر، 2007.
- حربي، محمد: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عياد وصالح المثلوثي، موفم للنشر، 1994.
- دحلب، سعد: المهمة من أجل استقلال الجزائر، طبع وزارة المجاهدين 2007.
- الديب فتحي: عبد الناصر وثورة الجزائر، ط2، دار المستقبل العربي، مصر، 1990.
- دوشمان، جاك: تاريخ جبهة التحرير الوطني، منشورات ميموني، الجزائر، 2013.
- زبيري، الطاهر: مذكرات آخر قادة الاوراس التاريخيين (1929-1962)، منشورات ANEP، الجزائر، 2008.
- سعيداني، الطاهر: القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
- صايغي، محمد: مذكرات الرائد محمد صايكي، شهادة تائر من قلب الجزائر، تحريـر محفوظ

- اليزيدي، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
- صديقي، مراد: الثورة الجزائرية. عمليات التسليح السرية، تر: أحمد الخطيب، دار الرائد للكتاب، الجزائر،
 - عباس، فرحات: ليل الإستعمار، تر: أبو بكر رحال، دار الجزائر للكتاب، الجزائر 2011.
 - القادري أبو بكر: مذكراتي في الحركة الوطنية، ج3، مؤتمر طنجة لوحدة المغرب العربي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 1421هـ/ 2002.
 - كافي، علي: مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946 - 1962، ط2، دار القصة للنشر، الجزائر 2011.
 - المدني، أحمد توفيق: حياة كفاح، مذكرات، ج3، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
 - مهساس، أحمد: الحركة الثورية في الجزائر 1914-1954، دار المعرفة، الجزائر، 2007
 - مرادة، مصطفى " ابن النوي"، شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2009
 - نزار، خالد: مذكرات اللواء خالد نزار، تقديم علي هارون، منشورات الشهاب، باتنة، 1999.
 - هلايلي، محمد الصغير: شاهد على الثورة في الأوراس، دار القدس العربيين الجزائر، 2013
 - هارون، علي: خيبة الانطلاق. فتنة صيف الجزائر 1962، تر: الصادق عماري وآمال فلاح، دار القصة للنشر، الجزائر، 2003.

ب- باللغة الفرنسية:

- Abbas, Farhat : Autopsie d'une guerre, ed, Garnier, Paris. 1980.
- (——, ——) : L'indépendance confisquée, ed flammarion , France, 1984
- Boudiaf ,Mohamed: La préparation du premier November 1954, Ed. Dar EL khalil 2010.
- Ben Khedda Benyoucef: L'Algérie à L'in dépendance, La crise de 1962, ed, Dahlab. Alger 1997.
- (—— , ——) : Les Accords D'evian Office des publications, Universitaires Ben Aknoun, Alger(S.D).
- Bennoune, Mahfoud ,El Kenz Ali: Le Hasard et L'histoire, Tome1, Entretiens avec Belaid Abd esslam, ed, Alger 2009.
- Bouhara ,Abderrezak : Les viviers de L'indépebdance,ed, Casbah, Alger, 2001.
- Bouzar, Nadir: L'odyssée du dina, ed, ENAL, Alger 1993.
- Challe, Mourice: Notre Revolte, Presses de la cite paris, 1968.
- Courriere, Yves :La Guerre D'Algérie, le temps des Léopards, Ed, Fayard, paris, 1969.

- (——— , ———) : La Guerre D'Algérie, L'Heure des colonels, ed Fayard, 1970.
- Collot , Claude : Les instetution D'Algerie durant la periode(1830-1962) .
- Harbi, Mohammed : le F.L.N Mirage et Realité, des origines à la prise du pouvoir(1945-1962), ed NAQD-ENAL, Alger, 1993.
- (——— , ———) : les Archives De la Révolution Algérienne, ed Dahlab, 2010.
- Lemir , Henri: Histoire Militaire de la Guerre D'Agerie. Ed. Albine Michel. Paris, 1987.
- Long ,Olivier: Les Dossier Secret des Accords d'evian- o.p.u.Alger, 1989
- Malek, Redha: L'Algérie a evian, Histoire des négociations secretes 1956 – 1962 ed, ANEP, Rouiba, 2010 .
- Messali, El Hadj : Memoires, Paris, 1970, P 220
- Nezzar, Khaled : Récits de combats, 1958-1962 ,ed chihab , batna, 2000.
- (——— , ———) : Memoires du General Khaled Nezzar, ed chihab, 1999.
- Soustelle , Jaques: L'esperance Trahie (1958-1961),éd. De L'Alma, Paris, 1962
- Tricot , Bernard: Les Sentiers de la Paix, Algérie 1958/1962, ed, plon paris, 1972

ثانياً - المراجع:

أ - باللغة العربية:

- أحمد، منصور: الرئيس أحمد بن بلة يكشف عن أسرار ثورة الجزائر ، ط 2، دار الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- أزغيدى، محمد لحسن: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطنى الجزائرية 1956 – 1962، طبع دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر 2009.
- آيت حمو، الطاهر: رجال صنعوا التاريخ، لقاء مع يوسف بن خدة، الدار الخلدونية، الجزائر، 2011.
- بلحاج، صالح: جذور السلطة فى الجزائر . الأزمات الداخلية لجبهة التحرير الوطنى من 1956 إلى 1965، نشر بن مرابط، 2014

- بوحوش، عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت. 1997.
- بوصفصاف، عبد الكريم: جمعية العلماء المسلمين الجزائرية وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى . دراسة تاريخية وإيديولوجية مقارنة ، ط2، دار مداد، قسنطينة، 2009.
- (—، —): جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية (1931-1945)، دار نشر وتوزيع عالم المعرفة، الجزائر، 2009.
- بوعزيز، يحي: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.
- (—، —): الثورة في الولاية الثالثة 1954 - 1962، ط1، دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر ، 2004
- (—، —): الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية من خلال نصوصه (1912-1948) ، منشورات دار البصائر، الجزائر
- (—، —): الانتهاكات المتبادلة بين مصالي واللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني (1946-1962)، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م،
- بوضربة، عمر: النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010.
- تابلت، علي: فرحات عباس رجل دولة، منشورات ثالة الجزائر، 2007.
- تابلت، عمر: القاعدة الشرقية، نشأتها ودورها في الإمداد وحرب الإستنزاف، ط1، نشر وتوزيع دار الألمعية، قسنطينة، الجزائر، 2011.
- (—، —): عجال عجول أحد قادة الأوراس التاريخيين، دار الألمعية، الجزائر، 2014.
- (—، —): الأوفياء يذكرونك يا عباس . عباس لغرور حياة كفاح، ط2، دار الألمعية، قسنطينة، 2014.
- جنيدي، خليفة: حوار حول الثورة ، ج 1، المركز الوطني للتوثيق والصحافة والأعلام المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية، 1986.
- (—، —): حوار حول الثورة، ج2، المركز الوطني للتوثيق والصحافة والأعلام، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الرغاية، 1986.
- جويبة، عبد الكامل: الحركة الوطنية الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة ، طبع وزارة الثقافة، الجزائر 2013.
- جليبيسي، جوان: ثورة الجزائر، تر: عبد الرحمان صدقي أبو طالب، الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1966

- زروال، محمد: المامشة في الثورة، دراسة، ج1، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر.
- (—، —): إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية، الولاية الأولى نموذجًا، دار هومة، الجزائر، 2010.
- زوزو، عبد الحميد: محطات في تاريخ الجزائر - دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية (على ضوء وثائق جديدة)، مج7، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.
- (—، —): المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة (مؤسسات ومواثيق)، دار هومة، الجزائر، 2005.
- الزبيري، محمد العربي: تاريخ الجزائر المعاصر (1945-1962)، ج2- دراسة- منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999.
- سعد الله، أبو القاسم: الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، ط4، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1992.
- سطورا، بنيامين: مصالي الحاج رائد الوطنية الجزائرية (1898-1974)، تر: الصادق عماري و مصطفى ماضي، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، 1998.
- سعيدوني، ناصر الدين: الجزائر منطلقات وآفاق. مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، دار الغرب الإسلامي، بيروت. لبنان، 2000.
- سعدي، وهيب: الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح (1954-1962)، دار المعرفة، الجزائر، 2009.
- شريط لخضر، وآخرون: استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.
- عباس، محمد: رواد الوطنية، مطبعة دحلب، الجزائر، 1992.
- (—، —): ثوار... عظماء، شهادات 17 شخصية وطنية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2005.
- (—، —): اغتيال حلم، أحاديث مع بوضياف، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2003.
- عمارة، تركي رابح: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التاريخية 1931-1956 ورؤسائها الثلاثة، طبع المؤسسة الوطنية للفنون، الجزائر
- عفرون، محرز: مذكرات من وراء القبور، وقائع مأساة مبيتة، تر: مسعود حاج مسعود، ج 1، دار هومة، الجزائر، 2008.
- (—، —): مذكرات من وراء القبور، تر: مسعود حاج مسعود، ج 2، ط2، دار هومة، الجزائر، 2013.
- عينا، ثابت، رضوان: 8 أيار/ماي 45 والإبادة الجماعية في الجزائر، ط1، منشورات ANEP، 2005.
- علوي، محمد: قادة ولايات الثورة الجزائرية (1954-1962)، منشورات اتحاد الكتاب الجزائريين،

- فرع بسكرة، الجزائر، 2013.
- الغري، الغالي: نماذج من سياسة التطويق الفرنسية خلال الثورة التحريرية ، الأسلاك الشائكة المكهربة، دار القصبة، الجزائر، 2009.
 - فركوس، صالح بن النبيلي: تاريخ جهاد الأمة الجزائرية للاحتلال الفرنسي ، المقاومة المسلحة (1830-1962)، دار العلوم للنشر، عنابة، 2012.
 - قداش، محفوظ: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939-1951، تر: أمحمد بن البار، ج 2، دار الأمة، الجزائر، 2011.
 - (—، —): وتحرّرت الجزائر، تر: العربي بوينون، دار الأمة، الجزائر، 2011.
 - قنان، جمال: دراسات في المقاومة والإستعمار، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر (د.ت).
 - قنانش، محمد: ذكرياتي مع مشاهير الكفاح، دار القصبة للنشر، الجزائر 2005.
 - قليل، عمار: ملحمة الجزائر الجديدة، ج 1، ط 1 دار البعث، قسنطينة، 1991.
 - لونيسي، إبراهيم: الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة 1954-1962، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
 - (—، —): مصالي الحاج في مواجهة جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية ، دار هومة للنشر، الجزائر، 2007.
 - لونيسي، رابح: الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين ، دار المعرفة، الجزائر، 2000.
 - ملاح، عمار: رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه، قادة جيش التحرير الوطني ، الولاية الأولى، ج 1، دار الهدى، الجزائر، 2008.
 - (—، —): المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس إلى سبتمبر 1962، دار الهدى للنشر، عين مليلة، 2005.
 - معمري، خالفة: عبان رمضان، تعريب: زينب زخروف، ط 2، وزارة المجاهدين، الجزائر 2008.
 - مقلاتي، عبد الله: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية (1954-1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر 2012.
 - مقلاتي، عبد الله: قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة التحريرية، منشورات وزارة الثقافة، دار بلوتو، الجزائر، 2009.
 - ملاح، بشير: تاريخ الجزائر المعاصر 1830 - 1989، دار المعرفة، ج 2، الجزائر، 2006.
 - الوردغي، عبد الرحيم: الخفايا السرية في المغرب المستقل 1956 - 1961، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، المغرب، 1982.

- Argoud ,Antoine : La décadence, L'imposture et la tragédie, Fayard, Paris, 1974
- Benjamin, Stora : les Sources du Nationalisme Algérien, Paris, 1989
- (——— , ———) : Algérie Histoire contemporaine 1830-1988, ed casbah, Alger, 2004.
- Benjamin, Stora et Tramor, quemeneur: Algérie 1954 – 1962, Lettres, carnets et récit des français et des Algerienne dans la guerre, ed, Minister culturelle, Algerie, 2000.
- Bougetaia , Boulame : Les Frontieres Meridionles de L'Algerie, sned, Alger 1981.
- Chikh , Slimane: L'Algérie en armes ou le temps des certitudes. OPU, Alger , 1981.
- Chentouf , Tayeb :Le Maghreb au présent, OPU, Alger, 2003
- Dulac, André: Nos Guerres Perdues , ed , Fayard. Paris 1969.
- Flament , Marc: Les Hélicos du djebel, L'Algérie 1955-1962, Presse de la cite, Paris, 1982.
- Gilbert, Meynier: Histoire interieure du FLN. Casbah editions. Alger. 2003.
- Gilbert , Meynier et Mohamed Harbi :Le FLN Documents et Histoire 1954-1962, ed. Casbah,Alger 2004.
- Guentari, Mohammed : Organisation politico – administrative et militaire de la revolution Algérienne de 1954-1962, 2vol. Office des publication Universitaires, Alger 2002.
- Horne , Alistaire: Histoire de la guerre d'Algérie. Traduit de L'Anglais Par Yves du Gurny, éd, Dahlab 2007 .
- Hamdani , Ammar: Krim Belkacem,le lion des djebels,Balland, Paris, 1973.
- Haroun, Ali: L'été de la discorse, Algerie 1962, Ed casbah Alger 2000.
- Lebjaoui, Mohamed : Vérités sur la révolution Algérienne, ed, ANEP ,2010.
- Larbi Madaci, Mohamed: Les Tamiseurs de Sable Aurés – Nememcha 1957 – 1959, ed, ANEP, 2001
- Morin , Jean : De Gaulle et L'Algérie mon témoignage 1960-1962, éd. Albin Michel, Paris, 1999.

- Maillarde ,Etienne : L'Algerie depuis 1962, d'une dictature à L'autre , la Table Ronde, Paris, 1970.
- Mahfoud Kaddache: L'Agerie se Libréra 1954 – 1962, Acheré d'in priner sur les presse, ENAG, Réghaia, Algérie,
- Maadad , Messaoud :Guerre d'Algerie Chronologie et commentaires, ed/ ENAG, Algérie, 1992
- Miquel, Pierre: La guerre d'Algérie, Fayard, Paris, 1993
- Poul, Alain, Leger: Aux carrefours de la guerre, ed, Albin Michel, Paris, 1970.
- Thénault, Sylvie: Histoire de la Guerre d'indépendance Algérienne, ed, el Maarifa,Algérie, 2010.
- Tegua, Mohamed: L'algerie en guerre, office de publications Universitaires, Alger, 2007
- (——— ,———): L'Armée de Liberation nationale en wilaya 4, Préface de Madeleine Reberoux, éd , casbah. Alger 2006
- Tripier, Philippe : Autopsie de guerre d'Algérie,ed. France, Empire, paris , 1972

ج- المجلات والمقالات:

- أحمد مسعود، سيد علي: (اجتماع عقاء الداخل 12/6 /ديسمبر 1958 خلال الثورة الجزائرية. الخلفيات والتداعيات)، المجلة التاريخية الجزائرية، العدد الثالث، جوان 2017
- بلعربي، محمد: (التسليح أثناء ثورة نوفمبر. عصب الكفاح المسلح)، مجلة الجندي، الذكرى الـ 58 لاندلاع الثورة المجيدة، منشورات المؤسسة العسكرية، العدد 487، 1 نوفمبر 2012.
- بلحاج، صالح: (مخطط شال وأثره في تطور حرب التحرير الوطني)، مجلة المصادر، العدد 12، السداسي الثاني، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2005.
- بلفرد، جمال: (حكومة الرئيس بن بلة الأولى والخيار الاشتراكي لتسيير الدولة الجزائرية سبتمبر 1962- سبتمبر 1963)، مجلة العارف، العدد التاسع، جانفي 2017.
- جبلي، الطاهر: (مؤتمر الصومام والقاعدة الشرقية)، مجلة المصادر، العدد 09، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2004.
- تيزي، ميلود: (خلفيات الصراع بين الداخل والخارج بعد مؤتمر الصومام 1956)، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، العدد الأول، إصدار مخبر الجزائر تاريخ ومجتمع في الحديث والمعاصر،

- الخطيب ، يوسف: (أضواء على أهم أحداث الثورة التحريرية)، مجلة أول نوفمبر ، العددان 109/108، سبتمبر - أكتوبر 1989
- الزبيري، محمد العربي: (الخطوات الأولى في التطبيق الميداني لأهداف الثورة)، مجلة المصادر، العدد 02، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1999.
- ساعد، لطفي: (مؤتمر الصومام 20 أوت 1956. واقع وآفاق في ذاكرة الجزائر)، مجلة حروف للدراسات التاريخية، العدد 01، أوت 2014.
- سعد الله، محفوظ: (لقاء مع المجاهد عمارة بوقلاز)، مجلة الجيش، العدد 346، نوفمبر 1993.
- شرفي، يحي: (الإعداد للثورة ووصف اندلاعها في الأوراس)، مجلة أول نوفمبر، عدد 58، سنة 1982
- طالبي، عمار: (مكانة 20 أوت الإستراتيجية في الثورة الجزائرية)، مجلة أول نوفمبر، تصدير وزارة المجاهدين، العدد 12، أوت 1975.
- عباس، محمد: فكرة الثورة في التجربة الجزائرية ، حزب ثوري. طليعة مسلحة وشعب جاهز للثورة، (الحدث العربي والدولي)، العدد 24، نوفمبر 2002.
- قنطاري، محمد: (الثورة الجزائرية وقواعدها الخلفية بالجبهة الغربية والعلاقة الجزائرية المغربية إبان ثورة التحرير)، مجلة الذاكرة، العدد الثالث، المتحف الوطني للمجاهد، 1995.
- لونيسي، إبراهيم: (أزمة حزب الشعب الجزائري، خلفياتها وأبعادها)، مجلة المصادر، العدد 2، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1999.
- مياسي، إبراهيم: (عيد النصر اليوم الذي جاد به الدهر مرة واحدة)، مجلة الراصد، العدد 2، المرثف الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2002.
- مقلاتي، عبد الله: (محمد لعموري ومؤامرة العقداء. محاولة إعادة قراءة منعرج حاسم في تاريخ الثورة الجزائرية)، مجلة أفكار وآفاق، المجلد 04، العدد 05، جامعة أبو لقاسم سعد الله، الجزائر 2، السنة 2015.
- هلايلي، حنيفي: (أزمة صيف 1962 بالجزائر من خلال كتابات بعض مسؤولي الثورة الجزائرية)، المجلة التاريخية المغاربية، عدد 128، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس ، جوان 2007.

4- الجرائد:

أ - باللغة العربية:

- المجاهد: عدد 27، 22 جويلية 1958.
- المجاهد: عدد 45، 29 جوان 1959.

- المجاهد: عدد 46، 10 أوت 1959.

- المجاهد: عدد 89، 13 فيفري 1961.

- الشروق اليومي: عدد 4646، 12 فيفري 2015.

- الشروق اليومي: عدد 4563، 21 نوفمبر 2014.

- الشروق اليومي: عدد 4561، 19 نوفمبر 2014.

ب/ باللغة الفرنسية:

- La Depeche de Constantine : 17/09/1959..

- La Depeche Quotidienne D'Algérie : 28/02/1961.

-(—, —) : 31/03/1961.

-(—, —) : 14/06/1961.

-L'ECHO D'AGER : 17/09/1959.

- Le Monde : N° 5311, mardi 13 février 1962 .

-(—, —) : N° 5340, mardi 20mars 1962.

5- الرسائل الجامعية:

• أحمد مسعود، سيد علي: تطور الثورة الجزائرية سياسياً وتنظيمياً (1960/1961) من خلال محاضر مجلسها الوطني المنعقد بطرابلس من 09 إلى 27 أوت 1961، (رسالة ماجستير) في تاريخ الثورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2002/2001.

• (—, —): قضايا ومساءل في المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1959-1962، (أطروحة دكتوراه)، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2، 2011.

• أعراب، مراد: خطة سوستيل لمواجهة الثورة الجزائرية 1955، (رسالة ماجستير)، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر، 2001-2002.

• بن فليس، أحمد: السياسة الدولية للحكومة المؤقتة الجزائرية، 1958 - 1962، (رسالة ماجستير)، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1985.

• بلفردى، جمال: هيكل وتنظيم جيش التحرير الوطني الجزائري على الحدود الشرقية والغربية

1958-1962، (رسالة ماجستير)، جامعة الجزائر، 2004/2005.

• بوهناف، يزيد: مشاريع التهدة الفرنسية إبان الثورة التحريرية وانعكاساتها على المسلمين الجزائريين

1954-1962، (رسالة ماجستير) في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم

الاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم العلوم الإنسانية، شعبة التاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة،

2013/2014 .

• بيتور، علال: العمليات العسكرية في المنطقة الثانية . الشمال القسنطيني، من 01 نوفمبر 1954

إلى 20 أوت 1956، (رسالة ماجستير)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة

الجزائر، 2007/2008.

- بلقاسم ، محمد: وحدة المغرب العربي فكرة وواقعاً. 1954 - 1975، (أطروحة دكتوراه)، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، 2010/2009.
 - نيتيه، ليلي: تطور الرأي العام الجزائري إزاء الثورة التحريرية 1954 - 1962، (أطروحة دكتوراه) في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012 / 2013.
 - جبلي ، الطاهر: شبكات الدعم اللوجيستيكي للثورة التحريرية 1954-1962، (أطروحة دكتوراه)، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2008-2009.
 - خيثر، عبد النور: تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954-1962،(أطروحة دكتوراه) في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2005/2006.
 - قريبي، سليمان: تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية 1940-1954 (أطروحة دكتوراه)، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010/2011، لحاج لخضر. باتنة، 2013 / 2014.
 - كمون، عبد السلام: مجموعة الاثنين والعشرين ودورها في تفجير الثورة الجزائرية 1954، (رسالة ماجستير)، جامعة أدرار، قسم العلوم الإنسانية، 2012/2013.
 - لعريبي، عبد القادر: تونس وعلاقتها مع بلدان المغرب العربي 1947 - 1980، (شهادة دكتوراه)، ج1، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم التاريخ، الجامعة التونسية، أكتوبر 1999.
 - مقلاتي، عبد الله: العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية 1954 - 1962، (أطروحة دكتوراه)، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ والآثار ، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007 / 2008.
 - ميلودي، سهام: علاقة الحكومة المؤقتة بقيادات جيش التحرير الوطني. سبتمبر 1958 - مارس 1962، (مذكرة ماجستير)، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2010-2011.
- 6- الملتقيات:**
- الصديق، محمد الصالح: ثورة نوفمبر ونوعية المجاهدين الاوائل، الملتقى الوطني الأول لكتابة تاريخ الثورة، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر 1981.
 - العلوي، محمد الطيب: من مخططات العدو للقضاء على الثورة الجزائرية، الملتقى الأول حول تاريخ الثورة الجزائرية، معالم بارزة في ثورة نوفمبر 1954، مطبعة قرفي، باتنة، 1989.
 - المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر: قوافل تمويل الثورة بالسلاح، ملتقى وادي سوف مارس 1999.



فهرس المحتويات

إهداء:

شكر وتقدير:

قائمة المختصرات:

مقدمة..... أ- د.

الفصل التمهيدي..... 1-33.

الفصل الأول

الهياكل الأولى للثورة عند اندلاعها و ازدواجية القيادة من 1954 إلى 1956.

1- مشكل التسليح وبداية تعثر مهمة القيادة الخارجية للثورة..... 34.

1/1- مشكل التسليح قبل اندلاع الثورة..... 34.

1/2- مشكل التسليح بعد اندلاع الثورة..... 36.

أ/ على الصعيد الداخلي..... 36.

ب/ على الصعيد الخارجي..... 38.

2- دور الدعاية الاستعمارية في تصعيد الخلاف بين قيادة الثورة بالداخل والخارج:.... 40.

2/1- الدعاية الفرنسية سياسة بديلة لعزل الثورة عن قادتها:..... 40.

2/1/1- الدعاية الفرنسية والبحث عن قوة ثالثة:..... 41.

2/1/2- الدعاية المصالية:..... 43.

3- فشل التنظيم الثوري بالأوراس وسوق أهراس وإرهاصات السلطة..... 46.

3/1- التنظيم الثوري بالأوراس: 46.

3/1/1- اغتيال شبحاني بشير:..... 46.

3/1/2- مشكل القيادة في المنطقة الأولى: 48.

3/1/3- وضعية الأوراس بعد استشهاد قائدها:..... 51.

3/2- التنظيم الثوري بسوق أهراس:..... 52.

3/2/1- فشل التنظيم الثوري بسوق أهراس وظهور القاعدة الشرقية:..... 54.

3/2/2- تصفية عمر جبار:..... 55.

3/2/3- تواصل الصراع في سوق أهراس: 57.

3/2/4- سوق أهراس بين انقسام قادتها وانفصالها عن الأوراس:..... 58.

الفصل الثاني

مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 ومرحلة التنظيم المؤسسي للثورة الجزائرية

1- مؤتمر الصومام..... 60.

1/1- ظروف انعقاده..... 60.

- 1/2- التحضير للمؤتمر وإشكالية تحديد المكان:.....61.
- 1/3- تمثيل المؤتمر:.....63.
- 1/4- قرارات ونتائج المؤتمر:.....65.
- 1/5- تقييم المؤتمر من حيث التمثيل:.....68.
- 2- خلفيات التأكيد على أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج:.....71.
- 3- موقف قادة الخارج من مؤتمر الصومام وقراراته وبداية تصدع المؤسسات الانتقالية في المهد:.....74.
- 4- اختطاف قادة الثورة بالخارج وتداعياته على الصراع بين الداخل والخارج:.....77.
- 5- المؤسسات الانتقالية للثورة:.....79.
- 5/1- جبهة التحرير الوطني:.....79.
- 5/1/1- ميلادها:.....79.
- 5/1/2- دورها:.....80.
- 5/2- المجلس الوطني للثورة الجزائرية:.....83.
- 5/2/1- مفهومها:.....83.
- 5/2/2- صلاحيات واختصاصات المجلس الوطني للثورة:.....84.
- 5/3- لجنة التنسيق والتنفيذ:.....85.
- 5/3/1- مفهومها:.....85.
- 5/3/2- مهامها:.....86.
- 5/4- المؤتمر الوطني:.....87.

الفصل الثالث

تنامي حدة الخلاف بين قيادة الثورة بالداخل وقيادة الثورة بالخارج:

أوت 1956 / أوت 1957

- 1- لجنة التنسيق والتنفيذ في مواجهة الرافضين لمقررات الصومام:.....89.
- 2- معركة الجزائر والخروج الاضطراري للجنة التنسيق والتنفيذ في فيفري 1957: 96.
- 2/1- معركة الجزائر والاستعانة بإضراب الثمانية أيام:.....96.
- 2/2- الخروج الاضطراري للجنة التنسيق والتنفيذ:.....100.
- 3- الدورة الأولى للمجلس الوطني للثورة الجزائرية 20/28 أوت 1957، وإلغاء أولوية الداخل عن الخارج والسياسي عن العسكري:.....103.
- 3/1- انعقاد أشغال الدورة الأولى للمجلس الوطني للثورة الجزائرية:.....103.
- 3/2- نتائج وقرارات الدورة:.....106.

الفصل الرابع

إنشاء الحكومة المؤقتة وتنامي حالة التذمر لقادة الثورة بالداخل

- 1- ظروف وأسباب إنشاء الحكومة المؤقتة.....110
- 1/1- ظروف تأسيسها: 110
- أ - الظروف الداخلية.....110
- الظروف السياسية 110
- الظروف العسكرية 110
- الظروف الاجتماعية 112
- ب- الظروف الخارجية.....113
- 1/2- تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة.....114
- 2- حركة العقيد محمد لعموري وموقعها في إشكالية الصراع على السلطة:.....117
- 2/1- تعيين لعموري قائداً للولاية الأولى:.....117
- 2/2- تجريد لعموري من القيادة ونفيه: 118
- 2/3- اجتماع الكاف ومؤامرة الإطاحة بالحكومة المؤقتة : 119
- 2/4- محاكمة العقيد لعموري: 123
- 3- اجتماع عقداء الداخل.ديسمبر 1958.....126
- 3/1- الظروف الملزمة باجتماع عقداء الداخل:.....126
- 3/2- اجتماع قادة الولايات:.....127
- 3/3- توصيات وقرارات اجتماع قادة الداخل:.....128
- 3/4- فشل اجتماع قادة الداخل:.....129
- 4- استقالة وزير الخارجية محمد لمين دباغين وشلل الحكومة المؤقتة ربيع 1959.....130
- 4/1- اغتيال عميرة علاوة... بوصوف وعباس متهمان:.....130
- 4/2- استقالة محمد لمين دباغين:.....132
- 5- اجتماع العقداء العشر أوت 1959/ ديسمبر 1959، وانبلاج مشكل القيادة العليا للثورة.
- 134
- 5/1- أسباب ودوافع اجتماع العقداء العشر:.....134
- 5/2- انعقاد اجتماع العشر:.....135
- 5/3- وقائع جلسات الاجتماع 136
- 5/4- نتائج وقرارات اجتماع العقداء العشر:.....139
- 5/5- الدورة الثانية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية وبروز قوة عسكرية جديدة:.....141

5/6- نتائج وقرارات الدورة..... 143.

الفصل الخامس

سياسة الجنرال ديغول في تعميق الهوة بين قيادة الثورة بالداخل والخارج

- 1- سلم الشجعان ومحاولة إخضاع الولايات بالداخل 1958/جوان 1960..... 145.
- 1/1- سلم الشجعان:..... 145.
- 1/2- محاولة إخضاع الولايات:..... 147.
- 1/2/1- الولاية الرابعة بين تهور " سي صالح " و " ضيافة الإليزيه "..... 148.
- 1/2/2- إحباط مساعي سي صالح ورفاقه:..... 151.
- 1/3- موقف الحكومة المؤقتة من سلم الشجعان:..... 152.
- 2- إستراتيجية شال العسكرية في القضاء على الثورة فيفري 1959 /أفريل 1961 .. 153.
- 2/1- مخطط شال وأهدافه:..... 154.
- 2/2- لمحة عن عمليات شال العسكرية: 155.
- 2/3- تأثيرات مخطط شال على الداخل: 158.
- 2/4- فشل سياسة شال العسكرية:..... 160.
- 3- حق تقرير المصير ومحاولة التطويق على الحكومة المؤقتة سبتمبر 1959 163.
- 3/1- مشروع حق تقرير المصير وفكرة الجزائر جزائرية:..... 163.
- 3/2- دوافع تأكيد دوغول على تقرير المصير:..... 168.
- 3/3- الحكومة المؤقتة وحق تقرير المصير:..... 169.

الفصل السادس

الخلاف بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة يتعمق باتفاقيات إيفيان ووقف إطلاق النار

- 1- الصراع بين الحكومة المؤقتة وقيادة هيئة الأركان العامة: 1959/1961..... 172.
- 1/1- جذور الصراع..... 172.
- 1/1/1- ظهور هيئة الأركان العامة وتنظيم جيش الحدود:..... 172.
- 1/1/2- خلاف هيئة الأركان العامة واللجنة الوزارية للحرب:..... 175.
- 1/1/3- نزاع الحكومة المؤقتة و هيئة الأركان العامة:..... 177.
- 2- خلافات واقتراحات الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة في دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية أوت 1961: 182.
- 2/1- مجريات دورة المجلس ونتائجها: 182.
- 3- تواصل الصراع بين قيادة هيئة الأركان والحكومة المقته الثالثة 1961/1962:..... 189.
- 4- اتفاقيات إيفيان ووقف إطلاق النار تُعمق الخلاف بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان..

193.....	
4/1- نظرة عامة عن مفاوضات ممثل الحكومة المؤقتة.....193	
4/1/1 محادثات مولان 25-29 جوان 1960:.....193	
4/1/2- محادثات لوسارن 20 فيفري 1961:.....193	
4/1/3- لقاء إيفيان 20 ماي 1961:.....195	
4/1/4- محادثات لوغيران 20-27 دويلية 1961:.....197	
4/1/5- محادثات لي روس:.....199	
4/1/6- إيفيان الثانية وتثبيت نصوص الإتفاق 7-18 مارس 1962.....199	
4/2- المواقف المختلفة من اتفاق إيفيان ووقف إطلاق النار:.....200	
4/2/1- موقف المجلس الوطني للثورة الجزائرية:.....201	
4/2/2- موقف المعتقلين السياسيين الخمسة:.....203	
4/2/3- موقف قيادة الأركان العامة:.....203	

الفصل السابع

الدورة الأخيرة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية وانفلاق المؤسسات الانتقالية

ماي/ جوان 1962

1- اجتماع المجلس الوطني للثورة ماي/ جوان 1962 وإشكالية المكتب السياسي.....207	
1/1- مشروع الحمامات:.....207	
1/2- أشغال دورة المجلس الوطني ماي/ جوان 1962:.....209	
1/2/1- دراسة ومناقشة مشروع الحمامات:.....210	
1/2/2- دراسة ومناقشة تشكيل المكتب السياسي:.....213	
2- اجتماع زمورة جوان 1962 وتشكيل لجنة ما بين الولايات:.....218	
3- عزل هيئة الأركان العامة:.....220	
4- تشكيل التحالفات والصراع على السلطة:.....222	
4/1- مجموعة تلمسان:.....223	
4/2- مجموعة تيزي وزو:.....224	
5- تشكيل المكتب السياسي والزحف نحو العاصمة:.....225	
5/1- الإعلان عن تشكيل المكتب السياسي:.....225	
5/2- الزحف نحو العاصمة:.....227	
5/3- الولاية الرابعة بين التحدي والتعقل:.....230	
6- انتصار المكتب السياسي وإنهاء الأزمة السياسية:.....232	

• الخاتمة:	234
• الملاحق	237
• قائمة المصادر والمراجع	250
• فهرس المحتويات	262